

فَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ طَعِينَ

و حل مشتے لکھنا

الجُمُعُ الْعَالَمِيُّ

في التصديقات

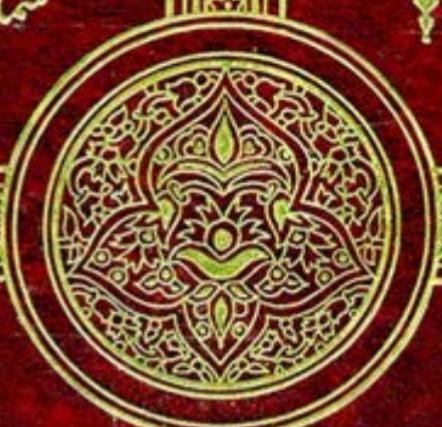
وَيَلِيهِ

خاتمة في المعالطات

سَمَاهَةُ الْجَمَّاتِ الْمُؤْلَفَةُ عَلَى
كَاسِفِ الْغَطَّاءِ

مَوْسَسَةُ الْغَعْمَانِ
الطباعة والنشر والتوزيع

جنت۔ ۲۳۸ مرکز۔ سندھ روڈ، کراچی ۹۲۹۷



نَقْلُ الْأَدَعَ الْمُنْطَقِيَّةِ

حَلْ مُشَكِّلَاتِهَا

نَقْدُ الْأَدَاءِ الْمُنْطَقِيَّةِ

و

حَلُّ مُشُّكِّلَاتِهَا

الْجُزْءُ الثَّانِي
فِي النِّصْدِيقَاتِ
وَيَلِيهِ
خَاتَمَةُ فِي الْمَغَالِطَاتِ

شَبَكَةُ كُتُبِ الشَّعْبَةِ
سَمَاحَةُ الْجَمَعَةِ اِشْرِيقُ عَلَيْهِ
كَاسِفُ الْغَطَّاءِ

مُؤْسَسَةُ الْغَنَّمَانِ
الْطَّبَاعَةُ وَالنَّسْرُ وَالتَّوزِيعُ

بَرْوَتْ - مَارْلَكْ - شَارِعِ رَحْمَةِ - بَلْدَةِ

٢٠٢٢



shiabooks.net
mktba.net رابط بديل <

حُقُوقِ الظَّبْعِ مَحْفُوظَة

١٩٩١ - ١٤١١ م



مَوَسَّسَةُ التَّنَّـوُّـنِ
لــلــعــلــبــاــعــةــ وــالــنــشــرــ وــالــعــدــيــعــ
جــســنــ حــمــزــ دــلــلــ عــلــيــ

لــبــرــوــتــ - صــ.ــ بــ.ــ ٢٢٩ــ /ــ ٢٥ــ - هــاتــفــ :ــ ٨٣٤٢٢١ــ
الــتــنــوــنــ - حــارــةــ حــرــيــكــ شــارــعــ دــكــاــشــ بــنــاــيــةــ الــكــنــارــ شــاهــيــنــ ســتــرــ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القضية

تعريف القضية

(عرف المنطقيون القضية بأنها : قول يحتمل الصدق والكذب) ٠ ويرد

عليهم خمسة عشر إيراداً :

أولاً : إنَّ هذا التعريف لا يشمل الانشائيات من القضايا فائماً لا تحتمل الصدق والكذب ٠ — وجوابه — إنَّ القضية عند المنطقين هي مخصوصة بالخبرية ٠ مضافاً إلى إنَّ محل بحثهم في التصديقات هو القضايا التي تصلح لأنَّ تقع أحدي مقدمتي الدليل أمَّا صغرى أو كبرى لأنَّها هي مبادئ الحجة والانشائيات لا تقع صغرى ولا كبرى لشَكَلِها من الأشكال ٠

وثانياً : إنَّ هذا التعريف يشمل الخبر وقد عرف القوم الخبر بذلك كما تقدَّم في مبحث تقسيم المركب ٠ — وجوابه — إنَّ المركب التام المعتدل للصدق والكذب من حيث اشتتماله على الحكم يسمى قضية ومن حيث اشتتماله على الحكاية عن الواقع يسمى خبراً ومن حيث كونه جزءاً من الدليل يسمى مقدمة ومن حيث يطلب بالدليل يسمى مطلوباً ومن حيث يحصل بالدليل يسمى نتيجة ومن حيث يسئل عنه يسمى مسألة ٠

وثالث : إنَّ القضايا البدوية لا تحتمل الكذب كقولنا : الكل أعظم من الجزء وآخبار النبي (ص) فائماً لا تحتمل الكذب ٠ وما اشتهر في العجواب عنه من أنَّ المراد احتمال ذلك بالنظر إلى نفس مفهوم الكلام مع قطع النظر

عن الخصوصيات المكتسبة به . مدفوع بأن القضايا البدئية الأولية كما ذكره ان نفس تصوّر أطرافها من موضوعها ومحمولها والسبة موجب للجزم بها نفس الكلام يمنع من احتسال الكذب . — وجوابه — ان مراهم ما كان بحسب طبعه يحتمل فيه ذلك بمعنى انه لو جرد عن المادة لكان يحتمل فيه ذلك فلو أبدل الموضوع والمحمول في القضايا البدئية لكان يحتمل فيه الصدق والكذب بخلاف الاشتائيات فائه لا يحتمل فيها ذلك ولو أبدل موضوعها ومحمولها إلا أن تخرج عن حقيقة الائفاء الى الاخبار .

ورابعاً : ان الدّور لازم لهذا التعريف حيث عرفوا الصدق والكذب في مبحث المفرد والمركب بمقابلة الخبر للواقع وعدم مطابقته فكانت معرفة الصدق والكذب موقوفة على معرفة الخبر لأنّه أخذ في تعرّيفهما ومن المعلوم ان الخبر نفس القضية فإذا عرّفت القضية بالتعريف المذكور كانت معرفتها موقوفة على معرفة الصدق والكذب لأنّ معرفة المعرف موقوفة على معرفة أجزاء التعريف فصار كلّ منها معرفته موقوفة على معرفة الآخر وهو الدّور . وقد اجّب عنه بعدها أوجبة مرجع بعضها الى تعريف الصدق والكذب بما لا يتوقف على الخبر كتعريفهما بمقابلة الحكاية أو النسبة أو الأمر الذهني أو الحكم للواقع وعدهما . ومرجع بعضها الى تعريف القضية والخبر بما لا يتوقف على الكذب والصدق كتعريف الخبر والقضية بما قصد به الحكاية عن الواقع أو ما كان لنسبيه خارج تطابقه أو لا تطابقه . ومرجع بعضها الى أنها تعاريف لفظية ويجوز فيها الدّور وحيث انّ الأمر ليس بذي بال فلا يهمنا تحقيق الحال .

خامساً : ان مثل قول القائل : (كلامي هذا الآن كاذب) مشيراً الى

نفس هذا الكلام بمعنى ائه يريد بقوله : (كلامي) هو هذا الكلام أعني كلامي هذا الآن كاذب أو قال : (كلامي هذا اليوم كاذب) ولم يتكلم بغیر هذا الكلام ، فائه لا ريب في ائه قضية لاستعماله على الموضوع والمحمول والنسبة التامة الخبرية وكل ما كان كذلك فهو قضية مع ائه لا يتحمل الصدق والكذب لأنه لو كان صادقاً لكان المحمول فيه وهو (كاذب) ثابت له لأن الصدق عبارة عن ثبوت المحمول للموضوع في نفس الأمر فصار صدق يستلزم إتصافه بالكذب لأن ما ثبت له كاذب فهو كاذب وليس الكلام الذي أخذ موضوعاً لهذه القضية إلا نفس هذه القضية لفرض ائه لا كلام سواها فيكون كاذباً وصادقاً وهو اجتماع النقيضين وهو محال فيكون احتمال الصدق باطلاً . وهكذا لا وجه لاحتمال كذبه لأنه على تقدير كذبه يكون المحمول وهو (كاذب) مسلوباً عنه لأن القضية الكاذبة هي المسلوب محمولها عن موضوعها وإذا كان الكذب مسلوباً عن هذا الكلام صار صادقاً وقد فرض كذبه فيلزم على تقدير كذبه إتصافه بالصدق وهو اجتماع النقيضين ويسمى هذا الاشكال بالجذر الأصم وقد ألفت فيه رسائل . — وجوابه — مضاافة إلى ما مرء من ان المراد احتمال الصدق والكذب فيما لو جرئ عن المادة كما لو عبئ عنها بـ (بـ) و (جـ) لأن يقال : انـ هذه القضية امـا ان تكون شخصية بمعنى ان يراد بموضوعها وهو (كلامي) شخص هذا القول فهو غير صحيح لأنه يلزم ان يجتمع في آن واحد للحظان الآلي والاستقلالي لأن القضية إنما تلحظ بلحظ آلي للكشف عن الواقع وإراءاته فهي في هذه الحال لا ينظر إليها بالنظر الاستقلالي وفي مقام الحكم عليها بالصدق أو الكذب أو المناقضة لقضية أخرى تلحظ بالاستقلال لأن الحكم عليه ينظر إلى ذاته

وينسب اليه فلو كانت هذه القضية بالحكم فيها يحكم عليها لزم اجتماع اللحاظين في آن واحد وهو محال . واما أن تكون حقيقة يعنى انه المراد ب موضوعها وهو (كلامي) طبيعة الكلام الصادر منه هذا الآن باعتبار وجودها الخارجي وهي تتحقق في هذا الفرد الذي نطق به فعلاً وهو قوله : (كلامي الآن كاذب) فقد صحت القضية لأن موضوعها هو نفس طبيعة الكلام ونفس الطبيعة شمولها لأفرادها قهري فشمل الطبيعة لهذه القضية بالذات من دون حاجة الى لحاظ نفس هذه القضية حتى يلزم اجتماع اللحاظين للقضية . الا ترى الى القضايا التي تشمل نفسها فانه قولنا : (القضية قول يعتمل الصدق والكذب) لما كان المراد به طبيعة القضية شمل حتى نفس هذه القضية . وهكذا قولنا : (المركب التام ما صح السكوت عليه) لما كان المراد به طبيعة المركب شمل حتى نفس هذا المركب وهكذا قولنا : (نقىض كل شيء رفعه) يشمل حتى هذا الكلام فانه نقىضه هو رفعه وهكذا قولنا : (كل حمد لله) يشمل حتى هذا القول لو كان نفسه أيضاً حمدأ وعلى هذا نفس ما سواه ولكننا نلتزم بأنها كاذبة لأن صفة الكذب إنما ثبتت للقضية باعتبار وجودها في نفسها لأن ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له ولذا قول العقيم : (كلام ولدي كاذب) قضية كاذبة لعدم وجود طبيعة كلام ولده ف تكون القضية كاذبة لاتقاء موضوعها وفيما نحن فيه كان الكلام الذي هو موضوع القضية المذكورة مع قطع النظر عن الحكم متنفس كما هو الفرض فيكون أثبات صفة الكذب له من قبيل الموجبة المتفقية الموضوع وهي كاذبة . إن قلت : يلزم من كذبها أن يثبت صدقها فانه صفة الكذب اذا اتقاء من الكلام ثبت صدقه لعدم ارتفاعهما عن الكلام . قلت : لا يلزم ذلك فانه اتقاء

صفة الكذب عن الكلام لاتفاق الكلام لا يوجب ثبوت صفة الصدق له بل يكون ان مرتفعين معه فانه (كلام ولد العقيم) لا يتصف بالصدق ولا بالكذب لاتفاقه في الخارج . إن قلت انه ما نحن فيه ليس كذلك لأن طبيعة الكلام موجودة فانه نفس هذه القضية اعني (كل كلامي هذا اليوم كاذب) من افرادها القهريه وقد وجد فلم تكن من قبيل الموجبة المتفقة الموضوع . قلنا : هذا لا يرفع كذب القضية الثابت لها من جهة اتفاق الموضوع فانه وجود الموضوع لما كان بوجودها كان وجود الموضوع موقوفاً عليها وهي علة لتحققه فيكون في مرتبة متأخرة عن القضية ف تكون القضية في مرتبة نفسها موضوعها غير موجود فهي كاذبة و بتعبير آخر انه المعتبر وجود الموضوع في مرتبة موضوعيته حتى يكون الحكم عليه حكم على موجود و تكون الصفة ثابتة بعد ثبوت المثبت له فوجوده بعد الحكم لا ينفع في حدق القضية . هذا مع امكان ان يقال : انه القضية لا تشتمل نفسها وإنما يسري لها الحكم بتقييح المناط فمثل قولنا : (المركب النام ما يصح السكوت عليه) لا يشمل نفسه وإنما يشملها بتقييح المناط نظير ما ذكر من انه الأحكام لا تشتمل حالي العلم والجهل والاطاعة والعصيان لأنها مراتب متأخرة عنها وعليه فيكون الحكم فيها موضوعه غير موجود لعدم شموله للفرد الموجود . وقد اورد على صحة هذا الكلام بغير ادرين آخرين . احدهما انه هذا الكلام خبر والخبر لابد فيه من الحكاية وهي غير المحكي عنه وفيما نحن فيه ليس سوى هذا الكلام كلام يمحكي عنه فاتحد الحكاية والمحكي عنه بالذات ولا بد من التنازع بينهما لأن حكاية الشيء عن نفسه غير معقولة وإلا لزم تقدم الشيء على نفسه ولزم النظر الى الشيء آلياً واستقلالياً . وثانيهما انه الموضوع

لابد وأن يكون مستقلًا كما تقرر في موضعه والموضع هنا نفس هذا الكلام وهو مشتمل على النسبة وكلما هو كذلك يكون غير مستقل فيلزم كون الموضوع غير مستقل وهو خلفه والجواب عنهما : إن المغایرة بين الحاكي والمحكى عنه تكفي بالاعتبار نظير الدلالة كما في الدعاء (يا من دل على ذاته) فهنا تلحظ نفس هذه القضية ويحکى بها عن نفسها بلحاظها الاجمالي محکى عنها وبلحاظها التفصيلي تكون حاكية . واما الموضوع هو نفس هذه القضية وهي مستقلة لأن الجزء الغير الاستقلالي كان قائما بأجزائها لا بأمر خارج عنها .

وسادساً إن النسبة الوصفية كزير العالم في قوله : جاء زيد العالم محتملة للصدق بأن يكون في الواقع عالماً وللکذب بأن لا يكون كذلك ولذا من يكيل أوصافاً لغير مستحقها يقال له : كاذب . . . وجوابه — إن وصفي الصدق والکذب اثماهما باعتبار الحكایة عن الواقع والأوصاف اثما تذكر لا بهذا القصد وإنما هي بقصد التعریف والتشخیص أو غير ذلك فعدم مطابقتها نظير عدم مطابقة الاسم للسمى كمن قال : (هذا زيد قد جاء) مع اتهامه هو عمرو فانه مثل ذلك يسمى بالاشتباه لا بالکذب نعم بعض الأوصاف يعلم من حال المتكلم اتهامه قد ذكرها بقصد الأخبار والحكایة فهي حينئذ تدل على قضية خبرية هي التي تتصف بالصدق والکذب .

وسابعاً : إن القضية المشكوكة كمن قال : زيد قائم وهو شاك فيه أو طالب للدليل عليه فأنه المطالب التصدیقية في مقام الاستدلال عليها تكون مشكوكة حتى عند نفس الشخص الذي لم يستحضر الدليل عليها ويريد أن يقيمه عليها فائتها من القضايا مع اتها لا تحتمل الصدق والکذب لعدم قصد

الحكاية بها عن الواقع لشكه فيه . إن قلت : إنها ليست من القضايا لشك فيها كما هو مذهب الكثير من المتفقين . قلنا : هي من القضايا لأن الشك بديل اليقين والظن وهذا إنما يتعلّقان بالقضايا مع أنَّ العلم والتصديق والادعاء لو كان داخلاً في القضية لزم أن يكون المتكلّم المعتقد الكذب بقضاياها إن لا تكون أخباره قضايا ولزم عند العلم بالقضية علماً علم جزء منها وعلم بها إذ لو كان علم واحد لدخل العلم في المعلوم وتفوَّم المعلوم به . إن قلت : إنَّ المشكوكَة توجد فيها الحكاية عن الواقع فانَّ الشيء ما لم يكن فيه حكاية عن الواقع لا يقع الشك والتَّردِيد فيه إذ الشك والتَّردِيد عبارة عن تجويز مطابقة الحكاية وعدمها لنفس الأمر تجويزاً مساوياً من غير ترجيح . قلنا : الصدق والكذب تابع لقصد الحكاية بحيث لو كان الكلام في حكاية ولكنها لم تقصد لم يتصف بما لا ترى إنَّ كلام الساهي والنائم لا يوجب اتصافهما بالصادق أو الكاذب كما يتصف بالتكلّم فلو كان الصدق والكذب بمجرد الحكاية من دون قصد لا يتصفان بالصدق والكذب كما يتصفان بالكلام . — وجوهه — أذ يقال : إنَّ القضية المشكوكَة إنَّ قصد بها الحكاية عن الواقع نظير الكذاب الذي يقصد بكلامه الحكاية عن الواقع فهي داخلة في القضية والخبر والتعريف يشملها وإن لم يقصد بها الحكاية وإنما أقيمت على سبيل التَّردِيد والتشكيك فهي من الانسائيات نظير القضايا الاستفهامية حتى لم طلب الدليل عليها من نفسه فإنه مستفهم من نفسه وإن أبى عن ذلك فنقول : إنَّ التعريف المذكور تعريف للقضية المعتبرة في العلوم الحكيمية ، والمشكوكَة ليست منها لأنَّ المقصود في الحكمة هو تكميل النفس وإدراك أحوال الأشياء على ما هو عليها في الواقع وهذا لا يحصل بدون الأذاعان .

و ثامناً : إنَّ طرفي الشرطية المقدَّم والثالي من القضايا لما ذكره من إنَّ الشرطية تحلُّ إلى قضيتين إِحداهما المقدَّم والأخرى التالي مع إنَّ المقدَّم والثالي لا يحتملان الصدق والكذب . . . وجوابه — إنَّه لا يحتمل فيما ذلك حالٌ كونهما جزءٌ للشرطية وهذا في هذه الحالة ليسا بقضية وبعد الانحلال وقصد الحكاية بما عن الواقع يحتمل فيما ذلك ويكون كلَّ منها قضية فاطلاق القضية عليهم مجازاً بعلاقة المشابهة في الصورة كما صرَّح به جملة من المناطقة .

و تاسعاً : إنَّ هذا التعريف لا يشمل القضية المقصولة لأنَّ الصدق والكذب لا يتصف بما المقصول فانَّ من وجد في ذهنه صورة لكون الباري جسماً ولكون حاتم بخيلاً لا يقال له : كاذب وإنما يقال له : مخطيء وذلك لما عرفت من أنَّ الصدق والكذب مأخوذ فيما قصد الحكاية عن الواقع والمتصوَّر لم يقصد الحكاية بالصورة الذهنية عن الواقع لأنَّه يرى الواقع بنفسه من دون التفات للصورة ولا أقلَّ من عدم شمول التعريف للقضايا المقصولة التي لم يلتفت إلى حكايتها ولو سئلنا قصد الحكاية فيها فالصدق والكذب إنما هما موضوعان لخصوص حكاية الدال اللفظي واتصاف الكتابة والاشارة بهما باعتبار الدلالة على اللفظ والمعنى إنهم فسروا (القول) المأخوذ في تعريف القضية باللفظي والمعنوي ليشمل التعريف القضية المقصولة وما التفتوا إلى إنَّها لا تحتمل الصدق والكذب .

وعاشراً : إنَّ القول أمَّا مشترك لفظي بين المقصول والمفتوح كما يظهر من كلامهم حيث قالوا : (يطلق تارة على المقصول وأخرى على المفتوح) فلازم استعمال المشترك اللفظي في التعريف وأمَّا حقيقة في أحدهما ومجاز في الآخر

كما قيل : ائه ظاهر في النظفي ومجاز في العقلي للتبرد فتخرج القضية المعقولة عن التعريف مع ائه أحكام هذا الفن تشمل الملفوظ والممقول كيف والمنطق وإنما وضع للممقول لأن الموصى بالذات واللفظ إنما تسرى الأحكام اليه بواسطة دلالته عليه ٠ — وجوابه — ائه القول عندهم مشترك لفظي بين الملفوظ والممقول والقضية أيضاً عندهم مشترك لفظي بين المعقولة والملفوظة فجاز أن يذكر أحدهما في تعريف الآخر وسيجيء إن شاء الله في تعريف القياس توضيح ذلك ٠

وحادي عشر : ائه هذا التعريف يصدق على الرابطة التي هي جزء القضية فانها قول وهي تحتمل الصدق والكذب لدلالتها على النسبة التامة ومدار مطابقة القضية للواقع وعدهما على مطابقة النسبة وعددهما فالذى يتحتمل الصدق والكذب هو الرابطة ٠ — وجوابه — نعم ولكن الصدق والكذب من مختصات القضية بحسب العرف لا يطلقان على غيرها ٠

وثاني عشر : ائه هذا التعريف لا يصدق على شيء من القضايا لأن القضية ائه أن تكون مطابقة للواقع أم لا فان كانت مطابقة فلا تحتمل الكذب وإن لم تكن مطابقة فلا تحتمل الصدق ٠ — وجوابه — ائه المراد بالاحتمال هو تحويل العقل فيها ذلك ولا شك ائه كل قضية في حد ذاتها يحوّل العقل فيها ذلك مع قطع النظر عن خصوصيات المادة ٠ وقول الخصم : ائه القضية اذا كانت مطابقة للواقع فلا تحتمل الكذب غير صحيح فانه القضية المطابقة للواقع إذا لم يعلم مطابقتها له فهي تحتمل الكذب ٠

وثالث عشر : ائه قول المجنون أو النائم : (زيد قائم) يتحتمل الصدق والكذب مع ائه ليس بقضية عندهم بل ملحق بالحان الطيور ٠ — وجوابه —

اًئه يحتملها لو فرض ائهما قصدا الحكاية عن الواقع وعلى هذا الفرض يكون الكلام من القضية وإن لم يقصد به الحكاية فلا يحتملها .

ورابع عشر : إنَّ الْقَدْمَاءَ قَدْ غَرَفُوا الْقَضِيَّةَ بِأَنَّهَا : قُولٌ يَصُحُّ أَنْ يُقَالُ لِقَانِلِهِ أَئَهُ صَادِقٌ فِيهِ أَوْ كَاذِبٌ فَأَيِّ وَجْهٍ لِعَدُولِ الْمُتَأْخِرِينَ عَنْهُ إِلَى هَذَا التَّعْرِيفِ . — وَجَوَابُهُ — إِنَّهُ لَمَّا كَانَ تَعْرِيفُ الْقَدْمَاءِ تَعْرِيفٌ لِلشَّيْءِ بِحَالٍ مُتَعَلِّمٍ وَالْتَّعْرِيفُ الْمُذَكُورُ تَعْرِيفٌ لِلشَّيْءِ بِحَالٍ تَقْسِمُهُ عَدْلُوا عَنْهُ إِلَيْهِ . — وَخَامِسُ عَشَرُ : مَا أُورَدَنَاهُ أَوْلَاءِ عَلَى تَقْسِيمِ الْمَرْكَبِ .

القضية الحملية

(قالوا : إنَّ الْحَمْلِيَّةَ إِنْ كَانَ الْحُكْمُ فِيهَا بِثَبُوتِ شَيْءٍ لِشَيْءٍ فَمُوجَبَةٌ وَإِنْ كَانَ بِنَفْيِهِ عَنْهُ فَمُسَالَّةٌ) . وَيَرِدُ عَلَيْهِمْ أَرْبَعَةُ عَشَرَ اِرْدَاداً .

أَوْلَاءِ : إنَّ الْحُكْمَ عِنْدَ الْمُنْتَقِيْنَ يُطْلَقُ عَلَى مَعْنَيْنِ أَحدهُمَا هُوَ الْأَذْعَانُ وَالْجَزْمُ وَقَدْ يَبْعَدُ عَنْهُ بِأَدْرَاكِ الْوَقْوَعِ وَيُسَمِّي بِالْتَّصْدِيقِ عِنْدَ الْحَكَمَاءِ وَيَجْعَلُ فِي مَقَابِلِ الشَّكِّ وَالثَّانِي بِسَعْنِ الْأَسْنَادِ وَيُسَمِّي بِالْإِيقَاعِ وَبِالْأَثَابَاتِ وَهُوَ مُتَعَلِّمٌ فِي الْحُكْمِ بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ وَهُوَ مَا اشْتَهِرَ عِنْدَ الْمُنْتَقِيْنَ كَمَا قَدْ اشْتَهِرَ اهْلَالُ الْحُكْمِ فِي أَلْسُنَةِ الْفَقَهَاءِ عَلَى الْمَحْمُولِ فَيُقَالُ : حُكْمُ الْخَمْرِ الْحَرْمَةُ وَكَمَا قَدْ اشْتَهِرَ اهْلَالُهُ عِنْدَ الْأَصْوَلِيْنَ عَلَى الْفَضَائِيَا فَيُقَالُ : الْحُكْمُ الشَّرِعِيُّ الْمُسْتَفَدَ مِنْ هَذِهِ الْأَدَلَّةِ ؟ وَمِنْ هَذِهِ الْأَصْلِ — إِنَّ الصَّلَاةَ وَاجِبَةٌ — وَالْحُكْمُ بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ الْأَذْعَانُ لَا شَكٌ فِي خَرْوَجِهِ عَنِ الْقَضِيَّةِ وَإِلَّا لَزَمَّ أَنْ تَكُونَ قَضَائِيَا مُعْتَقَدَ لِلْخَلَافَ وَالشَّاكِ القَاصِدُ لِلْحَكَايَةِ عَنِ الْوَاقِعِ لَيْسَ بِقَضَائِيَا كَمَا إِنْ

الحكم بالمعنى الثاني الذي هو الاسناد يكون جزءاً للقضية غاية الأمر يكون الجزء الثالث لها عند القدماء من المنطقين والجزء الرابع عند المتأخرین كما سيجيء إنشاء الله من توضیح ذلك . وعليه فلا وجه لجعل الحكم في القضية متعلقاً بثبوت المحسول للموضوع دون أن يجعل نفس الثبوت لأن الحكم المتعلق بالثبوت والواقع هو الاذعان والادراك وقد عرفت انه ليس بجزء من القضية . — وجوابه — انه المراد بالثبوت والاثبات والواقع واليقاع هو معنی واحد وهو إتصاف الموضوع بالمحسول وتلبیه به واستناده اليه غاية الأمر باعتبار صدوره من المتكلم يسمی إيقاعاً واثباتاً وباعتبار تتحققه في نفسه يسمی بالواقع والثبوت والحكم إنما يطلق عليه بااعتبار الأول فيكون تعلق الحكم بالثبوت نظير تعلق الإيجاد بالوجود والتحقق كما يقال الإيجاد في هذا المورد بتحقق هذا الشیء فيكون المعنی الميقاع في الحسیلة إن كان بثبوت شیء لکیء فسوجة وإلا فسالبة فتكون الباء للتوصیر نظير قولنا ضربته بهذا النحو من الشرب .

وثانية : انه القدماء عریقونا الحسیلة بما كانت طرفيها مفردین فأی موجب لمدح المتأخرین عنه . — وجوابه — انه المتقدمین لما كان يرد على تعریفهم مثل : (الانسان حیوان ينعكس الى بعض الحیوان انسان) ومثل : (زید ضربه عصرو) لذاعدوا عنه الى هذا التعریف . إن قلت : انه المراد بالفرد في کلام المتقدمین أعم من المفرد بالفعل أو بالقوة وفي الأمثلة المذکورة الطرفان في المقام في قوة أذن يقال : هذا ذاک أو الموضوع محسول . ودعوى انه الشرطیة أيضاً طرفاها في قوة المفرد فائتها أيضاً في قوة أذن يقال : هذا ملزوم ذاک . فاسدة بأن قضیة هذا ملزوم ذاک حسیلة والمطلوب أذن تكون في قوة قضیة

حقيقة إن شرطية فشرطية وإن حملية فحملية وطرفها مفرداً وهذا لا يعقل في الشرطية لأن الشرطية الحكم فيها باتصال نسبتين أو انفصالهما ولا شك أنه يقتضي ملاحظة النسبة بخلاف الحكم في الحملية فائئه باتحاد الطرفين فلا بد من ملاحظة كل منهما بنحو الشيء الواحد ليتمكن الاتحاد بينهما . قلت : إنَّ استعمال اللفظ فيما هو الأعم من الفعل والقوة مجاز فائزَ اللفظ حقيقة فيما كان متَّصف به بالفعل . على إنَّ القوة تختلف بحسب القرب والبعد . فالشرطية تكون في قوَّة تلك الحملية لأنَّها في المؤدي واحد على إنَّ مثل : (زيد ضربه عمرو) لم يكن المقصود في النسبة هو اتحاد زيد بعنوان مضروب عمرو حتى ترجع إلى قضية هذا ذاك بل المقصود نسبة وقوع الضرب عليه .

وثالثاً : إنَّ السالبة لم يكن الحكم فيها بالنفي إذ ليس لها نسبة مستقلة مقابلة ل نسبة الإيجاب وإنما الموجود فيها هو رفع نسبة الإيجاب وإلا لما كان السلب تقضي بالإيجاب بل ضده لأنَّ تقدير كل شيء رفعه فيكون الحكم في السالبة هو الحكم في الوجبة إلا إنَّ النفي قد سلطَ عليه . ودعوى إنَّ ذلك يوجب التناقض في كل سالبة لأنَّه يلزم أن لا يتحقق السلب إلا بعد الإيجاب فيجتمع السلب والإيجاب في مورد واحد . مدفوعة بأنه ليس بلازم فائزَ المعنى عدم البصر مع أنه لا يلزم من تتحققه تتحقق البصر وهكذا كل عدم مضاف إلى الوجود . وسره إنَّ أجزاء المفهوم لا يجب فيها أن تكون أجزاء الذات . والإيجاب جزء لمفهوم السلب لأنَّه لا يعقل إلا مضافاً إليه لا إنَّ جزء لذات السلب بحيث لا تتحقق ذات السلب إلا بعد تتحققه .

ورابعاً : إنَّ القضية المكنته لم يكن فيها ثبوت شيء لشيء حيث لم يثبت

فيها المحمول بالفعل للموضوع ٠ — وجوابه — إنَّ المراد بالثبوت هو الاستناد وهو متحقق فيها قطعاً ٠ وإنْ شئت قلت : إنَّ المراد بالثبوت أعم من الثبوت بالفعل أو بالامكان ٠

وخامساً : إنَّ مثل (ضريرَ في الدار) ومثل (ضريرَ يوم الجمعة) مما كان نائب الفاعل ظرفاً ٠ قضية حملتة لم يكن فيها ثبوت شيءٍ وإنما كان فيها وقوع العمل في مكان مخصوص أو زمان مخصوص ٠ إِلَّا اللهم أنْ يقال : إنَّ فيها اثبات العمل للكائن في ذلك المكان أو الزمان ٠

وسادساً : إنَّ القضية المرددة المحمول والمركبة كان الحكم فيها بالثبوت والمعنى معاً لا بأحدهما ٠ إِلَّا اللهم أنْ يلتزم بأنها قضيتان ٠

سابعاً : إنَّهم إنْ أرادوا من التعريف هو قيام المحمول بالموضوع كما هو المبادر من لفظ الثبوت فلا يشمل التعريف مثل قولنا : (زيد انسان) إِذ الحكم فيه بالاتحاد لا بالقيام وإنْ أرادوا الاتحاد كما هو المبادر من قولهم : (أحدهما هو الآخر) في تعريفهم الموجبة بائتها : ما حكم فيها بأنَّ أحدهما هو الآخر فلا يشمل التعريف مثل (مات زيد) لأنَّ الحكم فيها بالقيام لا بالاتحاد ٠ — وجوابه — إنَّك قد عرفت إنَّ المراد بالثبوت هو الاستناد والاسناد أعم من أذ يكون بنحو القيام أو بنحو الاتحاد ٠

وثامناً : إنَّ الهيئة البسيطة مثل : الانسان موجود وهكذا الانسان معدوم على القول بأنها موجبة ليس فيها ثبوت شيءٍ وإنما ثبوت شيءٍ وعدم شيءٍ فمفهوم الوجود والمعدم يرتبط بالموضوع بنفسه من دون حاجة لنسبة تربط بينهما ٠ — وجوابه — إنَّ المراد بالثبوت هو النسبة التامة الخبرية ايجابية كانت أو سلبية في مرتبة الحكائية عن الواقع فاـئـ لـابـدـ في انـقـادـ أيـ

قضية في هذه المرتبة أعني مرتبة الحكاية عن الواقع من هذه النسبة وإنما لكان كل من الموضوع والمحمول مفهوماً مستقلاً عن الآخر . نعم في مرتبة المحكي عنه يوجد فرق بين الهلية البسيطة والمركبة إذ في المركبة يكون الوجود الاباطي والعدم الاباطي غير مبدأ المحمول بخلاف البسيطة فائئه يكون عينه ذاتاً . مضافاً إلى أن مفهوم الوجود والعدم إن كان مستقلاً فلا يرتبط بالموضوع بدون رابطة وهي نسبته للموضوع وإن لم يكن مستقلاً لم يصلح لأن يكون مهولاً لأن المحمول لا بد وأن يلاحظ مستقلاً . مضافاً إلى إنّ قولنا : الضاحك موجود هلية بسيطة تنعكس إلى قولنا : بعض الموجود ضاحك فهذا المكس إن اشتمل على النسبة التامة الخبرية فلم يكن المكس مجرد تبديل الطرفين بل تبديل الطرفين مع حدوث نسبة تامة خبرية وإن لم يشتمل على النسبة لزم خلو الهلية المركبة من النسبة . ودعوى إنّ الفرس في الهلية البسيطة يقولون : زيد هست وزيد نيست بدون الرابطة . يدل على عدم الرابطة في الهلية البسيطة . فاسلة لامكان دعوى حنخها في لغة الفرس والحقائق العلمية لا تصادمها الاطلاقات العرفية .

وتاسعاً : إنّ القضية المشتملة على إثبات الذاتيات للذات كقولنا : الإنسان حيوان أو ناطق لم يكن فيها ثبوت شيء لشيء لاستدعائه أن يكون هناك شيئاً والحيوانية الثابتة للإنسان ليست شيئاً مغايرة لشيئية الإنسان بل هي عينها لوحدة وجودهما . وجوابه - إنّ المراد بالثبوت هو اسناد مفهوم في مرتبة الحكاية عن الواقع وهو إنما يستدعي المغايرة بين المفهومين في مرتبة الحكاية لا المغايرة بينهما حتى في مرتبة التحقق الخارجي وفيما نحن فيه كانت المغايرة بينهما مفهوماً موجودة وإنما اتحدا خارجاً

مضافاً لما سيجيء إنشاء الله تعالى في جواب الایراد الثاني عشر .
وعاشر : إنَّ مثُلَّ ظننتَ زِيداً قَائِمًا وعَلِمْتَ زِيداً قَائِمًا قَضِيَّة حَمْلِيَّةٍ مُعَادِيَّةٍ لِّيَسَّ في نِسْبَةٍ ظننتَ إلَى زِيداً قَائِمًا ثَبُوتَ شَيْءٍ لَّهُ شَيْءٌ وَإِنَّا ثَبُوتَ جَمْلَةٍ .— وَجَوَابُهُ — إنَّ الشَّيْءَ أَعْمَمُ مِنَ الْمُفْرَدِ وَالْجَمْلَةِ وَلَمْ يَقِيدْ بِكُونِهِ مُفْرَداً .
وَحَادِيَّ عَشَرَ : إنَّ مثُلَّ زِيدَ اضْرِبْهُ مَا وَقَعَ إِلَانْشَاءِ خَبْرًا لِّمُبْتَدَأِ فَإِنَّ
قَضِيَّة حَمْلِيَّةٍ مُعَادِيَّةٍ لِّيَكُنَّ فِيهَا ثَبُوتَ شَيْءٍ لَّهُ شَيْءٌ .— وَجَوَابُهُ — إِنَّا ثَلَّتَرْمَ
بِإِنَّشَاءِ وَكُونِهَا مُبْتَدَأً وَخَبْرِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ كَلِّمَاتِ النَّحْوِيَّينَ جَرِيَّةً عَلَى مَقْتَضِيِّ
قَوْاعِدِهِمْ .أَوْ ثَلَّتَرْمَ بِالْتَّأْوِيلِ بِمَقْولِيِّ حَقِّهِ (اضْرِبْهُ) .

وَثَانِيَّ عَشَرَ : إنَّ الشَّيْءَ قَدْ يَحْمِلُ عَلَى نَفْسِهِ كَالْأَنْسَانُ إِنْسَانٌ فَإِنَّهُ مُثُلَّ
هَذِهِ الْقَضَايَا طَلَّا تَسْتَعْمِلُ فِي الْعِلُومِ كَمَا فِي مَقْامِ عَدَمِ تَعْلُقِ الْجَمْلَةِ بِالذَّاتِ
فِيَقَالُ : إنَّ الشَّمْسَ شَمْسٌ لَا يَجْعَلُ جَاعِلٌ وَإِنَّا أَوْجَدْ جَاعِلُ الشَّمْسَ
فَإِنَّ مُثُلَّ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ حَمْلِيَّةٍ مُعَادِيَّةٍ لِّيَكُنَّ فِيهَا ثَبُوتَ شَيْءٍ لَّهُ شَيْءٌ لَّا قَضَاءَ
الْمَغَارِيَّةِ بَيْنَهَا بِحَسْبِ الْمَفْهُومِ مَعَ إِنَّ الْمَفْهُومَ مِنْهَا شَيْءٌ وَاحِدٌ .— وَجَوَابُهُ — إنَّ
ثَبُوتَ شَيْءٍ لَّهُ شَيْءٌ أَعْمَمُ مِنَ أَنْ يَكُونَ ثَبُوتَ الشَّيْءِ لِنَفْسِهِ أَوْ لِغَيْرِهِ فَلَا يَقْتَضِي
الْمَغَارِيَّةِ بَيْنَهَا بِحَسْبِ الْمَفْهُومِ كَمَا فِي الْحَمْلِ الْأَوَّلِيِّ وَلَكِنْ لَا يَخْفِي مَا فِيَهُ لِمَا
عَرَفَتْهُ فِي جَوابِ الْأَيْرَادِ التَّاسِعِ .وَالْأَوَّلِيِّ أَنْ يَقَالُ أَنْ هَذَا تَعْرِيفُ لِلْقَضَايَا
الْمُتَسَارِفَةِ فِي الْعِلُومِ وَهَذَا النَّحْوُ مِنَ الْقَضَايَا غَيْرِ مُتَعَارِفٍ فِيهَا .عَلَى إِنَّ الْقَضِيَّةِ
الْمُذَكُورَةِ كَانَ الْمَحْمُولُ فِيهَا هُوَ الْجَمْلَةُ وَهُوَ مَفْهُومًا مُعَايِرًا لِلْمَاهِيَّةِ .

وَثَالِثُ عَشَرَ : إِنَّ الشَّيْءَ مُخْصُوصٌ بِالْمُوْجُودَاتِ وَلَذَا قَالُوا : إِنَّ الشَّيْئَيْةَ
تَسَاوِقُ الْوِجْدَ وَعَلَيْهِ فَالْقَضَايَا الْحَمْلِيَّةُ الَّتِي يَكُونُ مَوْضِعُهَا مَعْدُومًا كَمَوْلَنَا :
(الْفَوْلُ مُمْكَنٌ .وَلَا شَيْءٌ مِنْ شَرِيكِ الْبَارِيِّ يَعْجُودُ) تَكُونُ خَارِجَةً عَنِ التَّعْرِيفِ .

— وجوابه — إنَّ المراد هنا شيئاً ماهيَةً ، والمساوية للوجود هي شيئاً
الوجود لا شيئاً ماهيَةً .

ورابع عشر : إنَّ القضايا الكواذب الموجبات التي ليس فيها صحة في
نفس الأمر ولا عند القائل لم يكن فيها ثبوت شيءٍ لشيءٍ لا في نفس الأمر
ولا عند القائل فهي ليست بمحاجبات ومن البديهي أنها ليست سوابٍ وهكذا
المغالطات والشعريات . — وجوابه — ما عرفته منْهَا غير مرّة من إنَّ المراد
بالثبوت هو اسناد مفهوم إلى مفهوم في مرتبة الحكاية عن الواقع ولا شك
في الكواذب وأمثالها كالشعريات كان هذا الأسناد موجوداً .

أجزاء القضية

(لا نزاع بين المنطقين في إنَّ الشرطية أجزاءُها ثلاثةً . مقدمٌ وتالي
ونسبة اتصال أو افصال بينها أو سلبياً وإنما وقع النزاع بين المتأخرتين
والمتقدمين في أجزاء الحملية فقد ذهب المتأخرُون إلى أنها مركبة من أجزاءٍ
أربعة أحدها الموضوع وثانيها المحسول وثالثها النسبة وهي الميئر عنها في
الستّهم بالنسبة الحكميَّة التقييدية وقد يعبرون عنها بالربط وبالتعلق
ويعرفونها بالنسبة التي هي بين بين السلب والإيجاب والواقع واللا
ووقع ورابعها وقوع النسبة أو لا وقوعها وهو المسمى بالسلب والإيجاب
والثبوت واللابثوث وهو المسمى بالنسبة التامة الخبرية وهو المسمى بالحكم
والاسناد وهو الذي تعلق به التصديق وهو المكتسب بالحججة بخلاف الأجزاء
الآخرى فائتها تكتسب بالمرئى وقد ذهب المقدمون إلى إنَّ أجزاءها ثلاثةً
الموضوع والمحمول واسناد المحمول إلى الموضوع الذي هو ثبوت المحمول

للموضوع أو تقيه عنه ووقوعه عليه أو لا وقوعه وهو متعلق الأذعان عندهم وهو المسمى بالنسبة التامة الخبرية فالمقدمون ينكرون الجزء الثالث للقضية الذي هو النسبة بين وبين يقولون إنَّ الواقع واللا وقوع والثبوت واللا ثبوت متعلق بالمحمول والمتاخرون يقولون بالجزء الثالث وهو النسبة بين وبين يقولون إنَّ الواقع واللا وقوع والثبوت واللا ثبوت متعلق بالنسبة التي هي الجزء الثالث ويتفق الجميع على إنَّ الرابطة إنما تدل على الواقع واللا وقوع والثبوت واللا ثبوت المسمى بالنسبة التامة الخبرية عند الجميع الذي هو الجزء الثالث عند المقدمين والرابع عند المتاخرين غاية الأمر تكون دلالتها على الجزء الثالث عندهم بالالتزام لأن الدال على وقوع النسبة دال على نفس النسبة بالالتزام كدلالة المعنى على البصر إلتزاماً . والذى دعى المتاخرين إلى هذا القول هو أنهم رأوا في صورة الشك تصور النسبة بدون الواقع واللا وقوع إذ الشك إنما يتعلق بالنسبة لا ب الواقعها أو لا ب الواقعها وإلا لزم ادراك وقوعها أو لا ب الواقعها فلم يبق فرق بينه وبين الجزم إذ بالجسم يدرك وقوعها أو لا ب الواقعها وقد فرض أئمَّة في الشك كذلك فلم يحصل فرق بينهما وهو خلاف ضرورة الوجودان) . ويرد على المتاخرين ايرادان .

أولاً : أئمَّة لا يفهم من القضية إلا نسبة واحدة لا نسبتين والشك إنما يتعلق بعین ما تعلق به الجسم والجسم إنما يتعلق بالواقع واللا وقوع فكذلك الشك والفرق بينهما أئمَّة بالشك ندرك أحدهما إدراكاً لم يبلغ حدَّ الأذعان وفي الجسم ندركه إدراكاً يبلغ حدَّ الأذعان فهما يختلفان بذاتهما لا بتعلقهما كيف والنسبة بدون الواقع واللا وقوع لا يتصوِّر الشك فيها .

وثانياً : إنَّ نسبة الواقع واللا وقوع لنفس النسبة التي ذكرها

المتأخرة من قبيل نسبة الوجود أو العدم للماهيات فائلاً لا تتصور من وقوع نسبة إلا وجودها ومن لا وقوعها إلا عدمها ولعله لهذا ذهبوا إلى تعلق الشك بنفس النسبة بخيال أنه الشك يتعلق بنفس الماهيات باعتبار وجودها وعدمها فعدوا نفس النسبة جزءاً من القضية وجودها أو عدمها جزءاً آخرأ ولو سلمنا صحته كان اللازم أن يعدوا أجزاء القضية ستة الموضوع وجودها أو لا وجوده والمحمول وجودها أو لا وجوده والنسبة وجودها أو لا وجودها وإلا فـ أي وجه لعد النسبة وجودها جزئين دون الموضوع والمحمول . مضافاً إلى عدم صحة ذلك في نفسه فإنه حقيقة ارتباط الموضوع بالمحمول هي وجود زابطي محض لا أنه وجود وماهية والحال أن المحمول له وجود في نفسه وجود لغيره والنسبة هي عبارة عن وجوده لغيره إذ ليس في الخارج إلا الموضوع والمحمول وجود المحمول للموضوع الذي هو الوجود الراطي وليس هناك شيء يسمى بالنسبة يكون موجوداً بوجود مستقل كالموضوع والمحمول ولا شك أنه القضية العقلية تطابق القضية الخارجية .

متعلق التصديق في القضية

(ذهبوا إلى أنه متعلق التصديق هو النسبة التامة الخبرية لا نفس القضية) . ويرد عليهم ايرادان .

أولاً : أنه النسبة غير مستقلة لأنها من المعاني الحرفية التي لا تلاحظ بالاستقلال . والتصديق إنما يتعلق بما هو مستقل . وإن شئت قلت : أنه النسبة مرآة للحالة الموضوع والمحمول وآلة لتعرف حالهما والمرآة غير

مقصودة وكل ما هو غير مقصود لم يتعلق به التصديق وعليه فيكون التصديق متعلقاً بالقضية لأنها مستقلة . ودعوى أنه القضية غير مستقلة لأنها مركبة من غير المستقل وهو النسبة . مدفوعة بأن غير المستقل اذا كان يتقوّم بأجزاء المركب فلا يضر باستقلال المركب . وجوابه — انه التصديق يتعلق بالأمور الغير المستقلة اذا هو يتعلق بالمعانى الحرفية فانه كون المال في الكيس مما يتعلق به التصديق . كيف والسبة يتعلق بها أشياء كثيرة كقصد بيانها والزمان والمكان والجهة كالضرورة والدوام .

وثانياً : انه التصديق هو الأذعان بصدق القضية أي الأذعان بأن معنى القضية مطابق للواقع وهذا يقتضي تعلقه بنفس القضية لا بالنسبة . وجوابه — انه التصديق بهذا المعنى المذكور إنما يتعلق بنسبة المطابقة للقضية أعني نسبة الصدق اليها . مسافة الى انه ليس هو المبحوث عنه في المنطق وإنما المبحوث عنه والذي توسل اليه الحجة هو التصديق والاذعان بأن المحصول ثابت لل موضوع في الواقع فهو متعلق بنسبة القضية بخلاف المعنى الأول فاته متعلق بنسبة الصدق اليها . نعم المعنى الثاني الذي هو المبحوث عنه في المنطق يلزم المعنى الأول فاته اذا اذعن بثبوت المحول لل موضوع في الواقع فقد اذعن بصدق القضية ومتناقضتها للواقع .

الموضوع صدق وصف الموضوع على ذاته

(قالوا : انه الفارابي اعتبر في افراد الموضوع اتصافها بعنوان الموضوع بالامكان الذاتي المتيد بجانب الوجود حتى يدخل في — كل أبيض رومي —

العشبي الذي يمكن أن يكون أيضاً وإن كان لم يتصف بالبياض أصلاً .
والشيخ الحسين ابن سينا لما رأى أن مذهب الفارابي مخالف للعرف واللغة
إذ لا يفهم من الموضوع ما أمكن اتصافه به وإن لم يتصف به أصلاً اعتبر
في أفراد الموضوع اتصافها بمفهومه وعنوانه بالفعل بمعنى في أحد الأزمنة
الثلاثة ومعنى القضية المذكور عنده أن كل ما كان أيضاً في أحد الأزمنة
الثلاثة فهو رومي ولا يدخل فيها العشبي) . ويرد عليه ايرادات عشرة .
أولاً : إن الحق إن صدق وصف الموضوع على ذاته بالضرورة وذلك
لأن فردية الشيء لعنوان إنما هو باعتبار وجوده فيه لأن صدقه عليه باعتبار
تلك الحصة الموجودة في ضمته بل الفرد له بالذات هو نفس تلك الحصة
منه وإلا لزم أن يكون كل شيء فرداً تكل عنوان . وبهذا ظهر لك أنه لا مجال
للنزع في أن الجنس إذا وقع موضوعاً لقضية هل أنه يمكن افراده هي
الأنواع والأشخاص أو خصوص الأول أو خصوص الثاني ووجه الظهور
إن الفرد والمصدق في الحقيقة هو تلك الحصة وهي عين النوع وعين الشخص
فالحيوان صدقه على الإنسان عين صدقه على زيد : فظهر إن ذات الموضوع
هو تلك الحصة الخارجية منه وصدق العنوان على حصصه بالضرورة نعم
المحمول تختلف نسبته إليه فتارة قبل تحقق تلك الحصة كقولنا : القبيه
دارس للنحو وقد يكون بعدها كقولنا : القبيه داخل للجثة وقد يكون في
حينها كقولنا : القبيه من كانت عنده ملكرة الاستبطاط وإلا فالموضوع دائماً
يراد به تلك الحصة خصوصاً على ما ذهبنا إليه من أن القضايا المحصورة
يحكم فيها على الطبيعة . والحاصل إن الفرق بيننا وبين ابن سينا إن ابن
سينا يقول : إن المصدق والفرد لعنوان الموضوع هو الوجود المستمر الذي

ثبت له العنوان في أحد الأزمنة الثلاثة ٠ أمّا نحن فنقول : إنَّ المصدق هو الوجود حال تلبسه بالعنوان بل نفس الحصة من العنوان فقولنا : كل كاتب متتحرك على رأي ابن سينا يكون الفرد والمصدق هو نفس زيد اذا تلبس بالكتابة آنَّا ما أمّا نحن فنقول : هو زيد حال تلبسه بالكتابة بل الحصة من الكاتب الموجودة في زيد ولا ريب إنَّ صدق الكاتب على حصصه يكون بالضرورة ٠ نعم لو نسب العنوان وهو الكاتب الى زيد كان بالفعل ولكن في الموضوع لا توجد نسبة وإنما يوجد انطباق والانطباق إنما يكون بالنسبة الى الحصص لا الى ما هو الخارج عنها إذ لا تطابق بينهما ولكن المحمول هو الذي يناسب الى تلك الذات أعم من أن يكون قبل وجود الحصة فيها أو بعدها أو معها ولذا في العرفية العامة والمشروطة العامة قيدت النسبة بوقت الاتصال ٠

وثانية : إنَّ كثيراً من القضايا البديهية لا تصدق لو كان صدق الوصف على ذات الموضوع بالامكاني أو بالفعل فانَّ قولنا : (كل اربعة زوج) غير صادق لأنَّ الثلاثة تتصف بالأربعة بضم واحد لها كما يتصف الانسان بالأسود بضم السواد له فالثلاثة أربعة بالامكاني وفي أحد الأزمنة الثلاثة وأيضاً قولنا : (كل انسان حيوان) يقتضي أن تكون النطفة حيواناً لأنها تتصف بأحد الأزمنة الثلاثة بالانسانية كما يمكن أن تكون انساناً ٠ ودعوى ان الفعلية أو الامكاني إنما يثبت مع عدم تبدل الطبيعة وامّا مع تبدلها بطبيعة اخرى فالفعلية ثبتت لتلك الطبيعة الاجرى فالانسان لا يثبت للنطفة لا بالامكاني ولا بأحد الأزمنة الثلاثة لانه عند ثبوته لها تبدل حقيقتها بحقيقة اخرى وهي الحيوانية الناطقة وهكذا الثلاثة تبدل حقيقتها بضم واحد اليها إذ حقيقة

مراتب الأعداد متقومة بما ينضم إليها بخلاف السواد فان حقيقة الإنسان لا تتبدل به اذا انضم إليه . مدفوعة بأن المصدق لما كان هو الوجود الخارجي وكان الميزان هو إتصافه بأحد الأزمنة أو بالمكان وجود النطفة الخارجي يصبح حمل الإنسان عليه بأحد الأزمنة الثلاثة أو بالمكان الا ترى الى صحة قولنا هذه النطفة انسان في المستقبل أو بالمكان . نعم لو كان المصدق نفس الطبيعة كما ذهبنا اليه في الایراد الأول لم يرد شيء من ذلك . ودعوى ان المراد بالمكان في كلام الفارابي هو الامكان الذاتي وامكان اتصف النطفة بالانسان امكان استعدادي . مدفوعة بأن الامكان الذاتي موجود في كل مورد يتحقق فيه الامكان الاستعدادي فانه النطفة لو لم تكن الانسانية ممكنة لها بالذات لكان ممتنعة بالذات إذ لا تخلو مادة من المواد من أحد الجهات الثلاثة ام الوجوب الذاتي أو الامتناع الذاتي أو الامكان الذاتي ولو كانت ممتنعة بالذات لكان من الحال تتحققها للنطفة لاستحالة الممتنع بالذات كشريك الباري واجتماع التقىين لمورد واحد ولو وجدت سائر المعدات والعمل . ودعوى انه يصدق لا شيء من النطفة بانسان بالضرورة فسلب الانسانية عنها ضروري . فاسدة لكتذبها على تقدير صدق وصف الموضوع على ذاته بالامكان اذ معنى تلك القضية ان لا شيء مما يمكن ان يكون نطفة بانسان وهذا كاذب قطعا لأن شيئاً لا ينطفئ بانسان قد يمكن ان تكون نطفة إذ هي مبدئها واما على تقدير ان يكون وصف الموضوع يصدق بالفعل فيكون معناها : لا شيء مما هو نطفة في أحد الأزمنة الثلاثة بانسان وهذا أيضاً كاذب لأن شيئاً لا ينطفئ في السابق إلا اللهم أن يقال : انه محل كلامهم في الأوصاف لا في الأسماء كالانسان والأربعة وزيد وعمرو

وخلد وإلا لما صدق أغلب الكليات فانه قولنا : كل إنسان حيوان بالضرورة لو كان المراد به ما كان انساناً في أحد الأزمنة الثلاثة ل كانت كاذبة لأن الميت من الإنسان كان انساناً في الزمان الماضي مع انه ليس بحيوان وهكذا قولنا : زيد متحرّك بالدّوام فائه بعد موته ليس بمحرك ٠

وثالثاً : انه قواعد المنطق غير مقيّدة بالعرف واللغة وإنما هي مقيّدة بحكم العقل مع ان رأي ابن سينا مخالف للعرف واللغة فائتم يفهمون منها ما كان متلبّساً بالوصف حالاً لا في أحد الأزمنة الثلاثة ولذا قد حقق انه المُشتق حقيقة فيمن تلبّس بالمبأ بالحال وبهذا ظهر لك انه ما ذهبنا اليه في الارصاد الأولى من انه الاطلاق بل لحظات حين الاتصال موافق للعرف واللغة كما انه موافق لحكم العقل ٠

ورابعاً : انه القضايا التي تكون موضوعاتها ممتنعة بالذات لا يصدق وصف الموضوع على ذاتها لا بالفعل ولا بالامكان لامتناع وجودها فانه مثل : كل خلاء ممتنع وشريك الباري غير موجود واجتماع التقىضين محال لا يصدق وصف موضوعاتها على ذواتها لا بالفعل ولا بالامكان لأن لازم الصدق هو الاتصال والاتصال لازمه الوجود وقد فرض ان ذواتها ممتنعة الوجود ٠
— وجوابه — انه المراد به الأفراد التقديرية نظير قولنا : كل عنقاء طائر أي كل ما قدر انه خلاء أو انه اجتماع للتقىضين فهو محال وممتنع ٠ ولا شك ان ما قدر انه كذلك يكون متصفاً بعنوان الموضوع في حد ذاته بالامكان وبالفعل ٠ واما اذا قلنا انه هذه القضايا ذهنية كما هو المشهور فالموضوع فيها ما تصوّر بهذا العنوان ولا اشكال انه افراده هي الصّور الذهنية وهي متصفة بالتصوّر بهذا العنوان بالفعل وبالامكان ٠ واما على مسلكنا فالانطباق

يكون على المخصوص منها وهو واضح لانطباق الشيء على نفسه وإن كان ممتنعاً . وإن شئت قلت : إنَّ صدق وصف الموضوع على ذاته لا يستدعي وجود الذات في الخارج لأنَّه ليس بحکم عليه وإنما هو انطباق عليها ونسبة تقييدية نظير قولنا : (غلام زيد) فائتها لا تستدعي وجود الغلام .

وخامسًا : إنَّ ما ذكروه لا يتم على اطلاقه فانَّ الموضوع لو قيَّد بجهة خاصة كان صدقه على ذاته بتلك الجهة كما لو قيل كلَّ انسان بالضرورة حيوان كان صدق الانسان على ذاته بالضرورة وهكذا قولنا : كلَّ متحرك بالدوارم فلك كان صدق المتحرك على ذاته بالدوارم .

و السادسًا : إنَّ لا فرق بين رأي الفارابي وابن سينا لأنَّ ابن سينا على ما يظهر من كتبه انه قائل بكافية الفعلية الفرضية سواء طابت الواقع ونفس الأمر أم لا وليس بقائل بالفعلية النفس الأمريكية فقط ففي محكي الشفاء في معنى اتصف الذات بوصف الموضوع بالفعل إنَّ (على معنى إنَّ العقل يصفه بأنَّ وجوده بالفعل يكون كذا سواه وجد أم لم يوجد فيكون قوله : كلَّ أليس معناه كلَّ واحد مما يوصف عند العقل بأنَّ يجعل وجوده بالفعل إنَّ أليس) وقال في الاشارات : (اذا قلنا : كلَّ ج ب نعني به انَّ كلَّ واحد مثَّا يوصف بج ، كان موصوفاً بج في الفرض الذهني أو في الوجود الخارجي إنَّ) فانَّ كلامه يقتضي إنَّ الذات الغير متصفه بوصف الموضوع اذا فرضها العقل متصفه به بالفعل تكون من أفراد الموضوع فإذا قلنا : كلَّ رومي أليس دخل في (الأليس) الأليس في الخارج والجشي اذا فرضه العقل أليضاً بالفعل فالفارابي وابن سينا كلَّ منها يدخل الجشي في الموضوع إلا أنَّ الفارابي بدون فرض الذهن وابن سينا مع فرض الذهن له أليضاً وجوابه —

انه مراد ابن سينا من فرض الذهن ليس فرض الاتصاف حتى يدخل الجبشي
لو فرض اتصافه بالسّواد بل مراده فرض وجود الموضوع في نفس الأمر
والحاصل ان افراد الموضوع التي تتصرف بوصفه بالفعل سواء كانت موجودة
خارجاً أو فرضها العقل موجودة يثبت لها المحمول بعین ما ذكر في موضوع
القضية الحقيقة فالافراد عند ابن سينا لا بد لها من الاتصاف في نفس الأمر
بوصف الموضوع وإنما هي أعم من أن تكون خارجية أو مقدرة كما هو شأن
القضية الحقيقة فالفرق بين ابن سينا والفارابي ان الجبشي لم يكن داخلاً
في المثال عند ابن سينا لأنه في نفس الأمر لم يكن اتصافه بالبياض فعليه ويكون
عند الفارابي داخلاً في المثال لأنه ممكن بياضه ٠

وسابعاً : انه يلزم على مذهب الفارابي والشيخ أن لا تصدق المشروطة
والعرفية لأن وصف الموضوع يكون مأخوذاً بالامكان أو بالفعل ٠ ومن
الواضح انه الوصف ما دام ممكناً أو في أحد الأزمنة الثلاثة لا ضرورة ولا
دوار للمحمول ألا ترى الى كذب قولنا : كل كاتب متحرك بالضرورة أو
بالدوار ما دام كاتباً بالامكان أو بالفعل ٠ — وجوابه — انه الحكم فيما
ما دام وصف الموضوع ثابتاً ومتحققاً لذاته بمعنى انه المحمول فيما مقيد
باتصاف ذات الموضوع بوصف الموضوع وان كان الوصف يصدق على
الذات بالفعل أو بالامكان لكنه في طرف المحمول لا بد من صدقه حالاً وفعلاً
واماً على مسلكنا فلا يرد هذا الاشكال أصلاً ولا يحتاج الى التزام انه
وصف الموضوع تختلف جهة صدقه على ذاته في عقد الحمل مع جهة صدقه
في عقد الوضع ٠

وثامناً : انه مثل الانسان حيوان لم يكن صدق وصف الموضوع على

افراده بالامكان ولا بالفعل بل هو بالضرورة ٠ — وجوابه — إنَّ المراد إنَّ الامكان أو الفعل لابد منه فلو كانت جهة أخص منها فقد حصل الأعم فإذا صدقت الضرورة أو الدوام فقد صدق الفعل والامكان ٠

وتسعاً : إنَّ هذا لا يتم فيما كانت القضية شخصية كزيد قائم أو طبيعية كالانسان نوع وهكذا القضايا المشتملة على العمل الأولي الذاتي كالانسان حيوان ناطق بل والقضايا الذهنية كشريك الباري ممتنع إذ ليس لل موضوع وراء المفهوم مصدق ٠ — وجوابه — إنَّ كلامهم في المحسورات إذ هي المعتبرة في العلوم عندهم ٠

وعاشراً : إنَّ صدق وصف الموضوع على ذاته لو كان بالفعل لما كانت القضية تشمل الأفراد المعدومة لأنها لم يصدق عليها الوصف بالفعل بل بالامكان ٠ — وجوابه — إنَّها تشتملها كما تقدم بيانه في الایراد السادس ٠

اعتبار وجود الموضوع في الموجبة دون السالبة أو القاعدة الفرعية

(قالوا : لابد في الموجبة من وجود الموضوع لقاعدة إنَّ ثبوت شيءٍ ثبتوا ، فرع ثبوت المثبت له بداعه إنَّ ما لا ثبوت له لا يصلح لأن يرتبط به كل شيءٍ إذ الصفة لا تقوِّم إلا بال موضوع بخلاف السالبة فائئه لا يجب وجود موضوعها لصحة السُّبُّل عن الأمور المعدومة) ٠ ويرد عليهم خمسة وعشرون ايراداً ٠

أولاً : إنَّ المكنته الموجبة لا تستدعي إلا امكان الموضوع لا وجوده

لجواز أن يكون الحكم فيها على أمر معدوم كما لو قلنا : العنقاء تطير بالامكان ٠ — وجوابه — مضافة الى انه لا يتم عند من قال ان المكنته ليست بقضية كما ذهب اليه جماعة انه المقصود بالقضايا المكنته التي تكون من هذا القبيل هو الحكم على موضوعاتها بامكان تلك الصفات على تقدير وجودها فالمراد بالقضية المذكورة ان العنقاء على تقدير وجودها يمكن طيرانها فيكون الموضوع في ظرف الاتصاف موجوداً وثبتاً كما هو الحال في سائر القضايا الحقيقة فان المعتبر في الموجبة هو ثبوت الموضوع وقت الاتصاف والتباس بالصفة لا وقت الحكم فإذا قيل : ابنك يتكلم بعد خمس سنين لابد من وجود الابن وقت التكلم لا حين هذا الحكم ٠ إن قلت : لو أريد بها ثبوت امكان الطيران للعنقاء حالاً نظير ثبوت امكان وجودها حالاً ٠ قلنا : سيعجز انشاء الله الكلام فيه في الایراد الخامس على هذا المقام ٠

وثانياً : ان الهميّة البسيطة كقولنا : زيد موجود في الخارج لم يكن الموضوع موجوداً فيها فلو كان ثبوت شيءٍ فرع ثبوت المثبت له لكن ثبوت الوجود لزيد فرع ثبوت زيد فيكون موجوداً قبل هذا الوجود ثم نقل الكلام الى هذا الوجود وهلم جراً فيلزم التسلسل وإن يكون الشيء الواحد موجوداً بأكثر من وجود واحد ٠ إن قلت : ان الهميّة البسيطة ليست فيها ثبوت شيءٍ وإنما فيها ثبوت شيءٍ فقط إذ الوجود ليس بشيءٍ وراء ثبوت فهي خارجة عن موضوع القاعدة ٠ مضافة الى ائمّه لا يعقل أن تكون هذه القاعدة تشمل ثبوت لأنّه أخذ في المثبت له فلو كان ثبوته يحتاج الى ثبوت لزم التسلسل ٠ قلنا : ان ما ذكر وإنما يرفع الاشكال عن القاعدة الفرعية أعني ثبوت شيءٍ يتداعي ثبوت المثبت له امّا الاشكال على

انَّ الموجبة لابد فيها من وجود الموضوع فهو باقى على حاله لأنَّ الهميَّة البسيطة موجبة ولم يكن الموضوع موجوداً فيها ٠ — وجوابه — انك قد عرفت انَّ الموجبة لابد من وجود الموضوع فيها حين الاتصال بالمحمول ولا شك انَّ في الهميَّة البسيطة يكون الموضوع موجوداً حين الاتصال بالمحمول غاية الأمر يكون وجوده بعين وجود محموله وهذا لا يضر بالحكم المذكور فانَّ المنطقين لم يشترطوا وجود الموضوع للموجبة بغير وجود محموله بل هو أعم مما كان بوجود محموله أو بغيره ٠ والحاصل انَّ القضى بالهميَّة البسيطة على القاعدة نرفعه بانَّ لم يكن فيها ثبوت شيءٍ لشيءٍ ٠ وعلى لابدية وجود الموضوع في الموجبة نرفعه بانَّ الموضوع موجود ٠ نعم يرد الاستكال عليهم بانَ الاستدلال بالقاعدة على لابدية وجود الموضوع في الموجبة أخص من المدعى والأولى الاستدلال عليه بانَّ الموجبة لما كان مفادها ثبوت شيءٍ لشيءٍ فلابد فيها من تحقق شيءٍ يكون حاملاً لذلك الوصف ٠

وثالثة : ائَّ انَّ المراد بثبوت المثبت له في الخارج فالموجبات الذهنية ليست كذلك لأنَّ المثبت له كان في الذهن وإنَّ كان الأعم من الثبوت الخارجي والذهني فالسواب لابد من وجود موضوعها في الذهن لاستحالة الحكم على المجهول المطلق ٠ — وجوابه — انَّ القضية لها مرتبان : مرتبة انتقادها قضية وحكايتها عن الواقع من حيث حكايتها سواه كانت مطابقة للواقع أم لا وبهذه المرتبة لابد من وجود الموضوع لها في الذهن سالبة كانت أم موجبة لاستحالة الحكم في الذهن على أمر غير موجود فيه ٠ ومرتبة ثبوتها وصدقها وتحققها ووجودها النفس الأمري الذي هو مناط الصدق والكذب والفالبة لا يلزم وجود موضوعها في هذه المرتبة لأنَّ المدعومات يصح سلب صفاتها

عنها فانه ما لا ثبوت له في نفسه لا يثبت له غيره ٠ ودعوى انه الموضع اذا كان موجوداً في السالبة حال الحكم فيلزم مساواة الموجبة الذهنية وال والسالبة الذهنية ولا يقى الفرق بينهما في القضايا الذهنية ٠ فاسدة لأن السالبة لابد فيها من وجود الموضع حال الحكم في الذهن فقط لا مادام السلب بخلاف الموجبة فائتها تستدعي وجوده ما دام الايجاب ٠ وإن شئت قلت : انه الموجبة الذهنية لها وجودان أحدهما الحاكي عن الواقع المسمى بالظلي وثانيهما الوجود النفس الامری الذي هو مناط الصدق والكذب المسمى بالأصلی فالموضوع في الثاني يكون موجوداً بخلاف السالبة مضافة الى انه السالبة لو كانت تستدعي وجود الموضع لزم ارتفاع التناقض بينها وبين الموجبة فاذا قلنا : كل عنقاء صفراء وقلنا : بعض العنقاء ليست بصفراء واشترطنا وجود الموضع في السالبة كذب كلاهما لمدم وجود الموضع بخلاف ما اذا قلنا : انه السالبة تصدق باتفاق الموضع كان قولنا : بعض العنقاء ليس بصفراء صادقة وهكذا لو قلنا : انه الموجبة تصدق مع اتفقاء الموضع كالسالبة لزم عدم التناقض بينهما لصدق القضيتين المذكورتين معاً ٠

ورابعاً : انه الموجبة لو كانت تستدعي وجود الموضع لكان مثل قولنا : الغول معدوم والعنقاء غير موجودة بنحو الموجبة المعدولة المحمول يستدعي وجود الغول والعنقاء حال اتصافهما بالعدم ، وهل هو إلا جمع بين المتنافيين في موضوع واحد ونظير ذلك قولنا : شريك الباري متنع واجتماع القبيضين محال وتأخر العلة عن المعلول غير ممكن وانفكاك المتلازمين ضروري العدم الى غير ذلك من القضايا التي محمولاتها منافية لثبوت موضوعاتها ٠ ودعوى انه لم يكن فيه ثبوت شيء لشيء وإنما فيه ثبوت العدم أو المحالية

أو ضرورة العدم وهي ليس بشيء . لا تنفع في المقام لأنها إنما ترفع الاشكال عن القاعدة الفرعية لا عن اشتراط وجود الموضوع في الموجبة ودعوى أن المراد بها أنّ صورة الفول والعنقاء في الذهن يتضمنان بالعدم واللا موجودية في الخارج فتكون القضية ذهنية وهكذا صورة شريك الباري واجتماع القبيضين في الذهن ممتنعة في الخارج فتكون هذه القضية ذهنية وموطن الاتصال هو الذهن وعليه فيكون الموضوع هو الصورة الذهنية وهي ثابتة في الذهن والثبوت الذهني لا ينافي العدم والامتناع الخارجي . وإن شئت قلت : إن أمثل هذه القضايا يكون الحكم فيما على الأفراد الفرضية الذهنية بمعنى كلما يوجد في الذهن ويفرضه شريك الباري فهو معذوم وممتنع في الخارج نظير ما قالوا في الحقيقة : من أن كلما يوجد في الخارج ويفرضه العقل يكون محكوماً بحكمها غاية ما في الباب أنّ في الحقيقة يكون الحكم على الأفراد المقدّر وجودها في الخارج وفيما نعن فيه على الأفراد المقدّر وجودها في الذهن فيكون مناط الحكم هو تصوّر تلك الأفراد بعنوان الموضوع اعني بعنوان (شريك الباري) ومنساط صدق القضية هو الوجود الفرضي لتلك الأفراد . مدفوعة بأنّ موطن الاتصال كان في الخارج فأنّ شريك الباري يتضمن بالعدم في الخارج لا بالعدم في الذهن إذ هو موجود في الذهن . نعم مثل قضية شريك الباري كلياً تكون ذهنية لأن الكلية من الامور الذهنية لا الخارجية . مضافة إلى ائتم إن أرادوا بوجوده الذهني وصورته الذهنية هو الوجود الذي يحصل له حين تعلق العلم به فيلزم أن لا تكون هذه المحمولات ثابتة له حين عدم تعلق العلم به فيكون شريك الباري اذا لم يتعلق به العلم لم يثبت له الامتناع ويلزم أيضاً أن تكون

نفس الصورة الذهنية هي المتنعة لا الماهمية في حد ذاتها متنعة لأن الحكم كان على الصورة والوجود الذهني ويلزم أن يكون للصورة الذهنية صورة ذهنية لأنه لابد من تصور المحكوم عليه وإن أرادوا وجوده النفس الأمري بمعنى يكون الحكم على الصورة الذهنية بما هي حاكية عن الوجود النفس الأمري فيلزم أن يكون ما ثبت له العدم والامتناع والمحالى موجوداً في نفس الأمر ٠ ودعوى ائتها موجبات ترجع للسؤالب إذ أنها وإن كانت بحسب الصورة موجبات لكتئها لدى الحقيقة سوالب فانه قولنا : شريك الباري ممتنع أو معدوم أو محال يرجع الى قولنا : شريك الباري لا يمكن وجوده أو ليس بوجود ٠ مدفوعة انه مفاد بعضها إن لم يكن جميعها هو ثبوت وصف المحمول للموضوع نظير المدحول فلا وجه لارجاعها الى السؤالب إذ مفادها سلب وصف المحمول ٠ مع انه الفاهيم الثلاثة جهات وخصوصيات للمسكن العام ثابتة له في نفسه سواء عبر عنها بعبارة الايجاب أو السلب سواء فرضها العقل أم لا ٠ ودعوى انه هذه صفات بحال المتعلق بمعنى ائتها صفات للوجود حقيقة فانه قولنا : شريك الباري ممتنع انه الوجود ممتنع له وهكذا معنى معدوم انه الوجود لم يتحقق له فهي نظير أن يقال : (زيد كريم أبوه) فاته يصح حتى لو كان زيد معدوماً لاته لم يكن صفة له ٠ إن قلت : لو تم هذا لزم عدم اعتبار وجود الموضوع في المدحول لأن العدم يكون وصفاً لها بحال متعلق الموضوع فانك اذا قلت : (زيد لا كاتب) كان عدم الكتابة وصفاً لزيد بحال متعلقه وهو الكتابة ٠ قلت : انه الغرض تارة يكون إثبات الاتصال وعليه فلا بد من ثبوت الموضوع وتارة لم يقصد الاتصال وإنما يقصد تحقق هذا الأمر لموضوعه فلا يلزم ثبوت

الموضوع لأنَّه لم يثبت له شيءٌ . فمدفوعةٌ بأنَّه لو تمَّ فائضاً يرفع الاشكال عن القاعدة الفرعية ولا يرفع الاشكال عن المنطقيين بدعواهم لابد للموجبة من وجود الموضوع لأنَّ هذه موجبات موضوعها غير موجود مضافاً إلى أنَّ في هذه القضايا كان المطلوب الاتصاف بمحمولاتها نظير المدحول .

— وجوابه — إنَّ الدليل الذي يقتضي وجود الموضوع للموجبة لا يقتضي أزيد من تحقق الموضوع على نحو يتمكن من تمثيل وصف المدحول فإذا كان المدحول من الموجودات الخارجية فلابد من وجوده في الخارج وإنْ كان من الامور الاعتبارية التي لا تتحقق لها إلا بتحقق منشأ انتزاعها فيكتفي في تتحقق موضوع موجبتها تتحققه على وجه يكُون منشأ لانتزاع الوصف وفيما نحن فيه كان التحقق المفهومي كافي لانتزاع هذه المحمولات فإنَّ شريك الباري واجتماع النقيضين والمنفأ بتحققها المفهومي تكون حاملة لتلك الأوصاف لأنَّها تتزرع منها بتحققها المفهومي . وإنْ شئت قلت : إنَّ الماهيات والمفهومات بأجمعها توجد بالوجود الخارجي والوجود الذهني وللعقل أن يلاحظها مجردة عنهما وإنْ كان تخليتها عين تخليتها فإذا فرضت أنَّ الماهية بنفسها منشأ لانتزاع بعض الأوصاف كالامكان والعدم في الخارج والامتناع كانت هذه الأوصاف ثابتة لها عند وجودها الذهني لأنَّها منشأ انتزاعها وقد كانت موجودة فالاوصاف تكون ثابتة لها بنفسها لا لوجودها الذهني وصورتها الذهنية لكنَّ حال وجودها في الذهن ولو بنحو ملاحظتها مجردة عن الوجود الذهني والخارجي والحاصل أنَّ مناط الحكم في هذه القضايا هو تصوُّر موضوعاتها كما هو الحال في سائر القضايا ومناط صدقها هو الوجود لموضوعاتها بوجود آخر

في الذهن يكون منشأ لاتزاع هذه الصفات إذ الاتصاف بها ذهنياً اتزاعياً .
إن قلت : فحيئذ عند عدم وجود شريك الباري في ذهن أحد أصلاء يقتضي أن
لا يتصرف بالامتناع لعدم وجود الماهية في موطن من المواطن . قلنا : نعم
ولكن لا يلزم منه أن يتصرف بالامكان لعدم وجود منشأ الاتزاع وليس
في الواقع إلا السلوب عنه .

وخامساً : إن حكم على الماهيات بالامكان وبالاحتياج إلى الغير
 وبالوجوب بالغير ونحكم على الباري بوجوب الوجود فلو كان ثبوت شيء لشيء
 فرع ثبوت المثبت له لكن ثبوت هذه الصفات لتلك الموضوعات فرع وجود
 تلك الموضوعات مع أنه وجود هذه الموضوعات متفرع على ثبوت هذه
 الصفات فان الماهيات تكون ممكناً ومحاجة إلى الغير وتحبب بالغير ثم توجد
 وهكذا الوجوب ثبوته مقدم رتبة على الوجود . وجوابه - ما عرفته في
 جواب الایراد الرابع في المقام . وامثل الفرعية فالمراد بها الفرعية في الذهن
 وحكم العقل لا الفرعية الواقعية بمعنى أنه العقل يحكم بثبوت شيء لشيء
 بعد حكمه بثبوت المثبت له . على أنه يمكن أن يقال : بنفي القاعدة الفرعية
 في المقام لأن له يمكن ثبوت شيء لشيء إذ مثل الامكان والوجوب بالغير
 ليس بشيء بل هو أمر اعتباري محض .

وسادساً : أنه حمل الذات أو الذاتيات أو لوازم الماهيات على الذات
 يكون فيه ثبوت شيء لشيء وليس فرع ثبوت المثبت له وإلا لزم ثبوت الذات
 قبل ذاتها وذاتياتها ولو ازدواجاً وانسلاخها عنها فانه مثل قولنا : (الإنسان
 إنسان ، أو الإنسان حيوان فاطق ، أو الإنسان حيوان ، أو الإنسان ممكناً)
 لو كان ثبوت المحمول فيه للإنسان فرع ثبوت الإنسان لزم أن يكون الإنسان

ثابتاً قبل نفسه وذاتياته ولوارزمه وانسلاخها عنه واجتماع التقىضين لأنه يصدق على الانسان انسان ولا انسان وحيوان ولا حيوان ومثل ذلك حمل الجنس على الفصل أو بالعكس فانه عروض الفصل للجنس وحلول الجنس فيه سابق على الوجود لأنه في مرحلة تألف الماهية والماهية مقدمة على الوجود بحسب الرتبة وهكذا الكلام في عوارض الماهية فائتها تعرض لها قبل الوجود إلا ترى ان اتصف الأربعه بالزوجية في مرتبة لا يلاحظ فيها الوجود والعدم فلو كان اتصف بها يستدعي وجود الموضوع استحال الاتصف بها حال العدم ودعوى انه الوجود الذهني كاف في ذلك ، فاسدة لأن ظرف الاتصف هو الخارج لا الذهن إلا ترى ان سيرورة الأربعه زوجاً لا توقف على تصوّر متصور لها ودعوى انه الاشياء بحقائقها توجد في الذهن فاسدة فانه الوجود الذهني ليس إلا اكتشاف الواقع للشخص فهو تابع لما هو عليه في الواقع ولا يعقل أن يكون مؤثراً في شيء من جهات الواقع والا لزم تقدم الشيء على نفسه ودعوى ائه لم يكن في مثل ما ذكر اثبات شيء لشيء فانه الثبوت يستدعي الاتباعية وليس شيئاً محصور فيها غير شيئاً الموضوع بل أحدهما متحدد مع الآخر في الشيئية ، مدفوعة بأنها لو سلّمت في الجميع فهي إنما ترفع الاشكال عن القاعدة الفرعية ولا ترفع الاشكال عن المنطقين القائلين بوجوب وجود الموضوع للموجبة ودعوى ان المراد بحمل الذاتيات أو لوازم الماهية هو الاتساب للموضوع والارتباط به لا الثبوت له الذي هو الوجود المقابل للعدم ، مدفوعة بأنها لو سلّمت فهي إنما ترفع الاشكال عن القاعدة الفرعية ولا ترفع الاشكال عن المنطقين القائلين بوجوب وجود الموضوع للموجبة كما تقدم ، وجوابه ما سبق في الایراد الرابع في

المقام . وإن شئت قلت : أن الماهيات في حال العدم ليست بشيء حتى أئه تسلب نفسها عنها ولذا عتمد لوازم الماهية في مبحث العارض اللازم من لوازم الوجودين الذهني والخارجي وهذا لا ينافي كون صدق الشيء على نفسه ضرورياً وسلبه عن نفسه ممتنعاً ولا ينافي ما تقرّر عندهم من أن الماهية من حيث هي ليست إلا هي لأن هذا إنما يكون فيما إذا كانت الماهية شيئاً بأن كانت متصفه بأحد الوجودين الذهني أو الخارجي لأن المعدوم الذي لا يتتصف بهما يكون معدوماً مطلقاً فلا يتتصوّر كونه شيئاً . وماهيته لا في الخارج ولا في الذهن . والحاصل : إن ثبوت الماهية أو أجزائها أو لوازمهما إنما يكون للماهية في حين وجودها لا بشرط وجودها فثبتوت هذه الأشياء للماهية فرع وجودها وإن كان العقل في ظرف الوجود يثبتها للماهية في ذاتها . وإن قلت : إن القاعدة إنما تقتضي ثبوت الموضوع في موطن الاتصال وموطن الاتصال هو الماهية قبل الوجود . قلت : إنما تقتضي حين الاتصال وحين الاتصال هي موجودة بأحد الوجودين على إن موطن الاتصال ليس قبل الوجود وإنما يكون الاتصال حين الوجود إلا إنما لذات الماهية . وإن شئت قلت : إنها قضايا حقيقة بمعنى إنها على تقدير الوجود تكون الذات ثابتة فمعنى قولنا : الإنسان إنسان أو ناطق إن كل ما وجد في الخارج وكان إنساناً فهو إنسان وناطق شأن سائر القضايا الحقيقة .

وسابعاً : إن مثل قولنا : العدم ليس بمراد أو مقدور أو معلوم أو مفهوم أو مطلوب أو ممكن قضية موجبة واشتملت على ثبوت شيء لشيء فلو كان ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له والموجبة تستدعي وجود الموضوع لكان العدم متصفه بالثبوت . ودعوى إن العدم ليس بله نحو

تحقق في الخارج فائئه يتضمن الوجود ومحال إرتفاع التقىفين ٠ مدفوعة لأن فرض كلامنا أنَّ المعدوم لا يكون موضوعاً للموجبة ٠ — وجوابه — أنَّ عدم أمر اعتباري فله وجود وثبت على نحو ثبوت الامور الاعتبارية ظاهر التوقية والتحتية فيصح بهذا الاعتبار أن يكون موضوعاً للموجبة ٠ مضافاً إلى أن بعضها قضايا ذهنية ٠

وئامنا : أنَّ مثل قولنا : الوجود ممكن أو حادث أو قديم أو معلوم قضية موجبة فلو كان لابد من وجود الموضوع في الموجبة لزم أن يتضمن الوجود بالوجود فيتصف الشيء بمسائله ٠ — وجوابه — أنَّ الوجود موجود بنفسه وثبت بنفسه لا بثبوت آخر والموجبة لابد من وجود موضوعها أعم من أن يكون بنفسه أو بغيره إذ الدليل لا يتضمن أكثر من ذلك ٠

وتاسعاً : أنَّ القضايا الطبيعية لم يحكم فيها إلا على نفس الطبيعة لا باعتبار وجودها الخارجي ولا باعتبار وجودها الذهني لأن كل موجود ولو ذهنا فهو متشخص ٠ — وجوابه — يظهر من جواب الإيراد الرابع في المقام ٠ وعاشرأ : أنَّ الأحكام الشرعية ثبتت لموضوعاتها فيقال : الحج واجب والصلة واجبة وشرب الخمر حرام وهي لم تثبت للموجود منها فانَّ الصلة الموجودة ليست بواجبة وإلا لزم طلب العاصل وهكذا شرب الخمر الثابت في الخارج لا معنى لحرمة لاستحالة طلب ترك ما هو حاصل ٠ — وجوابه — ما سبق في جواب الإيراد التاسع لأنها قضايا طبيعية ٠

وحادي عشر : أنَّ قولنا : تقىض المتساوين متساوين ، وتقىض الأعم والأخص أعم وأخص وتقىض المتبالين متبالين تبانياً جزئياً واللا شيء يساوى اللا ممكِن قضية موجبة مع أنَّ موضوعها غير ثابت لأنَّ أمر عدمي ٠ وجوابه —

انَّ الحُكْمَ فِي هَذِهِ الْقَضَايَا عَلَى الْمُعْوَمِ لَأَنَّ النَّسْبَ تَبْتَلِي لِلْمَفَاهِيمِ بِاعتِبَارِ مَصَادِيقِهَا فَتَكُونُ هَذِهِ الْقَضَايَا ذَهْنِيَّةً ٠

وَثَانِي عَشَرٌ : انَّ مِثْلَ قَوْلَنَا : الْمَجْهُولُ الْمُطْلَقُ يَمْتَنِعُ الْحُكْمُ عَلَيْهِ يَقْتَضِي ثَبَوتَ الْمَجْهُولِ الْمُطْلَقِ ٠ — وَجَوَابُهُ — انَّ الْمَجْهُولُ الْمُطْلَقُ ثَابِتٌ فِي الْخَارِجِ إِذْ كُلُّ مِنْئَةٍ يَجْهَلُ عَدْدَ أَشْيَاءٍ فِي الْخَارِجِ جَهْلًا مُطْلَقًا دُونَ أَنْ يَلْتَقِتَ إِلَيْهَا بِعِنْدَنَا مِنَ الْعَنَاوِينِ ٠

وَثَالِثُ عَشَرٌ : انَّ مِثْلَ قَوْلَنَا : الْعَدْمُ الْمُطْلَقُ مُقَابِلٌ لِلْوُجُودِ ٠ وَالْعَدْمُ الْمُطْلَقُ لَا يَصْحُحُ الْحُكْمُ عَلَيْهِ ٠ وَالْعَدْمُ شُرْكٌ ٠ وَاللَا مُوْجُودٌ بِاطْلُ ٠ قَضِيَّةٌ مُوجَبَةٌ مَعَ اِنَّ مَوْضِعَهَا لَوْ كَانَ ثَابِتًا لَزِمٌ اِتَّصَافُ الشَّيْءِ بِنَقْيَضِهِ ٠ وَمَا رِبَّا يَتَخَيلُ مِنَ اِنَّ الْقَاعِدَةَ الْفَرْعَيِّةَ لَا تَشْكِلُ هَذِهِ الْقَضَايَا لَأَنَّ مَوْضِعَهَا الشَّيْءُ وَالْقَضِيَّةُ الْمُذَكُورَةُ كَانَ الْحُكْمُ فِيهَا عَلَى الْلَا شَيْءٍ ٠ بِاطْلُ لَأَنَّ هَذَا تَسْلِيمٌ بِجُوازِ ثَبَوتِ شَيْءٍ لِأَمْرِ مَعْدُومٍ ٠ — وَجَوَابُهُ — مَا سُبِقَ فِي جَوَابِ الْأَيْرَادِ السَّابِعِ فِي هَذَا الْمَقَامِ ٠

وَرَابِعُ عَشَرٌ : انَّ كُلَّ مَوْجَبَةٍ مَعْدُولَةٍ الْمَوْضِعُ يَكُونُ مَوْضِعَهَا مَعْدُومًا مَعَ اِتَّهَا مَوْجَبَةً كَقَوْلَنَا : الْلَا مُتَحْرِكٌ سَاكِنٌ فَانَّ الْلَا مُتَحْرِكٌ لَوْ كَانَ مَوْجُودًا لَزِمٌ أَنْ يَتَصَنَّعَ الْمَعْدُومُ بِالْوُجُودِ وَهَكُذا قَوْلَنَا : الْلَا إِنْسَانٌ يَغْيِيرُ الْإِنْسَانَ وَيَنْاقِضُهُ وَيَنْفِيَهُ ٠ — وَجَوَابُهُ — انَّ الْمُتَبَرِّرُ هُوَ ثَبَوتُ ذَاتِ الْمَوْضِعِ فِي الْمَوْجَبَةِ وَذَاتِ الْلَا مُتَحْرِكٍ كَالْحَجَرِ وَنَحْوِهِ مَوْجَوَةٌ وَثَابِتَةٌ وَعِنْدَنَا الْلَا مُتَحْرِكٌ اِشَارَةٌ إِلَيْهِ وَهَكُذا الْحَالُ فِي سَائِرِ الْمَوْجَبَاتِ الْمَعْدُولَةِ الْمَوْضِعُ عَلَى اِتَّهَا مَوْجَوَةٌ بِوْجُودِ مِنْهَا اِتَّرَاعُهَا نَفْيِ الصَّفَاتِ الْمَدْمُوَةِ كَالْعُمَى ٠

وَخَامِسُ عَشَرٌ : انَّ الْمَوْجَبَةَ الْمَعْدُولَةَ الْمَحْمُولَ لَا يَلْزَمُ فِيهَا ثَبَوتُ الْمَوْضِعِ

لأن المحمول المدوم إن لم يصدق على الموضوع المدوم صدق تقديره وهو الوجود لاستحالة ارتفاع التقىضين فيلزم اتصف الأمر العدمي بالأمر الوجودي مثلاً إذا قلنا : إنَّ الالا أَيْضَ لَا يصدق على المتنقاء فلابد وأنَّ يصدق الأَيْضَ عليها وإلا لارتفاع التقىضان عن المتنقاء . ومن المعلوم إنَّ اتصف المتنقاء بالأَيْضَ لازمه اتصف الأمر العدمي بالأمر الوجودي فيتعين اتصفها بالالا أَيْضَ وهو الموجبة المدولة المحمول . وبعبارة أوضح : إنَّ المتنقاء لا يحمل عليها الأَيْضَ فلابد أنَّ يحمل عليها تقديره وهو الالا أَيْضَ وهو الموجبة المدولة المحمول وبعضاهم فراراً من هذا الاشكال إلزام بجواز ارتفاع التقىضين عن المدوم . - وجوابه - إنَّ الموجبة المدولة المحمول لا تصدق فيما نحن فيه مما كان الموضوع معدوماً ولا يلزم من ذلك إرتفاع التقىضين لأنَّ الصادق هو القضية السالبة وذلك لأنَّ تقدير الوجود هو السلب والسلب لا يستدعي وجود الموضوع وليس التقىض هو عدم المحمول فائئ يستدعي الاتصال بالموضوع وإنما التقىض هو عدم المحمول الذي هو سلب محضر وتقى محضر وهو لا يستدعي وجود الموضوع .

و السادس عشر : إنَّ الموجبة لو كان يجب فيها وجود الموضوع لوجب في السالبة وجود الموضوع أيضاً وذلك لأنَّ عقد الوضع في السالبة مشتمل على حمل ايجابي لأنَّ عبارة عن حمل عنوان الموضوع على ذاته بالفعل كما هو رأي الشيخ وبالامكان كما هو مذهب الفارابي والعمل الاجباني يستدعي وجود الموضوع . - وجوابه - إنَّ عقد الوضع ليس فيه حمل وإنما فيه حكایة عن الأفراد المسلوب عنها الحكم ومرأته لها كما هو شأن سائر المتناوين والسبة بينهما تقيدية وهي لا تستدعي وجود المنسوب إليه كما لو

قلت : (الشيء الذي هو شريك الباري) أو (ابن زيد) ولم يكن زيد موجوداً ولا ابنه بل هي ترجع الى التسمية والتغيير عن مفهوم بمفهوم آخر .

وسبعين عشر : إن الموجبة لو وجب وجود موضوعها بخلاف السالبة لم يق تناقض بين الموجبة الكلية والفالبة الجزئية لأن الموجبة الكلية ثبت الحكم للموضع الموجود والفالبة الجزئية يجوز أن تفيه عن أفراده المعدومة فيجتمعان في الصدق فيصدق كل انسان ضاحك وبعض الانسان ليس بضاحك .

— وجوابه — إن شرط التناقض وحدة الموضع فالفالبة التي هي تقىض الموجبة يكون موضوعها عين موضوع الموجبة فان كان موجوداً في الخارج كان كذلك وإن كان ذهناً كان ذهناً وإن مقدراً فمقدراً .

وثمان عشر : إن فالبة تستدعي تمييز المحمول عن الموضع وتفايرهما وتعددهما وإلا لما صع سلب أحدهما عن الآخر وإذا ثبت التمييز والغاية لموضع فالبة وجب وجوده لأن ثبوت شيء فرع ثبوت المثبت له بهذه القاعدة بنفسها تقضي وجود موضع فالبة . — وجوابه — إنما يقتضي ذلك التمييز في الذهن والتغاير فيه عند السلب وحال الحكم ولا شك إن فالبة يكون موضوعها موجوداً في الذهن في هذه الحال كما سبق .

وتابع عشر : إن كل فالبة ترجع لموجبة لأن المحمول إذا كان مسلوباً عن الموضع كان سلبه ثابتاً له فيصدق قضية موجبة دالة على ثبوت ذلك السلب للموضع والموجبة تقضي وجود الموضع فتكون فالبة كذلك .

— وجوابه — إنما لا نسلم بذلك إذ السلب ليس بوصف للموضع ولو سلمناه فائماً نسلمه في فالبة التي كان موضوعها موجوداً .

وعشرين : ما ينسب للمحقق الدواني إن البرهان دل على إن جميع

المفهومات موجودة في نفس الأمر إذ ما من مفهوم إلا ويصح الحكم عليه بحكم ايجابي صادق في الواقع ولا أقل من صدقه على نفسه وذلك يدل على وجوده في نفس الأمر وموضع السالبة مفهوم من المفاهيم فيكون موجوداً في نفس الأمر ٠ — وجوابه — إنَّه لو كان كذلك للزم وجود شريك الباري واجتماع النقيضين في نفس الأمر ٠ كيف ؟ ومثل اللا شيء واللام ممكن والمدوم المطلق لو كانت موجودة لما صدقت على أفرادها ٠ مضافاً إلى إنَّه إذ أراد بوجود المفهومات هو تحقق العناوين في الذهن فذلك غير الوجود في نفس الأمر وأيضاً هو غير كاف في صدق الحكم الإيجابي إذ شرطه تتحقق ذات العنوان في نفس الأمر ليصلح أن يكون حاملاً للمحمول وإن أراد به به تتحقق ذات العناوين في نفس الأمر بحيث يترتب عليها آثارها فهو غير مسلمٍ بل قام البرهان على بطلانه واماً ما استدل به فجوابه يظهر من جواب الإبراد الرابع السادس في هذا المقام ٠

وواحداً وعشرين : إنَّ مثل قولنا : شريك الباري ليس بموارد ولا شيء من اللا موجود بمحسوس فإنه ينتج ليس شريك الباري بمحسوس فان فرضت الصغرى فيه سالبة لزم أن لا يعتبر في ااتاج الشكل الأول ايجاب الصغرى وإن فرضتها موجبة معدولة المحمول لزم أن لا يشترط في الموجبة وجود الموضوع وهو المطلوب ٠ — وجوابه — إنَّها سالبة وإنما ااتاج الشكل الأول لخصوصية المادة والعلم الخارجي وهذا لا ينكره أحد في الأقىسة وإنما الكلام في الاتاج بالنسبة إلى ذات النatures بحيث لا يختلف عن مادة من المواد وليس الأمر كذلك كما قرر في محله ٠

وثانياً وعشرين : إنَّ السالبة لابد فيها من وجود الموضوع لأنها إن

كانت حقيقة فالحكم فيها على الأفراد المقدمة الوجود وإن كانت خارجية أو ذهنية فالحكم فيها على الأفراد الموجودة في الخارج أو الذهن . نعم الشخصية يصح فيها ذلك وهي غير معتبرة في العلوم . — وجوابه — إن السالبة الحقيقة أو الخارجية أو الذهنية يكون السلب مسلطاً فيها على الإيجاب فهي ترفع الحكم الثابت للموضوع الموجود لا إنها تثبت الرفع للموضوع الموجود وحيثئذ صدقها وتحققها لا ينافي بتحقق الموضوع وجوده بخلاف الموجبة فانه صدقها وتحققها ينافي به .

وثلاثة وعشرين : إن لابد في السالبة من وجود الموضوع وإلا لما انتج الشكل الأول فيما إذا كانت كبراه سالبة لأن الموضوع في كبراه يجب أن يكون عين المحمول في صغره وإلا لما تعدد الحكم من الأوسط إلى الأصفر والمحمول في صغراه موجود لأنها يجب أن تكون موجبة فموضع الكبرى يجب أن يكون موجوداً . — وجوابه — إن هذا إنما يثبت لزوم وجود الموضوع للسالبة إذا كانت كبرى للشكل الأول ونحن لا ننكر إن السلب لخصوصية المورد يستدعي وجود الموضوع كما فيما نحن فيه .

ورابعاً وعشرين : إن ثبوت شيء لو كان يستدعي ثبوت المثبت له لاستدعي ثبوت المثبت أيضاً إذ كل منها حاشية للثبوت وملفقة له مع إن المحمول قد يكون معدوماً في الخارج كحمل الاتزاعيات وكل المحمول في الموجبة المعدولة المحمول . — وجوابه — نعم ولكن في موطنها فانه الاتزاعيات واعدام الملكات ثابتة في محلها ولذا يوجد الفرق بينها وبين اعدامها .

وخامساً وعشرين : إن لا وجه للاستدلال بالقاعدة الفرعية على وجود الموضوع في الموجبة فانه المثبت له غير الموضوع وذلك لأن المثبت له هو

الذى ثبت له المحمول في الواقع بلا اعتبار معتبر وبلا ملاحظة العقل والموضع ما اعتبره العقل محكماً عليه ولا يكفي وجوده الواقعي بدون العلم فيجوز أن يكون الموضوع للوجبة أمراً عدماً هو وجه وعنوان للثبت له كما في موضوع الموجبة المعدولة الموضوع نحو كل لا حيوان جماد ٠ — وجوابه — إنَّ هذا يتم لو كان المراد بالثبت له هو المثبت له في الواقع لا المثبت له في القضية الموجبة وعليه فلابد من إقامة الدليل على وجوب وجود الموضوع للوجبة ٠

المحمول

(قالوا : إنَّ المحمول يراد به المفهوم والوصف لا الذات وإنَّ لزم انحصر القضايا في الضرورية بداعه إنَّ ذات الموضوع عين ذات المحمول ويشترط فيه مغايرته للموضوع) ٠ ويرد عليهم ثلاثة ايرادات ٠
أولاً : إنَّ مثل هذا زيد أو المنطلق زيد لم يرد بالمحمول الوصف وإنما اريد به الذات ٠ — وجوابه — إنَّ كلامهم في القضايا المتعارفة وهي المحصرات لا القضايا الشخصية ٠

وثانياً : إنَّ الحمل الأولى البدعيي كقولنا : الإنسان انسان لم يكن المحمول مغايراً للموضوع ٠ — وجوابه — مضافاً إلى إنَّ كلامهم في المحصرات لأنَّها القضايا المتعارفة هو : إنَّ المطلوب في المحمول أن يكون مغايراً للموضوع في الوجود الذهني أعم من أن يكون في الوجود الذهني فقط كما في حمل الشيء على نفسه إذ لكل من الموضوع والمحمول وجود في الذهن غير وجود الآخر أو في الوجود الذهني والعنوان كحمل صفات الباري على ذاته فإنه

بينها تفاير في الوجود الذهني والعنوان وهكذا حمل الحدّ التام على محدوده أو في الوجود الذهني والعنوان والذات كحمل الصفات العارضة على الذات
قولنا : الإنسان أليس فإنّ ذات الإنسان غير ذات البساط .

وثالثاً : إنّ المحمول إذا كان مفيراً للموضوع فكيف يصح حمله عليه مع ائه لابد من الاتحاد بينهما وإلا لصح حمل كل شيء على كل شيء .
ـ وجوابه ـ إنّ مرادهم ائه لابد من التفاير بينهما في الوجود الذهني لا التفاير من جسيع الوجه وهو لا ينافي الاتحاد بين الموضوع والمحمول من بعض الوجه .

الرابطة

(الظاهر من النطقيين ائه لما كان حق القضية اللغطية أن تدلّ أجزاؤها على أجزاء القضية الواقعية وإلا لما كانت دالة عليها . ولما كان الدال على الموضوع والمحمول واضح أمره دون النسبة عقدوا البحث في الدال على النسبة فقالوا : إنّ الدال على النسبة التامة الخبرية المترنة بالزمان (كان) وأخواتها وإنّ الدال على غير المترنة بالزمان لفظ (هو) كقولنا (زيد هو عالم) وإنّ الدال على النسبة في الشرطية هو أدوات الاتصال والاتصال وإنّ الدال على النسبة في السوالب هو أدوات النفي) . ويرد عليهم ستة إبرادات .

أولاً : إنّ الدال على النسبة هو الهيئة الترکيبيّة للجملة فائتها هي التي يتبادر منها النسبة بين الموضوع والمحمول على حدّ سائر النسب التي كانت الهيئة الترکيبيّة موضوعة لها كالنسبة المفعولية والتميزيّة والاضافيّة ألا ترى

انه من قولنا : (ضرب زيد خالد) يرفع خالد ونصب زيد يستفاد انه الموضوع هو خالد كما لو عكس الأمر استفید انه زيد هو الموضوع وعليه فلا حاجة للدعوى دلالة هو على النسبة وتقديرها عند حذفها وجعل القضية ثنائية . لوجود الدال على النسبة وهو الهيئة التركية . كيف ؟ ولا يصح تقدير (هو) في مثل أنا قائم أو قمت أو نحن نقوم أو أنت تقوم . والحاصل انه الربط يفهم من الهيئة التركية سواء ذكرت هو أم لم تذكر . ودعوى انه علماء المنطق استعاروا لفظ : (هو) للدلالة على النسبة والربط . فاسدة لما عرفت من عدم الحاجة للاستعارة لوجود الدال على النسبة في كلام العرب مضافة الى انه المنطقي بصدق بيان الرابطة في اللغة فلابد أن يعيّن ما هو موضوع في اللغة للربط لا أن يحدث أمراً دالاً عليها من نفسه . وبعبارة أخرى انه المبادر من لفظ (هو) هو الاسم المتقدم عليها ويفيد ذلك اختلافه باختلافه افراداً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً وقد ذكر له علماء النحو فائدة لفظية وهي : الفرق بين النعت والخبر وسموه بضمير الفصل . وذكر له علماء المعاني فائدة معنوية وهي الحصر والتأكيد فليس للمنطقي الذي هو بصدق بيان الدال على النسبة في اللغة أن يذكر ما لم يدل عليها فيها .

وثانياً : انه لا يتم ما ذكروه في الهيئة البسيطة كقولنا : زيد موجود وزيد معدوم فائه ليست فيه نسبة رابطة بدليل انه يقال في الفارسية : زيد هست ونيست دون أن يذكروا الرابطة عندهم وهي : است كما يقولون في (زيد كاتب) : زيد نويسنده . وسره انه الوجود والعدم يثبت بنفسه للشيء بخلاف باقي الأشياء فانه ثبوت بعضها لبعض بالواسطة فيحتاج الى لفظ يدل عليها . وبعبارة اخرى لو كان الوجود يرتبط بالواسطة فتنتقل الكلام الى

تلك الواسطة وتقول ارتباطها بالموضوع امّا بواسطة أم لا فاذ لم يكن
بالواسطة فقد كانت القضية المركبة من هذا الموضوع وهذه الواسطة ثنائية
لا تحتاج الى رابطة وهو المطلوب فانه المطلوب إثبات قضيابا لا رابطة لها وإن
كان بواسطة فتنقل الكلام الى تلك الواسطة وهلم جرا فيلزم التسلسل في
الخارجيات لأن الارتباط أمر خارجي ٠ — وجوابه — ائه تقدّم في تعريف
الحملية انَّ الرابطة ائمّا تدل على النسبة الخبرية التامة في مقام الحكایة عن
الواقعيات المعتبر عنها بثبوت المحمول وما ذكره المشكّل ائمّا هو في مقام
المحكي ولا يتم في مقام الحكایة فراجع ٠

وثالثة : انَّ الدال على الرابطة يكون أداةٌ وحرفاً لأنَّ الربط معنىٌ
حرفي والمعنى الحرفي لا يصلح أن يشئ ويجمع ويؤنث ويذكر ولا أن يشتق
منه مع ائمّا بعد لفظ (هو) يشئ ويجمع ولفظ (كان) يشتق منها اسم
الفاعل والمضارع والأمر ٠ — وجوابه — مضافا الى امكان دعوى انَّ كل
واحد منها أداة بوضع على حدة وليس بثنية أو جمع أو مشتق ٠ انَّ
الحروف قد تشيء وتجمع كما ذكر ذلك في كاف الخطاب في إياك فائه حرفة
يشئ ويجمع فيقال : إياكما وإياكم وهكذا هاء الفبة فائه. يقال : إيه
وإياتها وإياتهم فلا مانع من أن يكون الدال على المعنى الحرفي يشئ ويجمع
باعتبار متعلق المعنى الحرفي وهكذا لا مانع من الاشتراق فيما دلَّ على المعنى
الحرفي ألا ترى ائه يشتق من ليس اللisyة ٠ والسر في ذلك هو وجود
اختلاف الدلالة عليه بنحو التوصيف فصح الاشتراق منه بأوزان الوصف كما
يشتق من الجوامد ذلك فيقال : العجرية والمنججرية مضافا الى امكان دعوى
ائهها تدل على الربط بالالتزام وعليه فلا تكون أدوات ولا حروف إلَّا انَّ

الظاهر انَّ المنطقين يدَّعون دلالتها بالطابقة ٠

ورابعاً : إنَّ (كان) لو كانت رابطة زمانية لانعكَس مثل قولنا : (كل شيخ كان شاباً) وكل عنب كان حسراً الى قولنا : بعض الشاب كان شيخاً وبعض الحصر كأن عنباً على ما هو مقتضى العكس لأنَّه في العكس تكون النسبة على طبق الأصل وإنما يبدل فيه طرفي القضية مع إنَّ العكس المذكور كان كاذباً والصحيح أنَّ يقال في عكسها : بعض الكائن شاباً شيخ وبعض الكائن حسراً عنب فيعلم إنَّ لفظ (كان) داخل في المحمول يدل على تعيين الزمان لا ائِه للربط وهكذا قولنا : بعض الشاب سيكون شيخاً لا ينعكس الى بعض الشيخ صار شاباً ولو كانت هذه روابط لصحت العكس المذكورة لأنَّه في العكس تكون النسبة طبق الأصل ٠ — وجوابه — سبجيء إنشاء الله في النفي الأول على عكس الموجبة ٠

وخامساً : إنَّ لفظ (كان) ليس برابطة لأنَّه إنَّ كان المعتبر في الرابطة الدلالة على الربط فقط فلا تكون الأفعال الناقصة رابطة لأنَّها تدل على الربط مع الزمان وإنَّ كان المعتبر الدلالة على الربط ولو مع شيء آخر فالأفعال التامة كلها أدوات لأنَّها تدل على الربط مع الحدث فلا وجه لاختصاص الأفعال الناقصة بالربط الزماني ٠ — وجوابه — إنهم خصوا (كان) وأخواتها بالربط الزماني لا بسلطق الربط ٠ ولا ريب إنَّ الذي يدل على الربط الزماني فقط هو كان وأخواتها وحدتها دون باقي الأفعال لأنَّ باقي الأفعال عندهم تدل على الربط الزماني مع الحدث فلم تتحقق الدلالة على الربط الزماني عندهم ٠ وبعبارة أخرى إنَّ الأفعال الناقصة عندهم تدل على الربط الزماني بمادتها

وهيئها دون باقي الأفعال فائتها بسادتها تدل على الحدث وعلى الربط الزماني بعيتها .

وسادساً : إنَّ الأفعال الناقصة لو كانت دالة على الربط الزماني دون الحدث لاتحد معناها فيصير معنى كان وأمسي وأصبح وأضحى وغيرها : من قبيل المترادفات . — وجوابه — إنَّ ما ذكر دالٌّ على الربط الزماني ولكن لما كان كل منها في زمان مخصوص لم يكن بينها ترافق فانَّ أمسي تدل على الربط الزماني في خصوص المساء وأضحى تدل على الربط الزماني في خصوص الضحى وكان تدل على مطلق الربط الزماني في الماضي . — نعم بعضها قد يكون دالاً على الحدث شأنَّسائر الأفعال التامة كما يمكن أن يدعى ذلك في (صار) وحينئذ فلا يلتزم المنطقي بكونها رابطة زمانية .

تقسيم القضية باعتبار موضوعها إلى الشخصية والمحصورة والمهملة والطبيعية

(قالوا : إنَّ موضوع العملية إنَّ كان شخصاً معيناً سميت مخصوصة وشخصية وإنَّ كان كلياً فانَّ بين فيها كمية الأفراد بأنَّ يبيَّن إنَّ الحكم على كلها أو بعضها سميت محصورة ومسوِّرة وإنَّ لم يبيَّن فيها كمية الأفراد فانَّ صلحت لأنَّ تصدق كليَّة أو جزئيَّة بأنَّ كان الحكم فيما على أفراد الموضوع سميت مهملة وإنَّ لم تصلح سميت طبيعية كقولنا : الحيوان جنس) ؛ ويرد عليهم تسعة إبرادات .

أولاً : إنَّ التقسيم غير حاصل إذ هناك قسم من القضايا لم يكن

موضوعها شيئاً ما ذكر وهي القضايا التي يكون موضوعها الكل المجموعى
لقولنا : كل أهل مكة تزيل هذا الجبل ، وكل حملة السلاح من المسلمين
يستطيون مقاومة هذا الجيش أو يكون موضوعها البعض المجموعى لقولنا :
بعض الزنجي أبيض يراد به عضمه . ودعوى أى لا يضره خروجها عن حصر
القضايا بذلك لأنها غير معتبرة في العلوم . والمنحصر هي القضايا المعتبرة في
العلوم . مدفوعة بأن غرضهم حصر القضايا المعتبرة وغيرها في هذا التقسيم
بدليل ذكرهم الطبيعية فيه بل والشخصية بل والمهملة إذ الاهتمام لا يناسب
العلم لأنه معه لا تكتشف قواعده وقوانينه . ودعوى أى مهملة لأن كل
قضية لم يذكر فيها السطور للموضوع فهي مهملة والموضوع فيما نحن فيه
نفس الكل المجموعى لأنه هو المحكوم عليه وهو غير مسوئ . مدفوعة بأنه
لا إهمال فيه إذ لم يجعل كمية المحكوم عليه . ودعوى أنها شخصية لامتناع
صدق موضوعها على كثرين ذهناً وخارجاً . مدفوعة بأن المحكوم عليه لم
يكن شخصاً معيناً فإنه لا يتمتع صدقه على كثرين فانه أهل مكة في هذا
الوقت غير أهل مكة بعد ألف سنة . نعم لو دخل كل المجموعى على شيء
معين كانت شخصية . — وجوابه — إن المجموع لما كان هو الموضوع
فإن حكم على مجموع معين كانت شخصية وإن كان على مجموع كلي بحيث
يصدق على مجموعات كثيرة فإن بين كمية الأفراد فهي محسورة وإن لم
يبين فإن صلحت لأن تصدق كلية أو جزئية كانت مهملة وإن لم تصلح
كانت طبيعية .

وثانياً : إن التقسيم غير حاصل لأن القضية التي يكون موضوعها الماهية
الشاملة لجميع موضوعات الأقسام المذكورة اعني التي يكون موضوعها

المائية في ذاتها مع قطع النظر عن تشخيصها كما في موضوع الشخصية أو عن انطباقها على جميع الأفراد أو بعضها كما في موضوع المحسورة أو عن صلاحيتها لأن تصدق كليلة أو جزئية كما في موضوع المهملة أو عن عدم صلاحيتها لذلك كما في موضوع الطبيعية . وبعبارة أخرى : المائية التي بانضمام القيود المعتبرة إليها تحصل الأقسام المذكورة للقضية . — وجوابه — إنَّ اعتبار المقسم على وجه يصير أحد الأقسام مما لا طائل تحته وإنَّ لم يكن شيءٌ من التقسيم حاصلٌ فإذا قلتَ : الكلمة تنقسم إلى اسم و فعل و حرف وجعل منها قسم آخر وهي الكلمة المعتبرة على وجه يصلح لأن يكون صادقاً على كل من الثلاثة يمكن أخذها على وجه يشمل الثلاثة والقسم المأمور فيكون قسماً خامساً و هلم جرا .

وثالثاً : إنَّ الكلي ظاهر في المفرد فيلزم خروج مثل قولنا : (كل رقبة مؤمنة محترمة) مما كان الموضوع في القضية مركباً لا مفرداً . — وجوابه — بعد تسليم أنَّ الكلي ظاهر هنا في المفرد فنقول : إنَّ الموضوع هو الرقبة والمؤمنة قيد للموضوع لا ائتها جزء منه وإنَّ المجموع هو الموضوع .
ورابعاً : إنَّ الحكم في المحسورات على نفس الحقيقة والطبيعة باعتبار وجودها لا على الأفراد كما ذكروه وذلك لأنَّ وقت الحكم لا يتصور نفس الأفراد ولا يتلتفت إليها وإنما الملتفت إليها هو الطبيعة من حيث وجودها وانطباقها وسريانها في الجميع كما في الكلية أو في البعض كما في الجزئية فإذا قلنا : (كل إنسان حيوان) كان الحكم على طبيعة الإنسان على النحو المعين وهو كونها في جميع مواد تتحققها على ما أفاده لفظ (كل) دون شيء من الأشخاص كزيده وعمر وخالد وليس الفرد محكوماً عليه في المحسورة أصلاً .

إلا بالطبع بمعنى أنَّ الحكم يقع على الطبيعة بالنحو المذكور ويتعدي منه إلى الفرد بواسطة انتظامها عليه . والسر في ذلك أنَّ الحكم والاسناد هو إثبات شيءٍ ثالثٍ والنفس لا تثبت شيئاً إلا لأمر حاصل عندها وموجود لديها . والموجود لديها وقت الحكم هو الطبيعة بذلك النحو فتكون هي المسند إليها الحكم وأمثال الأفراد فتكون موجودة عندها بالعرض والطبع فلذا كان الحكم عليها بالعرض والطبع . إن قلت : إنَّ المحكوم عليه لابد من توجيه النفس له بالذات ولا ريب أنَّ الأفراد هي المتوجحة لها النفس بالذات دون الطبيعة فائتها غير مقصودة بالحكم . قلنا : أنَّ النفس متوجحة للطبيعة باعتبار سريانها في موارد تتحققها فهي مقصودة لها من دون نظر للأفراد من زيد و خالد و عمرو . إذ النسبة أمرٌ نفسيٌ و مطرفها القائمة بما لابد وان يوجد في النفس والأفراد لا توجد فيها فلا يعقل أن تكون مطرفة لها . ومن هنا ظهر أنَّ الأحكام الشرعية الواردة بلسان القضايا العملية كقولنا : (كل بيع حلال) ليس الحكم فيها على الأفراد كما هو حال متعلقات الأوامر والنواهي . إن قلت : لو كان الحكم على الطبيعة في المحصورات لاقتضى عدم صحة الإيجاب فيما كان الموضوع أمراً عدماً كما في الموجبة المعدولة الموضوع كقولنا : (الا متحرك ساكن) لأن الإيجاب يقتضي وجود الموضوع فلو كان الموضوع نفس الطبيعة للزم عدم صدق الإيجاب هنا لكونه أمراً عدماً . قلنا : هذا الأمر العددي هو بنفسه ماهية وطبيعة خاصة وهي موجودة بوجودها الخاص بها بدليل صدقها على الأفراد الموجودة والصدق يستدعي الوجود فانَّ الصفات العددية كالمعنى والأمور الاعتبارية والأشياء الاتراعية تكون موجودة بوجود مثلاً اقتصاعها ومصاديقها . إن قلت : فيما كان الوضع عاماً والموضوع له خاصاً

يكون المتصور هو الأمر العام والوضع إنما يكون للأفراد فكذا هنا المتصور وإن كان عاماً لكن الحكم على الأفراد ٠ قلنا : فرق بين الاستناد والوضع فاز الاستناد إنما يكون لما وجد في النفس فينسب له الشيء والوضع إنما هو علقة خارجية بين اللفظ ونفس المعنى وهي توجد بجعل اللفظ لنفس المعنى سواء تصوّر ذلك المعنى بنفسه أو بوجهه ٠ إن قلت : إن الطبيعة التي أخذت في الموضوع قد تكون منافية للمحمول كقولنا : (كل نائم مستيقظ وكل كاتب ساكن الأصابع) فكيف يصح الحكم بثبوت المحسوب لنفس طبيعة الموضوع مع إنّ وصف الموضوع ليس متحداً مع الأشخاص حين ثبّوت المحمول ٠ قلنا : مضافة إلى عدم قبول الطبع لمثل هذه القضية وإنما صحّحتها قوانين الفن التي منها إنّ الحكم في المحسورة على الأفراد فلنا أن نضع صحّتها خصوصاً على ما ذهبتنا إليه من صدق وصف الموضوع على ذاته بالضرورة إنّ الطبيعة المحكوم عليها هي مطلقاً طبيعة النائم لا طبيعة النوم والمنافي للاستيقاظ هو طبيعة النوم لا طبيعة النائم فائتها تتصف بالاستيقاظ فان طبيعته هي الإنسانية المتصفّة بالنوم آنذاك ما ٠ كيف ؟ وعلى تقدير الحكم على الأفراد لم يكن الحكم على خصوص المتصف بالنوم حال إتصافه به بل على المتصف به آنذاك ما ٠ إن قلت : فما الفرق بين المحسورة وبين القضية الطبيعية ٠ قلنا : إنّ الحكم في المحسورة على الطبيعة من حيث سريانها في الأفراد بخلاف القضية الطبيعية فائتها يحكم عليها من حيث وجودها في الذهن ٠ إن قلت : إنّ الأفراد معلومة بالوجه الكلّي فيصح أن يحكم عليها لالتفات النفس إليها بهذا الوجه ٠ قلنا : نعم ولكن الملتفت إليها بالذات هو الطبيعة وتلك تكون ملتفت إليها بالعرض والنفس إنما تستند للملتفت إليها

بالذات لكونه هو الذي يكون طرفاً للنسبة الموجودة فيها ٠ إن قلت : أئه إذا قلنا : (كل انسان حيوان أو بعض الحيوان انسان) فاماً أن تصوّر معنى كل وبعض أم لا والثاني بعيد جداً والأول متضمن لادراك الأفراد ومستلزم أن يكون الحكم عليها كلاً أو بعضاً ٠ قلنا : تصوّر معنى كل وبعض ولكن ذلك لا يقتضي إلا ملاحظة الطبيعة بنحو السريران في جميع مواد تتحققها أو بعضها بمعنى ملاحظة وجودها السعي أو الفيق لا ملاحظة الأفراد ٠

وخامساً : إن القضية المسوّرة بالمدد كسبعون رجلاً عندي قد يبيّن فيها كمية الأفراد مع إنّ جلّهم قد أنكروا كون العدد من المثار وذهبوا إلى إنّ الحكم على المجموع ٠ كيف ؟ ولو كانت مراتب العدد من المثار لزم ارتفاع التقىضين فانّ الموجة المسوّرة باحدى مراتب العدد قد تجتمع في الكذب مع السالبة الكلية مع إنّ الفرض إنّها موجة جزئية والموجة الجزئية تقىض للسالبة الكلية ألا ترى أئه لو فرض في الدار أربعة رجال فائه يكذب قولنا : لا رجل في الدار وهكذا يكذب قولنا : خمسة رجال في الدار بخلاف ما لو جعلنا سور الموجة الجزئية (بعض) أو ما أدى معناه فائه تصدق الموجة الجزئية وهي : بعض الرجال في الدار ٠ — وجوابه — إنّ الذي يبيّن الأفراد هو الكل والبعض الأفراديين أمّا الكل والبعض المجموعين فهما يبيّنان الأجزاء لا الأفراد والمدد يدل على البعض المجموعي إذ العدد عبارة عن الكثرة المعروضة للهيئة الاجتماعية العددية فهو يبيّن أجزاء الموضوع لا أفراده وقد علمت في جواب الإيراد الأول على هذا المقام إنّ القضية التي يكون موضوعها البعض أو الكل المجموعي من أيّ قسم من القضايا هي ٠

وسادساً : إنَّ المهملات الكواذب لا تصلح لأن تصدق كليَّة أو جزئيَّة فيلزم خروجها من الأقسام المذكورة حيث انهم اعتبروا في المهملة صلاحية صدقها كليَّة أو جزئيَّة . — وجوابه — إنَّ مرادهم الصلاحية حسب مقتضى القضية بمعنى ائتها لو كانت صادقة صلحت أن تصدق كليَّة أو جزئيَّة .

سابعاً : إنَّ تعريفهم المهملة بأنها تصلح لأن تصدق كليَّة أو جزئيَّة يشمل القضية التي يحمل الحد فيها على المحدود فائتها طبيعية لأنَّ الحكم كان فيها على نفس الطبيعة مع ائتها تصلح لأن تصدق كليَّة أو جزئيَّة . — وجوابه — ائتم قد فسروا الصلاحية المذكورة بأن يكون الحكم على الأفراد وفي حاشية ملا عبدالله (ره) : جعل المهملة من القضايا التي يحكم فيها على الأفراد . وفي منظومة السبزواري .

والحكم إنَّ كان على الأفراد له * ولم يبن كميَّة فهملة والقضية المذكورة لم يحكم فيها على الأفراد بل على نفس الطبيعة مع قطع النظر عن الأفراد .

وثامناً : إنَّ الطبيعية هي التي يحكم فيها على نفس الحقيقة كما في متن التهذيب أعم من أن يكون تصلح لأن تصدق كليَّة أو جزئيَّة كما في القضية المركبة من الحدِّ والمحدود أو لا تصلح كقولنا : الإنسان نوع وسواء كانت مقيَّدة بالوحدة الذهنية والتجريد عن سائر الموارض بحيث لا تحمل عليها إلا الأحوال الذهنية كالكليلية والنوعية والمقولية والمحمولية أو غير مقيَّدة كالمقسم بالنسبة إلى أقسامه وكقولنا : الحيوان مقوم للإنسان أو ذاتي له أو الإنسان موجود . وعليه فلا وجه لحكمهم على الطبيعية بأنها لا تصلح لأن تصدق كليَّة أو جزئيَّة . إنْ قلت : إنَّ القضية الطبيعية هي التي أخذ موضوعها

نفس الطبيعة على نحو لا يسري الحكم فيها الى شيء من أفرادها بمعنى أن الطبيعة أخذت فيها بنحو التبرد عن المخصصات والقيادات وحينئذ يكون لها وحدة ذهنية ولا يمكن الحكم عليها إلا ببعض الأحوال الذهنية كالكلية والتنوعية والمقولية والمحسولة وغيرها من المقولات الثانية ولا جرم تكون القضية الطبيعية على هذا قضية ذهنية صرفة لا يتعدى الأحكام فيها الى الأفراد فلهذا لا تصلح للكلية ولا للجزئية . قلنا : لو كان الأمر كذلك للزم وجود قسم من القضايا غير داخلة في أحد الأقسام كالقضية المركبة من العدة والمحدود وغيرها مما حكم فيها على الطبيعة من دون ملاحظة الأفراد وسرعانها فيما لأنها غير داخلة في الشخصية والمحصورة كما هو واضح ولا في المهملة لأن المهملة كما عرفت يكون الحكم فيها على الأفراد أو الطبيعة باعتبار سريانها في أفرادها من دون نظر لعمومها وخصوصها ولذا كان تلازم الجزئية . — وجوابه — إن مرادهم من عدم صلاحية الطبيعية للكلية والجزئية هو عدم الحكم فيما على الأفراد بقرينة تفسيرهم الصلاحية للكلية والجزئية في المهملة بالحكم على الأفراد .

وناسعاً : إن المحكوم عليه في القضية الطبيعية هو الطبيعة الموجودة في الذهن فيكون الموضوع فيها مشخصاً لأن الشيء اذا وجد تشخص فهي داخلة في الشخصية . — وجوابه — إن المحكوم عليه في القضية الطبيعية ليس هو الطبيعة بما هي موجودة في الذهن ومشخصة فيه وإنما لامتنع إتصافه بالكلية والتنوعية بل على الطبيعة من حيث هي وهي غير جزئية وإنما فكل موضوع لقضية موجود وأو ذهناً فيكون مشخصاً وعليه فلا يكون في القضايا غير الشخصية .

مبحث اعتبار المحصورات في العلوم فقط تللزم المهملة والجزئية

(زعموا في مقام بيان انه المعتبر في العلوم هي المصورات الأربعية .
انه المهملة في قوة الجزئية الموافقة لها في الكيف على معنى تلازمهما في الصدق) .
ويرد عليهم خمسة ايرادات .

أولاً : إنَّ مَثَلَّاً : بَعْضَ الْأَنْسَانَ جَزَئِيَّ قَضِيَّةٌ جَزَئِيَّةٌ صَادِقَةٌ مَعَ عَدْمِ صَدْقِ الْمُهَمَّةِ وَهِيَ قَوْلَنَا : الْأَنْسَانَ جَزَئِيَّ وَقَسْ عَلَيْهِ مَثَلٌ قَوْلَنَا : بَعْضُ الْحَيَّانَ نَوْعَ مَعَ كَذَبِ الْحَيَّانَ نَوْعٌ ٠ - وَجَوَابَهُ - إِنَّهُ إِنْ أَرِيدْ بِقَضِيَّةِ (الْأَنْسَانَ جَزَئِيَّ) الْطَّبِيعَةَ فَهِيَ قَضِيَّةٌ طَبِيعَةٌ لَا إِنَّهَا مُهَمَّةٌ وَإِنْ أَرِيدْ بِهَا أَفْرَادَ الْأَنْسَانَ فَهِيَ تَصَدِّقُ بِنَحْوِ الْأَهْمَالِ كَمَا تَصَدِّقُ بِنَحْوِ الْكُلِّيَّةِ وَالْجَزَئِيَّةِ وَقَسْ عَلَى ذَلِكَ الْبَاقِيِّ مِنَ الْأَمْثَالِ ٠

وثانياً: إن القضية التي موضوعها كلي منحصر في فرد مثل: "الشمس مضيئة" . والواجب قديم . والهلال مقوس . تصدق مهملة" ولا تصدق جزئية إلا ترى أئم يكذب . بعض الشمس مضيء، وبعض الواجب قديم وبعض الهلال مقوس لأن الحكم على البعض يستدعي تعدد المضاف إليه وفيما نحن فيه لم يكن للمضاف إليه فرد" آخر إذ لا يوجد للشمس فرد آخر غير مضيء، ولا للواجب فرد آخر غير قديم ولا للهلال فرد آخر غير مقوس . وجوابه - إن الكلي إن أريد به الفرد المعين تكون القضية شخصية لا مهملة وإن أريد

به المفهوم الكلي جازأخذ القضية بنحو الاتهام وبنحو الجزئية . والحكم على البعض لا يستدعي تعدد خصوص الأفراد الموجودة للمضاف اليه وإنما يستدعي تعدد افراده سواء كانت موجودة أو معدومة . وهكذا لا يستدعي اختصاص الحكم بالبعض بل يجوز أن يكون الحكم عاماً للجميع .

وثالثاً : إن التلازم لا يوجب أن يستغنى عن المهملة في العلوم فلم يعكس الأمر فتكون المهملة هي المعتبرة . نعم التلازم إنما يصحح قيام كل منها مقام الآخر فيكون كل منها معتبراً على سبيل البديل فالواجب أن يضم لذلك مقدمة أخرى وهي إن الجزئية لما كان مقابلاً لها الكلية وهي معتبرة في العلوم ناسب اعتبارها لجعل القضايا المعتبرة كلها من باب واحد . أو يقال إن العلوم يناسبها الإيضاح دون الاتهام والجزئية توضح كمية الأفراد أو يقال : إن المهملة لا يناسب استعمالها في بعض المقامات فانه من ادعى كلية والثابت هي الجزئية لا يناسب في مقام رده ذكر المهملة إذ لا يعلم منها المخالفة للكلية .

ورابعاً : إن المهملة يبحث عنها في العلوم فائتها تقع في مسائل العلم فيقال : المهملة لا تقع في كبرى الشكل الأول وائتها تلازم الجزئية . وإن المهملة عند التدماء غير المهملة عند التأخرین . وجوابه — إن مرادهم عدم اعتبار أفرادها بمعنى إن مسائل العلوم لا تكون قضايا مهملة .

وخامساً : إن تلازم المهملة والجزئية وعدم كمالية العلم بالجزئيات والطبيعة . لا يثبت اعتبار المحسورة في العلوم . وجوابه — إن لما كانت القضايا لا تخلو عن أن تكون محسورة أو شخصية أو طبيعية أو مهملة وقد ثبت عدم اعتبار الثلاثة الأخيرة فيتعين اعتبار الأولى .

عدم اعتبار الشخصية في العلوم

(زعموا إنَّ القضية الشخصية غير معتبرة في العلوم لعدم انحصار الجزئيات لأنَّ كلَّ كليٍّ له أفرادٌ لا تتشاهي ولا نهٌ لا كمالٌ في معرفتها لأنَّها لا ترتسُم في النفس وإنما ترتسُم في آلاتِها فإذا تعطلت آلاتِها زالَ العلمُ بها وتبدلَها ولم يدم بقائِها ولعدم الضبط بها فليست الصورة الحاصلة منها مطابقة لها دائمًا وحاكِية عن واقعيَّتها في كلِّ حالٍ وزمانٍ) ٠ ويرد عليهم ستة ايرادات ٠

أولاً : إنَّ كَانَ المراد بالعلوم أعمَّ من العقلية والنقلية فهو واضح البطلان إذ أكثر قضايا العلوم التقليَّة كالتأريخ والدراسة والجغرافيا وغيرها شخصية وإنَّ كَانَ المراد خصوص العلوم العقلية فمن المعلوم إنَّ في مسائلها قضايا شخصية كالبحث عن وجود الله تعالى وإنَّ حقيقته عين وجوده أم لا وهكذا ذاته عين صفاتِه ونبوَّةِ محمد (ص) وامامة علي (ع) بل والبحث عن المعاد والصراط والبرزخ والقول العذر والأفلاك فائيَّ قد تقدَّم في جواب الإيراد الثاني على تلازم المهملة والجزئية لأنَّ الكلِّي إذا أراد منه فردٌ معين كانت القضية شخصية كما صرَّح به المنطقيون ومن المعلوم إنَّ معرفة هذه الأمور عين الكمال وإنَّ كَانَ المراد علومَ الإنسان و المعارف المستعملة في أقيسته لمعرفة شئونه وأحواله فالشخصية طالما تقع في طريق استنباطاته في أقيسته التمثيلية والاستقرائية وشكاله الاستنتاجية صغرى وكبيرى وأصلًا وفرعًا ٠

وثانيًا : إنَّ عدم الانحصار لا يقتضي عدم البحث عنها لأنَّ الكليات أيضًا غير منحصرة على إنَّ عدم الانحصار إنما يقتضي عدم البحث عنها بأجمعها

لا عدم البحث حتى عن بعضها ٠

وثالثاً : إننا لا نسلم عدم ارتسام الجزئيات في النفس غاية الأمر إنها ترتسם بها بواسطة الآلات بخلاف الكليات فائتها ترتسם بها بدون الآلات ٠
ورابعاً : إنَّ تبدل الجزئيات وتغيرها لا يوجب عدمبقاء العلم بها فائتها يجوز التصديق بالأحوال المتغيرة على وجه الاطلاق العام وحيثَّ لا مانع من البقاء المذكور ٠ — وجوابه — إنَّه على هذا يكون التصديق بها في ضمن التصديق بالمحصورات وهذا لا كلام لهم فيه فائتهم صرحو بأن الشخصية يبحث عنها في ضمن المحصورات إنما محل كلامهم في البحث عنها ب نفسها إستقلالاً ٠

خامساً : إنَّ بعض الأحوال لا تتغير بل هي لازمة للجزئي كالحكم بالامكان والحدوث ٠

وسادساً : إنَّ المتبدل هي الجزئيات المادية دون المجردة فائتها لا تتغير أصلًا ٠ ودعوى إنَّ البحث يكون عنها على وجه كلي إذ لا طريق لنا الى ادراكها على وجه جزئي ٠ باطلة ٠ فائتاً بحث عن ذاته تعالى على وجه جزئي وهكذا عن العقول ويكون إدراكنا لها على وجه جزئي بنحو الاشارة العقلية لها بشخصها ٠ وقد تقرر عندهم إنَّ القضية التي موضوعها كلي اريد به معين تكون شخصية ٠

عدم اعتبار الطبيعية في العلوم

(قالوا : إنَّ الطبيعية لا يبحث عنها في العلوم فانَّ الطبائع كلية من حيث نفس مفهومها كما هو موضوع الطبيعية لا من حيث تتحققها في ضمن

الأشخاص غير موجودة في الخارج) ٠ ويرد عليه خمسة ايرادات ٠

أولاً : إنَّ موضوع الطبيعية كما هو التحقيق هو الطبيعية من حيث هي والطبيعية من حيث هي موجودة في الخارج بوجود أفرادها ٠ نعم لو قلنا بأنَّ موضوع الطبيعية هي الطبيعة المجردة من المعارض والفردية أعني التي لها وحدة ذهنية كقولنا : (الانسان نوع) تم ما ذكروه لكنك قد عرفت في الایراد الثامن على تقسيم القضية الى المحسورة والمهملة والشخصية والطبيعية فساده ٠

وثانياً : إنَّ التعاريف والتقسيمات قضايا طبيعية للحكم فيها على الطبيعة ونفس المفهوم مع كثرة وجودها في العلوم ٠

وثالثاً : ليس كل ما لا يوجد في الخارج لا كمال في معرفته كيف ٠ وعلم المنطق يبحث عن المقولات الثانية وتمام الكمال بسعرتها وهكذا يقع البحث عن أحوال العدم وعدم تميزه وعدم اعادته وغير ذلك وهو ليس بموجود في الخارج ٠

ورابعاً : إنَّ أغلب قضايا المنطق قضايا طبيعية كمسألة إنَّ الجنس موصل بعيد والمعرف أجلٍ من المعرف والفصل موصل قريب فيحكم فيها على الطبائع - وجوابه - إنَّه يمكن للشخص أن يدعي إنَّ هذه القضايا محسورة وإنَّ الحكم فيها على افراد الجنس والمعرف والفصل لا على مفهومهما ٠ نعم مثل مسألة النسبة بين النوع الاضافي وال حقيقي تكون قضية طبيعية ٠

وخامساً : إنَّ القضية الطبيعية يبحث عنها في المنطق فازَ من مسائل المنطق إنَّ الطبيعية لا تكون كبرى للشكل الأول ٠ - وجوابه - ما سبق في جواب الایراد الرابع على تلازم المهملة والجزئية ٠

تقسيم المحسورة إلى الحقيقة والخارجية والذهبية

(ذهبوا إلى أنَّ الحكم في القضية المحسورة أمَّا على الموضوع الموجود في الخارج محققاً فالقضية خارجية نحو : كل من في البلد قتل ونحو : كل إنسان حيوان بمعنى أنَّ كل إنسان موجود في الخارج فهو حيوان في الخارج وقد اعتبر في أفراد موضوعها أن تكون موجودة في الخارج . وأمَّا على الموضوع المفروض وجوده في الخارج سواء كان فرض وجوده من جهة كونه موجوداً فعلاً في الخارج أو من جهة أنه قائم وجوده فيه فالقضية حقيقة نحو : كل إنسان حيوان بمعنى أنَّ كل ما لو وجد في الخارج كان إنساناً فهو بحيث لو وجد كان حيواناً في الخارج وقد اعتبروا في أفراد موضوعها أن تكون ممكناً لا ممتنعاً . وأمَّا على الموضوع الموجود في الذهن فالقضية ذهنية كقولنا شريك الباري ممتنع بمعنى أنَّ كل ما يوجد في العقل ويفرضه شريك الباري فهو موصوف في الذهن بالامتناع في الخارج وقد اعتبروا هذا القسم من القضية في الموضوعات التي ليس لها أفراد ممكناً التحقق في الخارج كما في المثال إذ لا يمكن أخذه بنحو الخارجية كما هو واضح ولا بنحو الحقيقة كما هو واضح حيث لا يصدق كلما وجد في الخارج كان شريك الباري فهو بحيث لو وجد كان ممتنعاً لأنَّه على تقدير وجوده يكون ممكناً لا ممتنعاً) . ويرد عليهم ثمانية عشر ايراداً .

أولاً : أنَّ من القضايا ما لا يكون الحكم فيها بلحاظ الوجود أصلاً

لا الخارجي الحق ولا المقدر ولا الذهني بل هو على الطبيعة مع قطع النظر عن الوجودين الخارجي أو الذهني كقولنا : الأربعة زوج والثلث كذا والحيوان مقوّم للإنسان والعدد امّا زوج أو فرد والعنقاء معدومة الى غير ذلك من القضايا التي يحكم فيها على الطبيعة المستعملة في العلوم الرياضية كالحساب والهندسة ٠ — وجوابه — إنّ هذا التقسيم يخص القضايا المحسورة لأنّها هي المعتبرة عندهم في العلوم والقضايا المذكورة قضايا طبيعية خارجة عن المقسم ولو لا ذكر جمع من المنطقين لهذا الاشكال لما تعرضا له ٠ نعم يمكن تقريره بوجه آخر بأنّ يقال إنّ هذه القضايا المستعملة في العلوم الرياضية لو حكم على أفرادها مطلقاً سواء كانت موجودة في الخارج أو مقدرة فيه وسواء كانت موجودة في الذهن أو مقدرة فيه كانت قضايا محسورة مع اثباتها ليست بخارجية ولا ذهنية كما هو واضح ولا حقيقة لكونهم اعتبروا الحكم فيها على الأفراد الخارجية المقدرة الوجود في الخارج فقط دون الذهن ٠ — وجوابه — إنّ يمكن أن يقال إنّ مرادهم من إنّ الحقيقة ما حكم فيها على الأفراد المقدرة في الخارج إنّ هذا أقل ما يتصوّر فيها وإلا فهي يحكم فيها على مطلق الأفراد المتأصلة الموجودة أو المفروضة الوجود فان كانت مما لا توجد إلا في الخارج اختصت الحقيقة بالخارج كما لو حكم على أفراد النار بالحرارة وإن كانت توجد في الخارج والذهن كانت الحقيقة تعمّلها كما لو حكم على افراد الأربعة بالزوجية ٠ نعم لو كانت الأفراد المتأصلة للموضوع تختص بالذهن كأفراد العلم أو أفراد اليقين أو أفراد الفرح أو السرور أو الالم فالحكم عليها أيضاً قد يقال إنّه يكون قضية حقيقة وقد يقال : إنّ ذهنية والحق اثباتها عندهم ذهنية لأنّ أفرادها لا توجد إلا في الذهن

ويمتنع وجودها في الخارج ٠

وثانياً : إنَّ هذه التعاريف لا تشمل السُّوالب من هذه القضايا لأنَّ السُّوالب قد سلب فيها الحكم المذكور فانَّ الخارجية السالبة يسلب فيها الحكم عن الأفراد الموجودة في الخارج وهكذا الباقي منها ٠ — وجوابه — إنَّ ما ذكر تعريفاً للموجبات والسوالب تعرف بالقياس على الموجبات أو قبول : بأنَّ المذكور لهذه القضايا من قبيل الخواص لها لا من قبيل التعريف لها ٠

وثالثاً : إنَّ القضايا الخارجية والحقيقة قد يكون اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنوياني فيها في الذهن كما في المعدولة الموضوع فانَّ اتصاف ذات الموضوع بوصف الموضوع الذي هو مفهوم عدمي يكون في الذهن وهكذا لو كان عنوان الموضوع أمراً اعتبارياً كقولنا : كل ما هو فوقنا فهو ملويٌّن فانَّ اتصاف السطوح التي فوقنا بالفوقية أمر ذهني اعتباري ٠ وعليه فلا وجه لأخذهم قيد (في الخارج) في جانب الموضوع ٠ — وجوابه — إنَّه ظرف لذات الموضوع أو لطبيعة الموضوع باعتبار سريانها في الأفراد إذا قلنا : إنَّ الحكم في المحسورة على الطبيعة ٠

ورابعاً : إنَّ قيد (في الخارج) الثاني الذي أخذ في جانب المحمول في القضية الخارجية والحقيقة إنَّ جعل قيده للمحمول فهو لا وجه له لأنَّ المحمول فيها قد يكون أمراً ذهنياً كقولنا : كل من في البلد زعيم أو كل إنسان ممكناً وهكذا المعدولة المحمول الحقيقة أو الخارجية فانَّ الاعدام غير موجودة في الخارج ٠ وإنَّ جعل قيده لجعل المحمول على الموضوع وإتصافه به بمعنى إنَّ العمل والاتصال في الخارج فهو أيضاً لا وجه له لأنَّ العمل والاتصال أمر ذهني ٠ — وجوابه — إنَّ خارج كل شيء بحسبه وهو وجوده في موطنه

المعتبر عنه بالوجود النفس الامری والوجود الأصلی في مقابل تصویره في
الذهن فالأمور الاعتبارية خارجها عبارة عن وجودها في عالم الاعتبار وهكذا
الاتزاعية خارجها وجودها في عالم الاتزاع . وعليه فيمكن أن يكون (في
الخارج) راجعاً للمحمول وللعمل في مقابل تصویرهما المعتبر عنه بالوجود الظلي .
وخامساً : ائه لو كان الموضوع في الحقيقة هي الأفراد المفروض
وجودها في الخارج لزم اقلاب الكلية الحقيقة الى الجزئية لأن المحكوم
عليه يكون بعض أفراد الموضوع وهي خصوص الأفراد المفروضة الوجود
اما الأفراد الممكنة التي لم يفرض وجودها فلا يشملها الحكم مع انه الحكم
يشملها قطعاً . - وجوابه - ائا نلتزم بأن غير المفروض الوجود لا يصح
الحكم عليه ولا يشمل الحكم لصحة سلبه عن نفسه هذا على مسلك القوم .
واما على مسلكنا من انه الحكم في المحصورات على الطبيعة من حيث سريانها
في أفرادها ففي الحقيقة من حيث سريانها في جميع أفرادها الممكنة وفي الخارجية
من حيث سريانها في خصوص الموجدة فعلاً في الخارج فلا اشكال .

وسادساً : انه تفسيرهم الحقيقة بـ (كلما لو وجد في الخارج الخ ٠٠٠)
لازمه رجوع الحقيقة الى القضية الشرطية لانه لو حذف (كلما) التي هي
أداة الربط يبقى قضيان وهي (لو وجد في الخارج كان انساناً) ولو وجد
في الخارج كان حيواناً) . - وجوابه - انه (كلما) ليس باداة شرطية
وإنما هي (كل) قد دخلت على (ما) الموصولة أو الموصفة وهي مبتدأ
وخبرها (فهو بحيث) .

وسابعاً : انه مقتضى تفسيرهم الحقيقة بـ (كلما لو وجد الخ ٠٠٠)
انه كل من عقد الوضع وعقد العمل يرجع الى شرطية مع انه عقد الوضع

يرجع الى تركيب تقيدتي معناه ما فرضه العقل من افراد الموضوع وعقد العمل يرجع الى تركيب خبri فكيف يرجع كل من معناهما الى شرطية متصلة . . . وجوابه — نعم ولكن ائما عبروا بالشرطية لبيان انه الحقيقة تشمل الأفراد المحققة الوجود والمفروضة الوجود فان الشرطية تستعمل في المحققات والمقدرات وفي عقidiتي انه بعضهم فرارا عن هذا الاشكال عطف جواب الشرط في عقد الوضع بالواو فقال : لو وجد في الخارج وكان انسانا . وعلى هذا تكون (لو) غير شرطية بل استعملت لمجرد الفرض كما قال صاحب الكشف في قوله تعالى (ولو اعجبك حسنهن) مفروض اعجبك حسنهن كما انه بعضهم لم يعبر عن عقد العمل بالشرطية بل قال : (فهو على تقدير وجوده في الخارج حيوان) .

وثالثا : انه جعلهم عقد الوضع عبارة عن الشرطية المتصلة يقتضي ان يكون المراد خصوص الأفراد التي يلزمها عنوان الموضوع كأفراد الانسان دون ما كان عرضا مفارقا إذ لا ملازمة بينهما وهكذا جعل عقد العمل شرطية متصلة يقتضي ان يكون المحول ملازما للموضوع فلا تصدق المطلقة العامة ولا المكنة . . . وجوابه — انه اللزوم بين ذات الموضوع ووصفه يكون ولو بنحو الاتفاق ولو بنحو الجزئية واما المحول فهو مع الجهة أيضا لازم للموضوع ولو بنحو الاتفاق ولو بنحو الجزئية وهذا كافي في صدق الشرطية والاولى ان يجعل في عقد الوضع (لو) فرضية وفي عقد العمل تبدل الشرطية بما ابدلها بعضهم بقوله : (فهو على تقدير وجوده في الخارج ٠٠٠) كما اسلفنا في جواب الایراد السابع .

وquatama : انه لو أخذت في القضية الحقيقة خصوص الأفراد المكنة

لزم أن تكون القضية الحقيقة جزئية لخروج الأفراد المتنعة عنها ٠ وجوابه ٠
انه كليتها وجزئيتها ائماً يكوناً بحسب الأفراد المكنته فقط إذ لو كانت تشمل
الأفراد المتنعة لم تصدق كليّة أصلًا لأن من أفراد الموضوع المتنعة ما
يستحيل اتصافها بالمحمول ويصدق سلب المحمول عنها فمثلاً كل انسان
حيوان لو كانت تشمل الأفراد المتنعة للانسان لما صدق كليّة لأن من جملة
الأفراد المتنعة هو الانسان الذي ليس بحيوان وهكذا كل انسان كاتب فاز
من جملة أفراده المتنعة الانسان الذي يستحيل اتصافه بالكتابة ٠ إن قلت :
يجوز أن يستلزم الحال الحالاً وعليه فمن العائز أن تتصف الأفراد المتنعة
بالمحمول وان كان الحالاً إتصافها بالمحمول للزوم اجتماع المتناقضين فانه
المتنع لا مانع من استلزم الحالاً بل لعله يؤكد محاليته وطالما كان المتنع
لا يوجد لأن وجوده يستلزم الحالاً كثريث الباري ٠ قلنا : لو كان الأمر
كذلك لم تكن لنا قضية متيقنة كليتها لأنه لا أقل من أن يكون متنعاتها
لا يعلم اتصافها بالمحمول مع انه منها ما هو متيقّن كليتها قطعاً كقولنا : كل
انسان حيوان ونحوه ٠ إن قلت : اذا كان المحمول أمراً شاملـاً كقولنا :
كل انسان شيء فيشمل حتى الأفراد المتنعة فانه الانسان الذي هو لا شيء
يكون شيئاً ٠ قلنا : لا نسلم بذلك فان ما لا وجود له في الخارج والذهن
لا يتصف بالشيئية على انه وجود بعض الموارد الخاصة لا يوجب تعميم
القواعد ٠

وعاشر : ان يلزم ائملاً لا تصدق القضايا التي لم يكن موضوعاتها فرد
ممكن بنحو القضية الحقيقة مثل : كل متنع معدوم وكل مستحيل متنفي
وكل اجتماع للنقيضين محال حيث لا فرد لها ممكن ٠ — وجوابه ٠ نعم

ولنلزم بأن مثل هذه القضايا لا تصدق إلا بنحو القضية الذهنية أو الطبيعية .
وحادي عشر : إنَّ لا حاجة لتقييد الأفراد بالمكانة في القضية الحقيقة
فإنَّ صدق وصف الموضوع على ذاته بالمكان على رأي الفارابي وبالفعل
على رأي الشيخ يعني عن اعتبار المكان وجود الأفراد فانَّ الإنسان الذي
ليس بحيوان لا يصدق عليه الإنسان لا بالفعل ولا بالمكان فلا يدخل في
قولنا : كلَّ إنسان حيوان . — وجوابه — إنَّ الأفراد الممتنعة يصدق عليها
وصف الموضوع في نفس الأمر بالفعل أو بالمكان وإلا فلا معنى لفرضها
من أفراده فانَّ الإنسان الذي ليس بحيوان يصدق عليه الإنسان وإلا فكيف
يفرض من أفراد الإنسان ويدلُّك على هذا إنَّ لو قلنا بمقولة الشيخ كانت
الأفراد الممكنة الوجود داخلة مع أنَّ الوصف يصدق عليها بالفعل فانَّ قولنا :
كلَّ إنسان حيوان بنحو القضية الحقيقة يدخل فيه كلَّ ما أمكن وجوده من
أفراد إنسان . والحاصل إنَّ فيما نحن فيه يؤخذ المكان قيدها لوجود
الأفراد لا لصدق وصف الموضوع على ذاته وبينهما بون بعيد جدًا .

وثاني عشر : إنَّ مثل قولنا : كلَّ واجب الوجود لا علة له قضية حقيقة
مع إنَّ افرادها واجبة لا ممكنة . — وجوابه — إنَّ لو سلئنا ذلك فالمراد
بالمكان الممكنا العام المقيد بجانب الوجود فيشمل الواجب والمكان الخاص .
وثالث عشر : إنَّ بعض القضايا الحقيقة يتعيَّن الحكم فيها على الأفراد
الممتنعة كقولنا : (كلَّ ناسي للصلة يقضيها . وكلَّ مجھول مطلق يستمع
الحكم عليه . وكلَّ غافل عن الصوم يقضيه) وذلك لأنَّ لازم ثبوت الحكم
لأفراد موضوع هذه القضايا أنَّ لا تكون متصفه بعنوان الموضوع فانَّ
(الناسي) إنما يقضي لو كان متذكراً وهو فرض ممتنع للناسي . والشيء

إنما يحكم عليه بأنه يمتنع الحكم عليه لو عرف بأنه مجهول مطلق ومع معرفته بذلك يكون معلوماً بوجه وليس بمجهول مطلق . و (الغافل) ائماً يثبت له القضاء لو كان ملتفتاً فكان المحكوم عليه في هذه القضايا الأفراد التي يمتنع اندراجها تحت هذه الموضوعات ومثلها كل نائم مستيقظ وكل متحرك ساكن وكل واجب الوجود مسكن اذا احتاج الى الغير . — وجوابه — ان افراد الموضوع لا يعتبر اتصافها بالعنوان عند ثبوت المحمول وإنما الوصف العنوان آلة للاحظة الأفراد وحاكيًّا عنها والفردية له لا تستدعي الاتصاف به فيسائر الأوقات وإلا لزم أن لا يكون العرض المفارق له فرد أصلاً بل يكفي في الفردية أن يتصل به وقتاً ما بل اكتفى الفارابي بامكان الاتصاف .

ورابع عشر : إنَّ الذهنية قد تكون افرادها ممكنة الوجود في الخارج

فإنَّ القضايا المنطقية ذهنية لأنها يحكم فيها على الأفراد الموجودة في الذهن
كقولهم : (كل نوع يقال على الكثرة المتفقة الحقيقة) فإنَّ الحكم فيها إنما
كان على الأنواع الموجودة في الذهن لأنها هي التي تحمل على الكثرة ولا
شك إنَّ الأنواع موجودة في الخارج . ودعوى إنَّ هذا مبني على وجود
الكلي الطبيعي . باطلة لأنهم أرادوا بالوجود الخارجي هنا هو ما يصح معه
نسبة الوجود اليه في مقابل الوجود الذهني بكل معنى فسر وجود الكلي
ال الطبيعي . — وجوابه — ائمَّةٍ يمكن أن يقال إنَّ مرادهم إنَّ القضايا التي
تكون أفراد موضوعها ممتنعة الوجود في الخارج لا تكون إلا ذهنية لا إنَّ
كل ذهنية كذلك . ودعوى إنَّ مرادهم ائمَّةٍ حال الاتصاف بالمحمول ممتنعة
التحقق في الخارج فإنَّ الإنسان بوصف ائمَّةٍ مقول على الكثرة لا يكون إلا
ذهنياً . مدفوعة بأنه لا مانع من أن يكون الشيء الموجود في الذهن موجوداً

في الخارج فانه الصور الذهنية للأمور الخارجية موجودة في الخارج والذهن
فانه الإنسان المحكوم عليه في الذهن بأنه مقول على الكثرة موجود في الخارج
وإلا لما صح حمله عليها لأن ملاك حمل الأجزاء هو الاتحاد في الوجود . نعم
المادية بقيد وجودها في الذهن غير موجودة في الخارج ولذا كانت المادية
(شرط لا) لا تحصل على الأفراد الخارجية . والتحقيق أنه لا وجه لاعتبار
امتناع الأفراد في موضوع الذهنية زيادة على اعتبار كونها في الذهن ولم
يسعني الوقت لأرى أنه المنطقين قد اعتبروه كما اعتبره المحتسي ملا عبدالله
رحسه الله واتباعه أم لا .

وخامس عشر : أنه ظاهر كلامهم اختصاص القضية الذهنية بالأفراد
الموجودة في الذهن حالاً دون المقدمة فيه حيث أطلقوا لفظ الوجود والتبادر
منه هو الوجود الفعلي الحالي مع أنه القضايا الذهنية قد يحكم فيها على
الأفراد الموجودة في الذهن فعلاً نظير الخارجية في الحكم فيها على الأفراد
الموجودة في الخارج فعلاً وقد يحكم فيها على الأفراد الموجودة في الذهن
بالفعل والمقدمة الوجود فيه كالقضايا المنطقية فانه الحكم فيها على المفاهيم
الموجودة أو التي قدّر وجودها ومنها القضايا المستنعة كقولهم : كل شريك
للbari مستثنٍ فانه معناها ما يتصور بعنوان شريك الباري وانه من أفراده
 فهو مستثنٍ في الخارج نظير ما قالوه في الحقيقة . ودعوى أنه الحكم في
الذهنية لو كان على الأفراد المقدمة لزم أن لا تصدق ذهنية كلية لأنه يجوز
أن يفرض الذهن فرداً لا يتعرف بالمحمول أصلاً فيفرض نوعاً لا يصدق على
كثيرين وشريكاً للباري ممكناً الوجود كالصنم فانه للذهن أن يتصور ما يشاء
ويفرض ما يريد . فاسدة لأن المراد ما يكون فرضه فيه صحيحاً والنوع

المذكور لم يكن فرضاً صحيحاً لأن الجنس لابد من حمله والصنم ليس بشريك للباري لأنه لا يقدر على شيء.

وسادس عشر : إنَّ الحُكْمَ لَوْ كَانَ عَلَى الصُّورِ الذهَنِيَّةِ فِي الْقَضِيَّةِ الذهَنِيَّةِ لَمْ يَصُحُّ الْحُكْمُ بِالْإِمْتَاعِ فِي مِثْلِ شَرِيكِ الْبَارِيِّ مُمْتَنِعًا لِوُجُودِهِ فِي الْذَّهَنِ وَقِيَامِهِ بِهِ فَهُوَ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ . — وَجَوَابُهُ — إنَّ الْحُكْمَ إِنَّمَا كَانَ بِالْإِمْتَاعِ وَجُودُ تِلْكَ الصُّورِ فِي الْخَارِجِ لَا فِي الْذَّهَنِ .

وَسَابِعُ عَشَرَ : إنَّ الْقَضِيَّةَ الذهَنِيَّةَ لَوْ كَانَتْ مُوجَودَةَ لَمْ يَكُنْ فَرْقُ بَيْنِ السَّالِبَةِ وَالْمُوجَبَةِ فِي عَدْمِ وَجُودِ الْمَوْضُوعِ لَأَنَّ الذهَنِيَّةَ لَمْ يَوْجُدْ مَوْضُوعُهَا إِلَّا فِي الْذَّهَنِ . وَالسَّالِبَةُ أَيْضًا لَابدَّ مِنْ وَجُودِ مَوْضُوعَهَا فِي الْذَّهَنِ وَإِلَّا لَزِمَّ الْحُكْمَ عَلَى الْمَجْهُولِ الْمُطْلَقِ . — وَجَوَابُهُ — تَقْدِيمُ فِي جَوَابِ الْإِيْرَادِ الْثَالِثِ عَلَى قَاعِدَةِ اعْتِبَارِ وَجُودِ الْمَوْضُوعِ فِي الْمُوجَبَةِ .

وَثَامِنُ عَشَرَ : إنَّ هَذَا التَّقْسِيمَ لِهِ خُصُوصَةٌ بِالْحِصْلَةِ مَعَ إِنَّ الشَّرْطِيَّةِ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ فِيهَا شَامِلًا لِجَمِيعِ التَّقَادِيرِ الْخَارِجِيَّةِ أَوِ الْذَّهَنِيَّةِ أَوِ الْمَكْنَةِ التَّحْقِيقِ . — وَجَوَابُهُ — إِنَّ الْمُتَبَرِّعَ عَنْهُمْ مِنَ الشَّرْطِيَّةِ هِيَ مَا كَانَ الْحُكْمُ فِيهَا عَلَى جَمِيعِ التَّقَادِيرِ الْمَكْنَةِ أَوِ يَقَالُ : إِنَّهُمْ اعْتَمَدُوا عَلَى هَذَا التَّقْسِيمَ فِي مَرْفَةِ تَقْسِيمِ الشَّرْطِيَّةِ إِلَى ذَلِكَ .

تقسيم القضية إلى المدعولة والمحصلة

(ذَكَرُوا إِنَّ الْمَدْعُولَةَ مَا كَانَ حَرْفُ السُّلْبِ جَزءًا مِنْ جُزُّهَا) . وَبِرَدَ عَلَيْهِمْ اِيرَادَاتُ سَتَةٍ .

أولاً : إنَّ هذا التعريف يصدق على السالبة البسيطة فانَّ حرف السَّلْب فيها جزءٌ من النسبة والنسبة جزءٌ من القضية فالتعريف غير مانع ٠ — وجوابه — إنَّ حرف السَّلْب في السالبة ليس جزءاً من نسبة القضية وإنما هو رافع للنسبة ومزيل لها ولذا يُتَبَرَّ عن السَّلْب ببني الرابط ٠ ورفع الشيء لا يكون جزءاً من الشيء المرفوع ٠

وثانياً : إنَّ هذا التعريف يقتضي إنَّ مثل : زيد أعمى أو جاهم أو أصم أو معدوم مادل على السَّلْب المضاف ليس من المعدولات لعدم كون حرف السَّلْب جزءاً منها ٠ والالتزام بأنها قضايا محصلة غير معدولة ٠ فاسد لاشتمالها على مالك العدول وهو ربط السَّلْب واعتبار العدم المضاف في مفهوم المحمول ونظر المنطقي إلى المعانى لا إلى الألفاظ ولذا لو كانت القضية المعقولة مأخذ في أحد أجزائها العدم كانت معدولة عنده وإن لم يدل عليها لفظ ٠ إلا اللهم أن يقال : إنَّ مرادهم من هذا التعريف إنَّ السَّلْب اذا كان جزءاً من جزئها ولو بحسب المعنى دون اللفظ تكون القضية معدولة ٠

وثالثاً : إنَّ مثل قولنا : الإنسان غير حجر أو مسلوب عنه الحجرية أو عدلت عنه الحجرية أو معدومة عنه الحجرية ونحوها مادل على السَّلْب غير العرف قضايا معدولة مع إنَّ الدال على السَّلْب ليس بحرف وكان أسماء أو فعلاً ٠

ورابعاً : إنَّ سالبة المحمول يكون حرف السَّلْب فيها جزءاً من المحمول لأنها عبارة عن الموضوع والمحمول والنسبة ثم نرفعها ثم نمود وثبت ذلك الرفع للموضوع بخلاف السالبة البسيطة فانَّ فيها يتصور الموضوع والمحمول والنسبة ثم نرفع النسبة من دون أن ثبت هذا الرفع للموضوع ٠ وجوابه —

اثاً لو سئلناه وتصوّرنا انَّ السُّلْبُ الذي هو رابط يمكن أن يكون جزءاً للمحمول فنقول : إنها معدولة ويعتبر فيها وجود الموضوع إذ ما لا ثبوت له لا يصلح أن يرتبط به شيء أصلّاً .

وخامساً : انَّ حرف السُّلْبِ لا يعقل أن يكون جزءاً من جزء القضية لأن المركب يتبع أجزاءه فإذا كان مركباً من معنى مستقل وغير مستقل كان غير مستقل . والحرف ليس بمستقل فإذا جعل جزءاً للموضوع أو المحمول صار كلاماً من الموضوع والمحمول غير مستقل فكيف يصح أن يكونا محاكوماً عليه أو به . — وجوابه — انَّ حرف السُّلْبِ كان محتاجاً لدخوله فقط فيكون هو مع مدخله مستقلاً فيصح الحكم عليه والحكم به .

وسادساً : إنهم لماذا خصّوا هذا التقسيم بالحملية مع انَّ الشرطية قد يكون حرف السُّلْب جزءاً من جزء منها لأن يكون المقدم سالبة أو التالي سالبة . — وجوابه — انَّ حرف السُّلْب لم يعدل فيها عن معناه بل هو مستعمل في معناه لأن الحكم فيها كان بين النسبتين .

الفرق المعنوي بين الموجبة المعدولة المحمول وبين السالبة البسيطة

(ذكروا من جملة الفروق بينهما انَّ الموجبة المعدولة المحمول تستدعي وجود الموضوع لأنها تشتمل على ربط السُّلْبِ وثبوته للموضوع وثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له بخلاف السالبة البسيطة فائتها لا يعتبر فيها ذلك لاشتمالها على سلب الرابط بين الموضوع والمحمول) . ويرد عليهم .

انَّ المحمول أَمْرًا عَدْمِيًّا فَلَا يَكُونُ ثَابِتًا لِلْغَيْرِ لَأَنَّ ثَبَوْتَهُ فِي
نَفْسِهِ فَيَمْتَنَعُ أَنْ تَكُونَ مَعْدُولَةُ المَحْمُولِ مُوجَبَةً فَلَا تَسْتَدِعُ وَجْدَ الْمَوْضُوعِ ٠
— وَجَوَابَهُ — أَنَّ المَحْمُولَ فِي الْمَعْدُولَةِ وَأَنَّ كَانَ الْعَدْمُ دَاخِلًا فِي مَفْهُومِهِ إِلَّا أَنَّ
لَهُ حَظًا مِنَ الْوُجُودِ مِنْ حِيثِ كُوْنَهُ وَصَفَّهُ اِتْزَاعِيًّا نَظِيرُ سَائِرِ الْأَمْرَوْنِ الْإِتْزَاعِيَّةِ
وَمِنْ حِيثِ كُوْنَهُ مُقَابِلًا لِلْمَلْكَةِ عِنْدِ بَعْضِهِمْ فَيَكُونُ حَكْمَهُ حَكْمَ الْأَمْرِ الْوُجُودِيِّ
فَيَسْتَدِعُ ثَبَوْتَهُ ثَبَوْتَ الْمَوْضُوعِ ٠

الفرق اللفظي

بَيْنَ الْمَوْجَبَةِ الْمَعْدُولَةِ الْمَحْمُولِ وَبَيْنَ السَّالِبَةِ الْبَيْسِيْطَةِ

(ذَكَرُوا مِنْ جَمِيلِ الْفَرَوْقِ بَيْنِهِمَا أَنَّ الْمَوْجَبَةَ الْمَعْدُولَةَ الْمَحْمُولَ تَقْدِمُ
الرَّابِطَةِ فِيهَا عَلَى حَرْفِ السَّلْبِ بِخَلْفِ السَّالِبَةِ فَإِنَّهَا تَأْخُرُ فِيهَا عَنْ حَرْفِ
السَّلْبِ) ٠ وَيَرِدُ عَلَيْهِمْ أَيْرَادَانٌ ٠

أَوْلًَا : أَنَّ بَعْضَ الْلُّغَاتِ لَيْسَ كَذَلِكَ فِي لُغَةِ فَارِسٍ يَقْدِمُونَ حَرْفَ
السَّلْبِ عَلَى الرَّابِطَةِ فِي الْقَضِيَّةِ الْمَعْدُولَةِ فَيُقَالُ : (زَيْدٌ نَادِيرٌ) إِلَّا لَهُمْ
أَنْ يُقَالُ : أَنَّ نَظَرَ الْمُنْطَقِيِّ إِلَى لُغَةِ الْعَرَبِ لَأَنَّ الْعِلْمَ كَانَ مَدُونًا بِلْفَتِّهِمْ ٠
وَثَانِيًّا : أَنَّهُ لَا يَتَمُّمُ فِي مَثَلِهِ : زَيْدٌ كَانَ لَمْ يَكْتُبْ فَإِنَّهَا سَالِبَةُ
السَّلْبِ عَنِ الرَّابِطَةِ وَهِيَ : (كَانَ) وَكَذَا زَيْدٌ هُوَ لَيْسَ بِكَاتِبٍ فَإِنَّهَا سَالِبَةٌ
إِذَا أَنَّ (لَيْسَ) كَانَتْ لَسْلَبَ النَّسْبَةِ بِقَرِينِهِ دُخُولَ الْبَاءِ فِي خَبَرِهَا مَعَ تَأْخُرِ
السَّلْبِ عَنِ الرَّابِطَةِ ٠ وَدُعُوا إِذَا مَرَادُهُمْ التَّأْخُرُ وَالتَّقْدِيمُ بِحَسْبِ لَبِّ الْمَعْنَى
وَقَصْدِ الْمُتَكَلِّمِ فِي مَقَامِ الْعَلْمِ فَإِنَّ كَانَ قَصْدُهُ حَمْلُ السَّلْبِ كَانَتْ مَعْدُولَةٌ وَإِنَّ

كان قصده سلب العمل كانت سالبة . فاسدة لأن الغرض من هذه الفروق هو تمييز الغير لها بحيث يكون الميزة علامه فارقة له عند اشتباه الحال .

القضايا الموجهات

(قالوا : كل نسبة حملية ثبوتية أو سلبية مكينة في نفس الأمر بكيفية مثل : الضرورة واللا ضرورة والدوام واللا دوام والامكان والامتناع فتلك الكيفية تسمى مادة القضية وعنصرها . والدال عليها يسمى جهتها فان ذكر في القضية سميت موجهة ومنوعة ورباعية وإن لم يذكر سميت مطلقة كما ائى إن طابق المادة صدقت القضية وإلا كذبت . ويرد عليهم اثنا عشر ايراداً .

أولاً : إن ثبوت المحمول للموضوع ونسبته له في نفس الأمر لا تخلو عقلاً من أقسام ثلاثة امئاً أن تكون مكينة بالوجوب أو بالامتناع أو بالامكان وذلك لأن الثبوت في نفس الأمر امئاً أن يستحيل انفكاكه عن الموضوع ف تكون النسبة مكينة بالوجوب أو لا يستحيل وحينئذ فاماً أن يستحيل ثبوته له فالنسبة مستنعة أو لا يستحيل فالنسبة مسكنة فالمواضيع للقضية ثلاثة : الوجوب والامتناع والامكان فكيف جعل المنطقيون المواد أكثر من ذلك وعدوا الدوام واللا دوام والاطلاق العام منها . - وجوابه - نعم ولكن جميع ما ذكره المنطقيون يرجع الى هذه الثلاثة فانه ضرورة الايجاب هي مادة الوجوب . وضرورة السلب هي مادة الامتناع . والدوام والاطلاق العام والامكان الخاص هي مادة الامكان . والالفاظ الدالة على مادة الوجوب عندهم هو لفظ الضرورة أو بالضرورة . والالفاظ الدالة على مادة الامكان عندهم هي

دائماً أو بالدوام أو بالفعل أو بامكان العام أو الخاص . واماً مادة الامتناع فلم يكن لها لفظ يدل عليها بخصوصها عندهم حيث لا يحتاج الى ذلك لأن ما يكون ثبوته مستحيلاً فلابد أن يكون عدمه واجباً فكان اللفظ الدال على مادة الوجوب دالاً عليها إلا أنه لابد أن تكون القضية المشتملة على هذه الجهة سالبة أو موجبة ممدولة أو محصلة ممحولها العدم أو ما في معناه .

وثانياً : إنَّ القضايا التي لا نسبة لها في الواقع كلامان حجر حتى تكون مكينة فكيف يذهبون إلى أن كل نسبة مكينة في الواقع بكيفية .

— وجوابه — إنَّ نظرهم إلى النسب الواقعية لا نسب القضايا الفقهية أو العقلية ولا شك أنَّ كل نسبة متحققة في الواقع لا تنفك عن كيفية خاصة بل كل شيء اذا قيس الى شيء آخر في الواقع تكون بينهما نسبة ثبوتية أو سلبية وتلك النسبة مصنفة بكيفية خاصة .

وثالثاً : إنَّ النسبة السلبية من حيث هي سلب تكون قطعاً للنسبة ورفعاً للإيجاب وفكاً للربط فلا نسبة حتى تكون لها مادة وعنصر .

— وجوابه — نعم ولكن نفس الرفع والفك يكون في الواقع مكيناً بكيفية خاصة نفس عدم ربط العبرية بالانسان مكيف بالضرورة وكيف يلتزم بعدم النسبة للسالبة وإلا لم يكن القضية السالبة صالحة للتصديق والتكذيب .

ورابعاً : إنَّ النسبة لا تكون كيفيتها الامتناع إذ الامتناع يرفع النسبة ويزيلها فهو ينافيها ويضادها لا إنَّ كيفية لها .

— وجوابه — إنَّ الامتناع يراد به الوجوب الذي يكون جمة للعدم فهو عبارة عن الضرورة وقد تقدم في جواب الایراد الأول ما ينفعك هنا .

وخامساً : إنَّ هذه المواد ليست بكيفيات النسبة في المثلثات البسيطة

فازَ الشَّيْءَ يَكُونُ مُمْكِنًا أَوْ وَاجِبًا ثُمَّ يَوْجُدُ وَيَكُونُ مُمْتَنِعًا ثُمَّ يَعْدُمُ وَلَذَا قَسَّمَتِ الْأَشْيَاءُ إِلَى الْوَاجِبِ وَالْمُمْتَنَعِ وَالْمُمْكِنِ ٠ — وَجَوَابُهُ — أَنَّهُ هَذَا التَّقْسِيمُ إِنَّمَا كَانَ لِلْأَشْيَاءِ بِحَسْبِ وُجُودِهَا فَهِيَ كَيْفِيَاتُ الْهَلَيَّةِ الْبَسيِطَةِ وَهِيَ عِنْ الْكَيْفِيَاتِ لِلْهَلَيَّةِ الْمُرْكَبَةِ لَكِنَّ حِيثِمَا يُطْلِقُ الْوَاجِبُ وَقُسْيَاهُ فِي صَنَاعَةِ الْفَلْسَفَةِ يَتَبَادِرُ إِلَى الْذَّهَنِ مَا يَحْسَبُ الْهَلَيَّةَ الْبَسيِطَةَ أَعْنِي مَا يُجْبِي وُجُودُهُ وَمَا يَمْكُنُ وُجُودُهُ وَمَا يَمْتَنِعُ وُجُودُهُ بِخَلْفِ صَنَاعَةِ الْمِيزَانِ فَازَ الشَّيْءُ الْمُتَبَادِرُ فِيهَا مَا يَحْسَبُ الْهَلَيَّةَ الْمُرْكَبَةَ أَعْنِي مَا يُجْبِي مُحْمُولُهُ لَهُ وَمَا يَسْكُنُ وَمَا يَمْتَنِعُ ٠

وَسَادِسًا : أَنَّ الْلَا ضَرُورَةَ وَالْلَا دَوْمَ سَلْبُ لِلْكَيْفِيَةِ فَكَيْفَ عَدُوُهُمَا مِنَ الْمُتَأْخِرِّوْنَ الْكَيْفِيَاتِ ٠ — وَجَوَابُهُ — أَنَّهُ الْلَا ضَرُورَةَ عِبَارَةٌ عَنِ الْأُمْكَانِ ٠ وَالْلَا دَوْمَ عِبَارَةٌ عَنِ الْأَطْلَاقِ الْعَامِ أَوْ يَقَالُ أَنَّهَا جَهَاتٌ لِلْقَضَايَا الْمُرْكَبَةِ ٠

وَسَابِعًا : أَنَّهُ مِثْلَ قَوْلَنَا : كُلُّ اِنْسَانٍ حِيَوانٌ بِالْأُمْكَانِ قَدْ خَالَفَتِ الْجَمْهُورَةُ لِأَنَّ الْمَادَةَ هِيَ الْفَرْدُورَةُ مَعَ أَنَّهَا لِيُسْتَ بِكَاذِبَةٍ ٠ — وَجَوَابُهُ — أَنَّهُ لَمْ تَكُنْ مُخَالِفَةً فِي مَا ذُكِرَ بَيْنِ الْجَمْهُورَةِ وَالْمَادَةِ لِأَنَّ الْمَادَةَ إِذَا كَانَتْ ضَرُورِيَّةً فَقَدْ كَانَتْ مُمْكِنَةً ٠ وَسَرِهِ وَاضْعَفَ لِأَنَّ الْأُمْكَانَ أَعْمَمُ الْجَهَاتِ ثُمَّ الْأَطْلَاقُ الْعَامُ ثُمَّ الدَّوْمُ ثُمَّ الْفَرْدُورَةُ وَكُلُّمَا وَجَدَ الْخَاصَّ وَجَدَ الْعَامَ ٠

وَثَامِنًا : أَنَّهُ كَذَبُ الْقَضِيَّةِ وَصَدَقَهَا كَمَا تَقْدِمُ بِاعتِبَارِ مُطَابَقَةِ النِّسْبَةِ أَوْ لَا مُطَابَقَتِهَا فَكَيْفَ يَجْعَلُ بِاعتِبَارِ الْجَمْهُورَةِ ٠ — وَجَوَابُهُ — أَنَّهُ النِّسْبَةُ فِي الْقَضِيَّةِ الْمُوَجَّهَةِ مُقيِّدَةُ بِالْجَمْهُورَةِ وَالْقِيدُ إِذَا لَمْ يَطْلُبْ لَمْ يَطْلُبْ الْمُقِيدُ ٠ وَبِعِبَارَةٍ أَوْضَعَ أَنَّهُ النِّسْبَةُ إِذَا قَيَّدَتْ تَكُونُ مُطَابَقَتِهَا بِاعتِبَارِ مُطَابَقَةِ قَيُودِهَا حَتَّى إِذَا كَانَ قِيدًا وَاحِدًا لَمْ يَطْلُبْ اتَّفَقْتِهَا ٠

وَتَاسِعًا : أَنَّهُ الْجَمْهُورَةُ مَا دَلَّتْ عَلَى الْكَيْفِيَةِ الْوَاقِعِيَّةِ فَإِذَا فَرَضْتَ مُخَالِفَةً

الدال للكيفية الواقعية لم يكن الدال جهة القضية لعدم دلالته على الكيفية الواقعية فلا تصور مخالفة الجهة للمادة ٠ — وجوابه — إنَّ الجهة مثل الموضوع والمحمول والسبة فكما إنَّ هذه قد تطابق الواقع ف تكون القضية صادقة وقد تختلف ف تكون كاذبة كذلك الجهة ٠ وإن قلت : إنَّم قد صرحوا بأنَّ الجهة دالة على الكيفية الواقعية ٠ قلت : نظرهم في ذلك إلى دلالة الكلام ونظر المتكلم وإن كان في الواقع ليس المدلول هو الكيفية الواقعية ف مرادهم إنَّ الجهة هي الدال الذي يفهم منه إنَّ الكيفية الثابتة في نفس الأمر هي هذه سواء كان ذلك حقاً أو باطلًا ٠

وعاشر : إنَّ النسبة لو كانت لها كيفية وجة ف تلك الكيفية تكون لها نسبة لنفس النسبة فهي أيضاً لا بد لها من كيفية وهلم جراً فلزم وجود كيفيات لا تنتهي ٠ وجوابه — إنَّها أمر اعتباري والتسلسل ينقطع باقطاع الاعتبار ٠ وحادي عشر : إنَّ نسبة التالي إلى المقدم في الشرطية أيضاً مكيفة بكيفية في نفس الأمر ٠ إذ نسبة التالي إلى المقدم أمَّا أن تكون واجبة أو ممتنعة أو ممكنة فلماذا خصُّوا الكلام بالجمليات ٠ — وجوابه — نعم ولكن لئَّا كان إعتبار هذه الأمور في الشرطية ليس فيه فائدة يعتقد بها لعدم الاعتبر لها في التناقض والمعكوس كما في الجمليات لذا خصُّوا الكلام في الجمليات ٠ هذا مضافة إلى إنَّ اللزوم والعناد والاتساق في الشرطيات يشبه الوجوب والامتناع والامكان في الجمليات ٠

وثاني عشر : إنَّ القضية قد تكون كاذبة مع مطابقة الجهة للمادة كقولنا : لا شيء من الإنسان بحيوان بالضرورة فانَّ المادة نسبة الحيوان إلى الإنسان هي الضرورة والجهة المذكورة كانت هي الضرورة مع إنَّ القضية المذكورة

كاذبة ٠ — وجوابه — إنَّ المراد بالطابقة هو عدم التبادل بينهما بما هي كيفيات حالات للنسبة وبعدم المطابقة التبادل بما هي كذلك لا مجرد الاتحاد وعدمه ولا شك إنَّ الضرورة بما هي كيفية للسلب وحالة للسلب مبادلة لنفسها من حيث كونها كيفية للايجاب وحالة للايجاب وإن كافا متحدين ذاتاً ٠

البساطة والمركبة

(ذكرنا إنَّ القضية الموجهة أمَّا بسيطة وهي ما تكون مشتملة على إيجاب فقط أو سلب فقط وأمَّا مركبة وهي التي تكون حقيقتها مركبة من الإيجاب والسلب مع كون الموضوع فيها واحداً ذاتاً وكما بشرط أن لا يكون الجزء الثاني فيها مذكوراً بعبارة مستقلة ٠ ويرد عليهم سبعة ايرادات ٠

أولاً : إنَّ القضايا التي لها مفهوم مخالف لمفهوم الوصف على القول به كقولنا : الإنسان الكاتب شاعر فاته كما يدل على حكم ايجابي يدل على حكم سلبي وهو سلب الشاعرية عن الإنسان الغير الكاتب وهكذا مفهوم النهاية وهكذا مثل لا غير أو فقط أو أدوات الحصر ونحو ذلك فائتها جميعها مثل المكنته الخاصة مع ائتها ليست بمركيبات عندهم ٠ — وجوابه — إنَّه لابد في المركبة أن يستفاد الحكم الآخر من الجهة لا من شيء آخر وفيما نحن فيه استفيد من الوصف أو النهاية أو لا غير أو نحوها من القرائن العالية أو المقالية ٠

وثانياً : إنَّ مثل لا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة اشتمل على حكم سلبي وهو نفي الحجرية عن الإنسان وحكم ايجابي وهو كون هذا النفي

ضرورياً فينبغي أن تكون مركبة مع ائتها عندهم من البساطة ٠ — وجوابه — ائه لابد وان يكون السلب والايحاب متعددين في الموضوع والمحمول والكم في القضية المركبة وفيما ذكر كان موضوع الايحاب هو (النفي) ومحموله هو (الضرورة) غير موضوع السلب وهو الانسان ومحموله وهو الحجر ٠

وثالثاً : ائه المكنته الخاصة مركبة مع ائتها لا تركيب فيها بحسب اللفظ من الايحاب والسلب ٠ — وجوابه — ائه المراد بالتركيب في المركبات ما كانت بحسب المعنى مركبة من الايحاب والسلب وقد صرخ علماء الميزان بأنها مركبة من المكنته العامة المقيدة بلا ضرورة الجاذب الموفق وقد عبروا عن الامكان العام واللا ضرورة بالامكان الخاص فيكون استفادة الحكم الثاني منها من الجهة فليست هي كالقضايا التي لها مفهوم مخالف ٠

ورابعاً : ائه المحصورات كان الحكم فيها على الأفراد عندهم فتكون القضية مركبة من عدّة قضايا موضوعها الأشخاص وهكذا مثل قولنا : زيد وعمرو عمالان أو مثل قولنا : زيد شاعر كاتب فائتها كانت بحسب الحقيقة مركبة من قضايا ٠ — وجوابه — نعم لكنها لم تختلف بالسلب والايحاب ولم يستند تعدد الحكم من الجهة ولم يكن الموضوع في بعضها واحداً ٠

وخامساً : ائهم ذكروا في العكس المستوى ائه الخاصتين السابتين شعksان الى عرفية عامة سالبة كلية مقيدة باللا دوام في البعض وانه اللا دوام في البعض اشارة الى مطلقة عامة موجبة جزئية وهذا يتضمن ائه الجزء الثاني في المركبة لا يشترط فيه الاتحاد مع الاول في كمية الموضوع ٠ — وجوابه — ائه ما ذكروه هنا فيما اذا لم يقييد الجزء الثاني بما يدل على المخالفه في الكمية او نلتزم بأنها ليست بمركبة وإنما هي قضية بسيطة قد قيدت بقييد

زائد كسائر البسائط المقيدة بقيود كثيرة ٠

وسادساً : إن المركبة لا وجه لبحث المنطق عنها لأن الأحكام في علم المنطق إنما تخص الصورة ولا تعلق لها بالمادة ٠ والتركيب إنما هو من لوازם المادة وذلك لأن القضية المشروطة العامة إذا كان الوصف فيها ملازماً للذات لم يصح تقييدها باللادوام وهكذا المطلقة العامة إذا كانت في ضمن الضرورة أو الدوام لا يصح تقييدها باللادوام أو اللادوام فلم يكن هذا التقييد لازماً للصورة بل هو لازم للسادة فيختلف باختلافها كسائر القيود وهذا بخلاف المكوس والتناقض والأقيمة فائتها لازمة للصورة ٠

سابعاً : إن المركبة إذا كانت مركبة من الإيجاب والسلب فلا وجه لتسية بعضها بالوجبة وبعضها بالسالبة فتسميتهم لها بذلك ينافي تركيبيها منها ٠ — وجوابه — إن العبرة في إيجابها وسلبها لئن كان بالجزء الأول لتقديره وحالته واستقلاله صح تسميتهم لها بالوجبة أو السالبة باعتبار الجزء الأول منها ٠

الضرورية

تقسيمها

(قسموا الضرورية البسيطة إلى أربعة أقسام لأنه إن حكم فيها بضرورة النسبة ما دامت ذات الموضوع موجودة فضرورية مطلقة أو مادام وصفه فمشروطة عامة أو في وقت معين فوقية مطلقة أو غير معين على معنى إن التعبير غير معتبر فيها فمتشرة مطلقة) ٠ ويرد عليهم : إن الضرورة على

ستة أقسام لأن ضرورة النسبة امّا ان تكون مشروطة أم لا والثاني هي
الضرورة الحاصلة أولاً وأبدها والأول امّا أن تكون مشروطة بشرط داخل
في القضية أو خارج عنها والأول وهو الداخل ثلاثة أقسام لأنّه امّا متعلق بذات
الموضوع أو بوصفه أو بوصف المحمول إذ لا ذات للمحمول والثاني وهو
الخارج على قسمين لأنّ الخارج امّا وقت معين لها أو غير معين لا على معنى
انّه عدم التعيين معتبر فيه بل على معنى أنّ التعيين غير معتبر فيه والأول
تسمى بالضرورة الأزلية وواجب الوجود والثاني تسمى بالضرورة الذاتية
والثالث الضرورة الوصفية والرابع الضرورة بشرط المحمول الخامس الضرورة
الوقتية والسادس الضرورة المنتشرة . إن قلت : عندنا قسم سابع وهو الضرورة
المشروطة بوصف الموضوع الذي هو ليس بوصفه العناوين كقولنا : الإنسان
متحرك ما دام كاتباً . قلنا : اثنان داخلة في القسم الخامس وهو الضرورة
الوقتية لأنّ الوصف المذكور يكون من قبيل الوقت للنسبة . إن قلت : عندنا
ضرورة مشروطة بالمكان أو نحوه من الأعراض كقولنا : زيد يبرد بالضرورة
في السرير . قلنا : كلها قابلة للارجاع إلى القسم الخامس وهي الضرورة
الوقتية فانّ معناه انه يبرد وقت وجوده في السرير فلا حاجة لتکثیر الأقسام
وحيث تبيّن انّ أقسام الضرورة ستة أو أكثر فكيف خصوها بأربعة . وجوابه
انّ الضرورة الأزلية والضرورة الذاتية جعلوها مداخلين في الضرورة المطلقة
كما سيجيء إنشاء الله واما الضرورة بشرط المحمول فهي ضرورة ثبوت
المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط الثبوت أو السلب فلا فائدة فيها لأنّ
كل نسبة ضرورية لل موضوع بهذا المعنى .

الضرورية المطلقة

(جعلوا الميزان في كون القضية ضرورية مطلقة هو الحكم بضرورة النسبة ما دامت ذات الموضوع موجودة) ٠ ويرد عليهم ايرادات ثمانية ٠

أولاً : إن الذاتيات ضرورية الثبوت للماهية وهكذا لوازם الماهية مع إن ضرورة ثبوتها ليس ما دام الموضوع موجوداً بل هي مع قطع النظر عن الوجود ٠ نعم لوازם الوجود تكون ضرورية ما دامت الذات موجودة ٠ وهكذا الحال في سائر الضروريات الأزلية كقولنا : (الله حي) فانه ضرورة ثبوت الحياة له تعالى ليست مقيدة بظرف أو شرط لاستحالة انتفاء الحياة عن ذاته تعالى ٠ — وجوابه — إن هذا لا ينافي كونها ضرورية مطلقة إذ إن الثابت أولاً وأبداً ثابت حال وجود الموضوع ٠ مضافاً إلى ما سبق مثلاً في جواب الاراد السادس على اعتبار وجود الموضوع في الموجبة من إن ثبوت الذاتيات للماهية إنما يكون في ظرف الوجود الخارجي أو الذهني إذ الماهية قبل وجودها عدم محض وسلب مطلق حتى إنها يصح سلب نفسها عنها وإنما تثبت هذه الأشياء لها في ظرف وجودها وإن لم يلتفت إلى وجودها ٠

وثانياً : إن القضايا التي يكون موضوعها المكن ومحصولها الوجود كقولنا : الانسان موجود لم تكن ضرورية مطلقة قطعاً وإلا لكان المكنات واجبة الوجود والحال إن ما جعلوه ميزاناً للضرورية موجوداً فيها بداهة إن الغول يكون موجوداً بالضرورة ما دام موجوداً لأن كل محمول يكون ضروري الثبوت للموضوع ما دام الموضوع متصفاً به ٠ هذا مضافاً إلى لزوم اجتماع متنافيين لأن الضرورية المطلقة تافي المكنة الخاصة لأن الامكان

الخاص سلب الضرورة من الجانبين وهو ينافي ثبوتها في أحد الجانبين ولا شك انه المكنته الخاصة صادقة فيما نحن فيه لصحة قولنا : زيد موجود بالامكان الخاص فلو صدق زيد موجود بالضرورة لزم اجتماع المتنافيين هذا مضافا الى لزوم ارتفاع التناقض بين الضرورية المطلقة والسابلة المكنته العامة لاجتماعها في الصدق في المكنته المعدومة وهكذا الايراد وارد في حمل لوازم الوجود كقولنا : زيد متحيز أو له الجهات الست أو الأبعاد الثلاثة أو له مكان أو زمان فإنه ما دام موجودا يكون ثبوت التحيز له ضروريا .

— وجوابه — انه صريح عبارتهم انه وجود الموضوع يؤخذ ظرفا ثبوت المحمول لا شرطا له والضرورة إنما ثبت هنا بشرط المحمول لا في ظرفه إذ لو كانت الضرورة ثبتت في ظرف المحمول لكان كل قضية ضرورية بداعه انه كل محمول يثبت للموضوع في ظرف ثبوت المحمول له بخلاف ما اذا كان الموضوع بشرط المحمول فإن المحمول يكون واجب الثبوت له ولو سلمنا ذلك . قلنا : إنما تكون ضرورية بشرط المحسول وهي لا تستدعي وجوب الوجود الذاتي ولا تنافي الامكان الخاص .

وثالثا : انه لا وجه لتقييد ضرورة النسبة (بما دام الموضوع موجودا) في الموجة الضرورية المطلقة لأن الضرورة إنما كانت للحكم الإيجابي وهو ثابت في ظرف وجود الموضوع لما تقدم من اعتبار وجود الموضوع في الموجة فليس وجه لهذا التقييد لأن الحكم قاصر في حد نفسه عن الثبوت فيما عداه حتى يقييد به ليخرج الحكم فيما عداه فان من الحال تحقق الحكم الإيجابي في ظرف عدم الموضوع . — وجوابه — انه هذا لا يوجب عدم ظرفية وجود الموضوع للحكم الإيجابي وإنما يؤكد ظرفيته له . وظرفية شيء لشيء

لا تستدعي صلاحية المظروف للوجود في غير الطرف ٠

ورابعاً : ائه لا وجه لتقييد ضرورة النسبة (بما دام الموضوع موجوداً)

في السالبة الضرورية المطلقة لأنه لازم ذلك ان لا تصدق ولا تتحقق مع انتفاء الموضوع لكون الحكم فيها بضرورة السلب في ظرف وجود الموضوع فمع انتفاء الموضوع ليس للموضوع وجود حتى تتحقق وتصدق ضرورة السلب فيه لاستحالة تتحقق المظروف بدون ظرفه فلا يصدق مثل قولنا : (لا شيء من العنقاء بانسان بالضرورة) أو مثل : (لا شيء من شريك الباري بموجود بالضرورة) لانتفاء الموضوع فيها ولا زمه صدق تقديره وهو : (بعض العنقاء انسان بالامكان العام وبعض شريك الباري موجود بالامكان العام) وهو باطل قطعاً فاعتبار قيد (ما دام الذات موجودة) في ضرورة السلب باطل قطعاً ٠ والحاصل ائه لازم هذا الاعتبار أن لا يكون بين السالبة الكلية الضرورية المطلقة وبين الموجبة الجزئية المكنته العامة تناقض لاجتماعهما في الكلب في مورد انتفاء الموضوع ٠ هذا مضافاً الى لزوم مساواة السالبة مع الموجبة المعدولة المحمول لأنه لا وجه للأعمية السالبة منها إلا عدم اعتبار وجود الموضوع في السالبة واعتباره في المعدولة فلو اعتبر في السالبة كما اعتبر في المعدولة كان بينهما تساوي وهو خلاف المقصود عندهم ٠ هذا مضافاً الى انه كل سلب ضروري مطلقاً يكون ثابتاً أولاً ٠ وأبداً لامتناع ان يثبت المحمول للموضوع حال عدمه مع انتفائه عنه حال وجوده فاي موجب لتقييد ضرورته بما دام الذات موجودة ٠ ان قلت : انه القيد المذكور يكون للثبوت الذي تضمنه السلب وانه المعنى انه ثبوت المحمول للموضوع ما دام الذات موجودة منتفى ومرتفع بالضرورة وحينئذ فيجوز صدقها بانتفاء الموضوع لأن قيد

وجود الموضع كان للمسلوب لا للسلب ويرشد الى ذلك تصريح علماء الماعنی
بأنه النفي اذا دخل على جملة مشتملة على أمر زائد على النسبة توجه النفي
للزائد . قلنا : مضافا الى ائمه اعتراف بأن ضرورة السلب غير مقيدة بوجود
الموضع انه يلزم عدم انعكاس السالبة الضرورية المطلقة الى نفسها وعدم
تناقضها مع الموجبة الجزئية المكنته العامة وكذب نتيجة الشكل الأول المركب
من صفرى موجبة ضرورية مطلقة وكبرى سالبة ضرورية مطلقة وذلك لأن
قيد (ما دام الذات موجودة) اذا جعل ظرفا للثبوت الذي تضمنه السلب
لزم منه صدق السالبة فيما كان المحمول يرتفع في بعض أوقات وجود الموضع
ويثبت في بعضها فائئه إذ ذاك لم يكن الموضع في جميع أوقات وجوده يثبت
له المحمول فيصبح أن يسلب عنه بالضرورة فائئه على ما ذكره الخصم يصدق
مثل قولنا : (لا شيء من الانسان يضحك بالضرورة) لأن المعنى على ما ذكره
الخصم هو انه ثبوت الضحك للانسان في جميع أوقات وجود الانسان منتهي
بالضرورة وهو بهذا المعنى صادق مع صدق تقديره وهو قولنا : بعض الانسان
يضحك بالامكان لأن المطلقة العامة وهي قولنا : (بعض الانسان يضحك
بالعمل) صادقة وهي أخص من المكنته العامة واذا صدق الأخضر صدق
الأعم فيلزم أن يجتمع النقيضان في الصدق كما انه عكسها غير صادق إذ
لا يصدق (لا شيء من الضاحك بانسان بالضرورة) . كما انه الشكل الأول
المركب من قولنا : (كل ضاحك انسان بالضرورة ولا شيء من الانسان
بضاحك بالضرورة) تام الشرائط والصفرى والكبرى صادقان على رأي
الخصم مع أنه النتيجة كاذبة لعدم صدق قولنا : لا شيء من الضاحك بضاحك
بالضرورة وهكذا الحال في كل محمول يرتفع عن الموضع في بعض أوقات

وجود الموضوع بالضرورة وثبت له في البعض الآخر كالكتابة والشاعرية والعلم للانسان وكالكسوف للشمس والخسوف للقمر فائه على رأي الخصم تكون السالبة الضرورية الكلية المركبة منها صادقة حيث ان ثبوت المحمول للموضوع في جميع أوقات وجود الموضوع متيني بالضرورة فيصدق لا شيء من القمر بمنخفض بالضرورة على رأي الخصم مع صدق تقييده وهو بعض القمر منخفض بالامكان العام وكذب عكسه وهو لا شيء من المنخفض بقدر بالضرورة وكذب نتيجة الشكل الأول المركب منها وهو كل منخفض قمر بالضرورة ولا شيء من القمر بمنخفض بالضرورة فائه يتبع لا شيء من المنخفض بمنخفض بالضرورة وهو كاذب مع اجتماع شرائط الاتاح · واما تصريح علماء المانع فهو فيما كان النفي متأخراً عن الأمر الزائد لا فيما كان الأمر الزائد متأخراً عنه كما فيما نحن فيه · إن قلت : إن المراد بوجود الموضوع الذي أخذ ظرفاً لضرورة المطلب هو الوجود المحقق أو المقدّر المفروض في نفس الأمر ففي صورة عدم وجود الموضوع يكون وجوده مقدّراً وهذا يكفي لصدق السالبة فيصدق قولنا : لا شيء من العناية بانسان بالضرورة باعتبار تقدير وجود الموضوع · قلنا : إن السالبة تصدق وتحقق حتى مع عدم هذا التقدير إذ لو كذبت مع عدم هذا التقدير لزم اجتماع التقييدين وهمما هذه السالبة وتقييدها الموجبة الجزئية المكننة العامة · هذا مضافاً الى إن الموجبة يكفي في صدقها وتحققها تقدير الوجود للموضوع كما في الحقيقة فلو كان يعتبر في السالبة ذلك أيضاً لم تكن أعم من الموجبة المعدولة المحسول · · وجوابه - إن يؤخذ ما دام الذات ظرفاً للحكم السليبي لا ظرفاً لصدقه ألا ترى إن يصدق مثل قولنا : (زيد لم يجيء وقت الخسوف)

إذا لم يكن خسوفاً أصلاً وقد سبق في جواب الایراد الحادي عشر على تقسيم القضية الى حقيقة وخارجية وذهبية ما ينفعك هنا وهكذا تقدم في جواب الایراد الثالث على القاعدة الفرعية ما يوضح لك هذا المقام ٠

خامساً : إنَّ هذه القضية تسمى بالضرورية المطلقة وزعموا إنَّ جهتها الضرورية المطلقة ومقتضى ذلك أن تكون الفرورة فيها غير مقيَّدة فكيف تقييد بما دام الذات موجودة ٠ — وجوابه — إنَّ الاطلاق باعتبار عدم تقييده بالوصف أو بالوقت لا إله من جميع الجهات ٠

سادساً : إنَّ هذا الميزان للضرورية المطلقة يقتضي انحصر موجبتها بما إذا كان الموضوع أزلياً واجباً لأن الشيء ما لم يجب وجوده لم يجب له شيء في جميع أوقات وجوده وهكذا يقتضي انحصر سالبتها في المتنع لأن الشيء ما لم يتمتع وجوده لم يتمتع عنه شيء أصلاً ٠ — وجوابه — إنَّا لا نسلم بذلك فأنَّ المكنات لا يجب وجودها ولا عدمها مع إله في جميع أوقات وجودها يجب ثبوت ذاتيتها ولو ازتها لها ويجب ارتفاع اضدادها عنها ٠

سابعاً : إنَّه ليس فرق بين الضرورية المطلقة والمشروطة العامة فيما كان الوصف العناني للموضوع مفهوم الوجود كقولنا : كل موجود شيء فائئه تصدق المشروطة أيضاً ٠ — وجوابه — إنَّه لا مانع من الالتزام بوجود معنى الضرورية المطلقة والمشروطة العامة في مورد واحد اذا لم يكن بينهما تباين فائئه لا مانع من أن تكون القضية الواحدة تصدق عليها عدة قضايا باعتبارات مختلفة وفيما نحن فيه تصدق الضرورية باعتبار ثبوتها ما دام الذات والمشروطة باعتبار ما دام الوصف ٠

وثامناً : إنَّ المناط في كون النسبة ضرورية إنَّ كان وجوبها الذاتي

اختصت الضرورية بالأزلية (كاشه هي بالضرورة) ولا يتلزم به أحد وإن كان الأعم منه ومن الوجوب الغيري كان الدوام مساوياً لها إذ لا شيء يدوم ما لم يجب بالغير وهو خلاف ما صرحو به من أهمية الدائمة وأيضاً لو كانا متساوين لزم تساوي تقسيمهما وهما المكنته العامة والمطلقة العامة لأن تقسيمي المتساوين متساويان ولا شك إن المكنته العامة أعم من المطلقة العامة .
— وجوابه — ما سيجيء في جواب الإيراد الأول على ميزان الدائمة المطلقة .

الدائمة تقسيمهما

(قسموا القضية الدائمة البسيطة إلى قسمين لأن الحكم إن كان فيما بدوام النسبة ما دام ذات الموضوع موجودة فدائمة مطلقة أو ما دام الوصف فعرفية عامة) . ويرد عليهم : إن أقسام النسبة الضرورية تجيء في النسبة الدائمة فلماذا اعتبروا قسمين منها وبحثوا عنها ولا أقل من اعتبار أربعة منها نظير ما اعتبروا في الضرورية ذلك ولو سئلنا إن الدوام المنتشر لا يتصور فائلاً لا نسلّم إن الدوام في وقت معين لا يتصور .

الدائمة المطلقة

(جعلوا الميزان في إن القضية دائمة هو كون الحكم فيها بدوام النسبة ما دامت ذات الموضوع موجودة وقد عبروا عن هذا الدوام بالدوام الذاتي) .
ويرد عليهم سبعة إيرادات .
أولاً : إن كل دوام يكون ضرورياً إذ لابد له من علة ضرورية الوجود

اماً ب نفسها او بواسطة اتهامها الى ضروري الوجود ومع ضرورة وجود العلة يكون المعلول ضروري الثبوت ومع عدمها يمتنع . إن قلت : ان القضايا تلحظ في ا نفسها مع قطع النظر عن الامور الخارجية فما كان يستحيل اتفاها عن الموضوع كالذاتيات للماهية او لوازماها كانت القضية فيه ضرورية وما كان لا يستحيل لكنه لا ينفك عن الموضوع كان دائمًا وما كان ينفك وقد يثبت اكان فعلياً وما كان قابلاً للثبت كان ممكناً . قلنا : هذا منافي لتصريح بعضهم ففي شرح المطالع انه الضرورة استحالة اتفاها المحول عن الموضوع سواء كانت فاشة عن ذات الموضوع او أمر منفصل عنه مضافا الى ائه في المشروطة العامة غالبا تكون الضرورة بلحظة الفير . - وجوابه - ان الجهة باعتبار المعتبر فربما يعتبر في النسبة الدوام نظراً لجواز اتفاها عقلاً وعدم ملاحظة ما يجب وجودها وربما يلحظ ما يجب وجودها او يرى استحالة اتفاها لاقضاء ذات الموضوع لها فيحكم بضرورتها وإلا للزم انحصر القضايا بأجمعها في الضرورية الموجبة او السالبة لأن النسبة بالنظر لعلتها اماً واجبة او مستنعة .

وثانية ، وثالثة ، ورابعاً ، وخامساً ، وسادساً ، وسابعاً : بما اوردناه على الضرورية المطلقة أولاً ، وثانية ، وثالثة ، ورابعاً ، وخامساً ، وسابعاً .

المطلقة تقسيمهما

(جعلوا القضية البسيطة التي حكم فيها بفعالية النسبة هي المطلقة العامة) . ويرد عليهم : ان النسبة قد يحكم بفعاليتها مطلقاً او مقيدة بما دامت ذات الموضوع موجودة او بما دام الوصف او بالوقت المعين او غير المعين

على نحو ما تقدّم في الضرورة ولذا ترى بعض النطقيين سمي القسم الأول والثاني بالمطلقة العامة والثالث بالحقيقة المطلقة والرابع بالمطلقة الواقية والخامس بالمتشرة الواقية ٠

المطلقة العامة

(فئر بعضهم الفعلية الماخوذة في تعريف المطلقة العامة بأحد الأزمنة الثلاثة وفسرها بعضهم بالخروج من القوة الذي عبارة عن التحصل والتحقق) ٠ ويرد على التفسير الأول ٠

انَّ القضايا المطلقة العامة التي يكون موضوعها الزمان كقولنا : يوم الجمعة مجيء زيد بالفعل والزمان موجود بالفعل وهكذا التي موضوعها المجردات كقولنا المقل منطبع فيه صور الأشياء بالفعل والله حي والله خالق فانَّ هذه القضايا لو دلت على وقوع النسبة في أحد الأزمنة الثلاثة لزم ان يكون للزمان زمان وللمجرد زمان ٠ إن قلت : إننا نلتزم بأن المطلقة العامة لا تصدق في هذه الموارد ٠ قلنا : هذا ينافي أعميتها من سائر القضايا ما عدى الممكنة ٠ ويمكن الجواب عنه انَّ المراد بالأزمنة هي : القبلية واللاحالية والبعديّة بالنسبة الى نطق المتكلّم بالقضية فان نفس الزمان يتصنّف بالقبلية والبعديّة بالنسبة الى بعض الحوادث فيقال : انَّ يوم الجمعة قبل يوم السبت وبعد يوم الخميس فانَّ القبلية وأخواتها معانٍ اضافية قابلة لأن تنسّب لكل موجود بالنسبة لموجود آخر حتى المجردات ٠

ويرد على التفسير الثاني : انَّ الفعل بهذا المعنى ليس بكيفية بالنسبة

لأن معناه ليس إلا تحقق النسبة ووقوعها والكيفية لابد وأن تكون أمراً مغايراً ل الواقع النسبة ولذا كانت الجهة جزءاً للقضية وراء وقوع النسبة . وجوابه - إنَّ الفعلية أمر زائد على الواقع الذي هو جزء للقضية بدليل أنَّ الواقع قد يتصرف بالامكان وقد يتصرف بالفعلية فلو كانت الفعلية عينه لما اتفك عنها واتصرف بالامكان المحسن وسيجيء ذلك في بحث المكنته مفصلاً اثناء الله . هذا مضافاً إلى أنَّ الواقع الذي هو جزء القضية يقابله اللا وقوع الذي هو جزء السالبة والفعلية تكون صفة لها أعني للواقع الذي هو جزء الموجبة واللا وقوع الذي هو جزء السالبة فلو كانت عين الواقع لما اتصف بها اللا وقوع .

المكنته تقسيمها

(أ) جعلوا القضية البسيطة التي حكم فيها بعدم ضرورة خلافها مكنته عامة) . ويرد عليهم : إنَّ عدم ضرورة الخلاف قد يكون سلباً للضرورة الأزلية أو الذاتية أو الوصفية أو الواقية المعينة أو غير المعينة لأنَّ السبب تابع للمسلوب فإذا كان المслوب وهو الضرورة له أقسام فالسلب يتعدد بتعدد الأقسام ولذا ترى بعض المتكلمين سمى القسم الأول والثاني بالمكنته العامة . والثالث بالحيثية المكنته والرابع بالمكنته الواقية والخامس بالمكنته الدائمة .

المكنته العامة

(ذكروا إنَّ المكنته العامة : ما كان الحكم فيها بأنَّ خلاف النسبة ليس ضرورياً) . ويرد عليهم خمسة ايرادات .
أولاً : إنَّها ليست بقضية لأنَّ القضية ما اشتملت على الحكم وهو

الوقوع أو اللا وقوع والممكنة لم يحكم فيها بوقوع شيء على شيء أو سلبه عنه وإنما حكم فيها بامكان الثبوت أو اللا ثبوت فهي ليست بقضية ولا موجبة ولا سالبة ودعوى أنه الممكنة مشتملة على الحكم لأنها يحكم فيها بسلب الضرورة عن الجانب المخالف . متفوقة بأن محل الكلام هو الحكم بنسبة المحمول للموضوع وأمثال ما ذكره الخصم فهو حكم على النسبة المتصورة بين طرفيها نظير الحكم عليها بالدلوام لا أنه الحكم الذي هو المناط في تحقق القضية وعدهما . — وجوابه — إنَّ الْوَقْعَ قَدْ يَلَاحِظُ وَيَقِيدُ بِقِيدِ الْمُمْكِنِ : وَقَدْ يَوْصَفُ بِالْمُمْكِنِ وَبِالْقُوَّةِ وَقَدْ يَوْصَفُ بِالْفَعْلِيَّةِ فَيَقُولُ : وَجْدٌ بِالْفَعْلِ كَيْفَ ؟ وَالْوَقْعُ لَوْ لَمْ يَتَصَفِّ بِالْمُمْكِنِ أَوْ لَا لَمَّا صَارَ فَعْلِيًّا أَوْ دَائِسًا أَوْ ضَرُورِيًّا بِلِّ الْوَقْعُ قَدْ يَلَاحِظُ وَيَقِيدُ بِقِيدِ الْأَمْتَانِ كَيْفَ ؟ وَجْدٌ شَرِيكُ الْبَارِيِّ مُمْتَنِعٌ وَيَدِلُّ عَلَى صَحَّةِ الْاِتِّصَافِ هُوَ صَحَّةُ التَّبَيِّنِ بِقَوْلِنَا : (يَمْتَنِعُ الْوَقْعُ) وَلَكِنْ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ غَيْرُ مَأْلُوفَةٍ لِدِيِّ الْأَذْهَانِ . وَالْحَالُ : أَنَّهُ هَذِهِ الْأَمْرَوْنَ اِعْتَبَارِيَّةٌ يُمْكِنُ اِعْتَبَارُهَا حَتَّى لَا تَنْسَهَا هَذَا مَضَافًا إِلَى أَنَّ الْوَقْعَ يَتَصَفُّ بِالْوَقْعِ وَبَعْدِهِ كَالْوَقْعِ .

وَثَانِيًّا : أَنَّ الْمُمْكِنَ لَيْسَ بِكِيفِيَّةِ النَّسَبَةِ وَإِنَّهُ هُوَ نَسَبَهُ يَنْسَبُ لِلْمُوْضَوْعِ فَإِذَا قِيلَ : (الْأَنْسَانُ يَطِيرُ بِالْمُمْكِنِ) فَسَعَاهُ نَسَبَهُ اِمْكَانُ الطِّيرَانِ لَهُ لَا نَسَبَهُ نَسَبُ الطِّيرَانِ لَهُ) فَهُوَ يَرْجِعُ لِقَوْلِنَا : (الْأَنْسَانُ يَمْكُنُ طِيرَانَهُ) . وجوابه — أَنَّهُ هَذَا مَنْقُوشٌ بِالْكَيْفِيَّاتِ جَمِيعِهَا فَإِنَّهُ قَوْلُنَا : (الْأَنْسَانُ حَيْوَانٌ بِالْفَرْدَوْرَةِ) يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِنَا : (الْأَنْسَانُ ضَرُورِيٌّ حَيْوَانِيَّتَهُ) وَالْفَلَكُ مُتَحَركٌ بِالْدَّلَوَامِ يَرْجِعُ لِقَوْلِنَا : (الْفَلَكُ تَدْوِمُ حَرْكَتَهُ) . وَحَلَّهُ أَنَّهُ هَذِهِ الْكَيْفِيَّاتُ اِمْرَوْنَ اِعْتَبَارِيَّةٌ

يصح اعتبارها محمولات نفسها أو كيفيات لغيرها فتارة تعتبر محمولات وحينئذ تكون نسبتها لمواضيعها على حد سائر النسب مكيفة باحدى الكيفيات وبهذا الاعتبار أرجع صاحب حكمة الاشراق القضائية كلها الى الضرورية المطلقة وتارة اخرى تعتبر كيفيات للنسبة وصفات لها وبهذا الاعتبار تكون جهات القضائية .

وثالثاً : إن المكنته ان كانت مشتملة على الحكم في الجانب المواقف كانت مركبة لاشتمالها على حكمين مختلفين : المواقف كما هو الفرض والمخالف لدلائلها على سلب الضرورة عنه . وان كانت غير مشتملة على الحكم في الجانب المواقف لم تكن قضية لأن المذكور فيها لم يقصد به الحكم وحينئذ لا معنى لاتصافها بالسلب والايجاب باعتباره . — وجوابه — إن الامكان الذي جعل جهة للمكنته العامة هو الامكان بالمعنى الذي يفهمه العرف العام كما صرّح به المنطقيون في كتبهم المطلولة ولا شك إن العرف العام لا يفهم هذا المعنى المذكور اعني (سلب الضرورة عن الجانب المخالف) وإنما هو لازم المعنى ولذا بعضهم فسّره : بعدم استحالة النسبة المذكورة وبعضهم فسّرها : بسلب الامتناع عن الطرف المواقف . ومعناه المبادر منه هو جواز الواقع وقابلية فيكون معنى زيد كاتب بالامكان العام هو جواز وقوع الكتابة منه وقابلية وقوعها وحينئذ فيكون الحكم فيها في الجانب المواقف من دون نظر للجانب المخالف .

ورابعاً : إن الامكان لو كان سلب الضرورة عن الطرف المخالف كان مقبلاً للضرورة مع ائم قد أجمعوا على إن الامكان أعم الجهات فيلزم أن يكون قسم الشيء قسيماً له . — وجوابه — إن المقابل للامكان هو الضرورة

المختلفة معه بالإيجاب والسلب وأعميته أئمًا هي بالنسبة إلى الجهات المواقفة له بالإيجاب والسلب ٠

وخامسًا : إنَّ الامكَان اذا كانَ جَهَةً كَانَتَ القَضِيَةُ فَعْلِيَّةً لِأَنَّ الْمَوْجَةَ إِنَّمَا تَصَدِّقُ إِذَا ثَبَّتَ مَحْمُولُهَا لِمَوْضِعِهَا بِالْفَعْلِ ٠ — وَجَوَابُهُ — إِنَّ الإِيجَابَ لَا يَسْتَدِعِي التَّبُوتَ بِالْفَعْلِ فَإِنَّ الْمَوْجَةَ مَا فِيهَا النِّسْبَةُ بِالْتَّبُوتِ أَعْمَمُ مِنْ أَنْ تَكُونَ بِالْفَعْلِ أَوْ بِالْإِمْكَانِ وَقَدْ تَقْدِمُ فِي جَوَابِ الْأَيْرَادِ الرَّابِعِ وَالثَّامِنِ عَلَى تَعْرِيفِ الْحَمْلِيَّةِ مَا يَنْفَعُ هُنَّا ٠

مباحث الشرطية تعريفها

(عَرَفَ الْمُنْطَقِيُّونَ الشَّرْطِيَّةَ تَارِيَّةً بِالْتِيِّ : لَمْ يَحْكُمْ فِيهَا بِثُبُوتِ شَيْءٍ لِشَيْءٍ، أَوْ تَفِيهَ عَنْهُ وَآخَرَ بِالْتِيِّ : يَكُونُ طَرْفَاهَا قَضِيَّتَيْنِ وَثَالِثَةً بِالْتِيِّ : يَحْكُمْ فِيهَا بِصَدَقِ قَضِيَّةٍ عَلَى تَقْدِيرِ صَدَقٍ أَخْرَى أَوْ بِالْتَّنَافِيَّ بَيْنَ الْقَضِيَّتَيْنِ أَوْ بِسَلْبِ ذَلِكِ ٠) وَيَرِدُ عَلَيْهِمْ خَمْسَةُ اِيَّارَادَاتٍ ٠

أَوْلًا : أَئِمَّهُ لَيْسُ بَيْنَ الْمُتَّصِّلَةِ وَالْمُنْفَصِّلَةِ قَدْرِ جَامِعِ وَجُودِيِّ يَصْحُّ أَنْ يُسَمَّى بِالْشَّرْطِيَّةِ فَإِنَّ الْمُنْفَصِّلَةَ لَا يَوْجِدُ فِيهَا اِشْتَرَاطَ قَضِيَّةٍ بَآخَرِيَّ بَلْ هِيَ بِالْمَكْسِنِ حِيثُ يَحْكُمُ فِيهَا بِالْتَّنَافِيَّ بَيْنَ الْقَضِيَّتَيْنِ ٠ نَعَمُ الْقَدْرُ الْجَامِعُ الَّذِي يَوْجِدُ بَيْنَهُمَا وَالْمُخْتَصُّ بَيْنَهُمَا هُوَ أَمْرٌ عَدْمِيٌّ كَمَا فِي التَّعْرِيفِ الْأَوَّلِ وَالْشَّرْطِيَّةُ لَيْسَ بِأَمْرٌ عَدْمِيٌّ ٠ إِنْ قَلْتَ : يَوْجِدُ بَيْنَهُمَا قَدْرٌ جَامِعٌ وَهُوَ اِنْحِلَالُهُمَا إِلَى قَضِيَّتَيْنِ أَوْ تَرْكِبُهُمَا مِنْ قَضِيَّتَيْنِ ٠ قَلَّا : هَذَا الْمَعْنَى لَا يَصْلُحُ لِنَقْلِ لَفْظِ الشَّرْطِيَّةِ بِمَلْاحِظَتِهِ

حيث لا مناسبة بينه وبين المعنى اللغوي وإنما هذه ميزة ذكرت للشرطية .
هذا مضافاً إلى وجودها في غير الشرطية من القضايا المركبة وإلى عدم تعامتها
في نفسها فأنه طرفي الشرطية ليسا بقضيتين لأنهما لا يحتملان الصدق والكذب
حيث لم يقصد بهما العكاكية عن الواقع كيف يكونان قضيتين ؟ مع عدم
استقلالهما واحتياجهما إلى ضمن كل منهما إلى أخرى والأولى أن يجعل هذه
ميزة للقضايا المركبة . إن قلت : على هذا لا يصح تقسيم القضايا إلى موجبة
وسالبة لمقدم وجود معانها من العمل والاتصال والاتصال التي سميت بها
في سوالها فلم يكن بينها قدر جامع وجودي . قلنا : صح اطلاقها على السوالب
باعتبار مشابهتها في الصورة لموجباتها كما اطلق النحويون الفاعل على من
سلب عنه الفعل على أنه التحقيق أن معانها موجودة في سوالها غاية الأمر
سلط على حرف السلب وإلا لما صارت السالبة تقليضاً للموجبة إذ تقيل
كل شيء رفعه . إن قلت : أنه المنفصلة في قوة الشرطية لأن قولنا : إنما أن
يكون العدد زوجاً أو فرداً بمنزلة أن يقال : إن كان العدد زوجاً فهو ليس
بفرد وإن كان فرداً فهو ليس بزوج . قلنا : رجوعها بحسب التحليل العقلي
إلى ذلك لا يوجب استفادته منها والعبرة في وجود المعنى هو الاستفادة من
اللفظ فالحق أن نجعل المنفصلة قسماً في مقابل الشرطية وتثلث أقسام القضية
إلى الحميلية والشرطية والمنفصلة .

وثانياً : أنه تعريفهم الأول يشمل الجملة الإنسانية فائتها لم يحكم فيها
 بشروط شيء أو تقييمه عنه . - وجوابه - أنه المقسم معتبر في الأقسام
 والمقسم هو القضية . والانسانية كما عرفت في مبحث القضية ليست بقضية .
 وثالثاً : أنه تعريفهم الثاني يشمل مثل قولنا : زيد عالم ينافقه زيد ليس

بعالم ٠ — وجوابه — ما تقدم في تعریف الحملية ٠

ورابعاً : إنَّ تعریفهم الثاني والثالث لا يشمل مثل : إن جاءك زيد أكرمه فانَّ إنشاء ليس بقضية عندهم ٠ — وجوابه — سیجيء إنشاء الله في الایراد الخامس في بحث تقسیم الشرطیة الى الموجبة والسايبة ائه من الحملیات لا من الشرطیات ٠

وخامساً : ما نذكره خامساً في البحث الذي بعد هذا البحث ٠

تقسیم الشرطیة الى الموجبة والسايبة

(قالوا : الشرطیة امّا متصلة موجبة إن حکم فيها ثبوت نسبة على تقدير اخري ٠ واما متصلة سالبة إن حکم بعدم ثبوتها على تقدير اخري ٠ واما منفصلة موجبة إن حکم فيها بالتنافی بين النسبتين واما منفصلة سالبة إن حکم بعدهم) ٠ ويرد عليهم عشرة ایرادات ٠

أولاً : إنَّ تعریف المتصلة السالبة يشمل المنفصلة الموجبة لأنَّ المنفصلة الموجبة قد حکم فيها صریحاً بعدم ثبوت قضية على تقدير اخري إذ لا معنی للانفصال والتنافی إلا ذلك وهكذا تعریف المنفصلة السالبة يشمل المتصلة الموجبة بناءً على إنَّ المراد بالحکم ما یعم الفضیل والصریحی لأنَّ المتصلة الموجبة قد حکم فيها ضمناً بعدم التنافی بين القضیتين والأولى جعل سالبة كل منهما ما یحکم فيها برفع نفس موجبتهما ٠

وثانياً : إنَّ المحکوم عليه لابد وان يكون إسماً ٠

قال ابن مالک :

بالجر والتنوين والندا وآل ومستند للاسم تمیز" حصل وطروا الشرطیة ليسا باسم فكيف یحکم عليهم بالاتصال والانفصال ٠

— وجوابه — ائًا لا نسلم ائه الحكم عليه لابد وان يكون إسماً كيف ؟ وبعض الأحكام تخص المركبات كما يحكم على القضية بأنها صادقة أو كاذبة أو بلية أو منكسة ونحو ذلك ونظر أهل العربية الى المفردات لا المركبات بمعنى ائه المفرد الذي يحكم عليه هو الاسم لا الفعل والعرف ٠

وثالثاً : ائه تعريف المتصلة السالبة يشمل المتصلة الموجبة التي يكون التالي فيها قضية سالبة نحو : (ان كانت الشمس طالعة فالليل ليس موجود) لائتها قد حكم فيها بعدم ثبوت نسبة وهي نسبة الوجود الى الليل على تقدير اخرى وهي طلوع الشمس مع ائتها متصلة موجبة ٠ — وجوابه — إن الحكم فيها كان ثبوت نسبة السلب على تقدير اخرى لا بعدم نسبة على تقدير اخرى ٠ وقد عرفت ائه الأولى تعريف السالبة بما يحكم فيها برفع نفس موجبتها حتى لا يتوجه ورود مثل هذا الاشكال عليه ٠

ورابعاً : ان التعريف المذكورة تشمل الحاليات التي صرحت فيها باللزوم أو الاتضال أو العناد مثل قولنا : وجود النهار يلزم او يثبت على تقديره طلوع الشمس او يعادله وينافي وجود الليل ٠ — وجوابه — ائه الحكم هنا لم يكن بالاتصال بين النسبتين او العناد بينهما بل هو إثبات لزوم وجود لآخر او عناد وجود لآخر فلم يلحظ النسبة بين الطرفين فيما و بعبارة اخرى : ائه المحول هو يلزم او ينافي والجملة بعده من متعلقاته فيكون اثبات المنافاة واللزوم لشيء لا ائه الحكم هو المنافاة او اللزوم ٠ هذا مضافاً الى ائه المقسم ملاحظة في الأقسام فالشرطية مأخوذة في الأقسام وما ذكر ليس بشرطية ٠

وخامساً : ائه معنى الشرطية المتصلة هو كون الشرط قيداً لحكم الجزاء بمعنى ائه المسند في الجزاء يكون الشرط قيداً له نظير الظرف والحال فمعنى

قولنا : (ان كانت الشمس طالعة فانهار موجود) ان النهار موجود حال طلوع الشمس ف تكون المتصلة عبارة عن القضية الحملية المقيدة بقيد خاص فلا معنى لعدتها في مقابل الحملية ولا وجه للقول بأنّها يحكم فيها بشروط نسبة على تقدير أخرى ٠ — وجوابه — إن جعل معنى الشرطية المتصلة هو ما ذكر هو رأي علماء العربية وامّا علماء المنطق فهم لا يوافقونهم عليه ويحملون معناها هو الحكم بالاتصال والملازمة بين الشرط والجزاء وقد استدل كل على مدعاه ٠ وحيث أنّ هذا البحث يرجع الى مفاد اللفظ وهو ليس من شأن المنطقى فكان الجدير بنا الاعراض عنه وإيكال ذلك الى قصد المتكلم كما ائه لا ينكر انّ الحق مع أهل العربية في بعض الشرطيات التي جزاها قضية انسانية كقولنا اذا جاءك زيد فاكرمه أو فافت حره وكما هو الظاهر اذا عبر باذا الشرطية كما انّ الحق مع المنطقين فيما لو عبر بلو وإن الشرطيتين ٠

وسادساً : ان المنفصلة قد يحكم فيها بالتنافي بين ثلاثة نسب أو أكثر كقولهم : امّا أن تكون القضية المحصورة كلية أو جزئية أو ممولة وكقول النحاة : امّا أن تكون الكلمة اسمًا أو فعلًا أو حرفاً وعليه فلا وجه لقولهم : ان المنفصلة الموجبة يحكم فيها بالتنافي بين النسبتين ٠ إن قلت : ان الاتصال لا يتصور إلا بين اثنين لا أزيد لأن الاتصال نسبة واحدة والسبة الواحدة لا تقوم إلا بين اثنين كما ان الحملية اذا تعددت موضوعها تتعدد فالامثلة المذكورة منفصلات متعددة ٠ قلتنا : الاتصال وإن كان نسبة واحدة إلا ائها قد تكون بين ثلاثة و تقوم بالثلاثة بأن تكون الامور الثلاثة لا تجتمع ولا ترتفع فهي نظير نسبة الجد لابنه مع ابن ابنته ٠ إن قلت : ائها ترجع عند الحقيقة الى منفصلتين هما قولنا : ان الكلمة امّا اسم أو غير اسم وغير الاسم

من الكلمة امّا فعل أو حرف . قلنا : نعم يمكن ذلك ولكن يحكم فيها بالمنافاة بين الثلاثة من دون ملاحظة الرجوع المذكور . إن قلت : إن المنفصلة الحقيقة لو تركبت من ثلاثة أجزاء فالجزء الثالث اما صادق فيجتمع مع الصادق من الاثنين أو كاذب فيجتمع مع الكاذب منها فلا يكون بين العزئين والثالث اقصال حقيقي . قلنا : إنّ هذا إنما يثبت عدم الاتصال الحقيقي بين أحد الاثنين والثالث وهذا نحن لا ننكره وإنما ندعى أن الاتصال الحقيقي يكون بين كل واحد منها مع الاثنين الباقين لا مع أحد الاثنين بمعنى أنّ مجموع الثلاثة لا ترتفع ولا تجتمع . ولمل بعض المنافطة إنما اكتفى بذكر الاثنين لأنّها أقل ما يوجد في الاتصال .

وسابعاً : إنّ تعريف المنفصلة الموجبة يشمل الحملية المرددة المحمول كقولنا : هذا العدد امّا زوج أو فرد . وجوابه - إنّ المنفصلة تكون المنافاة فيها بين القضيتين فصاعداً في التحقق والوجود . والحملية المرددة المحمول تكون المنافاة فيها بين مفهومين أو أكثر قد حملها على موضوع واحد فهي تدل على المنافاة في العمل والصدق على موضوع واحد . وبعبارة أخرى أوضح أن المنفصلة تدل على المنافاة بين القضيّات وتلك تدل على المنافاة بين المفردات .

وثامناً : إنّ المتصلة يمكن أن تتركب من كاذبين كقولنا : إن كان شريك الباري موجوداً فالعالم فاسد أو من كاذب وصادق كقولنا : إن كان شريك الباري موجوداً فالإنسان ناطق فلا يكون الحكم فيها بثبوت نسبة على تقدير أخرى لأن الأخرى وهي المقدّم كاذبة غير مقدّر وجودها . وجوابه - إنّ ثبوت نسبة على تقدير أخرى لا يستدعي أن تكون الأخرى صادقة في نفس

الأمر وإنما تستدعي أن تكون هي صادقة لو تحقق صدق الأخرى في نفس الأمر ٠

وتاسعاً : إنَّ مثل أمَّا أن يكون زيد نائماً أو مستيقظاً منفصلة صادقة مع إنَّ كلامَه صادق لأنَّهما مطلقتين عامتين فلم يتناهيا في الصدق ٠
— وجوابه — إنَّ المراد بالمنافاة في الصدق هو عدم الاجتماع في الوجود والتحقق والمنافاة في الكذب هو عدم الاجتماع في العدم والانفصال فليس المراد بالصدق والكذب هو معناهما المتعارف بل المراد بهما الوجود والتحقق والعدم والانفصال ولا شك إنَّ زيد نائم أو مستيقظ لا يجتمعان في التتحقق والوجود وإن اجتمعوا في الصدق كذا ذكر المنطقيون إلا إنَّ التحقيق خلافه فائتاً لا نسلم ترکب المنفصلة مما ذكرٌ وأيضاً الصدق لازمه التتحقق ٠ بنحو الاطلاق ٠
وعاشرً : إنَّ المتصلة قد حكم فيها بالتنافي بين النسبتين وهو تقىض أحد طرفيها مع الآخر وهكذا المنفصلة قد حكم فيها بالتلازم بين أحد الطرفين مع تقىض الآخر بناءً على تلازم الشرطيات فيتقتضى تعريف كلِّ منها بالآخر ٠
— وجوابه — إنَّ المقصود الحكم بالاتصال والانفصال بنحو المطابقة لا بنحو الالتزام ٠

تقسيم المتصلة إلى الالزومية والاتفاقية

(قالوا : إنَّ الشرطية إنَّ كان الاتصال فيها لعلاقة فهي لزومية وإلا فاتفاقية) ٠ ويرد عليهم ايرادان ٠

أولاًً : إنَّ التعريف لا يشمل السالبة منها كما هو واضح لأنَّه يسلب الاتصال فيما وهكذا لا يشمل الكاذبة منها لعدم كون الاتصال في الالزومية

الكاذبة في متن الواقع لعلاقة ولعدم كون الاتصال في الاتفاقية الكاذبة في متن الواقع لغير علاقة . وإن قلت : إن مرادهم أنَّ اللزومية ما كان الحكم فيها بالاتصال لعلاقة والاتفاقية ما كان الحكم فيها بالاتصال لغير علاقة ومن المعلوم أنَّ الكاذبة منها مشتملة على الحكم المذكور غاية الأمر ائه غير مطابق للواقع كالحملية . قلنا : على هذا ينبغي تثليث الأقسام إذ من الممكن أن تخلو المتصلة من الحكم بالاتصال لعلاقة أو لغير علاقة وحيثئذ تكون مشتملة على الحكم بالاتصال من دون نظر للعلاقة أو لعدمها وعليه تكون المتصلة لها أقسام ثلاثة أحدها : ما حكم فيها بالاتصال فقط من دون نظر للعلاقة أو عدمها وينبغي أن تسمى بالمطلقة لأن اللزوم والاتفاق كما هو الحق من كيفيات الاتصال فيما من قبيل الجمدين للمتصلة . والمتصلة الحالية منها نظير الحالية الغير الموجهة فكما سميت الحالية الغير الموجهة بالمطلقة فينبغي أن تسمى هذه المتصلة بالمطلقة . ثانها . اللزومية . ثالثها : الاتفاقية .

وثانياً : ائه لا تعقل الاتفاقية إذ لا بد من تحقق العلاقة المقتضية لاجتماع المقدم وال التالي لأن معيتها أمر ممكن فلابد لها من علة . وإن شئت قل : إنَّ الأشياء كلها معلومات بالذات أو بالواسطة للواجب تعالى فتكون الأشياء مشتركة في المعلولة لعنة واحدة وهي الباري عز اسمه فدائماً أبداً يكون الاتصال لعلاقة ويمكن الجواب عنه : إنَّ المراد به هو الاتفاق واللزوم بحسب نظر العامة . مضافة إلى المقدم وال التالي لجواز صدورهما من علة واحدة بجمدين مختلفين الارتباط بين المقدم وال التالي لجواز صدورهما من علة واحدة بجمدين مختلفين بحيث لا يكون بينهما إلا المصاحبة في الوجود مع تجويز العقل انفكاكهما . وبعبارة أخرى إنَّ المراد بكونهما معلومين لعنة واحدة على نحو الارتباط بينهما

بحيث يستحيل انفكاك أحدهما عن الآخر نظير العلة التامة مع معلولها ونظير الماهية ولوازمها ومنه المعلولين لعلة تامة موجبة منحصرة . واما العلة المختارة فيمكن التفكيك بين أفعالها كما في أفعالنا الصادرة منا بالاختيار فانه مجرد اشتراكها في الفاعل لا يوجب الارتباط بينها ارتباطاً يحيل العقل معه الانفكاك ألا ترى ائه لو صدر من الانسان باختياره في آن واحد عملان كان تكلم ونظر الى الأجنبية لم يكن بين هذين العملين ملزمة وإن اتحد الفاعل لهما . وإن شئت قل : إنَّ الْلَّزُومِيَّةَ مَا كَانَ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ ارْتِبَاطًا بِحِيثِ يَحِيلُ الْعَقْلُ إِلَى انفكاك بينهما لأنَّ تَسْتَدِعِي ذَاتَ كُلِّ مِنْهُمَا أَنْ لَا تَوْجُدْ بِدُونِ الْآخَرِ لَا مُجَرَّدُ امْتِنَاعِ انفكاك بينهما لأمر خارج عن ذاتيهما ولعل ما كان بين معلولين لعلة موجبة منحصرة يكونان من قبيل القسم الأول .

تقسيم المنفصلة الى عنادية واتفاقية

(قالوا : إنَّ كَانَ التَّنَافِي بَيْنَ جُزَئِيِّ الْمُنْفَسُلَةِ لِذَاتِهِمَا فِي عِنَادِيَّةٍ وَإِلَى فَاقْتَاقِيَّةٍ) . وَيَرِدُ عَلَيْهِمْ ثَلَاثَةُ اِيْرَادَاتٍ .
أَوْلًا : مَا أُورِدَنَاهُ أَوْلًا عَلَى تَقْسِيمِ الْمُتَصَلَّةِ إِلَى لَزُومِيَّةٍ وَإِلَى فَاقْتَاقِيَّةٍ وَالْكَلَامُ .

وَثَانِيَا : مَا أُورِدَنَاهُ ثَانِيَا عَلَى التَّقْسِيمِ الْمُذَكُورِ اعْنِي تَقْسِيمِ الْمُتَصَلَّةِ إِلَى لَزُومِيَّةٍ وَإِلَى فَاقْتَاقِيَّةٍ فَائِهُ يَسْكُنُ أَنْ يَقَالُ : إنَّ التَّنَافِي أَمْرٌ مُمْكِنٌ فَلَا يَبْدُ لَهُ مِنْ عَلَةٍ فَمَا لَمْ يَجِدْ لَمْ يَوْجُدْ فَيَكُونُ الْجُزْءُ أَنَّ مُتَنَافِيَيْنِ بِوَاسِطَةِ الْعَلَةِ وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ التَّنَافِي أَعْمَمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِالذَّاتِيْنِ أَوْ بِوَاسِطَةِ الْفَيْرِ وَالْجَوَابِ .
وَثَالِثًا : أَنَّ التَّنَافِي لِذَاتِ الْحَزَئِيْنِ لَا يَكُونُ إِلَّا بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ وَقَيْضِهِ وَلَذَا

أخذوه في تعريف التناقض حيث إنَّ ذاتاً أحدهما لا تجتمع مع ذات الآخر وإنما معاً يقع التنافي بواسطة لزوم كل واحد منها لأحد المتناقضين فلم يكن التنافي لذاتهما بل بواسطة الغير كما قرر في مباحث الحكمة وعليه فلا تتحقق العنادية بين الشيء والمتساوي لنقيضه أو الأخص منه أو الأعم منه مع أنهم جعلوا العنادية تتحقق بينهما فانَّ من الأول تألف الحقيقة ومن الثاني مانعة الجمع ومن الثالث مانعة الخلو إِلَّا اللهم أن يكون المراد بالتنافي للذات هو التنافي مع قطع النظر عن الواقع والاتفاق لا إنَّ الغرض منه هو قطع النظر عن كل أمر خارج عن ذاتهما . وعليه فيشمل التنافي الثابت للذات الجزئين من جهة ذاتهما أو بواسطة ملازمة أحدهما لما ينافي الآخر بالذات صدقاً أو كذباً أو كليهما .

تقسيم المنفصلة إِلَى حقيقة ومانعة الجمع ومانعة الخلو

(قالوا : المنفصلة ما حكم فيها بتنافي النسبتين أو لا تنافيهما صدقاً وكذباً وهي الحقيقة أو صدقاً فقط فمانعة الجمع أو كذباً فقط فمانعة الخلو وإنَّ الأولى لا تترکب إِلَّا من قضية مع نقيضها أو ما يساوي نقيضها وإنَّ الثانية تترکب من قضية مع أخص من نقيضها وإنَّ الثالثة تترکب من قضية مع ما هو أعم من نقيضها) . ويرد عليهم ثلاثة ايرادات .

أولاً : إنَّ قولنا : إنَّ أن يكون العدد زوجاً أو لا زوجاً منفصلة حقيقة مع إنَّ الجزء الثاني موجبة معلولة المحمول وهي ليست بنقيض للجزء الأول

لأن تقىضه سالبة محصلة وهي أعم من الموجبة كما تقرر في محله ويزداد الاشكال وضوحاً في قولنا : إما أن يكون العدد فرداً أو زوجاً فانه الجزء الثاني موجبة محصلة والنقيض للجزء الأول سالبة محصلة وقد عرفت ائمأ عم من الموجبة . . . وجوابه - امئا - عن الاول فنقول : انا لا نسلم انه الجزء الثاني موجبة معدولة المحمول وإنما هي سالبة بسيطة لأن المنافاة كانت بين القضيتين لا بين المحمولين والا صارت حملية مرددة المحمول ولهذا يصدق ائمأ أن يكون شريك الباري متكلماً أو لا متكلماً منفصلة حقيقة ولا يصدق حملية مرددة المحمول . . . وامئا الثاني فهو إنما يصح بشرط المساواة للنقيض ومع وجود الموضوع ي تكون النقيض سالبة موجود موضوعها فتساويها الموجبة فالعدد لما كان موجوداً كان قولنا : العدد ليس بزوج مساوي لقولنا : (العدد فرد) نعم اذا كان الموضوع ليس بموجود لم يكن يساويه كما في قولنا : شريك الباري واحد . . . فائئ لا يساوي قولنا : شريك الباري ليس بمتعدد لأن القضية الثانية لما كانت سالبة صدقت لاتفاقه موضوعها بخلاف الأولى فائئ لما كانت موجبة كذبت لاتفاقه موضوعها وعليه فلا تترك المنفصلة منها فلا يقال : ائمأ أن يكون شريك الباري واحداً أو متعدداً لاجتماعهما في الكذب لاتفاقه موضوعها وائئماً يصح ان تترك منها منفصلة اذا أخذ أحدهما سالبة فيقال : ائمأ ان يكون شريك الباري واحداً أو ليس بوحد كاما يصح في الموضوع الموجود ذلك كما لو قلنا : ائمأ أن يكون الضرب واحداً أو متعدداً .

و الثانية : انه ما ذكروه ائمأ يتم فيما لو كانت القضية المنفصلة مركبة من جزئين وائئماً اذا جاز تركبها من ثلاثة أجزاء فلا يتم ما ذكروه الا أن يفرض

ذلك بين كل جزء وباقى الأجزاء وحينئذ فتكون منفصلة ذات جزئين ٠

وثالثاً : إنهم إذ أرادوا بمنع الجمع في مانعة الجمع عدم الاجتماع في الوجود فيلزم أن لا يكون منع الجمع بين الواحد والكثير لأن الواحد جزء الكثير وجزء الشيء يجتمع في الوجود مع إنهم قد صرحو بمنع الجمع بينهما وإن أرادوا بمنع الجمع عدم الاجتماع في الصدق على ذات واحدة فيلزم أن يكون بين كل قضيتي منع الجمع لاستحالة أن تصدق قضية على ما صدقت عليه الأخرى لاختلاف واقعهما ٠ — وجوابه — إن المراد هو الأول أعني عدم الاجتماع في التحقق والوجود وإنما ما ذكره الخصم من لزوم عدم وجود مانعة الجمع بين الواحد والكثير مع تصرحهم بوجودها بينهما فالمراد إن بين قضية هذا واحد وقضية هذا كثير مانعة الجمع إذ لا يمكن أن يجتمعوا في الوجود والتحقق لأن اجتماع القلة والكثرة من جهة واحدة مستحيل ٠

تقسيم الشرطية الى المحسورة والمهملة

(ذهبوا الى إن الشرطية إن بين إن الحكم فيها على جميع تقادير المقدم وأوضاعه فكلية أو على بعضها المعين فشخصية أو على بعضها الغير المعين فجزئية وإن سكت عن بيان الكلية والبعضية فمهملة فالتقادير والأوضاع في الشرطية مطلقاً بمنزلة الأفراد في الحقيقة) ٠ ويرد عليهم خمسة ايرادات ٠

أولاً : إن الطبيعة قد جعلوها قسماً خامساً في الحقيقة فلماذا لم يصنعوا ذلك في الشرطية مع إن مثل قولنا : إذا كان الحيوان جنساً فله أنواع كان الحكم فيها على طبيعة الحيوان نظير قولنا : الحيوان له أنواع ٠ وقد اشتهر الجواب عن هذا الاشكال بما توضيحه منها بأن التقادير في الشرطية بمنزلة

الأفراد في القضية الحملية فالطبيعة من الشرطية إنما تتصور فيما كان الحكم بالاتصال أو الانفصال بين طبيعة نسبة المقدم وبين التالي من دون ملاحظة تقادير المقدم وإلا متى ما لو حظت صارت الشرطية محصورة أو شخصية أو ممولة وخرجت عن كونها طبيعية وإذا كان الأمر كذلك فنقول : إنَّ الاتصال أو الانفصال لا يكون بدون ملاحظة تقادير المقدم واعتبارها لأنَّ الشرطية هي ما حكم فيها بشروط نسبة على تقدير أخرى أو بعدم ثبوتها على تقدير أخرى . ويمكن أن يقال عليه بأنَّا لا نسلم ذلك وندعى إنَّ الشرطية قد يحكم فيها بالاتصال بين طبيعتي النسبتين أو الانفصال بينهما خصوصاً المنفصلة فائئم عرَّفوها بالتنافي بين النسبتين من دون ذكر التقدير فيها .

وثانياً : إنَّهم لم يقسموا الشرطية إلى معدولة ومحصلة مع إنَّ حرف السلب قد يكون جزءاً من المقدم أو التالي كما في قولنا : كلما لم تكن الشمس طالعة كان الليل موجوداً فإنَّ النسبة الأولى سلبية والسلبية يكون حرف السلب جزءاً منها . وهكذا لم يقسموها إلى الخارجية والحقيقة والذهبية مع إنَّه من الجائز أن يكون الحكم فيها على تقادير المقدم المحققة في الخارج فتكون خارجية أو يكون الحكم فيها على تقادير المقدم المحققة والمقدمة فتكون حقيقة أو يكون الحكم فيها على تقادير المقدم الذهبية فتكون ذهنية كقولنا : كلما حصل الشكل الأول أتى المطلوب . ويمكن أن يجرب عنه بأنَّ التقسيم المذكورة إنَّما كانت للحملية باعتبار اشتراطهم وجود الموضوع في موجبها واختلاف أحوالها صدقاً وكذباً وعموماً وخصوصاً بذلك بخلاف الشرطية فائئم لا يعتبر في موجبها ولا سالبها وجود المقدم فائئماً تصدق مع عدم المقدم كقولنا : اذا كان شريك الباري موجوداً كان

العام فاسداً .

وثالثاً : ائه يجب في اللزومية والعنادية أن يخصص التقادير للمقدّم بالملائكة تتحققها أو مجامتها للمقدّم لا مطلق التقادير إذ من التقادير في المتصلة ما لا يلزم معها التالي للمقدّم كتقدير عدم التالي أو عدم لزوم التالي للمقدّم فلا تصدق حينئذ الكلية أصلًا لأنه اذا فرض المقدّم مع هذين التقاديرين لا يكون التالي لازماً له وهكذا من التقادير في المتصلة ما لا يعائد معها التالي المقدّم إذ منها تقدير اجتماع الطرفين وارتفاعهما فلا تصدق الكلية أصلًا لأنه اذا فرض انه المقدّم يجتمع مع التالي لا يكون التالي معانداً له بل بعضهم اعتبر امكان التقادير للمقدّم لا امكانها في نفسها لكونها في بعض الصور تكون ممتنعة في نفسها ولكنها ممكنة باعتبار الاجتماع مع المقدّم كما في قوله : كلما كان زيد" حماراً كان جسمًا فانه من تقادير المقدّم كون زيد ناهقاً وهو متمنع في نفسه إلا ائه ممكن اجتماعه مع المقدّم فائه اذا فرض زيد حماراً كان ناهقاً . واما الاتفاقية فيجب أن يخصص التقادير الكائنة بحسب نفس الامر إذ لو عمناها للملائكة لزم أن لا تصدق كلية اتفاقية أصلًا لأنه ليس بين طرفيها علاقة توجب الملازمة بين المقدّم وال التالي فيمكن أن يجتمع عدم التالي مع المقدّم وإلا كان بينهما ملازمة فعلى بعض التقادير الممكنة للمقدّم يصدق عدم التالي وقد تقدم في جواب الایراد التاسع على تقسيم المحسورة الحملية الى الحقيقة والخارجية والنهجية ما ينفعك هنا .

ورابعاً : انه حصر الشرطية واهرالها وشخصيتها ائماً هو باعتبار كلية موضوع المقدّم وال التالي واهرالها وشخصيتها فمثل انه كان كل انسان حيوان فكل كاتب حيوان تكون كلية ومثل كلما كان زيد يكتب فهو يحرّك يده

شخصية لا بعموم التقادير وخصوصها واهماها ٠ — وجوابه — إنَّ كليَّة القضية وعلمهَا باعتبار كليَّة الحكم وعلمه ولذا كانت الكلية في الحمليات باعتبار كليَّة العمل وعلمه وهكذا هنا لما كان الحكم فيها بالاتصال والاتصال كان الكلية فيها باعتبار كليَّة الاتصال والاتصال فمثُل : (كُلُّما كان زيد يكتب فهو يعرِّك يده) تكون كليَّة لعموم الاتصال فيها لجسيع التقادير ٠

وخامسًا : إنَّ يوجد التلازم الجزئي بين كل أمرين حتى بين النقيضين والبرهان على ذلك من الشكل الثالث أن يقال كلما تحقق مجموع هذين الأمرين تتحقق أحدهما وكلما تتحقق مجموعهما تتحقق الآخر يتبع من الشكل الثالث إنَّه قد يكون إذا تحقق أحدهما تتحقق الآخر وعلىه فلا تصدق المحسورة السالبة اللزومية الكلية لثبوت اللزوم الجزئي بين كل أمرين ولا المحسورة الموجبة الكلية المنفصلة لثبوت اللزوم الجزئي بين كل أمرين ٠ — وجوابه — إنَّ هذا البرهان قد ذكرناه في المغالطة المثرين مع الجواب عنه فراجعه ٠

طُرْفَا الشُّرْطِيَّة

(قالوا : إنَّ طُرْفَا الشُّرْطِيَّة في الأصل قضيَّة حمليات أو متصلات أو متصلتان أو مختلفتان) ٠ ويرد عليهم : بالشرطية المركبة من حسليَّة وانشائِيَّة كقولنا : إن جاءك زيد فاكرمه ٠ ويمكن أن يجاب عنه : بأنَّ هذه ليست بشرطية عند المطقيين وإنما هي قضيَّة انشائِيَّة مقيَّدة بطرف المجيء نظير قولنا : أكرم زيداً عند مجبيه ٠

صَدْقُ الشُّرْطِيَّة وَكَذْبُهَا

(قالوا : إنَّ صَدْقَ الشُّرْطِيَّة وكذبها دائِر مدار مطابقة الحكم بالاتصال والاتصال لنفس الأمر لا بصدق جزئيه ولذا كانت المتصلة الموجبة اللزومية

الصادقة ترتكب من صادقين كقولنا : إن كان زيد انساناً فهو حيوان وكاذبين
 كقولنا : إن كان زيد حجراً فهو جماد ومن مجهولي الصدق والكذب كقولنا :
 إن كان زيد يكتب فهو متحرك ومن مقدم كاذب وتالي صادق دون المكس
 كقولنا : إن كان زيد حماراً فهو حيوان لاستحالة أن يستلزم الكاذب للصادق
 وإلا لزم افسكاك المتألزين واما الكاذبة منها فترتكب من كاذبين كقولنا :
 إن كان زيد حماراً فهو جماد ومن مقدم كاذب وتالي صادق كقولنا : إن كان
 شريك الباري موجوداً فزيد انسان وبالعكس إن كان زيد انساناً فشريك
 الباري موجود ومن صادقين : إن كانت الشمس طالعة فزيد انسان واما
 الاتفاقية فصدقها عن كاذبين محال وكذبها عن صادقين محال . واما المنفصلة
 الحقيقة فترتكب من صادق وكاذب وكاذبها ترتكب من صادقين وكاذبين
 ومانعة الجميع الصادقة ترتكب من كاذبين ومن صادق وكاذب وكاذبها ترتكب
 من صادقين فقط ومانعة الخلو الصادقة ترتكب من صادقين وصادق وكاذب
 وكاذبها ترتكب من كاذبين فقط . والسابلة الصادقة في الجميع ترتكب
 مما تكذب فيه الموجبة والسابلة الكاذبة ترتكب مما تصدق فيه الموجبة لأنه
 مع ارتفاع الایجاب يصدق السلب ومع ارتفاع السلب يصدق الایجاب
 لاستحالة اجتماع النقيضين وارتفاعهما معاً) . ويرد عليهم ستة ايرادات .
 أولاً : إن أدوات الشرط والجزاء اخرجت المقدم والتالي عن كونهما
 قضيتين فضلاً عن الصدق والكذب فهما ليسا فيهما صدقاً وكذباً . وجوابه -
 إن مرادهم بالصدق والكذب هو تتحققهما وعدم تتحققهما أو مرادهم بعد
 التحليل واعتبار الحكم فيهما .
 ثانياً : إن كل موجبة تمسك موجبة والمتعلقة الموجبة الصادقة اذا

كانت مركبة من مقدم كاذب وتالي صادق فهي تمسك الى متصلة موجبة مركبة من مقدم صادق وتالي كاذب فكيف منعوا من ترك المتصلة الموجبة الصادقة من مقدم صادق وتالي كاذب ٠ — وجوابه — إنهم إنما منعوا من ترك المتصلة الموجبة الكلية من ذلك لا الجزئية والصادقة في المكس هي الجزئية لا الكلية ٠

وثالثاً : إنَّ قولهم إنَّ الاتفاقية المركبة عن صادقين كذبها محال لا وجه له لأنَّ الاتفاقية يجوز أن تتركب من صادقين مع إنَّها كاذبة إذ شرط صدقها عدم وجود علاقة بينهما تقتضي الملازمة فمع وجودها بينهما تصدق اللزومية بينهما وتکذب الاتفاقية بينهما ٠ إِلَّا اللهم أنْ يقال : إنَّ المعتبر في الاتفاقية هو مجرد الحكم باتفاق الطرفين في الصدق أعم من أن يكون علاقة أم لا ٠

ورابعاً : إنَّ قولهم الاتفاقية المركبة من كاذبين صدقها محال لا وجه له لأنَّها إنما يحكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم بمجرد الاتفاق ولا شك أنَّ الحكم بالصدق على تقدير صدق المقدم بمجرد الاتفاق لا يستلزم الصدق في نفس الأمر فيجوز أن يكونا كاذبين ٠ — وجوابه — إنَّ الاتفاقية قد أخذت في معناتها اتفاقهما في الوجود والتحقق في نفس الأمر على أنَّ هذا الحكم لا يصح مع عدم وجود العلاقة بينهما إذ من أين يحرز ذلك ٠

خامساً : إنَّ المنفصلة تتركب من الأقسام الأربع المذكورة في المتصلة فلماذا اعتبروها في المتصلة دون المنفصلة ٠ — وجوابه — إنَّ المنفصلة لما كان المقدم فيها غير ممتاز عن التالي بالطبع اعتبروا القسمين فيها وهو المقدم الصادق وال التالي الكاذب أو بالعكس قسماً واحداً ٠

سادساً : إنَّ مجھولي الصدق والكذب يرجعان الى الأقسام الباقية

فلا وجه لعدّهما في مقابلتها ٠ — وجوابه — إنَّ المراد بالأقسام المقابلة له هي المعلومة الصدق والكذب ٠

التناقض

(عرَّفوه بأنه : اختلاف القضيتين بحيث يلزم لذاته من صدق أحدهما كذب الآخر وبالعكس) ٠ ويرد عليهم ثلاثة ايرادات أولاً : انه لا يشمل تناقض المفردات كالإنسان واللامان ٠ ودعوى إنَّ المقصود لهم من التناقض منحصر بتناقض القضيَا لأنَّ هذا البحث إنما يذكر من باب المقدمة لبيان قياس الخلف الذي هو العمدة في اثبات العكوس واتّاج الأقيسة وذلك لم يكن موقعاً إلا على التناقض بين القضيَا فلا حاجة لتعظيم التعريف لتناقض المفردات ٠ فاسدة لأنَّ الحاجة إلى معرفة تناقض المفردات لا تكاد تخفى لتوقف عكس التقىض والقضية المعنولة والنسب بين التقىضين عليه ٠ كيف ؟ والمنطق وضع مقدمة للمباحث المقلية وهي موقوفة على معرفة تناقض المفردات لابتناء أكثر مباحثها عليه ٠ — وجوابه — إنَّ التحقيق إنَّ التناقض لا يكون بين المفردات لأنَّ مفاهيمها مع رفعها ممكنة التتحقق في ذاتها فانَّ الإنسان مع اللامان متحققان في الخارج لصدق اللامان على الفرس وهذا بخلاف القضيَا فانها لا يمكن تتحققها مع تناقضها أصلًا ٠ إنْ قلت : إنَّ المفردات مع رفعها لا يمكن صلتها على موضوع واحد فإذا لوحظت بالنسبة إلى موضوع واحد فهي لا تجتمع صدقًا ولا كذبًا فيكون رفعها تقىضاً لها باعتبار صدقها على موضوع واحد ونسبتها له وبهذا الاعتبار اهملها القوم لرجوعها إلى تناقض القضيَا لأنَّ صدق المفرد على الموضوع

عبارة عن قضية موجبة وصدق رفعه عبارة عن قضية سالبة . قلنا : إنَّ تناقض القضايا باعتبار النسب وتناقض المفردات باعتبار مفاهيمها فانَّ اللا نسان رفع لمفهوم الانسان بخلاف قولنا : الفرس ليس بانسان فانه رفع لنسبة الانسانية فيينهما تناقض بحسب الذات فلا يرجع احدهما الى الآخر . ثم إنَّ صدق رفع المفرد على شيء يرجع الى موجبة معدولة لا الى سالبة محصلة ومن المعلوم انَّ الموجبة المعدولة لا تناقض الموجبة المحصلة لاجتماعهما في الكذب عند ارتفاع الموضوع هذا مضافاً الى انَّ التحقيق انَّ المتنعات يرتفع عنها المفردات المتناقضة بدعوى انَّ مثل شريك الباري يرتفع عنه الانسان والا انسان إذ يصدق عليه ائمَّة ليس بانسان وليس بلا انسان وهكذا الماهية في مرتبة ذاتها يرتفع عنها المفردات المتناقضة وقد تقدم في الایراد على استدلالهم على النسب بين التقييين ما ينفعك .

وثانياً : إنَّ القضايا المسوَّرة براتب الأعداد جزئية للحكم فيها على بعض الأفراد وهي قد تجتمع في الكذب مع السوالب الكلية الا ترى انه يكذب قولنا : خمسة رجال عندي ولا شيء من الرجال عندي فيما لو كان عنده رجالان . - وجوابه - ما تقدم سابقاً منا في مبحث السئور من إنَّ القضايا المسوَّرة بالعدد مهملات نعم الايراد يتحكم على مثل التفتازاني من من صرخ بأنَّ مثل واحد واثنين وثلاثة سور للجزئية .

وثالثاً: إنَّ المراد (لذاته) هو ذات الاختلاف ولا شك إنَّ كل اختلاف فذاته وشخصه يقتضي ما ذكر . - وجوابه - إنَّ المراد بالذات هو الصورة مع قطع النظر عن المادة .

شروط التناقض

(قالوا : ولابد فيه من اختلاف القضيتين في الكيف والكم والجهة) ٠
ويرد عليهم ستة ايرادات ٠

أولاً : إنَّ المركبة الكلية سواء كانت موجبة أو سالبة قد جعلوا
تقييضاً قضية منفصلة مانعة الخلو موجبة فيلزم على تقدير كون المركبة موجبة
أن يكون تقييضاً موجبة أيضاً ويتحدد التقيضان في الكيف ٠ وهكذا المركبة
الجزئية فائئهم جعلوا تقييضاً موجبة حملية مرددة المحول سواء كانت موجبة
أو سالبة ولابد ذلك اتحاد التقيضين بالإيجاب ٠ ودعوى ائتها لازماً التقيض
لا ائتها تقيضان صريحان ٠ مردودة بتصریحهم بأنها تناقض كيف ؟ وتعريف
التناقض صادر عليهم لأن الاختلاف المذكور في تعريفه لم يقيّد بكونه
اختلافاً في الكيف ٠ ودعوى إنَّ هذه شروط مختصة بالبساط دون المركبات
 fasde ٠ لأنهم عللوا كون المركبة الجزئية تقييضاً كلية باعتبار اشتراط
الاختلاف في الكم في التناقض ٠

وثانياً : إنَّ شرط الاختلاف في الكم لا يجيء في مثل الشخصيات فإنَّ
التناقض ثابت بينها مع عدم اختلافها في الكم فانَّ قولنا : زيد حي وزيد
ليس بعي متناقض مع عدم الاختلاف في الكم وأيضاً ذكروا إنَّ المهملة تناقض
الكلية مع عدم اختلافها معها في الكم ٠ — وجوابه — إنَّ الشخصية غير
معتبرة في العلوم عندهم فلم تكن مقصودة بالبحث ٠ والمهملة ترجم للجزئية ٠
أو يقال ائه شرط تقديري بمعنى إنَّ التناقض على تقدير وجوده في المحسورات
فلا بد من اختلاف المتناقضين في الكم ٠

وثالثاً : إن الشرطيات تكون تفاصيلها متحدة معها في الجهة فانه لزومية تفاصيلها لزومية والمنادية تفاصيلها عنادية والاتفاقية تفاصيلها اتفاقية وهكذا المنفصلة الحقيقة ومانعه الجمع والخلو فجمة النسبة بين التفاصيل واحدة وإنما يختلف التفاصيل فيها في الكلم والكيف فقط فلذا قالوا : تفاصيل المنادية عنادية مثلها غاية الأمر أن أحدهما موجبة والآخر سالبة وأحددهما كلية والآخر جزئية وعلى هذا فقس الباقي . إلا اللهم أن يقال : إنهم لا يرون العناية واللزوم والاتفاق جهات للشرطية ولكن قد أثبتنا اثباتاً جهات لها .

ورابعاً : إن قد تقرر في محله إن تفاصيل المركبة الكلية فقد اتحد التفاصيل في الكلم مع صدق تعريف التناقض عليهما .

خامساً : إن المطلقة الوقتية هي التي حكم فيها بفعالية النسبة في وقت معين كقولنا : زيد كاتب صباح الجمعة وهي غير الوقتية المطلقة فائتها التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين وهي قضية موجهة حتى لو قلنا بأن الاطلاق ليس من الجهات لأن الاطلاق في وقت معين أمر زائد على فعالية النسبة إذ تكون النسبة حاصلة في وقت معين غير فعليتها فيكون كيفية من كيفياتها وإلا لم يكن الدوام من الجهات إذ لا معنى له إلا حصول النسبة فيسائر الأوقات فلو كان هذا كيفية تكون النسبة في وقت معين أيضاً كيفية وجمة للقضية . إذا عرفت هذا فتقول في تحرير الإيراد : إن المطلقة الوقتية تفاصيلها مطلقة وقتيه مثلها فقولنا : كل إنسان كاتب صباح الجمعة ينافضه بعض الإنسان ليس بكاتب صباح الجمعة إذ ثبوت في وقت معين ينافضه السائل في ذلك الوقت المعين كما إن ثبوت لشخص معين ينافضه السلب عن شخص معين وحينئذ فيلزم أن يتحد التفاصيل في الجهة . وجوابه .

انَّ الجهة فيما ذكر هو نفس الاطلاق واماً كونه في زمان معين فهو مما لابد من اتحاد المتناقضين فيه للزوم وحدة الزمان في التناقض وحينئذ فان كان كل منهما جهتها الاطلاق لم يكن بينهما تناقض لامكان تحقق النسبة وسلبها في زمان واحد . نعم لو كان الزمان آنا واحداً فلا يمكن تتحقق الايجاب والسلب فيه لخصوصية المادة وعليه فلا بد في التناقض بينهما من جعل أحدهما دائمة في ذلك الوقت . ويرشدك الى ذلك انَّ الوقتية المطلقة التي يحكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين تقىضها المكنته الوقتية وهي التي يحكم فيها بامكان النسبة في ذلك الوقت .

و السادساً : ائه لا وجه لاشتراط الاختلاف في الجهة إذ ليس للقضية الموجة الموجة تقىض إلا سلبها بجهتها لأنَّ تقىض كل شيء رفعه ولأنَّ مدلول القضية السالبة هو رفع النسبة الايجابية وقطعها وليس فيها حمل ولا ربط ولا نسبة سوى النسبة الايجابية التي هي مدخل حرف السلب وعليه فلا وجه لجعل الجهة لها حتى تختلف مع موجتها في الجهة ولا وجه لجعل تقىض الفرورية إلا سلبها المكنته . — وجوابه — انَّ السلب وإن كان كما ذكر تم إلا أنَّ هذا القطع وعدم الربط قد اثبتنا ائه لابد له في الواقع من جهة الجهات كما انَّ عدم شريك الباري موصوف بالوجوب وعدم زيد موصوف بالامكان .

علم التناقض بين الجزيئتين

(قالوا : انَّ بين الجزيئين لا تناقض وإنَّ اجتمعت فيما الوحدات الشائنة لاجتماعهما في الصدق كقولنا : بعض الحيوان انسان وبعضاً ليس بانسان وإنما تقىض العزئية هو الكلية) . ويرد عليهم ايرادان .

أولاً : إنَّ الجزئيتين المذكورتين إنما صدقتا لاختلاف الموضوع وعدم وحدته فانَّ البعض الذي حكم عليه بالانسانية غير البعض الذي حكم عليه بعدهما ولو كان واحداً لما صدقا معاً بل كان يلزم من صدق أحدهما كذب الأخرى ٠ — والجواب — إنَّ الأحكام الثابتة للقضايا إنما ثبتت لها باعتبار مفاهيمها دون مصاديقها الخارجية وفيما نحن فيه كان مفهوم الموضوع فيما واحد وهو بعض الحيوان وإن اختلف بحسب المصدق لأنَّ المصدق أمرٌ خارج عن القضية وسيجيء إنشاء الله مزيد تحقيق فيه في مبحث الوحدات المعتبرة في التناقض ٠

وثانياً : إنَّ الجزئيتين إنما صدقتا لاختلاف الشرط وعدم اتحاده فانَّ شرط بعض الحيوان انساناً كونه ناطقاً وشرط بعض الحيوان ليس بانسان كونه ليس بناطقي فالحق إنَّ الجزئيتين المختلفتين بالكيف والجهة مع وجود الوحدات المعتبرة في التناقض يكون بينهما تناقض إذ يلزم من صدق كل منها كذب الأخرى وإنما كانت الكلية تقضي للجزئية باعتبار اشتتمالها على الجزئية المناقضة لتلك الجزئية . كيف ؟ والجزئيتان الجامعتان لوحدات التناقض بمنزلة الشخصيتين لأنَّ الحكم فيما يكون على عين المحكوم عليه في الأخرى وسيجيء إنشاء الله مزيد تحقيق في مبحث وحدات التناقض ٠

وحدات التناقض وشروطه

(ذهب قدماء المتكلمين الى اعتبار اتحاد القضيتين المتناقضتين بشماني وحدات ٠ وذهب متأخروهم الى الاكتفاء بوحدتين وحدة الموضوع ووحدة المحمول بدعوى إنَّ وحدة الشرط ووحدة الكل والجزء مندرجة تحت وحدة الموضوع لاختلافها وإنَّ وحدة المكان ووحدة الزمان ووحدة الاضافة

ووحدة القوة والفعل مندرجة تحت وحدة المحمول لاختلافها باختلافها وذهب متاخرٍ متأخرٍ لهم الى الاكتفاء بوحدة النسبة الحكمية حتى يكون السُّلْب وارداً على ما ورد عليه الایجاب لأنَّه متى اختلفت تلك الامور الشَّانِيَة اختلفت النسبة) . والايراد عليهم يقع في مقامين الأول في الوحدات المذكورة والثاني في ارجاعها لما ذكر امّا المقام الأول فالذى يرد عليهم أحد عشر ايراداً .

أولاً : انَّ التناقض ثابت بين مثل قولنا : الزمان موجود وبين قولنا : الزمان ليس موجود مع ائمها ليسا بمتحددين في الزمان والمكان إذ ليس للزمان زمان وليس له مكان حتى يتحدد القضيتان فيما وكذا بين قولنا : زيد جسم وبين قولنا : زيد ليس بجسم فانَّ الجسمية ثابتة لزيد مطلقاً من دون شرط الى غير ذلك من الأمثلة فكيف يشترطون تحقق الوحدات الشَّانِيَة في المتناقضين . - وجوابه - انَّ مرادهم متى أمكن اعتبار وحدة من الوحدات الشَّانِيَة المذكورة وجب اعتبارها فيما وإلا فلا .

وثانياً : انَّ هنا وحدات آخر كوحدة الفاعل والمفعول به والآلية والميزة والحال إذ لا تناقض بين قولنا : زيد مضروب أي لخالد وليس بمضروب أي لبكر وزيد ضارب أي للبقرة وليس بضارب أي للكلب وزيد ضارب أي بالسوط وزيد ليس بضارب أي بالبندقية وزيد ضارب أي قائماً وزيد ليس بضارب أي جالساً . ودعوى انَّ هذا يرجع الى عدم الاتحاد في المحمول فوحدة المحمول تغنى عنه . فاسدة لأنَّ المراد بوحدة المحمول هو وحدته مفهوماً في القضيتين المتناقضتين وفيما نحن فيه كان مفهوم المحمول واحداً فيما مضافاً الى انَّ وحدة المحمول لو كانت تغنى عن ذلك لاستغنى بها عن ذكر الوحدات الآخر الراجعة اليها . ودعوى انها راجمة لوحدة الشرط إذ

المراد بالشرط هو القيد المعتبر في الحكم ٠ فاسدة لأنَّه على هذا يقتضي استبعانهم بها عن وحدة المكان والزمان لأنَّهما قيدان اعتباراً في الحكم ٠ والأولى أن يلحق بها وحدة أخرى نسميتها بوحدة المتعلق ٠

وثالثاً : إنَّ هنا وحدة أخرى لابد من اعتبارها في القضيتين المتناقضتين وهي وحدة العمل بأن يكون العمل في القضيتين المتناقضتين من نوع واحد إما شائعاً أو أولياً ولهذا لا تناقض بين قولنا : الجزئي جزئي بالعمل الأولي وبين قولنا : الجزئي ليس بجزئي بالعمل الشائعاً وعدم العدم المطلق ليس بعدم بالعمل الأولي لأنَّه رفع للعدم وهو عدم بالعمل الشائعاً لأنَّه من أفراد مطلق العدم وهكذا الا متصور والا مفهوم والاثبات في الذهن والا ممكن العام والا شيء فائتها تصدق عليها عناوينها بالعمل الأولي وتصدق تفاصيلها عليها بالعمل الشائعاً وهو المتصوَّر والمفهوم والاثبات والممكن والشيء كما إنَّ صدق النقيضين قد يكون باعتبارين أحدهما باعتبار حمل المواطنة والآخر باعتبار حمل الاشتغال على شيء ثالث كما يقال لزيد ائمَّة موجود وائمه لا وجود ٠ — وجوابه — إنَّ كلامهم في القضايا المتعارفة وهي التي يكون العمل فيها شائعاً ٠

ورابعاً : إنَّ هنا وحدة أخرى لابد من اعتبارها في القضيتين المتناقضتين وهي وحدة نوع القضية بأن يكون القضيتان المتناقضتان ذهنيتين أو غيرهما فلو كانت أحدهما ذهنية والآخر خارجية لم يقع التناقض بينهما كما لو قلت : زيد أعمى في الخارج وزيد ليس بأعمى في الذهن لم يكن بينهما تناقض وقد ذكروا في تناقض الشرطيات لزوم الاتجاه في نوع القضية من لزومها وعنداتها واتفاقها حتى إنَّ الاتفاقية لا تكون تهيئة للزومية عندهم ٠ وهكذا

ذكروا فيه وحدة جنس القضية من الاتصال والانصال حتى اذ المفصلة عندهم لا تكون تقىضاً للمفصلة .

وخامساً : اذ وحدة الجزء والكل ليست بلازمة مطلقاً فانه الإيجاب اذا كان ثابتاً للكل فالسلب ينافسه وإن كان عن الجزء فانه قولنا : الثلث أيض أي (كله) ينافسه الثلث ليس بأيضاً أي (بعضه) لأن الثلث للكل ينافي السلب عن البعض . وهكذا اذا اتحد السلب والإيجاب في الحكم على الجزء ولكن اختلافاً مصداقاً لا يكون بينهما تناقض مع وحدة الجزء والكل كقولنا : الزنجبيل أسود أي (بعضه) وليس بأسود أي (بعضه الآخر) . وهكذا وحدة الشرط ليست بلازمة مطلقاً فانه الحكم اذا كان ثابتاً للموضوع بشرط ينافسه سلبه عن الموضوع مطلقاً فانك إذا قلت : الجسم مفرق للبصر أي (بشرط كونه أليضاً) ينافسه الجسم ليس بمفرق للبصر أي (مطلقاً) . ويمكن الجواب عنه بأنه في هذه الصورة كانت وحدة الجزء والشرط ثابتة لأنه اذا حكم بالإيجاب على الكل فقد حكم على أجزائه ف تكون الأجزاء محكومة بالإيجاب والسلب وهكذا اذا حكم على الموضوع مطلقاً فقد حكم عليه حال التلبس بالشرط ف تكون القضية المحكومة عليها كلاماً مناقضة للمحکوم عليها جزءاً بواسطة اشتمالها على ذلك الجزء وهكذا المطلقة بالنسبة الى المشتملة على الشرط واما اذا اتحدا في الجزء واحتللا في المصدق فلاذن عدم التناقض من جهة اختلاف الموضوع او الشرط كما قلنا في الجزئين .

وسادساً : اذ وحدة القوة والفعل عبارة عن وحدة الجهة لأن القوة هي الامكان والتهيؤ . والفعل هو الاطلاق العام وحيثنة فاعتبار الوحدة فيما ينافي اعتبار الاختلاف في الجهة في التناقض . — وجوابه — ان المراد

بالقوة ليس ما ذكر وإنما المراد بها عدم الحصول في زمان الحال مع التهيئة لحصوله . والمراد بالفعل هو الحصول في الحال الحاضر فهـما قيدان للمحمول بخلاف الامكان والاطلاق فـانهما قيدان للنسبة .

وسابعاً : إن وحدة الزمان مستلزمـة لوحدة المكان ضرورة امتناع أن يكون الشيء في زمان واحد في مـكانين . — وجوابـه — إنـه لا يلزم ذلك إذ يجوز مع وحدة الزمان اختلافـهما في المـكان كـقولـنا زـيد قـائم الآـن في السـوق وليـس بـقـائم الآـن في الـبيـت . وـمنـه يـظـهـرـ الجـوابـ عـما قـيلـ : بـأنـ وـحدـةـ الزـمانـ وـالمـكانـ تـسـتـلـزـمـ وـحدـةـ الـقـوـةـ وـالـفـعـلـ بـدـعـوـيـ إنـهـ معـ وـحدـتـهـماـ يـكـونـ المـحـمـولـ فـيـ الـوـاقـعـ اـمـاـ ثـابـتـاـ بـالـفـعـلـ أـوـ بـالـقـوـةـ .

وثامـناً : إنـ تـقـيـصـ الـقـضـيـةـ رـفـعـهـاـ وـذـلـكـ بـاـيـرـادـ كـلـمـةـ السـلـبـ عـلـىـ لـفـظـهـاـ قـصـدـاـ إـلـىـ سـلـبـ مـعـناـهـاـ فـلـاـ حـاجـةـ فـيـ تـحـقـقـ التـنـاقـضـ بـيـنـ الشـيـءـ وـرـفـعـهـ إـلـىـ اعتـبارـ شـيـءـ مـنـ تـلـكـ الشـروـطـ . — وجـوابـهـ — إنـ الرـفـعـ قـدـ يـكـونـ لـهـ مـفـهـومـ قـضـيـةـ مـحـصـلـةـ عـنـ الـعـقـلـ مـنـ الـقـضـاـيـاـ الـمـعـتـبـرـةـ فـأـرـادـوـاـ تـعـيـنـ ذـلـكـ الـمـفـهـومـ الـمـحـصـلـ يـسـتـفـعـ بـهـ فـيـ الـعـكـوسـ وـالـأـقـيـسـةـ .

وـتـاسـعاً : إنـ هـذـهـ الـوـحدـاتـ فـيـ الـحـمـلـيـةـ دـوـنـ الشـرـطـيـةـ فـاـئـهـاـ يـشـرـطـ فـيـهاـ وـحدـةـ الـمـقـدـمـ وـالـتـالـيـ إـذـ مـعـ اـخـتـلـافـهـاـ لـاـ تـنـاقـضـ فـكـانـ عـلـيـهـمـ أـنـ يـعـبـرـوـاـ بـمـاـ يـشـلـهـمـاـ :

وـعـاـشرـاً : إنـ اـعـتـارـ الـاـتـحـادـ فـيـ الـمـوـضـعـ يـنـافـيـ اـعـتـارـ الـاـخـتـلـافـ فـيـ الـكـمـ فـاـئـهـ مـعـ الـاـخـتـلـافـ فـيـ الـكـمـ يـخـتـلـفـ الـمـوـضـعـ ضـرـورـةـ إنـ مـوـضـعـ الـكـلـيـةـ هـوـ جـمـيـعـ الـأـفـرـادـ وـمـوـضـعـ الـجـزـئـيـةـ هـوـ بـعـضـهـاـ . — وجـوابـهـ — إنـ الـكـمـ هـوـ سـوـرـ الـمـوـضـعـ وـالـمـوـضـعـ هـوـ نـفـسـ مـدـخـولـهـ فـلـاـ مـنـافـةـ .

وحادي عشر : إنَّ الطبيعة تكون مملاً للمتناغمات فيجتمع فيها قضستان متناقضتان مع وجود الوحدات بأجمعها فيقال : الإنسان كاتب والانسان ليس بكاتب . . . وجوابه — إنَّ كلامهم في المحسورات والقضستان المذكورتان إن كاتتا من المهملات فالمهملة في قوة الجزئية والجزئيتين لا تناقض بينهما وإن كانت من الطبيعيات فلا بحث للمنطقى عنها ولا تشملها أحكام المنطق . . واماً المقام الثاني فالذى يرد عليهم ايرادات ثلاثة .

أولاً : ائه لا يصح ارجاع الوحدات المذكورة الى وحدة الموضوع والمحمول لأنهم إن أرادوا بوحدتها هو وحدتها مفهوماً فمن المعلوم إنَّ وحدتها مفهوماً لا يلزمها تلك الوحدات المذكورة فانَّ قولنا : (الجسم مفرق للبصر) بشرط ائه أسود لم يكن الموضوع وهو الجسم فيه مختلفاً مفهوماً لاستعماله في معنى واحد في كلِّيَّهما لا ائه استعمل في كلِّيَّها بمعنى غير معنى الآخر وإلا لزم التجوَّز نعم اختلَّت مصاديقه وشروطه وهكذا اذا قلنا : (زيد جالس) أي في الدار أو يوم الجمعة و (ليس بجالس) أي في السوق أو يوم السبت لم يكن المحمول وهو جالس مختلفاً مفهوماً لاستعماله في معنى واحد الذي وضع له وهو الجلوس وإلا لزم التجوَّز في أحد الاستعمالين . . نعم إنما اختلَّت مصاديقه . . وهكذا اذا قلنا : (زيد أب) أي لمرو و (ليس بأب) أي لخالد فانَّ مفهوم الأب في كلِّيَّهما واحد . . وهكذا (الخمر مسكر) أي بالقوَّة و (ليس بمسكر) بالفعل فانَّ مفهوم مسكر في كلِّيَّهما واحد . . والحاصل إنَّ وحدة الموضوع والمحمول مفهوماً لا تستلزم الوحدات الشمانية . . وإن أرادوا ان وحدتها يحسب المصادق يلزمها تلك الوحدات الشمانية المذكورة

فهو صحيح لكن الوحدة بحسب المصدق لا وجه لاعتبارها لما صرحا به في الجزئيتين من أنَّ النظر في مبحث التناقض إلى مفاهيم القضايا لا إلى مصاديقها لأنَّ مصدق القضية خارج عن حقيقة القضية وقد تقدم أَنَّه يشترط في التناقض كما هو ظاهر تعرِيفه أنَّ يستند التناقض إلى ذات القضيتين لا لأمر خارج عنهما .

كيف ؟ ولو كانت الوحدة هي الوحدة بحسب المصدق لكان عدم التناقض بين الجزئيتين يستند لعدم وحدة الموضوع مصداقاً لا لاتحادهما في الكل مضافاً إلى أَنَّه لو كان المعتبر هو الوحدة المصداقية لكان بين القضيتين اللتان موضوعهما متساويان أو عموماً مطلقاً تناقض لوحدة موضوعهما مصداقاً وإن اختلافاً مفهوماً فيكون مثل : كل إنسان ضاحك ، وبعض الناطق ليس بضاحك متناقضين لاتحاد موضوعهما مصداقاً وهكذا الحال في المحمول . ومن هذا كله يظهر لك عدم وجاهة ارجاعها لوحدة النسبة فانهم . وإن أرادوا بها وحدتها مفهوماً فلا إشكال إنَّ النسبة مع اختلاف الشرط أو المكان أو الزمان واحدة مفهوماً فانَّ النسبة المفهومة من قولنا : الإنسان ضاحك بشرط التعجب عين النسبة المفهومة من قولنا : الإنسان ليس بضاحك بشرط الغضب . وإن أرادوا وحدة النسبة مصداقاً فهي وإن كانت لازمة للوحدات الثانية لكنك قد عرفت خروج المصدق عن ذات القضية . لا يقال : إنَّ النسبة المفهومة من القضية غير مصاديقها . لأنَّا نقول : مضافاً إلى مخالفة الوجдан ولعله يرجع إلى اهلاك الذهن خارجاً أَنَّه لو كان الأمر كذلك لما صرَّح جعلهم بعض القضايا أعم من بعض ومن الغريب مع كثرة تفحصي لم أر أحداً تبه أو لوَّح لهذا الإشكال مع أَنَّه في غاية الوضوح والجلاء .

وثانياً : أَنَّه لا وجه لارجاع الوحدات إلى ما ذكر لأنَّ غرضهم من تفصيل

شرأسط التناقض هو صون النهن عن الخطأ فيأخذ التقييض ورفع الاشتباه في تعيّنه فانَّ الانسان معرض للذهول والنسيان فاذا ذكرت الشروط يوجه مجلمل كان معرضاً للغفلة عن بعضها ألا ترى ائه اذا قيل : الخمر مسكر في الذلة وليس بمسكر فيه قد يتخيّل وحدة النسبة ويفعل عن الاختلاف في القوة والفعل ٠

وثالثاً : انَّ وحدة النسبة كيف تعتبر مع اشتراط الاختلاف في الكيف فانَّ النسبة الايجابية غير السلبية وهكذا كيف يصح اعتبارها مع اشتراط الاختلاف في الجهة فائه مع تعدد الجهة تتعدد النسبة ٠ — وجوابه — انَّ السلب هو رفع الايجاب فالمراد بالاتحاد هو انَّ النسبة التي كانت في الايجاب بنفسها يرد عليها السلب وهكذا يحاب عن الجهة بأنَّ الجهتين ترددان على نفس النسبة الواحدة ٠

نقيض كل شيء رفعه

(الظاهر من كلاماتهم انَّ هذا هو الميزان في كون الشيء نقضاً لشيء آخر حيث جعلوه العلة في كون المكنة نقضاً صريحاً للضرورة من جهة انَّ الامكان رفعاً للضرورة ٠ وكون المطلقة العامة نقضاً ضمنياً للدائمة لكون الاطلاق لازم لرفع الدوام وعلى هذا فيكون هو الميز للنقض عماده) ٠ ويرد عليهم عشرة ايرادات ٠

أولاً : ائه لو كان هذا هو الميزان في التقييض للزم أن يكون بينه وبين تعريف التناقض مساواة في التحقق مع ائه ليس كذلك فائه مقتضى تعريف التناقض ازء المطلقة نقضاً صريحاً للدائمة لصدقه على الاختلاف بينهما صدق

حقيقياً مع إنَّ قاعدة هميش كلَّ شَيْءٍ رفعه تقتضي أنها ليست بمنفيها لكونها ليست برفع لها كما اعترف به نفس المنطقين وهكذا اغلب التناقض التي ذكروها للقضايا ليست بمفهومها رافعة لها وإنما هي لازمة لرفعها فلا تعمَّها القاعدة المذكورة مع إنَّ تعرِّف التناقض يعمُّها . إنَّ قلت : إنَّ المراد (بالرفع) المذكور في القاعدة أعمُّ من الحقيقي وما يلزمُه وحينئذ فعمُّها القاعدة كما يعمُّها تعرِّف التناقض . قلتُنا : مضافاً إلى إنَّه خلاف ما صرَّح به نفس المنطقة يقتضي أنَّ يكون أحد الضدين قيضاً للآخر لأنَّه يستلزم رفعه .

وثانياً : إنَّ السالبة الكلية ترفع الموجبة الكلية مع إنَّه لا تناقض بينهما وهكذا كلَّ قضية موجبة إذا سلطَ عليها حرف السلب فائتها تكون سالبة رافعة للموجبة مع إنَّها ليست في اصطلاحهم قيضاً لها .

وثالثاً : إنَّ سلب السُّلْب رفع لنفس السُّلْب مع إنَّه ليس بمنفي له لاتفاقهما في الكيف ولأنَّه يلزم أن يكون للسلب هميشاً أحدهما الإيجاب والآخر سلب السُّلْب . وقد اشتهر بينهم إنَّ لكلَّ شَيْءٍ قيضاً واحداً مع إنَّه يمكن ارتفاعهما بأنَّ يكون الموضع غير موجود لأنَّ السُّلْب يصدق باقتفاء الموضع فلو فرض إنَّ (زيد) غير موجود فائتها يصدق عليه إنَّه ليس بكاتب وليس بلا كاتب . ودحوى إنَّ الإيجاب عين سلب السُّلْب ولذا قيل : تقيِّيُّ النفي إثبات فلا يكون للسلب هميشان بل قيضاً واحداً وهو الإيجاب . مدفوعة بأنَّهما مفهومان مختلفان بدليل إنَّ مفهوم سلب السُّلْب موقوف على تصوِّر نفس السُّلْب لاستحالة تصوِّر مضاد بدون المضاف إليه بخلاف الإيجاب خانة تصوِّره غير موقوف على تصوِّر السُّلْب . وجوابه - إنَّ السُّلْب لا يمكن رفعه بالسلب فلا يعقل سلب السُّلْب لأنَّ حقيقة السُّلْب هو

عدم الربط بين الموضوع والمحمول فلا بد أن يتصور في البين ربط حتى يرفعه السلب وقد عرفت أن لا ربط مع السلب حتى يسلط عليه سلب يرفعه وما تخيل من هذا القبيل كله من نوع السالبة المعدولة المحمول . هذا في القضايا كما هو محل الكلام وأمّا المفردات فالامر أوضح فانه العدم إنما يرفع وجود الشيء فلا يعقل أن يسلط على نفس العدم لأنّ الامر الغير الثابت كيف يزال عن صفة الوجود إلا اذا فرض عنواناً لامر له نحو من الثبوت فدائماً يكون الذي فيها رافعاً للوجود لا للسلب فظاهر انه لا يتصور سلب السلب حتى يكون تقليضاً لنفس السلب . ودعوى انه السلب ليس بمقصور على الاضافة للوجود فائه قد يضاف الى مفهوم السلب ومرجعه رفع العقد السليبي عن الواقع كقولنا : ليس زيد ليس بكاتب . فاسدة فانه السلب في القضايا اثما يسلط على نسبة المحمول للموضوع لا على المجموع من حيث المجموع وإلا كان سلباً للمفرد فإذا كانت القضية سالبة لم يكن ربط حتى يرفع بالسلب وأمّا في المفردات فلان السلب لا يسلط على نفي الثابت إلا اذا فرض له معنى محصل .

ورابعاً : انه الإيجاب تقىض السلب مع انه ليس رفع للسلب فانه مفهوم الإيجاب هو الثبوت لا الرفع . - وجوابه - انه الرفع الحقيقي لكل شيء بحسبه فرفع السلب الحقيقي هو المفهوم الذي يدل على الثبوت والتحقق فانه المفاهيم صور الواقع فكما انه الوجود رافع حقيقة بذاته للعدم في عالم الواقع كذلك مفهومه يكون رافعاً له حقيقة حيث يدل على زوال ذلك البطلان المض وارتفاع تلك الظلمة بنفس دلالته على الثبوت والوجود كيف لا ويعاندته له بالذات بدون واسطة بخلاف باقي الأشياء فانه المعاقة بينما

بواسطتها فانَّ المضادين كان بينهما معاندة باعتبار اقتضاء كل منها عدم الآخر دون أن يكون بينهما معاندة بالذات . هذا مع ما عرفت من اذَّ السلب لا يرفعه السلب فلابد أن يرفعه الاجباب وإلا كان لا رافع له ولا تقىض له . وخامساً : اذَّ الموجبة الجزئية رفعها ليس بتقىض لها فان قولنا : بعض الانسان حيوان ليس تقىضه (ليس بعض الانسان حيوان) وإنما تقىضها السائلة الكلية وهذا بخلاف تعريف التناقض فائه لا يشمله كما عرفته . إلا اللهم أن يجذب عنه بأن الموضوع مختلف وقد سبق تحقيق ذلك منا . وسادساً : اذَّ المطلقة العامة رفعها ليس بتقىض لها فان قولنا : كل انسان قائم بالفعل لا ينافضه ليس كل انسان قائم بالفعل بخلاف تعريف التناقض فانه لا يشمله .

وسابعاً : ائه : اذا كان تقىض كل شيء رفعه فما الفائدة في تعين تقىض كل قضية قضية فائه نعم للقضية وترفعها فيحصل تقىضها . واجب عنده : بأن الفرض من ذلك هو سهولةأخذ تناقض القضية ولو ازماها المساوية لها ليسهل استعمالها في العكوس والأقىسة والمطالب العلمية .

وثامناً : اذَّ رفع التقىضين يكون تقىضاً للتقىضين لأن تقىض كل شيء رفعه ورفع التقىضين محال واستحالة أحد التقىضين يستلزم وجوب الآخر فيكون التقىضان واجبين فيجتمعان لأنه يستحيل عدم وجود الواجب . — وجوابه — اذَّ تقىضيهما هو رفعهما وهو أعم من رفع كليهما معاً أو رفع أحدهما وبقاء الآخر لأن رفع المركب يكون برفع كلا جزئيه أو برفع أحدهما فتقىضهما ليس بمحال تتحقق وإنما الحال تتحقق أحد فردية وهو ارتفاعهما معاً واما فرد الآخر وهو ارتفاع أحدهما وبقاء الآخر فهو ليس بمحال بل إنما

هو واجب ولذا لم يجز وجودهما معاً

وتاسعاً : إنَّ التناقض من النسب المترددة بمعنى أنَّ الشَّيْء إذا كان قيضاً لشيء آخر كان ذلك الآخر قيضاً له أيضاً نظير القرب والبعد عن شيء وهذا التعريف يدل على أنَّ الرفع فقط هو التقييد دون المرفوع لأنَّ المرفوع ليس برفع للرفع فلا يكون التناقض من النسب المترددة . — وجوابه ما ذكرناه في الجواب عن الإيراد الرابع . وما ذكره بعضهم جواباً عنه بأنَّ الرفع أعم من الحقيقي أو اللزومي فيشمل التعريف المرفوع لأنَّه يلزم الرفع . ف fasad لأنَّه ارتكاب لخلاف الظاهر مضافة إلى أنَّه يلزم منه أن تكون لوازمه المرفوع أيضاً قائضاً ورفع مساوياً أو الأعم منه أيضاً قيضاً له فيتعدد التقييد لشيء واحد فرفع الإنسان يكون قيضاً لفظي الإفان والضاحك والناطق وهو خلاف الاصطلاح .

وعاشراً : إنَّ العدم المطلق يكون قيضاً بمقتضى التعريف المذكور هو عدمه أعني عدم العدم المطلق والتناقض يقتضي المنافاة بينهما مع أنَّ عدم العدم المطلق من أفراد العدم المطلق وهكذا الكلام في الجزئي واللا جزئي والمفهوم واللامفهوم والتصوّر واللامتصوّر والموجود واللاموجود فإنَّ أحد التقييدين يكون فرداً لآخر . وبهذا تخرم القاعدة القائلة بأنَّ المتناقضين لا يجتمعان حيث اتّهما اجتتمعا في الأمثلة المذكورة . — وجوابه — إنَّ المضاف إليه لا يكون فيه سبُول للمضاف فإنَّ العدم المطلق لا يشمل العدم الذي اضيف إليه وإنَّما كان معدوماً ليس بثابت . — توضيح ذلك أنَّ عدم العدم المطلق لو كان يشمله العدم المطلق الذي اضيف إليه لكنَّ هذا العدم للعدم المطلق معدوماً لا ائه ثابت فلابد أن يراد بالعدم المطلق ما عدى هذا العدم الذي

اضيف اليه . نعم هذا العدم الذي اضيف اليه مندرج تحت عدم مطلق أوسع من هذا المضاف اليه وهو ثابت لا ائه معلوم لوجود فرده وهو العدم المذكور المضاف للعدم المطلق وهكذا الكلام في باقي المذكورات فانه العدم المضاف للمفهوم لا يشمله هذا المفهوم وإلا لما كان المفهوم معدوماً بل كان ثابتاً لثبوت فرده وهو عدم المفهوم . نعم يشمله مفهوم أوسع من هذا المفهوم وهكذا عدم المتضور لا يشمل هذا المتضور وإلا لما كان معدوماً وإنما يشمله متضور أوسع منه وهكذا كل تصوّر عدم لما هو أوسع من المذكور وذلك لنقصان التقابل والمضاف اليه عن السعة لهذا الفرد . وقد اجيب عن هذا الایراد بعلة أوجبة . منها ما قدم في مبحث وحدات التناقض في جواب الایراد الثالث في المقام الأول منه من أن شرط التناقض وحدة الحمل وهنا الحمل لم يتعد فانه العجزي يحمل على معناه بالحمل الأولى والا جزئي بالحمل الشائع وكذا الا مفهوم يحمل على معناه بالحمل الأولى ويحمل عليه المفهوم بالحمل الشائع ولكن هذا الجواب لا يحسم مادة الاشكال فانه الفرد لعدم العدم المطلق يحمل عليه عدم العدم بالحمل الشائع لأنه فرده ويحمل عليه العدم المطلق لأنه من أفراد العدم وهكذا الفرد للا مفهوم كذلك .

نقيض الضرورية الممكنة

(قالوا : ان النقيض الصريح للضرورية المطلقة ، الممكنة العامة) . ويرد عليهم ثلاثة ايرادات

أولاً : ان الامكان العام وإن كان تقبيضاً صريحاً وحقيقة للضرورة الذاتية لكن من حيث اعتبار الكمية تكون الممكنة العامة مساوية لنقيض الضرورية فانه تقبيض الموجبة الكلية هو رفعها لأن تقبيض كل شيء رفعه

وليس رفها عين مفهوم المسالبة الجزئية بل هو لازم لها فانه ليس كل انسان كاتب لازمه بعض الانسان ليس بكاتب لا انه عينه . وفيه ما لا يخفى فانه مضافا الى انه كلامهم بلحاظ نفس الجهة وانه الامكان نفسه تهضم صريح للضرورة بعكس الاطلاق فاته لازم للتقييم الدوام هو انه (ليس كل) سور المسالبة الجزئية ويرفع الایجاب الكلي وهكذا السلب الكلي يرفعه الایجاب الجزئيحقيقة لما عرفت من عدم صحة سلب السلب . هذا مع انه الاشكال لا يتم في القضايا الشخصية والطبيعية .

وثانية : انه مثل (زيد موجود) ضرورية مطلقة لأن الوجود يثبت له بالضرورة ما دام موجودا لأن المحمول يكون ضروري الثبوت للموضوع ما دام الموضوع متصفا به . وقد عرفا الضرورية المطلقة بأنها : ما كان الحكم فيما بضرورة النسبة ما دام ذات الموضوع موجودة مع صدق تقييمه وهو زيد ليس بموارد بالامكان فاجتمع التقييان في الصدق . وجوابه — ما تقدم من انه قضية (زيد موجود) ليست بضرورية مطلقة وإنما هي ضرورية بشرط المحمول .

وثالثا : انه المطلقة العامة تهضم للضرورة المطلقة لأن فعلية أحد الطرفين تنافي ضرورة الطرف الآخر فانه تعرف التناقض صادق عليهم . وجوابه — إنما قد يجتمعان في الكتب كما في مادة الدوام فاته يكتب قولنا : كل فلك متحرك بالضرورة ويكتب قولنا : بعض الفلك ليس بمحرك بالفعل .

تقييم المشروطه العامة

(قالوا : انه تقييم المشروطه العامة العينية المكتبة وهي التي حكم فيها بإمكان النسبة ما دام الوصف) . ويرد عليهم : انه ائما يتم اذا أخذت

المشروطه العامة بمعنى الضرورة حين الوصف إذ لو أخذت بشرط الوصف لم تكن العينية المكنته تقىضا لها لاجتماعهما في الكتاب في مادة لا يكون للوصف دخل في الضرورة كما في قولنا : كل كاتب حيوان بالضرورة بشرط كونه كاتباً فاـئـهـ كاذـبـ لـأـنـ حـيـوـانـيـةـ الكـاتـبـ لـيـسـ مـشـرـوـطـةـ بـكـتـابـتـهـ وهـكـذـاـ يـكـذـبـ تقـيـضـهـ أـعـنـيـ بـعـضـ الـكـاتـبـ لـيـسـ بـحـيـوـانـ بـالـامـكـانـ حـيـنـ هـوـ كـاتـبـ لـأـنـ ثـيـوـتـ الـحـيـوـانـيـةـ لـلـكـاتـبـ ضـرـورـيـ مـطـلـقـاـ . وـاجـتمـاعـهـماـ فيـ الـكـتـبـ يـوـجـبـ عـدـمـ تـنـاقـضـهـماـ لـمـ اـعـرـفـ مـنـ اـنـ التـقـيـضـيـنـ لـاـ يـجـتـمـعـانـ فيـ الـكـتـبـ وـلـاـ فيـ الـصـلـقـ وـهـذـاـ يـخـلـافـ ماـ اـذـاـ أـخـذـتـ الـمـشـرـوـطـةـ الـعـامـةـ بـعـنـيـ الـضـرـورـةـ حـيـنـ الـوـصـفـ كـانـ صـادـقـةـ وـلـمـ تـجـتـمـعـ مـعـ تـلـكـ الـعـيـنـيـةـ الـمـكـنـةـ فيـ الـكـتـبـ . وـقـدـ اـجـبـ عـنـهـ بـتـقـرـيـبـ مـنـاـ : بـأـنـ الـعـيـنـيـةـ الـمـكـنـةـ أـيـضـاـ لـهـاـ مـعـنـيـنـ أـحـدـهـماـ الـامـكـانـ بـشـرـطـ الـوـصـفـ وـالـثـانـيـ الـامـكـانـ حـيـنـ الـوـصـفـ وـكـلـ مـنـهـماـ تـقـيـضـ لـلـمـشـرـوـطـةـ الـعـامـةـ الـمـقـابـلـةـ لـهـ فـانـهـ الـمـشـرـوـطـةـ الـعـامـةـ حـيـنـ الـوـصـفـ مـقـابـلـهـ الـعـيـنـيـةـ حـيـنـ الـوـصـفـ وـالـمـشـرـوـطـةـ الـعـامـةـ بـشـرـطـ الـوـصـفـ مـقـابـلـهـ الـعـيـنـيـةـ بـشـرـطـ الـوـصـفـ لـأـنـ الـضـرـورـةـ عـلـىـ تـقـدـيرـ خـاصـ اـذـاـ اـرـتـعـتـ صـدـقـ رـفـعـهـ الـذـيـ هـوـ الـامـكـانـ عـلـىـ ذـلـكـ التـقـدـيرـ وـإـلـاـ لـزـمـ اـرـتـقـاعـ التـقـيـضـيـنـ وـهـمـ الـضـرـورـةـ وـعـدـمـهـاـ عـلـىـ ذـلـكـ التـقـدـيرـ . وـلـاـ يـخـفـيـ ماـ فـيـ خـانـهـ ذـلـكـ التـقـدـيرـ لـوـ كـانـ ظـرـفـاـ تـمـ مـاـ ذـكـرـ لـأـنـهـ يـكـوـنـ عـلـىـ طـبـنـ الـوـاقـعـ بـلـ هـوـ الـوـاقـعـ الـمـفـرـوضـ وـالـوـاقـعـ لـاـ يـخـلـوـ عـنـ التـقـيـضـيـنـ وـامـئـ اـذـاـ أـخـذـ ذـلـكـ التـقـدـيرـ شـرـطاـ جـازـ خـلـوـ الـوـاقـعـ مـنـ التـقـيـضـيـنـ إـذـ يـجـوزـ أـنـ يـكـوـنـ وـجـودـ الشـيـءـ وـعـدـمـهـ غـيرـ مـشـرـوـطـ بـذـلـكـ التـقـدـيرـ أـلـاـ تـرـىـ اـنـهـ فـاهـقـيـةـ الـحـمـارـ وـعـدـمـهـاـ لـيـسـ مـشـرـوـطـةـ بـنـاطـقـيـةـ الـاـنـسـانـ . اـذـاـ عـرـفـتـ ذـلـكـ ظـهـرـ لـكـ اـنـهـ الـوـصـفـ اـذـاـ أـخـذـ شـرـطاـ جـازـ فـيـ مـتـنـ الـوـاقـعـ اـئـهـ لـمـ يـكـنـ شـرـطاـ لـلـضـرـورـةـ وـلـاـ شـرـطاـ لـعـدـمـهـاـ الـذـيـ

هو الامكان ولذا في المثال المقدم تكتنل القضايان اذا أخذ الوصف فيما شرطاً كما هو أوضح من أن يخضى . إن قلت : على هذا لم يكن تناقض بين الضروريه المطلقة والمكنته العامة اذا اتحدا في الشرط فائي في المثال المذكور تفرضهما ضروريه مطلقة ومكنته عامة وقد اتحدا في الشرط وهو الكتابة وقد عرفت ان شرط التناقض وحدة الشرط . قلت : ان وحدة الشرط المعتبرة في التناقض هي شرط الموضوع ولذا ارجعواها لوحدة الموضوع لا شرط جهة القضية وفيما نحن فيه لو كانت الكتابة شرطاً للموضوع وكانت الضروريه والامكان مطلقين لم يجتمعوا في الكذب لصدق الضروريه فانه الكاتب بشرط كونه كاتباً ثبت له الحيوانية بالضرورة المطلقة .

نقيض الوقتية والمنشأة المطلقين

(لقد أهل جل المطبقين بيان نقيض الوقتية الذي هو المكنته الوقتية التي حكم فيها بامكان النسبة في وقت معين وهكذا اهلوا بيان نقيض المنشأة المطلقة الذي هو المكنته المنشأة وهي التي حكم فيها بامكان النسبة في وقت غير معين وعلل ذلك بعضهم بعدم تعلق الغرض بمعرفته فيما سيأتي من مباحث المكوس والأقيسة) .

وقد اشتهر الاشكال عليه بأن الغرض متعلق بذلك فانه الوقتتين تتعكسان الى مطلقة عامة وبيان اشكالهما موقوف على دليل الخلف ودليل الخلف موقوف على معرفة نقيض كل منها ومعرفة نقيض كل منها موقوفة على معرفة نقيض كل جزء منها لأن نقيض المركبة المفهوم المردد بين نقضي الجزئين ومعرفة نقيض كل جزء منها موقوفة على معرفة نقيض الوقتية المطلقة

والمتشرة المطلقة لأنهما الجزء الأول منها . ولا يخفى ما في هذا الاشكال، فإنَّ دليل الخلف لا يتوقف على معرفة تقىض الوقتتين وإنما يتوقف على معرفة تقىض المطلقة العامة لأنه كما سيجيء إن شاء الله أئه يؤخذ تقىض، العكس ويضم إلى الأصل ليتسع المعنى . ولكن الحق إنَّ الأنسب بنظر الاعتبار أن يجعل السبب في إهمالهم لذلك هو ما ذكرناه في مجلس الدرس من أنَّ المنطقين بعد ما ذكروا إنَّ تقىض الضرورة الذاتية هو الامكان الذاتي وتقىض الضرورة الوصفية هو الامكان الوصفي فعلم بالمقارنة والمقاييس إنَّ تقىض الضرورة الوقتية هو الامكان في ذلك الوقت وإنَّ تقىض الضرورة المتشرة هو الامكان في وقت غير معين .

تقىض الدائمة المطلقة

(زعموا إنَّ الدائمة لازم تقىضها المطلقة العامة لأنَّ تقىض الدوام رفعه لأنَّ تقىض كل شيء رفعه ولئن لم يكن لرفع الدوام مفهوم محض معتبر من بين القضايا المترابطة وكان للازمه وهو اطلاق الطرف المقابل مفهوم محض وهو المطلقة العامة جعلوا تقىض الدائمة المطلقة لازم تقىضها وهو المطلقة العامة) . ويرد عليهم أربعة ايرادات .

أولاً : أئه يلزم اجتماعهما في الكتب فإنَّ المطلقة العامة تكتب في مورد لا يكون الزمان ظرفاً للنسبة كما في قولنا : بعض زمان الوصال طيب فاءه لو قيئت هذه النسبة بالاطلاق العام كان معنى القضية إنَّ زمان الوصال طيب في أحد الأزمنة الثلاثة وهو كاذب قطعاً وإلا لزم أن يكون للزمان زمان وهكذا تقىضها وهي الدائمة المطلقة أيضاً كاذبة وهي لا شيء من زمان الوصال

يطيب دائماً ٠ - وجوابه - ما عرفته في تعريف المطلقة العامة وصلتها في مثل هذه الموارد ٠

وثانياً : ائه يلزم اجتماعهما في الصدق في مورد يحمل الوجود أو لوازمه على الموضوع كقولنا : زيد موجود وزيد قابل للكتابة فانه الدائمة المطلقة صادقة لأنها ما كان المحمول فيها دائماً ما دام الذات ومن المعلوم انه الوجود يكون دائم الثبوت ما دامت ذات زيد موجودة مع صدق تقييده وهو زيد ليس بوجود بالاطلاق العام ٠ - وجوابه - قد تقدم في الكلام على الدائمة المطلقة ٠

وثالثاً : انه تعريف التناقض المتقدّم وهو اختلاف القضيتيْن صادق على سيل الحقيقة على الاختلاف بين المطلقة العامة والدائمة المطلقة فيكون كل منهما قيضاً للآخر حقيقة لا لازم للنقض وإلا لكان التعريف أعم من المعريف ٠ ورابعاً : ما حكى عن مطالع الأنوار واختاره الشيخ عبدالهادي المداني صاحب المنظومة واستاذ والدي (ره) في هذا العلم انه رفع دوام الایجاب عن ثبوت السلب في الجملة ورفع دوام السلب عن ثبوت الایجاب بالجملة وبالعكس لا ائه يلزمه عند العقل فانه عدم ثبوت النسبة دائماً عبارة عن ثبوت سلبها في الجملة سواء كان دائماً أو غير دائم كما انه معنى عدم ثبوتها في الجملة دوام سلبها فدعوى لزوم كل من الأمرين للآخر غير بستنة ولا مبنية - وجوابه - مبني على التبني على أمرتين وهما انه المفهوم العلمي غير المفهوم الوجودي ولذا قلنا : انه سلب السلب ليس عن الاتبات وإنما هو لازمه وأنه الكلام في التناقض بحسب الجهة وإن تقييض الجهة هو رفعها اذا عرفت ذلك فنقول : انه تقييض الدوام هو رفعه وهو مفهوم عددي فلا يعقل أن يكون

عبارة عن مفهوم وجودي وهو الثبوت في الجملة الذي هو مفهوم الاطلاق وهكذا تقيض الاطلاق هو رفعه فلا يعقل أن يكون عبارة عن مفهوم وجودي وهو الدوام وهذا بخلاف الامكان فانه مفهومه لما كان عبارة عن عدم الضرورة صار عبارة عن رفع الضرورة ٠

نقيض المركبة

(ذهبوا الى انه تقيض المركبة الكلية هو منفصلة مانعة خلو موجبة مركبة من تقيضي الجزئين فقولنا : كل انسان كاتب بالفعل لا دائماً تقيضه اما بعض الانسان كاتب دائماً واما بعضه كاتب دائماً وانه تقيض المركبة الجزئية هو قضية حلية كلية مردود فيها محسوب تقيض الجزئين وتسمى بالحملية المرددة المحسوب فقولنا : بعض الانسان كاتب بالفعل لا دائماً تقيضه كل انسان اما ليس بكاتب دائماً او كاتب دائماً) ٠ ويرد عليهم أحد عشر ايراداً ٠

أولاً : ائه لماذا جعل تقيض المركبة رفع أحد جزئيها دون رفع كليهما معاً ٠ - وجوابه - انه رفع المركب ليس يلزم رفع كلا جزئيه إذ قد يرتفع برفع أحد جزئيه فقط بخلاف رفع أحد الجزئين فائئه لازم لرفع المركب حيث انه المركب إذ ارتفع بكل جزئيه فقد ارتفع بأحدهما وإن ارتفع بأحدهما فهو المطلوب برفع أحد الجزئين لا ينفك عن رفع المركب ويكون لازماً مساواة له دون رفع كلا الجزئين فائئه لازم أخص ولما لم يكن لرفع المركبة مفهوم معتبر بين القضايا وكان للازم المساوي وهو رفع أحد جزئيها لا على التعيين مفهوم معتبر بين القضايا وهو المنفصلة المانعة الخلو أو الحملية المرددة

المحمول جعلوهما قيضاً للمركبة ٠

وثانياً : إنَّ برفع أحد الجزئين على التعيين يرتفع المركب فلماذا خص التقييف برفع أحدهما لا على التعيين ٠ - وجوابه - إنَّ رفع أحدهما على التعيين أخص من تقدير المركب لا انه مساوي له إذ يجوز أن يكون مرتقاً بالجزء الآخر فيجتمعان في الكذب فانَّ المركبة قد تكون كاذبة بالجزء الآخر الذي لم يرفع وجزوئها المرفوع بعيته كان صادقاً فيكون قيده كاذباً واجتمع التقييفان على الكذب ٠

وثالثاً : إنَّ المركب يرتفع برفع جزئيه على سبيل منع الجمع أو الانفصال الحقيقي فلماذا خص رفعه بنحو منع الخلو ٠ - وجوابه - إنَّ رفعهما على سبيل الانفصال الحقيقي أو منع الجمع أخص من رفع المركبة لأنَّ المركبة قد تكون مرتفعة بارتفاع كلا جزئيها وحينئذ فتكون هي كاذبة ومنع الجمع والانفصال الحقيقي بين تقييفي جزئيها أيضاً كاذب لأنَّ شرط صدقهما التنافي في الصدق وقد اجتمع تقييف الجزئين في الصدق لفرض كذب المركبة بكذب كلا جزئيها ٠

ورابعاً : إنَّ الترديد على سبيل منع الخلو حملية أو منفصلة قد يجتمع في الكذب مع المركبة فانَّ المنفصلة المانعة الخلو هي ما حكم فيها بالتنافي في الكذب والاجتماع في الصدق وحينئذ ففي المادة التي تكذب المركبة بكذب أحد جزئيها تكون مانعة الخلو أيضاً كاذبة لعدم اجتماع جزئيها في الصدق ٠ وجوابه - إنَّ مرادهم بمانعة الخلو بالمعنى الأعم وهي التي حكم بالتنافي بين جزئيها كذباً أعم من التنافي في الصدق أم لا ٠

خامساً : إنَّ من شرط التناقض الاختلاف في الكيف والمركبة جزئية

كانت أو كليلة اذا كانت موجبة فنقيسها أيضاً موجبة مانعة الخلود أو حملية مرددة المحمول فلم يختلفا في الكيف ولا مناص لهم في الجواب عن هذا الاشكال إلا بالالتزام بأن صدق التقىض عليهما مجاز في اصطلاحهم ٠

وسادساً : إن المفصلة التي هي تقىض المركبة الكلية يجب أن تكون كليلة وإلا لاجتمعت في الصدق فإن قولنا : كل انسان متحرك الأصابع بالامكان الخاص لو كان تقىضه قد يكون أمّا أن يكون بعض الانسان ليس بمحرك الأصابع بالضرورة وامّا أن يكون بعض الانسان متحرك الأصابع بالضرورة لاجتمعا في الصدق لأن المفصلة الجزئية ما كان الحكم فيها بالمنافاة على بعض التقادير الممكنة ولا شك امّا من الممكن في بعض التقادير ان لا يخلو الواقع عن كون بعض افراد الانسان متحرك الأصابع بالضرورة أو غير متحرك الأصابع بالضرورة وهو تقدير كونه كاتباً أو تقدير كونه ميت الأصابع وهذا بخلاف ما اذا كانت المفصلة كليلة فائئها لا يجتمعان في الصدق فوجب كون المفصلة الكلية هي التقىض للمركبة الكلية ويلزمه كون التقىضين لم يختلفا في الحكم ولا مناص للجواب عنه إلا بما ذكرناه سابقاً من الالتزام بأنه لازم للتقىض الاصطلاحي ٠

وسابعاً : إن الحملية الجزئية المرددة المحمول على سبيل منع الخلود تصلح لأن تكون تقىضاً للمركبة الكلية فقولنا : كل انسان كاتب بالفعل لا دائماً تقىضه بعض الانسان أمّا ليس بكاتب بالدسوام أو كاتب دائماً لأنه مع كتب المركبة لابد وأن يثبت أحد تقىض محولى جزئها لبعض الافراد وإلا لارتفاع التقىضان وإذا صلحت الحملية المرددة لتقىض المركبة الكلية كانت هي الأجرد بجعلها تقىضاً للمركبة الكلية لتساوي الكلية والجزئية في

النقيس على حد سائر القضايا ويجراء للباب على نسق واحد ولائها قضية حملية من جنسها ٠

وثامناً : يلزم أن يكون للمنفصلة المانعة الخلو تقىضان أحدهما المركبة الكلية والثانية سلبها وقد اشتهر عندهم بأن التقىض لا يكون إلا واحداً ٠ — وجوابه — إنَّ مرادهم إنَّ رفعه الحقيقي لا يكون إلا واحداً لاستحالة أن يكون للشَّيءَ الواحد رفعان وإلا لكان له وجودان ولكن لا مانع من أن يكون رفعه له عدة لوازماً ٠

وиласعاً : إنَّ أي فرق بين المانعة الخلو والحملية المرددة المحمول مع إنَّ كل منهما فيها تردید على سبيل منع الخلو وكل منهما مركبة من قضيتيْن بالتحليل ٠ — وجوابه — إنَّ الأولى يكون حرف العناد مقدئ على الموضوع والثانية يكون مؤخراً عنه فإذا قلنا : أمَّا أن يكون العدد زوجاً أو فرداً كانت منفصلة وإذا قلنا : العدد أمَّا أن يكون زوجاً أو فرداً كانت حملية ولذا الأولى لا يشترط فيها وجود الموضوع بخلاف الثانية وقد تصدق الثانية بدون الأولى فيما لو كان الحكم ثابتاً لبعض الأفراد دون بعض فلو قلنا : أمَّا أن يكون كل عدد زوجاً بالضرورة وأمَّا أن يكون كل عدد ليس بزوج بالضرورة منفصلة مانعة خلو كانت كاذبة بخلاف ما إذا قلنا : كل عدد أمَّا زوج بالضرورة أو ليس بزوج بالضرورة فائتها صادقة لعدم خلو العدد عن التقىضين ٠

وعاشراً : إنَّ الحملية المرددة المحمول لا تصلح لأن تكون تقىضاً للمركبة لأنها أخص من تقىضها ويجتمعان في الكتب لأن تقىض المركبة هو رفعها وهو يصدق مع انتفاء الموضوع بخلاف الحملية المرددة المحمول فإنها لا تصدق مع إيقاعها لكونها كما عرفت موجبة، والموجبة لابد فيها من وجود الموضوع فإذا

قلنا : بعض العنقاء يتكلم بالفعل لا دائماً كانت كاذبة لكونها موجبة موضوعها متتف وهكذا تقيضها وهو كل عنقاء امّا يتكلم دائماً او لا يتكلم دائماً كأنه لعدم الموضوع بخلاف رفعها فائه صادق لأن السلب يصدق مع افتاء الموضوع . والحاصل : انَّ الحملية لا تصلح قيضاً للمركبة بقسميها لاجتماعها معها في الكذب في صورة ارتفاع الموضوع وإنما أوردنا الایراد السابع عليهم من جهة ائمّهم خصوا تقيضاً المركبة الجزئية بالحملية المرددة دون الكلية . وكيف كان فلابد لنا من أن نلتئم تقيضاً للجزئية المركبة غير الحملية المرددة المحمل وسيتضح لك اثناء الله في الاشكال الآتي .

وحادي عشر : انَّ المركبة الجزئية لم يجعل تقيضاً مانعة خلو كالكلية أجزاء للباب على نسق واحد (وقد اشتهر الجواب عن هذا الاشكال) بين المتقدمين والمؤخرین بأنَّ المركبة كلية كانت أو جزئية أو شخصية يكون موضوع الایجاب والسلب فيها واحداً حتى انَّ قولنا : بعض الانسان كاتب بالفعل لا دائماً يكون الحكم بعدم الكتابة على بعض الانسان الذي حكم عليه بالكتابة وبهذا الاعتبار كانت المركبة الجزئية أخص من الجزئيتين البسيطتين لاحتمال أن يكون موضوع احدى البسيطتين غير موضوع الأخرى كما في قضية : بعض الحيوان انسان بالفعل لا دائماً فائه أخص من قضية : بعض الحيوان انسان بالفعل وبعض الحيوان ليس بانسان بالفعل لاته في الأولى كان البعض المحكوم عليه بالانسانية هو البعض المحكوم عليه بعدها والذاتي لا يختلف فكانت كاذبة بخلاف الثانية اعني القضيتين البسيطتين فائه يحتمل أن يكون البعض المحكوم عليه بالانسانية غير البعض المحكوم عليه بعدهما ولذا كاتا صادقين واذا ثبت انَّ البسيطتين الجزئيتين أعم من المركبة

الجزئية كان تقىضهما أخص من تقىض المركبة لأن تقىض الأعم أخص من تقىض الأخص . والحاصل : إنَّ الجزئيتين البسيطتين وإن كان لازم تقىضهما المانعة الخلو المشتملة على تقىضهما لكنه ليس بلازم لتقىض المركبة الجزئية بل هو أخص من تقىضها هذا غاية ما يمكن من تقريب جوابهم عن هذا الاشكال . ولكن التحقيق خلافه وإنَّ المركبة الجزئية كالكلية تقىضها مانعة الخلو مركبة من تقىضي الجزئين من دون فرق بينهما . وبيان ذلك هو إنَّ الجزء الثاني في المركبة الجزئية موضوع مقيَّد بكونه عين موضوع الجزء الأول، فانَّ معنى اللا دوام في قولنا : بعض الحيوان انسان بالفعل لا دائمًا هو انَّ بعض الحيوان الذي ثبت له الانسانية بالفعل ليس بانسان بالفعل واذا كان موضوع الجزء الثاني مقيَّدًا بالذى ثبت له محمول الجزء الأول إنَّ كان موجباً وبالذى سلب عنه إنَّ كان سالباً فلا بد أن يكون موضوع تقىضه مقيَّداً بذلك القيد لازوم اتحاد التقىضين في الموضوع فيكون تقىض اللا دوام في تلك القضية هو قولنا : كل حيوان ثبت له الانسان بالفعل انسان دائمًا وليس تقىضه كل حيوان انسان دائمًا وحيثندَ طريق أخذ تقىض المركبة الجزئية عين طريق أخذ تقىض المركبة الكلية وهو ان تأخذ تقىض الجزء الأول وتركب مع تقىض الجزء الثاني المقيَّد موضوعه عين قيد موضوع اللا دوام وتركب منها منفصلة مانعة الخلو وتكون لازماً مساوياً لتقىض الجزئية فنقول في تقىض تلك القضية المذكورة : امَّا أن يكون لا شيء من الحيوان بانسان دائمًا وامَّا أن يكون كل حيوان ثبت له الانسانية بالفعل انسان دائمًا فيكون التقىض صادقاً لا محالة عند كذب الجزئية والذى اوقع القوم في الاشتباه هو عدم تقييدم موضوع تقىض الجزء الثاني بقييد موضوع اللا دوام فاحتاجوا

الى جعل تقىضها غير ذلك . كيف ؟ ولو كانت المركبة الجزئية كاذبة من جهة كذب جزئها الثاني وكانت المانعة الخلو كاذبة لزم اجتماع التقىضين الجزء الثاني من المركبة وتقىضه في الكذب وهو محال وهكذا الكلام في المركبة الجزئية السالبة فاز تقىض اللا دوام يكون قضية مقيدة موضوعها بالسلب المحمول في الجزء الأول لأن نفس اللا دوام كان موضوعه مقيدة بذلك . إن قلت إنَّ الجزء الأول من المركبة الجزئية أيضاً يكون الحكم فيه على عين موضوع الجزء الثاني فلماذا لم تقىده وتقىضه كما صنعت في موضوع الجزء الثاني . قلنا : مضافاً الى انه لا مانع من التقىد إنَّ الجزء الثاني تابع للجزء الأول في الموضوع ولذا يختلف كما باختلافه دون المكس فيكون الحكم في الجزء الأول من قبيل الوصف لموضوع الجزء الثاني . إن قلت : ائه يجوز أن يكون فرداً واحداً فقط للموضوع ينسب له المحمول دائماً . وباقى الأفراد يسلب عنها المحمول دائماً ففي هذه المادة تكذب المركبة الجزئية لكتذب اللا دوام فيما ويكتذب تقىض الجزء الأول منها وهو السالبة الكلية لثبت المحمول لأحد أفراد الموضوع دائماً ويكتذب تقىض الجزء الثاني منها وهو الموجبة الكلية التي قيَّدَ موضوعها بمحاله الحكم الجزء الأول من المركبة لاقتضاء الكلية تعدد الأفراد والفرض ائه لا فرد لها إلا واحد فيجتمع التقىضان في الكذب مثل ذلك اذا قلنا : بعض الآلة موجود بالفعل لا دائماً فائتها كاذبة لكتذب الجزء الثاني منها وهكذا يكتذب تقىضها بالنحو المذكور أعني مانعة خلو وهو قوله : ائه لا شيء من الآلة موجود دائماً أو كل الآلة موجودة بالفعل موجودة دائماً ائه كذب الجزء الأول من مانعة الخلو فواضح وائه الجزء الثاني منها فلان الكلية ليس لها افراد متعددة إذ لا فرد لها غير الله

تعالى والكلية تقتضي تعدد الأفراد . قلنا : إنَّ الكلية الموجبة التي هي الجزء الثاني من مانعة الخلو المذكورة صادقة ولا يقتضي صدقها تعدد الأفراد إلا ترى إنَّه يصدق كل شمس مضيئة وكل قمر منير وكل واجب الوجود هي مع إنَّه لها فرد واحد .

العكس المستوي

(عرفوه بتبدل طرف القضية معبقاء الصدق والكيف) . ويرد عليهم خمسة ايرادات .

أولاً : إنَّه يشمل تبدل طرف المفصلة مع انهم صرحو بأنه لا عكس لها . — وجوابه — إنَّه مرادهم لا عكس لها يكون له معنى محصل بمعنى انه يستفاد منه غير ما استفيده من الأصل لا نفي نفس المعكس فهذا لها عكس لكنه لا ثمرة فيه وسيجيء انشاء الله في مبحث الأدلة التي أقاموها على نفي العكوس لبعض القضايا زيادة توضيح وبيان .

وثانياً : إنَّ التبدل يشمل صورة تغير الموضوع بموضع آخر والمحمول بمحمول آخر كما لو بدلنا قولنا : كل انسان حيوان بقولنا : كل حجر جماد بل لفظ التبدل ظاهر في هذا التحويل وهكذا صورة تقديم الخبر على المبتدأ كقولنا : قائم الرجل . وما اجيب به عنه إنَّ اضافة تبدل الى ما بعده عهديه كما هو الأصل في الاضافة أي التبدل المعمود فهو . فاسد لعدم تقديم عهد بتبدل كذلك . فكان الأولى إيدال التبدل بقولهم إيدال الموضوع بالمحمول أو بقولهم : نقل وصفي الموضوع والمحمول من كل منهما مكان الآخر ونحو ذلك .

وثالثاً : إنَّ أَرِيدَ بِالْطَّرْفَيْنِ هَمَا طَرْفَا الْقَضِيَّةِ وَاقْعًا فَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ لَأَنَّ طَرْفَ الْمَوْضُوعِ هُوَ الْذَّاَتُ وَطَرْفُ الْمَحْمُولِ هُوَ الْمَفْهُومُ فَإِذَا جُعِلَ الْمَوْضُوعُ مَحْمُولًا لَمْ يَرِدْ مِنْهُ الْذَّاَتُ بَلْ يَرِدُ مِنْهُ الْمَفْهُومُ فَلَمْ يَكُنْ نَفْسُ الْمَوْضُوعِ الْوَاقِعِيُّ الَّذِي هُوَ الْذَّاَتُ قَدْ بَدَأَ وَجْهَ مَحْمُولًا وَهَكُذاً الْكَلَامُ فِي طَرْفِ الْمَحْمُولِ فَإِنَّهُ إِذَا جُعِلَ مَوْضُوعًا أَرِيدَ مِنْهُ الْذَّاَتُ دُونَ الْمَفْهُومِ فَلَمْ يَكُنْ مَا هُوَ مَحْمُولٌ وَاقْعًا مَوْضُوعًا فِي الْعَكْسِ ٠ وَإِنَّ أَرِيدَ بِالْطَّرْفَيْنِ هَمَا طَرْفَا الْقَضِيَّةِ لَفَظًا فَهَذَا مَضَافًا إِلَى أَنَّهُ يُوجِبُ خَرْوَجَ الْقَضِيَّةِ الْمَقْوُلَةِ فَهُوَ يَشْمَلُ حَتَّى التَّبَدِيلِ مَعَ اخْتِلَافِ الْمَعْنَى كَمَا لَوْ بَدَلْنَا (كُلَّ أَسْدٍ مُفْتَرِسٍ) إِلَى قَوْلَنَا : بَعْضُ الْمُفْتَرِسِ اسْدٌ وَارِيدُ بِالْاَسْدِ فِي أَحَدِهِمَا غَيْرُ مَا أَرِيدُ بِالْآخَرِ أَنْ يَكُونَ عَكْسًا لِهِ لَوْقُوعِ التَّبَدِيلِ الْلَّفْظِيِّ فِيهِ ٠ — وَجَوَابِهِ — إِنَّ مَرَادَهُمْ بِالْطَّرْفَيْنِ هَمَا نَفْسُ الْمَعْنَينِ فَإِنَّهُمَا الصُّورَتَانِ فِي الْقَضِيَّةِ الْعُقْلِيَّةِ فَإِنَّهُ فِي طَرْفِ الْمَحْمُولِ نَفْسُ الْمَعْنَى هُوَ الْمَرَادُ وَفِي طَرْفِ الْمَوْضُوعِ إِنَّمَا تَرَادُ الْذَّاَتِ بِتَوْسُطِ ارِادَةِ الْمَعْنَى وَإِلَّا لِكَانَ الْلَّفْظُ مُسْتَعْلِمًا مَجَازًا فِي طَرْفِ الْمَوْضُوعِ لَأَنَّهُ لَمْ يُوْضَعْ لِلْذَّاَتِ وَإِنَّمَا وَضَعَ لِلْمَعْنَى ٠

وَرَابِعًا : إِنَّ هَذَا التَّعْرِيفُ يَشْمَلُ صُورَةَ عَكْسِ الْمَوْجَةِ الْكُلِّيَّةِ إِلَى مَوْجَةِ كُلِّيَّةِ كُعْكَسٍ كُلَّ اِنْسَانٍ نَاطَقٍ إِلَى قَوْلَنَا : كُلَّ نَاطِقٍ اِنْسَانٍ وَعَكْسُ السَّالِبَةِ الْجُزِئِيَّةِ إِلَى سَالِبَةِ جُزِئِيَّةٍ لِأَنَّ كَانَ فِيهِمَا تَبَدِيلٌ طَرْفِيُّ الْقَضِيَّةِ مَعَ بَقاءِ الصَّدْقِ وَالْكَيْفِ وَكَانَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَقُولُوا مَعَ لَزْوَمِ الصَّدْقِ لِيَخْرُجَ مِثْلُ ذَلِكَ لَعْدَمِ لَزْوَمِ الْمَوْجَةِ الْكُلِّيَّةِ مِثْلَهَا فِي الصَّدْقِ وَدُمِّرَ لَزْوَمِ السَّالِبَةِ الْجُزِئِيَّةِ مِثْلَهَا فِي الصَّدْقِ كَمَا أَنَّهُ يَنْبَغِي تَقْيِيدُ الْلَّزْوَمِ بِكُونِهِ لِذَاتِ الْأَصْلِ لَا بِالْوَاسِطَةِ لِيَخْرُجَ مَا كَانَ لَازِمًا لِلْأَصْلِ بِوَاسِطَةِ لَزْوَمِهِ لِعَكْسِهِ فَإِنَّ السَّالِبَةَ الضرُورِيَّةَ كَمَا سَيَجِيَّ إِنشَاءً

الله تعالى ينعكس عندهم إلى سالبة دائمة والسائلة دائمة يلزمها المطلقة العامة والمكنته العامة لأنهما أعم منها فلو كان اللزوم ولو بالواسطة للزم عكس الضرورية إلى المطلقة العامة والمكنته العامة مع أنهم لم يجعلوهما عكساً لها ولا منشأ له إلا ذلك . مثاله : لا شيء من الإنسان بحمار بالضرورة ينعكس عندهم إلى : لا شيء من الحمار بانسان دائماً ويلزم هذا العكس صدق لا شيء من الحمار بانسان بالفعل أو الامكان العام فلو كان مطلق اللزوم في الصدق كافٍ لصح أن تكون هذه المكنته العامة وهذه المطلقة العامة عكساً لتلك الضرورية المطلقة وبهذا الاعتبار خصوا عكس الموجهات ببعض القضايا دون بعض مع أنه لازم للأصل في الصدق . ثم لا يخفى أنه ليس المراد بلزم الصدق هو وجوب الصدق في الواقع بل المراد منه أنه متى ما فرض الأصل صادقاً لزم من صدق المكس ومتى ما فرض كذب العكس لزم من كذبه كذب الأصل .

وخامساً : إن هذا التعريف يقتضي أن يكون السور في المكس جزء من المحمول لأن جزء من الموضوع في الأصل فيقتضي أن يكون كل إنسان حيوان عكسه حيوان كل إنسان أو بعض الإنسان وإنما لما أبدل الموضوع بالمحمول لأن تبديل الموضوع هو تبديله بسائر أجزائه لا ببعضها وهكذا هذا التعريف يقتضي أن يكون في عكس السالبة حرف السلب جزءاً من الموضوع لأنه في الأصل هو جزء من المحمول . — وجوابه — إن السور خارج عن الموضوع وليس بجزء منه ولذا في التناقض مع اشتراطهم وحدة الموضوع يعتبر عندهم فيه الاختلاف في الكل واما حرف السلب فكذلك أجنبي عن الموضوع والمحمول وإنما دال على سلب النسبة .

عكس الموجبة

(قالوا : إن الموجبة كليلة كانت أو جزئية شرطية أو حملية تتمكّن إلى جزئية) . ولا بأس بغير أمثلة ذكرت تقضي لهذه القاعدة أو يمكن ذكرها كذلك تقوية للذهب وتنقيح للقاعدة .

منها : كُل شيخ كان شاباً وكل انسان كان نطفة وكل كاتب كان أمياً إلى غير ذلك من الصفات التي اقتضت عن الذات ولم تتصف بها فعلاً فائتها قضيّاً موجبة لا يصدق عكسها وهو بعض الشاب كان شيخاً وبعض النطفة كانت انساناً والأمي كان كاتباً . فأنه (كان) دالة على النسبة وليس جزءاً من المحمول فيجب أن تبقى على حالها وقد اجبر عنه بعده أرجوحة . أحدهما : ما ي بيانه بتوجيهه منا هو أن محمول هذه القضايا ليس بمفرد بل هو جملة (كان شاباً) لأن كان تدخل على البدأ والخبر والجملة هي الخبر (لكل شيخ) وحيثئذ فالعكس يكون عنوان موضوعه هو الجملة ويقال في عكس المثال المذكور بعض من كان شاباً فهو شيخ وقس الباقى عليه ف تكون عكوس تلك القضايا صادقة ولمل ما ذكره بعض المحققين منهم من إن المحمول هنا هو النسبة اراد ما ذكرناه وإلا فلا وجه لحمل النسبة مع أنها رابطة بين الموضوع والمحمول . ولا يخفى ما في هذا الجواب فإنه لا يجيء فيما لو جعلنا المحمول مفرداً وقلنا كان كل شيخ شاباً هذا مع أنه (كان) تدل على النسبة وهي رابطة بين الموضوع والمحمول فكيف تجعل جزءاً من المحمول وقدئم معه ف تكون موضوعاً . ثانياً : العكس لا يلزم أن يتفق مع الأصل في زمان النسبة فيجوز أن تكون النسبة في الأصل ماضية وفي العكس

استقبالية كما صح أن يختلف الأصل مع العكس في جهة النسبة وعليه فنقول في تلك الأمثلة : إنَّ عكوسها تقلب نسبها إلى استقبالية فيكون عكوسها بعض الشاب يكون شيخاً وقس الباقى عليه وسيظهر لك فساده في الجواب الثالث انشاء الله . ثالثها : إنَّ هذه القضايا لما كان الحكم فيها بفعالية النسبة في الزمان الماضي فهي مطلقة وقية وهي غير الوقتية المطلقة فانَّ الأولى ما حكم فيها بفعالية النسبة في وقت معين والثانية ما حكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين وقد تقرر في محله إنَّ كلاماً منها أعني المطلقة الوقتية والوقتية المطلقة تتعكسان مطلقة عامة فتلك القضايا تعكس إلى مطلقة عامة أعني قولنا : بعض الشاب شيخ في أحد الأزمنة الثلاثة وقس عليه الباقى وبهذا ظهر لك فساد الجواب الثاني لأنَّه يلزم عليه أنَّ تكون المطلقة الوقتية تتعكس كنفسها مطلقة وقية لأنَّ النسبة تكون في العكس فعلية مقيدة بزمان الاستقبال (ومنها) مثل بعض الحيوان غير انسان فائه لا يصدق عكسه وهو بغض انسان غير حيوان فانَّ (غير) دالة على النسبة السلبية وليس جزءاً للمحمول فيجب بقاها بحالها . . . وجوابه — إنَّ غير جزء للمحسول وإلا كانت القضية سالبة جزئية وسيجيء انشاء الله اتها لا تعكس وإذا ثبت اتها جزء للمحسول كان العكس للقضية المذكورة بعض غير انسان حيوان وهو صادق . (ومنها) مثل كل واجب بالذات هو الله ومثل بعض انسان زيد فائه لا يتعكس إلى جزئية إذ لا يصدق بعض الله واجب بالذات ولا بعض زيد انسان وإنما يتعكس إلى قضية شخصية وهي الله واجب بالذات وزيد انسان . ودعوى إنَّ محظ نظرهم المحصورات والشخصية ليست منها مدفوعة . بأنَّ الأصل كان من المحصورات فانَّ المثال الأول كان قضية كلية والثانية جزئية فموضوع

القاعدة يشملها دون حكمها فلابد لهم امّا ارادة الأعم من الشخصية والجزئية من لفظ الجزئية أو منعهم من حمل الشخص على الكلي وانّ مثل تلك القضايا غير صحيحة (ومنها) مثل بعض النوع انسان وبعض الجنس حيوان والمورد للقسمة الى اسم و فعل و اداة فهو الكلمة والقسم للتصوّر والتصديق فهو العلم فائئ لا يصدق عكسه وهو بعض الكلمة مورد للقسمة المذكورة وبعض الانسان نوع بدليل صدق تقييده وهو لا شيء من الانسان بنوع ولا شيء من الكلمة بمورد للقسمة المذكورة ٠ — وجوابه — انّ الكلام في القضايا المتعارفة وهي التي يكون صدق وصف المحمول على ذات الموضوع صدق الكلي على افراده وهو المسمى بالحمل الشائع والقضايا المذكورة لم يكن العمل فيها كذلك إذ ليس حمل الانسان على بعض النوع وحمل الكلمة على مورد القسمة إلا من قبيل حمل الشيء على نفسه لأن ذلك البعض من النوع الذي حمل عليه الانسان هو نفس طبيعة الانسان لا فرد له والمورد للقسمة نفس طبيعة الكلمة لا فرد لها فيكون الحمل أولياً لا حملًا متعارفاً والعكس مثل هذه القضايا هو أن يقال الكلمة مورد القسمة والانسان بعض النوع لكون البعض صار جزءاً من الموضوع في الأصل لكون الحمل عليه حملًا أولياً فيجب أن يأخذ في المحمول وليس بسور حتى يؤخذ في موضوع العكس ٠ (ومنها) مثل كل ملك على السرير وكل وتد في الحائط فانه (على) و (في) دالان على نسبة الاستعلاء والظرفية فهما ليسا بجزء من المحمول وحيثئذ يجب أن يقيا على حالهما في العكس ويكون العكس بعض السرير على الملك وبعض الحائط في الود وهو ما كاذبان مع صدق الأصل ٠ وجوابه — انّ على وفي جزء للمحمول إذ ليس المراد إثبات السرير للملك وإنما المراد

أثبات الاستعلاء على السرير للملك والعكس حينئذ هو بعض الذي على السرير ملك وبعض الذي في الحائط وتد وهو صادق ٠ (ومنها) : مثل كل ما ليس بمسكن عام فهو ليس بمسكن خاص فاته صادق مع كذب العكس أعني بعض ما ليس بمسكن خاص فهو ليس بمسكن عام اذ أن ما ليس بمسكن خاص هو امّا واجب او ممتنع وكل منها ممكّن عام ٠ واجيب بمنع كذب العكس لأن ما ليس بمسكن خاص يتصل ما يكون واجباً وممتنعاً وما يكون ضروري الطرفين بالنسبة الى ذاته ولو فرضاً ولعل هذا الجواب يرجع الى انه أفراد (ما ليس بمسكن عام) تكون فرضية وهي غير الواجب والممتنع ومن المعلوم انه نفس هذه الأفراد الفرضية تصلح لأن تكون مصداقاً لما ليس بمسكن خاص فيصدق العكس بالنسبة الى تلك الأفراد الفرضية ٠ (ومنها) الحقيقة الموجبة المرددة المحسول فانه المحمول المردود كيف يجعل موضوعاً فقولنا : كل حيوان امّا انسان دائماً او ليس بانسان دائماً كيف ينعكس ؟ مع ائه لم يعهد عندهم قضية مرددة الموضوع ٠ — وجوابه — انه نفس الحقيقة المرددة المحسول لم تكن معهودة عندهم ولذا لم يذكروها في تعداد القضايا وإنما ذكروها في تقىض المركبة الجزئية لعدم تقىض لها في رأيهم سواها فلا بأس اذا كان عكسها أيضاً غير معهود عندهم وعليه فيقال في العكس للقضية المزبورة بعض الذي هو انسان دائماً او ليس بانسان دائماً حيوان بنحو القضية المرددة الموضوع ٠ (ومنها) بعض زيد رقبة ولا يصح أن يقال : بعض الرقبة زيد ٠ — وجوابه — انه البعض هنا ليس بسور بل المراد به بعض الكل اعني البعض المجموعي والثور هو بعض الكل اعني البعض الاقرادي ٠ نعم لو أراد به بعض أجزاء زيد رقبة كان سورة وكان العكس

بعض الرقبة أجزاء زيد . (ومنها) بعض الحيوانات انسان فائه صادق مع كذب عكسه وهو بعض الانسان حيوانات . — وجوابه — ان المراد بالحيوانات هو طبيعة الحيوان ولا شك في صحة حيلها على بعض افراد الانسان وإنما لا يصح المكس من ناحية الصناعة العربية وإلا فالممنى صحيح ولذا الفن المنطقي مع الصناعة العربية يقتضي أن يكون المكس بعض الانسان حيوان . (ومنها) مثل زيد انسان فائها موجبة ولا تتعكس الى بعض الانسان زيد فائه يلزم فيها حيل الجزئي وقد تقرر عدم جواز حيله . — وجوابه — مضافا الى ائتها قضية شخصية وكلامنا في الجزئية ائتا لا نسلم عدم جواز حيل الجزئي وإنما ذهب له قوم من المتأخرین ورد عليهم الكثير من المنطقين .

ويرد على القاعدة المذكورة ثلاثة ايرادات .

أولاً : إنما تسلم فيما كانت الموجبة مركبة من عامين من وجه أو من مطلق وأئتا اذا كانت المركبة من متساوين فهي تتعكس كلياً أو كان محولها أخص فهي تتعكس كلياً فلا وجه لجعلهم عكس الموجبة جزئية مطلقاً . — وجوابه — ان قواعد الفن ناظرة الى ما هو لازم الصورة مع قطع النظر عن المادة ولذا عبّروا عن الموضوع (بج) وعن المحول (بب) والتفصيل المذكور يناسب النظر الى المادة وإلا فمع قطع النظر عنها لا يميز المساوي عن غيره .

وثانياً : ان القضية الموجبة التي يكون محولها الفعل مثل كل انسان يمشي مستقيماً أو كان محولها نكرة فانه المحول في هذه القضايا لا يصلح أن يكون موضوعاً لعدم صحة الاخبار عن النكرة ولا عن الفعل . — وجوابه — ائته يصلح بجعل عنوان متضيّع من المحول موضوعاً ولو باتيان اسم موصول

للفعل وأل للنكرة وهذا الجواب يتم بناءً على أنَّ المراد بالطرفين في العكس هنا الطرفان بالفعل أو القوة ٠

وثالثاً : أنَّ المتصلة الصادقة الموجبة يجوز أن تترکب من مقدمٍ كاذب وبالتالي صادق كقولنا : إنَّ كان زيد حماراً كان حيواناً مع أنَّ لو عكسناها كانت المتصلة مركبةً من مقدمٍ صادق وبالتالي كاذب وهو غير جائز عندهم ٠ — وجوابه — أنَّ الذي هو غير جائز عندهم هو تركب المتصلة الكلية الموجبة من ذلك واماً الجزئية فيجوز أن تترکب من ذلك والمكس المذكور موجبة جزئية لا كليلة فيجوز تركبها مما ذكر ٠

عكس السالبة الكلية

(قالوا : والسالبة الكلية شرطية أو حملية تتعكس نفسها) ٠ ولا بأس بابرار أمثلة ذكرت قضاً لهذه القاعدة أو يمكن ذكرها كذلك توضيحاً للقاعدة وتحقيقاً لها (منها) لا شيء من الإنسان بنوع فانها قضية صادقة لأنَّ مصاديق موضوعها أعني الإنسان اشخاص لا أنواع مع أنَّ عكسها وهو (لا شيء من النوع بانسان كاذب لصدق تقديره وهو (بعض النوع انسان) ٠ إنْ قلت : قد تقدم أنَّ محلَّ كلامَ القوم في القضايا المتعارفة وهي المشتملة على الحمل الشائع أو سلبٍ وفيما نحن فيه كان السلب عن أفراد النوع سلباً للحمل الأولي لأنَّ افراد النوع هي الطبائع وحمل الإنسان على أحدهما يكون حملًا أولياً لا شائعاً فسلبه عنها سلب للحمل الأولي ٠ قلت : أنَّ الأصل وهو لا شيء من الإنسان بنوع كان سالبةً كليلةً والسلب فيه سلب للحمل المتعارف لأنَّ المراد سلب النوع عن افراد الإنسان فموضوع القاعدة أعني (السالبة الكلية تتعكس كليلةً) صادق عليها ومنطبق عليها فلابد من تخصيص القاعدة

بنير المقولات الثانية ٠ (ومنها) لا شيء من الحجر يزيد فانها سالبة كليلة تتعكس الى سالبة شخصية وهي زيد ليس بحجر والكلام فيه كالكلام في النقض الثالث على عكس الموجبة ٠ (ومنها) لا شيء من الجسم بمحيز بجميع اضطرابات العالم ولا شيء من الجسم بمتند في الجهات الى غير النهاية فانه كلام منها قضية سالبة صادقة مع كذب عكسها وهو لا شيء من التحييز بجميع اضطرابات العالم بجسم ولا شيء من المتند في الجهات الى غير النهاية بجسم لأن كل متحييز وكل متند في الجهات فهو جسم وهذه تجري في كل سالبة كان محولها ذاتياً للموضوع مقيداً بقيد لا يوجد فيه كما في مثل لا شيء من الانسان بناطق من جهتين فانه عكسها وهو لا شيء من الناطق بجهتين بانسان كاذب لصدق كل ناطق انسان ٠ وقد اشتهر الجواب عنه بأن الأصل إن كان قضية خارجية بمعنى انه الحكم كان فيها على الافراد الموجودة في الخارج كان العكس أيضاً قضية خارجية كالأصل وعليه فيكون العكس صادقاً لأن السالبة الخارجية تصدق باتفاق موضوعها كما تصدق باتفاق المحمول وموضوع العكس كان هو (التحيز بجميع العالم) و (المتند في الجهات الى غير النهاية) غير موجود في الخارج كما في علم الحكمة واما اذا اريد بالأصل القضية الحقيقة بأن كان الحكم فيه حتى على الافراد المقدرة من هنا صدق الأصل لأن من افراد الجسم المقدرة ما كان لا نهاية لها في التحييز ٠ (ومنها) لا شيء من العائط في الوتد ولا شيء من السرير على الملك فانه كلام منها صادق مع كذب العكس وهو لا شيء من الوتد في العائط ولا شيء من الملك على السرير لصدق تقديره وهو بعض الوتد في العائط وبعض الملك على السرير ٠ — وجوابه — انه هذه ليست بعكس لثالث القضية اي إذ لم ينقل المحمول

بعجموعه فانه كلمة (في) و (على) جزء من المحمول فيجب جعلها جزءاً من الموضوع في العكس وعليه فتكون عكوس تلك القضايا لا شيء مما في الورت بحائط ولا شيء مما على الملك بسرير . (ومنها) انه كل غول معدوم فانها سالبة لأن معناها سلب الوجود عنه مع انه عكسها وهو بعض المعدوم غول موجبة لا سالبة . — وجوابه — اتها ليست بسالبة بل هي موجبة كلية قد حمل فيها مفهوم العدم ولو التزمنا انها سالبة لأن التزمنا بأن عكسها المذكور أيضاً سالبة لأن معناها سلب الوجود عن الغول .

عكس السالبة الجزئية

(قالوا) : انه السالبة الجزئية لا تتعكس أصلاً لجواز عموم الموضوع أو المقتضى وعنه فلو العكست لزم سلب الأعم عن الأخص وهذا ينافي عمومه) . ويرد عليهم ثلاثة ايرادات .

أولاً : انه سلب الأعم عن الأخص لا مانع منه اذا كان الأعم ثابتاً للأخص بالاطلاق العام أو بالأمكان مثلاً يصح أن يقال بعض الماشي ليس بانسان بالاطلاق العام ويصح سلب الماشي عن الانسان بالاطلاق العام فيقال بعض الانسان ليس بماشي بالفعل مع انه الماشي أعم مطلقاً من الانسان وهكذا يقال بعض المتحرك ليس بفلك بالأمكان ويصح أن يقال : بعض الفلك ليس بمحرك بالأمكان مع انه المتحرك أعم مطلقاً من الفلك . — وجوابه — انه العكس لابد وان يكون لازماً ل Heinie الأصل بحيث لا ينفك عن الميئنة في ضمن أي مادة تتحقق فلو تخلف في بعض المواد لم يكن العكس لازماً لها لاستحالة اتفاكم اللازم عن المزوم ويكوننا في التخلف في السالبة الجزئية صورة ما اذا كان الموضوع أعم من المحمول وهو ذاتي له كقولنا : بعض

الحيوان ليس بانسان فاًئه يستحيل سلب الذاتي عما هو ذاتي له حتى بنحو الامكان واذا تخلف في هذه الصورة علم بأنه غير لازم للأصل ٠

ثانياً : انه الموضع والمحمول اذا كان بينهما عوم من وجه انعكست السالبة الجزئية الى مثلاها وكان العكس لازماً لها في هذا المورد كما ذكروا في الخاصتين من السالبة الجزئية ٠ — وجوابه — ما عرفته منا من انه قواعد الفن ظاهرة الى ما هو لازم لصورة القضية وهيستها مع قطع النظر عن المادة والعكس المذكور للسالبة الجزئية في المورد المذكور يناسب النظر الى المادة إذ مع قطع النظر عنها لا يميّز الأعم من غيره وهذا بخلاف الخاصتين فإنه العكس لازم لهيئتها من دون نظر الى المادة ٠

وثالثاً : ائه لو تم ما ذكرتموه لزم عدم انعكاس السالبة الجزئية من الخاصتين لمجيء التعليل فيها والقواعد المقلية غير قابلة للتخصيص ٠ — وجوابه — انه هذا تخصص لا تخصيص و التعليل كما عرفت هو احتمال كون الموضع ذاتي اعم وفي الخاصتين لا يجيء هذا الاحتمال و إلا لم يصدق اللادوام فيما فيكون العكس فيما لازماً لصورتها وهيئتها ٠

الادلة التي أقاموها على عكوس القضايا دليل الافتراض

(استدلوا على انعكاس القضايا ببعضها الى بعض بأربعة أدلة : الافتراض والخلف ، والعكس ، واللزوم ٠ والافتراض يرجع الى الشكل الثالث و تقريره وتوضيجه ان تفرض ذات الموضع شيئاً ويحصل من هذا الفرض قضيّان

شخصيتان أحدهما موضوعها الذات المفروضة ومحمولها وصف الموضوع بداعه اتصف ذات الموضوع بعنوانه وإلا لما كانت ذاتا له والثانية موضوعها الذات المفروضة ومحمولها وصف المحمول ضرورة انه مؤدى القضية هو اتصف ذات الموضوع بوصف المحمول وتجعل الثانية صفرى والأولى كبرى ليتتج العكس من الشكل الثالث فقولنا : كل انسان حيوان اذا أردنا ان ثبت انه عكسها بعض الحيوان انسان فنقول : نفرض انه ذات الانسان زيد فيحصل من هذا الفرض قضية زيد انسان وقضية زيد حيوان فتجعل الثانية صفرى والأولى كبرى ونقول زيد حيوان وزيد انسان وهو ضرب أول من الشكل الثالث يتتج موجبة جزئية وهي بعض الحيوان انسان وهي نفس العكس المطلوب (إثباته) ٠ ويرد عليهم ثلاثة ابرادات ٠

أولاً : انه إن استدل به على عكس الموجبات فهو باطل للزوم الدور وذلك لأن دليل الافتراض يرجع الى الشكل الثالث والشكل الثالث إنما ثبت حججته بارجاعه الى الشكل الأول وإنما يرجع الى الشكل الأول بعكس صفراء وعكس صفراء مبني على انعكاس الموجبة لأن صفراء لا تكون إلا موجبة فيكون الاستدلال به على انعكاس الموجبة دور باطل وإن استدل به على عكس السوال فهو باطل أيضا لأن السوال لا يصح فرض موضوعها شيئا لاحتمال ائتها سالبة باتفاق الموضع فلا يكون لها ذات ٠ - وجوابه - انا نختار الشق الأول واته لا يرجع الى الشكل الثالث بل هو ليس من الأقىسة بالمرة فانه محصلة توصيف ذات الموضوع بوصف الموضوع ووصف المحمول والتوصيف ليس بقضية بل تركيب تقيدني وإذا اجتمع الوصفان في ذات واحدة يحمل احدهما على الآخر فيصح حمل المحمول على الموضوع فالمراد

بالافتراض هو اثبات المطلوب بهذا النحو لا بنحو الشكل الثالث . مع ائه من بين العكس بالافتراض لا يبيّن حجية الشكل الثالث بطريق العكس لعدم انحصار طريق إثباته في ذلك وباختيار الشق الثاني وائه يصح الاستدلال به في السؤالات المركبة لاعتبار وجود الموضوع فيما وإلا لم يصدق اللادوام فيها .

وثانياً : ائه لا يصح الاستدلال به في القضايا التي عكسوها كلية لأن دليل الافتراض ينبع نفس العكس المطلوب وهو باعتبار فرض الذات أو رجوعه إلى الشكل الثالث لا تكون نتيجته إلا جزئية فلا ينبع العكس المطلوب اذا كان كلية . - وجوابه - ائه يكفيانا في صحة الاستدلال به ولو في بعض الموارد .

وثالثاً : ائه لا يثبت العكس لأن العكس يعتبر فيه أن يكون أخص القضايا الالزمة بطريق التبديل ولذا جعلوا عكس السالبة الكلية سالبة كلية مع انه يلزمها السالبة الجزئية ومن المعلوم ان دليل الافتراض إنما يفيد صدق القضية المذكورة ولا ينفي صدق الأخص منها فلا يجرز ائه هي العكس ولعلها من لوازيم العكس التي هي أعم فلابد من ضم دليل آخر لنفي صدق ما هو أخص من تلك القضية .

دليل الخلف

(ومن الأدلة التي أقاموها على انعكاس القضايا هو دليل الخلف ونفيه وتوضيجه هو أن تقول : ائه اذا لم يصدق العكس صدق تقسيمه لاستحالة ارتفاع التقسيم لكن تقسيم العكس كاذب فينبع انه العكس صادق . وقد أقاموا البرهان على كذب تقسيم العكس بأن تقسيم العكس نفسه الى

الأصل ليتسع من الشكل الأول سلب الشيء عن نفسه الذي هو محال وكاذب بالضرورة وكذب هذه النتيجة امّا ناشئًا عن الأصل أو من هيئة القياس أو من قييس المكس لكن الأولين مفروضاً الصحة فيتبع من الثالث وهو قييس المكس فيكون باطلًا فيكون المكس حقاً وهو المطلوب ففي المثال المذكور قول لو لم يصدق المكس لصدق قييسه وهو لا شيء من الحيوان بانسان فنضمّه الى الأصل بأن نجعله كبيراً لأنّه سالبة والأصل صفرى وقول كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان يتسع من الشكل الأول لا شيء من الانسان بانسان وهو كاذب ضرورة ثبوت الشيء لنفسه . وكذبه ليس من الهيئة ولا من الأصل لأنّهما مفروضاً الصحة فتعمّي من قييس المكس فيكون كاذباً فلابد أن يكون المكس صادقاً لاستحالة ارتفاع النقيسين) . ويرد عليهم تسعه ايرادات .

أولاً : إنّ سلب الشيء عن نفسه ليس بباطل فانّ المدوم يصدق سلبه عن نفسه لأنّه مرتفع بالمرة فيصبح أن يقال لشريك الباري اته ليس بشريراً للباري نعم الشيء الموجود والثابت لا يصح سلبه عن نفسه لأنّه بعد اعتبار ثبوته تكون نفسه ثابتة له فسلبها يوجب اجتماع النقيسين وعليه فالنتيجة في دليل الخلف لم يعلم بطلانها إذ لعل الموضوع فيها معذوم وحيثئذ فيصبح سلبه عن نفسه . واشتهر الجواب عن هذا الاشكال : بأن الموضوع فيها مفروض الوجود لأنّه عين موضوع الموجبة التي هي جزء من القياس لأنّ موضوع النتيجة لابد وان يكون عينه موجودة في احدى مقدمتي القياس وقد عرفت انّ الموجبة لابد من وجود موضوعها .

وثانياً : إنّ هذا الدليل يثبت انّ عكس السالبة الكلية سالبة جزئية

حيث يقال مثلاً إذا صدق لا شيء من ج ب صدق عكسه وهو ليس بعض ب ج وإلا لصدق تقىيده وهو كل ب ج فنضمه إلى الأصل وقول كل ب ج ولا شيء من ج ب ينتج الشكل الأول لا شيء من ب ب وهو مجال منشأه تقىيض العكس فيكون العكس وهو السالبة الجزئية حقاً ٠ — وجوابه — إن السالبة الجزئية لازمة للسالبة الكلية فإذا صدق العكس سالبة كلية صدق سالبة جزئية فدليل الخلف قد أثبتت ما هو لازم العكس لا ما ينفيه ٠

وثالثاً : إن سلب الشيء عن نفسه قد يكون صحيحاً كما لو قلنا : كل نائم مستيقظ بالفعل ولا شيء من المستيقظ بنائم ما دام مستيقظاً فإنه شكل أول ينتج لا شيء من النائم بنائم بالفعل وهو سلب الشيء عن نفسه وهو صحيح وإنما الباطل هو سلب الشيء عن نفسه وقت اتصافه بمنوانه ٠ — وجوابه — إن دليل الخلف إنما تتمسك به فيما إذا كانت التسليمة كذلك كما سيظهر لك اثناء اللّه في عكس الموجهات ٠

ورابعاً : إن هذا الدليل يحتاج إلى ضم شق رابع وهو إن الاستنتاج صحيح لجواز أن يكون منشأ الحال هو عدم صحة الاستنتاج فانه كثيراً من الأصحاب من يخطأ في استنتاجه فيستنتاج نتيجة لم تكن لهذا الضرب من القياس فيكون فساد النتيجة ليس بناشيء عن هيئة القياس ولا عن مقدماته وإنما نشأ من عدم كون هذه النتيجة نتيجة لهذا الضرب فكان على المنطقين أن يقرروا هذا الدليل بهذا التححو بأن يقولوا ليس فساد النتيجة من الأصل لأنه مفروض الصدق ولا من الهيئة لأنها هيئة الشكل الأول ولا من الاستنتاج لأنه نتيجة لهذا الضرب من هذا الشكل تكون بهذا التححو فتعين أن يكون من تقىيض العكس ٠

وخامساً : ائه كما ائه سلب الشيء عن نفسه محال كذلك ايجاب الشيء لنفسه محال لأن الاجاب يستدعي الاثنيين كما هو شأنسائر النسب القائمة بين طرفين فلا يعقل القياس ينتج هذه النتيجة وعليه فنقول ائه نفس العكس المراد إثباته باطل لأنها لو ضمتناه مع الأصل لاتبع إثبات الشيء لنفسه مثلاً لنفرض ائه الأصل كل انسان حيوان فائه لو صحيحة عكسه وهو بعض الحيوان انسان لتصبح ضمه الى الأصل بائه يجعل صغيراً والأصل كبرى فينتج بعض الحيوان حيوان وهو إثبات الشيء لنفسه وقد عرفت ائه باطل كسلب الشيء عن نفسه ٠ — وجوابه — ائه كلامنا في القضايا المتعارفة التي يراد من موضوعها الافراد ومن محمولها المفهوم فالمراد سلب المفهوم عن الذات وهو أمر متصور ومحال تتحققه كما ائه إثبات المفهوم للذات ضروريٌ تتحققه ٠

و السادساً : الإيراد الأخير الذي أوردناه على الدليل الأول ٠

وسابعاً : ائه سلب الشيء عن نفسه قد يكون نتيجة المقدمات الصحيحة كقولنا : بعض النوع انسان ولا شيء من الانسان بنوع فائه ينتج بعض النوع ليس بنوع مع ائه الصغير صادقة كما هو واضح والكبير صادقة لأن الحكم على ذات الانسان لكونها قضية محصورة وذات الانسان اشخاص لا أنواع — وجوابه — ائه الصغير لما كان العمل فيها حملأً أولياً لم يصح جعلها صغيراً وسيجيئ انشاء الله توضيح ذلك في بحث القياس ٠

وثامناً : ائه يمكن أن يكون الحال لازماً لمجموع الأصل ونقىض العكس لا الهيئة التركيبية ولا لخصوصية الأصل أو نقىض العكس إلا ترى ان قيام زيد وعدم قيامه اجتماعهما يستلزم محالاً وهو اجتماع النقىضين مع ائه كل

واحد منها صحيحاً في نفسه ففيض العكس صحيح في نفسه وهكذا الأصل لكن اذا اجتمعا يستلزمان محالاً ٠ — وجوابه — انه المقصود صدق العكس حين صدق الأصل وليس اجتماع التقىضين في الوجود إلا صدقهما معاً فإذا كان اجتماعهما يستلزم الحال كان معناه انه صدقهما يستلزم ذلك فلابد من صدق أحدهما وكذب الآخر حين صدق تلك وحيث انه الأصل مفروض الصدق كان تقىض العكس هو الكاذب حين فرض صدق الأصل وهو المطلوب وهكذا تقول انه قيام زيد و عدمه لا يمكن اجتماعهما في الصدق فلابد من كون أحدهما كاذباً حين صدق الآخر فإذا فرض كون أحدهما صادقاً كان الآخر هو الكاذب ٠

وتاسعاً : ان الشيء قد يسلب عن نفسه بالضرورة كما يقال : العجزي ليس بعجزي بالضرورة لأن العجزي متصرف بالكلية لصدقه على كثيرين ٠ والعلم والضير والوصول واسم الاشارة ونحوها فانها تسلب عن نفسها بالضرورة فيقال : العلم ليس بعلم ٠ وجوابه ان هذا كله سلب عن مفهوم الشيء لا عن ذاته وحقيقة اعني مصاديقه ٠

دليل العكس

(من الأدلة التي أقاموها على انعكاس القضايا دليل العكس وهو أن يعكس تقىض العكس فيحصل ما ينافي الأصل فلابد أن يكون العكس صحيحاً وإلا لكان تقىضه صادقاً ولا بد ان يكون عكسه صادقاً ملازمة العكس للأصل في الصدق ولازم ذلك عدم منافاة هذا العكس للأصل لكون الأصل مفروض الصدق فمثلاً تقول : كل انسان حيوان ينعكس الى بعض الحيوان انسان فلو لم

يصدق العكس لصدق تقىضه وهو لا شيء من الحيوان بانسان مع انه كاذب لأنه ينبعكس الى قوله : لا شيء من الانسان بعيوان وهو ينافي الاصل المفروض صدقه) ويرد عليهم اربعة ايرادات —

أولاً : ان الاستدلال به على انعكاس الموجبات مبني على انعكاس السالبة الكلية وانعكاسها غير ثابت في جميع الموارد فانه سيجيء انشاء الله ان جملة من المضایا لا تتعكس سالبته الكلية ولعل تلك السالبة منها وجوابه انا فلتزم بجريانه في خصوص ما كانت السالبة الكلية منعكسة فيه ويكتفي في الدليل جريانه في بعض الموارد مضافة الى انا لستنا بحاجة الى انعكاس السالبة بل السالبة الكلية اذا صدقـتـ كانت منافية للأصل بحكم العقل فان الثبوت في بعض الموارد ينافي السبب الكلي في موارد منافية عكسه للأصل ٠

وثانية : ان عكس تقىض العكس قد لا ينافي الاصل كقولنا : كل انسان ضاحك فان عكسه بعض الضاحك انسان وتقىضه لا شيء من الضاحك بانسان وعكس هذا التقىض لا شيء من الانسان بضاحك فانه صادق بنحو المطلقة العامة والمكملة العامة مع صدق الاصل ٠ وجوابه : انه ببراعة الجهة يحصل التنافي ولا يصدق العكس للتقىض لأن الاصل لنفرضه مطلقة عامة فعكسه كذلك ولا بد أن يكون تقىضه دائمة مطلقة والعكس له أيضاً دائمة مطلقة ومن المعلوم ان السبب الدائمي ينافي الایجاب ولو بنحو الاطلاق العام ٠

وثالثة : ان الاستدلال به على انعكاس الموجبات والسؤال يلزم منه الدور لأن الاستدلال به على انعكاس الموجبات يتوقف على معرفة انعكاس السوال والاستدلال به على انعكاس السوال يتوقف على معرفة انعكاس الموجبات فلو استدل به على انعكاس الجميع توقف معرفة انعكاس كل منهما

على انكاس الآخر . وقد اشتهر الجواب عن هذا الاشكال بالالتزام بأن الذي يستدل به على انكاس إحداهما لا يستدل به على انكاس الأخرى .
ورابعاً : الابراد الاخير الذي ذكرناه على الدليل الاول .

دليل اللزوم

(من الأدلة التي أقاموها على انكاس القضايا دليل اللزوم وهو : انكاس الأعم من القضية فانه يثبت به انكاس الاخص منها لأن لازم الأعم لازم للخاص) . ويرد عليهم ثلاثة ايرادات .

أولاً : ان مثل الكلية والنوعية لازمة للانسان والانسان أعم من زيد مع ان الكلية غير لازمة لزيد فلازم الأعم لم يكن لازماً للخاص . وجوابه - ازء المقولات الثانية إنما هي لازمة للأشياء بوجودها الذهني دون الخارجي فالانسان في الخارج هو اللازم لزيد وهو حصصه من طبيعة الانسان وليس هو كلي فالكلية ليست بلازمة للانسان في جميع اطواره بل لازمة له في وجوده الذهني دون الوجود الخارجي .

وثانياً : انه قد تقدم بأن من شرط العكس أن يكون لزومه لذات الأصل لا بالواسطة وهذا الدليل يقتضي ان لزوم العكس للخاص بواسطة لزومه للأعم . وجوابه : ان اللزوم للأعم كان دليلاً على اللزوم للخاص لا انه كان عاماً وواسطة في اللزوم للخاص فالعكس لازم لذات الاخص والدليل عليه هو لزومه لذات الأعم .

وثالثاً : الابراد الاخير الذي ذكرناه على الدليل الاول .

الادلة التي أقاموها على عدم الانعكاس

(استدلوا على عدم انعكاس بعض القضايا بأدلة ثلاثة (أحدها) عدم وجود معنى محصلاً للمعكس غير المعنى المحصل من الأصل كما في المنفصلة فإنها لا تتعكس عندهم لأن المعنى المحصل من الأصل هو المعاندة بين جزئيها وهذا هو المعنى المحصل من عكسها (ثانية) إنكاكاً العكس عن الأصل في الصدق ولو في مادة واحدة فان العكس ما كان لازماً للأصل (ثالثاً) عدم انعكاس الاخت لآن الاخت اذا لم ينعكس لم ينعكس الأعم لآن العكس لازم للأعم والأعم لازم للأخت ولازم اللازم لازم فلو لم ينعكس الاخت علم ان الأعم ليس له عكس وإلا لتفنك اللازم عن ملزومه) . ويرد على الدليل الأول .

أولاً : ان المفهوم من المنفصلة غير المفهوم من عكسها فان المفهوم من قولنا : أما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً الحكم على زوجية العدد بمعاندة الفردية ومن قولنا : أما أن يكون العدد فرداً أو زوجاً الحكم على فردية العدد بمعاندة الزوجية ولا شك انَّ المفهوم من معاندة هذا لذاك غير المفهوم من معاندة ذلك لهذا فيكون للمنفصلة أيضاً عكس معايراً لها في المفهوم . والجواب عنه : انَّ الحكم في المنفصلة بالعناد بين الطرفين على ما يشهد به تفسير المنفصلة ويقتضيه تعلق مفهوماً وليس معناها اذ الأول معاند للثاني .

وثانياً : ان العكس لا ينحصر فائدته بان يكون له معنى محصل بل هناك فوائد أخرى كارجاع الاشكال الثلاثة الى الشكل الأول بعكس احدى مقدماتها فان المنفصلة اذا كانت احدى المقدمات التي يعكسها يرجع القياس الى الشكل الاول احتياجاً الى عكسها كما لو كانت كبرى في الشكل الثاني من ضربه الاول والثالث أو كانت صغرى من ضربه الثاني فانها يعكسها يرجع القياس

للشكل الأول وقس باقي الاشكال على ذلك فلو منعنا من عكسها لما رجع
القياس المركب منها الى الشكل الأول فانحق صحة عكسها .

ويرد على الدليل الثاني :

ان الدليل أخص من المدعى إذ المدعى عدم انعكاس القضية مطلقاً وما
ذكر من الدليل يقتضي عدم انعكاسها في هذه المادة أو في قسم منها . وجوابه :
ما مرءٌ مكرراً من انة العكس هو اللازم المستحيل انعكاسه عن هيئة القضية
فلو انفك عن هيئة القضية ولو في مورد واحد لم يكن بلازم لها فلا يصلح
لأن يكون عكساً .

ويرد على الدليل الثالث .

ان الأعم قد ينفك عن الأخص كما في المعارض المفارقة كالمشي
والضحك فاتها قد تفارق الرجل مع اثها أعم منه وعليه فييمكن أن يكون الشيء
ينفك عن الأخص وهو لازم للأعم فان الحركة لازمة للشيء وهي تنفك عن
الخاص وهو الانسان . وجوابه : ان الأعمية في الصدق يتصور فيها ذلك كما
في الكليات اما الأعمية في التتحقق كما في القضايا فلا يتصور فيها ذلك إذ
الأعمية في التتحقق تستدعي الملازمة في الوجود والا لكان مقارناً ومفارقاً وما
نعني فيه الأعمية من هذا القبيل لأنها بين القضايا لا المفردات .

عكس الموجبات الموجهات

(قالوا : تعمكس الدائمتان والعامتان حينية مطلقة بالخلف) . ويرد

عليهم .

ما عرفته سابقاً إنَّ الخلف لا يثبت العكس ما لم ينضم اليه ما يدل على عدم انعكاس هذه الاربعة الى ما هو أخص من الحينية المطلقة لأنَّ العكس هو أخص قضية لازمة للأصل كما تقدم ولذا بعضهم أضاف لدليل الخلف هنا بأنَّ أخص هذه الاربعة هي : الضرورية المطلقة وهي لا تتعكس الى ما هو أخص من الحينية المطلقة وهو العرفية العامة لتخلفها في بعض الموارد كقولنا كلَّ كاتب انسان بالضرورة ولا ينعكس الى قولنا : بعض الانسان كاتب بالدوم ما دام انساناً وعدم انعكاس الاخص الى شيءٍ يوجب عدم انعكاس الأعم اليه ٠

(قالوا : الوجوديتان والوقيتان والمطلقة العامة تتعكس مطلقة عامة بالخلف ٠) ويرد عليهم

ما سبق من إنَّ الخلف لا يثبت كون المطلقة العامة عكساً لهذه الخمسة لأنَّ الأعم من العكس أيضاً يثبت بالخلف ولذا ضم بعضهم الى دليل الخلف هنا بأنَّ أخص هذه الخمسة الوقية وهي لا تتعكس الى ما هو أخص من المطلقة العامة وهو الحينية المطلقة لتخلفها في بعض الموارد لصدق كلَّ منحرف مضىء بالتوقيت لا دائماً مع كذب بعض المضيء منحرف حين هو مضيء وعدم انعكاس الاخص الى شيءٍ يوجب عدم انعكاس الاعم اليه كما تقدم منا ذلك ٠

(قالوا : إنَّ الخاصتين تتعكسان حينية مطلقة مقيدة باللادوم واستدلوا على ذلك بأنَّ الجزء الأول من العكس لازم للعامتين وهو لازمان للخاصتين ولازم اللازم لازم وانَّ الجزء الثاني من العكس نضم تقسيمه الى الجزء الأول من الأصل فيتتجّع نتيجةً ثم نضممه الى الجزء الثاني من الأصل فيتتجّع ما ينافي

تلك التبيّحة) ويرد عليهم ثلاثة ايرادات .

أولاً : إنما تقتصر على ضمه إلى الجزء الثاني فينتج سلب الشيء عن نفسه وهو محال ولا حاجة لضمه للجزء الأول . — وجوابه — إنَّ الجزء الثاني لما كان مطلقة عامة سالبة كافية كان هو الكبري والتقييد للا دوام العكس هو الدائمة المطلقة الموجبة الكلية وهو الصغرى ف تكون التبيّحة سالبة كافية مطلقة عامة والشيء يسلب عن نفسه بالاطلاق العام ألا ترى إنَّه يصح أن يقال : لا شيء من الكاتب بكاتب بالفعل لأن ذات الكاتب تسلب عنها الكتابة في أحد الأزمنة الثلاثة فلذا احتبّ إلى ضم تقييد اللا دوام العكس إلى الجزء الثاني ليتّبع ما ينافي تلك التبيّحة .

وثانياً : إنَّ هذا لا يتم فيما لو كان الخاصتان جزئيتين لأنَّ الجزء الثاني من الأصل يكون حينئذ سالبة جزئية فلا يصلح لضم تقييد اللا دوام إليه لأنَّ السالبة الجزئية لا تصلح صغرى ولا كبرى للشكل الأول ولذا بضمهم التجا للاستدلال عليه بالافتراض .

وثالثاً : إنَّ الاستدلال المذكور غير كاف بل لابد من بيان إنَّه لا ينعكس إلى ما هو أخص منها لجواز أن يكون صدق العينية بواسطة إنَّها أعم من عسكهما .

(قال متأخروا المنطقين : إنَّ المكتتين لا عكس لهما لأنَّه لما كان صدق وصف الموضوع على ذاته بالفعل كان مفهومهما إنَّ ذات الموضوع يثبت لها وصف الموضوع بالفعل ويثبت لها وصف المحمول بالامكان ولا بد في العكس أن تكون تلك الذات يثبت لها وصف المحمول بالفعل حتى يكون وصف المحمول عنواناً لها في العكس وغير معلوم حينئذ لزوم العكس للأصل لاحتمال

انه الامكان لم يخرج الى الفعلية) ٠ ويرد عليهم خمسة ايرادات ٠
أولاً : ائه كلما صدق المكنته أمكن صدق المطلقة العامة وكلما أمكن
صدق المطلقة العامة أمكن في عكسها صدق المطلقة العامة للملازمة بين الأصل
والعكس فيتتبع كلما صدق المكنته أمكن في عكسها صدق المطلقة العامة
ونضمه الى كبرى بديهية وهي كلما أمكن في عكسها صدق المطلقة العامة
أمكن في عكسها صدق المكنته العامة لكون المكنته العامة أعم فيتتبع كلما
صدق المكنته أمكن في عكسها صدق المكنته العامة ٠ — وجوابه — انه
هذا إنما يثبت امكان صدق المكنته العامة في عكس المكنته ولا يثبت انه لازم
لها والعكس لا بد من اثبات لزومه للأصل لا امكان صدقه معه ٠

وثانياً : انه دليل الخلف يثبت انعكاس المكنته فائه اذا صدق بعض
ج ب الامكان صدق بعض ب ج بالامكان العام وإلا لصدق تقسيمه وهو
لا شيء من ب ج ونضمه الى الأصل بجعله كبرى لسلبه والأصل صفرى
لا يجراه فيتتبع من الشكل الأول بعض ج ليس بج بالضرورة وهو محال ٠
— وجوابه — انه قياس الخلف في المقام غير قائم لأن الصفرى فيه تكون
مكنته وهي لا تصلح لصفرية الشكل الأول ٠

وثالثاً : انه دليل الافتراض يثبت انعكاس المكنته بفرض الموضوع
(د) فيكون (د ب) و (دج) فيصدق بعض ب ج ٠ — وجوابه — بأن
صدق ب على د كان بالامكان لأن القضية ممكنته فإذا أخذ (ب) في الموضوع
لم يعلم صدقها على (د) لأن صدق وصف الموضوع على ذاته بالفعل فلم
يثبت بعض ب ج هذا اذا لم نرجح دليل الافتراض الى الشكل الثالث وإن
ارجعناه ففساده أوضح لأن (د ب) لما كانت ممكنته لم تصلح لصفرية

الشكل الثالث .

ورابعاً : إنَّ دليلاً العكس يثبت انكاس المكنته بأن يقال : لو كذب بعض بـ ج بالامكان العام الذي هو العكس لصدق تقىيشه وهو لا شئ من بـ ج بالضرورة وينعكس الى لا شئ من ج بـ بالضرورة وهو ينافي الأصل .
- وجوابه - إنَّ الضروريه السالبه لا تتمكن الى نفسها وإنما تتعكس دائمه والدوم لا ينافي الامكان .

خامساً : إنَّ صدق وصف الموضوع على ذاته بالامكان لا بالفعل وحينئذ فتتعكس المكنته مكنته عامة لصلاحيتها لصغرويه الشكل الأول والثالث ولا انكاس الضروريه الى نفسها .
- وجوابه - ائه قد مر منا انَّ صدق وصف الموضوع على ذاته في القضايا المتعارفة ليس بالامكان .

ما لا ينعكس من السوالب الكلية

(قالوا : لا تتعكس من السوالب ^٧ الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والمطلقة العامة والمكنته العامة من البساط و الوقتياتان والوجودياتان والمكنته الخاصة من المركبات لأنَّ أخصها الوقتية لا تتعكس ومتى لم ينعكس الأخص لم ينعكس الأعم امَّا الوقتية لا تتعكس فلصدق قولنا : لا شئ من القمر ينخسف بالضرورة وقت التربيع لا دائمًا مع كذب قولنا ليس بعض المخسف قمر بالامكان الذي هو أعم الجهات لصدق تقىيشه وهو كل منخسف قمر بالضرورة وكذب العام يوجب كذب الخاص) .
ويرد عليهم : إنَّ العكس لا نسلم كذبه لأنَّ السالبه تصدق باتناء الموضوع وصدق الموجبة الكلية

لا يوجب كذب العكس لأنها أئمّا تناقض العكس لو اتّحدا في الموضوع وليس كذلك فانه الإيجاب أئمّا يكون على الأفراد المقدّرة لاعتبار وجود الموضوع في الموجبة والسلب قد فرض على الأفراد المعدومة ٠ — وجوابه — إنّ الموضوع موجود في العكس بشهادة لا دوام الأصل الذي هو موجبة كليلة فيكون السلب مسلطًا عليها مضافاً إلى إنّ الحكم على الأفراد في العكس وتقييده هي الأفراد المقدّرة فالموضوع فيهما واحد وإلا لما كان تناقض بين الموجبة والسالبة أصلًا ٠

عَكْسُ الْفَرْوَرِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ الْكُلِّيَّةِ

(قالوا : السالبة الفروريّة المطلقة تتعكس سالبة دائمة مطلقة بالخلف وطريق العكس) ٠ ويرد عليهم ستة ايرادات ٠

أولاً : إنّ العكس أخص قضية وكما يجب اثبات لزوم العكس بالبرهان يجب بيان إنّ الأخص غير لازم في العكس فلابد أن يبينوا إنّ الفروريّة غير لازمة في العكس ولنذا إلتجأ بعضهم لاقامة البرهان على ذلك بأنّه لو فرضنا إنّ زيد لم يركب إلا الفرس صدق لا شيء من مرکوب زيد بحمار بالضرورة ولا يصدق لا شيء من الحمار بمرکوب زيد بالضرورة لصدق تقييده وهو بعض الحمار مرکوب زيد بالامكان فالضروريّة في عكس الفروريّة غير لازمة ٠

وثانياً : إنّها تتعكس كنفتها وذلك لأنّه لو صدق لا شيء من ج ب بالضرورة فلابد أن يصدق لا شيء من ب ج بالضرورة وإلا لصدق تقييده وهو بعض (ب ج) بالامكان لكن صدق هذا التقىض محال لأن كل ممكّن أئمّا يصير ممكّنا اذا لم يلزم من وقوعه محال وإلا لكان ممتنعا ولو وقع

القيض المذكور أعني بعض بـ ج بالامكان لصدق بعض بـ ج بالفعل لأن معنى وقوع الممكن هو خروجه من الامكان الى الفعل وصدق بعض بـ ج بالفعل محال لأنـا لو عكسناه لكان منافيـاً للأصل ولو ضمنناه الى الأصل لأنـ جعلناه لا يجـبه صـفـرـيـاً والأـصـل لـسـلـبـه كـبـرـيـاً صـارـ شـكـلاً أـولـاً يتـجـ لاـشـيـهـ منـ بـ بـ بالـضـرـورـةـ وـهـوـ مـحـالـ لـاـ مـنـأـ لـهـ إـلـاـ تـحـقـقـ المـكـنـ فـيـكـونـ تـحـقـقـهـ مـحـالـاًـ مـمـتـنـعـاًـ وـاـذـاـ ثـبـتـ اـنـ صـدـقـ بـعـضـ بـ جـ بـالـفـعـلـ مـحـالـ كـذـبـ بـعـضـ بـ جـ بـالـامـكـانـ لـأـنـ المـكـنـ مـاـ كـانـ وـقـوـعـهـ لـيـسـ بـمـحـالـ وـاـذـاـ كـذـبـ بـعـضـ بـ جـ بـالـامـكـانـ صـدـقـ قـيـضـهـ وـهـوـ لـاـشـيـهـ مـنـ بـ جـ بـالـضـرـورـةـ وـهـوـ الـمـطـلـوبـ وـيـتـلـخـصـ الـاـشـكـالـ اـنـ الـضـرـورـيـةـ اـذـاـ لـمـ تـصـدـقـ فـيـ عـكـسـ الـضـرـورـيـةـ فـلـابـدـ اـنـ يـصـدـقـ الـامـكـانـ لـاـسـتـحـالـةـ اـرـتـفـاعـ الـقـيـضـيـنـ وـلـازـمـ صـدـقـ الـامـكـانـ هـوـ جـوـازـ وـقـوـعـهـ وـتـحـقـقـهـ إـلـاـ لـمـ صـارـ الشـيـءـ مـكـنـاًـ بـلـ يـصـيـرـ مـمـتـنـعـ وـوـقـوـعـ الـامـكـانـ فـيـمـاـ نـعـنـ فـيـ مـحـالـ لـأـنـ لـوـ ضـمـ اـلـاـصـلـ اـتـجـ سـلـبـ الشـيـءـ عـنـ نـفـسـهـ بـالـضـرـورـةـ فـيـمـتـنـعـ وـقـوـعـهـ فـلـاـ يـصـدـقـ الـامـكـانـ فـيـشـتـ قـيـضـهـ وـهـوـ الـضـرـورـةـ وـاجـبـ عـنـهـ بـتـوـضـيـعـ مـنـ اـنـ الـامـكـانـ لـاـ يـسـتـلـزـمـ جـوـازـ الـوـقـوـعـ لـأـنـ الـامـكـانـ هـوـ سـلـبـ الـضـرـورـةـ عـنـ الـطـرـفـ الـمـقـابـلـ فـيـ حـدـ ذـاـهـ وـهـوـ لـاـ يـنـافـيـ اـمـتـنـاعـ الـطـرـفـ الـمـوـافـقـ بـوـاسـطـةـ الـغـيرـ أـلـاـ تـرـىـ اـنـ سـائـرـ الـمـكـنـاتـ الـغـيرـ الـمـوـجـودـةـ مـمـتـنـعـ بـوـاسـطـةـ عـدـمـ الـعـلـةـ لـهـاـ أـوـ وـجـودـ الـمـانـعـ مـنـهـاـ

وـثـالـثـ : اـنـ الدـوـامـ فـيـ الـكـلـيـاتـ لـاـ يـنـفـكـ عـنـ الـضـرـورـةـ لـأـنـ الدـوـامـ يـسـتـدـعـيـ دـوـامـ الـعـلـةـ التـامـةـ وـدـوـامـهـ يـسـتـدـعـيـ ضـرـورـةـ الـمـلـوـلـ لـاـسـتـحـالـةـ اـنـكـاـكـ الـمـلـوـلـ عـنـ عـلـتـهـ التـامـةـ وـاـذـاـ ثـبـتـ اـنـ الـضـرـورـةـ تـعـكـسـ دـائـمـةـ وـدـائـمـةـ تـسـتـلـزـمـ الـضـرـورـيـةـ صـدـقـتـ الـضـرـورـيـةـ فـيـ عـكـسـ الـضـرـورـيـةـ وـجـوابـهـ اـنـ الـضـرـورـةـ إـنـ كـانـتـ

ناشئة من الذات فليست بلازمة للدوم لأن الضرورة الناشئة من وجود العلة التامة لم تكن من جهة الذات وإن كانت أعم من الناشئة من الذات أو من الغير كان الدوم ملزماً للضرورة لأن الدوم يستحيل معه العدم بلاحظ استلزمته لوجود العلة التامة وقد تقدم في مبحث الدائمة ما ينفعك في تقرير الإيراد ودفعه فراجع ٠

ورابعاً : ما حاصله بتقييع متأ ووضييع ائه اذا فرض انه ذات الموضوع يمتنع اتصافها بوصف المحمول كما هو معنى الضرورية المطلقة كانت ذات المحمول يمتنع اتصافها بوصف الموضوع حيث ائه لو اتصف ذات المحمول بوصف الموضوع اجتماع الوصفان على ذات واحدة فيصدق الایجاب الجزئي وهو ينافي الأصل الذي هو السلب الكلي الضروري وإذا ثبت انه ذات المحمول يمتنع اتصافها بوصف الموضوع صدقت الضرورية المطلقة في طرف العكس لأن العكس الضروري عبارة عن انه ذات المحمول يمتنع اتصافها بوصف الموضوع ٠ - وجوابه - ائه اذا فرض انه ذات الموضوع يمتنع اتصافها بالمحمول فلا يلزم أن تكون ذات المحمول يمتنع اتصافها بال موضوع وإنما يلزم عدم الاتصال بالموضوع لا امتناع الاتصال وما ذكر من العلة إنما يكون علة لعدم وقوع الاتصال لا لامتناعه كما يشهد بذلك المثال المقدم وهو مركوب زيد فلذا يكون العكس ليس بضروري ٠

وخامساً : انه الضرورية برهان الخلف تعكس ضرورية لأنه اذا صدق لا شيء من B بالضرورة صدق لا شيء من B بالضرورة وإلا لصدق تقييده وهو بعض B بالمكان ونضمه الى الأصل فيستخرج بعض B ليس B بالضرورة وهو محال ٠ - وجوابه - انه دليل الخلف غير جارٍ هنا لأن

قيض الأصل مسكنة جزئية وهي لا تصلح صغرى ولا كبرى في الشكل الأول .
و السادسة : إنَّ الضرورية تتعكس كنفسها بطريق العكس بأنَّ قيول
لو لم تصدق الضرورية في عكس الضرورية لصدق قيضاها وهو المسكنة وهي
تعكس إلى ما ينافي الأصل ألا ترى أنه اذا صدق لا شيء من ج ب بالضرورة
صدق لا شيء من ب ج بالضرورة وإلا لصدق قيضاها وهو بعض ب ج
بالمكان ونعكسه إلى بعض ج ب بالأمكان وهو ينافي الأصل . — وجوابه —
إنه لا يتم فيما نحن فيه لأنَّه مبني على انعكاس المسكنة وقد عرفت عدمه .

عكس الدائمة المطلقة السالبة

(قالوا : الدائمة المطلقة السالبة تتعكس كنفسها) . ويرد عليهم : إنَّ
العرض الخاص المفارق كالضحك للإنسان يسلب عن جميع أفراد معروضه
في وقت مئا وإلا لما كان عرضًا مفارقًا فيصدق لا شيء من الإنسان بضاحكه
وقت مئا وإذا صدق سلبه في وقت مئا أمكن سلبه دائمًا إذ لو لم يكن السلب
دائماً لزم اقلاب المكن الذاتي إلى الممتنع الذاتي لأنَّ السلب ممكن ذاتي
وإلا لما تحقق في وقت فلو لم يمكن تتحققه دائمًا لكنَّ ممتنعًا ذاتيًّا وقد تقرر
في فن الحكمة استحالة اقلاب المكن الذاتي إلى الممتنع الذاتي وحيث إنَّ
المكن هو ما جاز وقوعه وتحققه فإذا أمكن السلب دائمًا يعني أنه أمكن
دوماً سلب الضاحكية عن الإنسان جاز وقوعه وتحققه وصدقه بأنَّ يصدق
لا شيء من الإنسان بضاحكه دائمًا فلو كانت السالبة الدائمة تتعكس كنفسها
لانعكست هذه القضية إلى لا شيء من الضاحك بانسان دائمًا وهو كاذب
لصدق قيضاها وهو بعض الضاحك انسان بالفعل فثبت أنَّ السالبة الدائمة
يمكن صدقها مع كذب عكسها مع إنَّ من شرط العكس الملازمة للأصل في

الصدق ولا يعقل إمكان أحد المتلازمين مع عدم إمكان الآخر ٠ — وجوابه —
بالنقض بالأمور الغير القارة كالحركة والكلام فانها متحققة الوجود ولا يمكن
دوار وجودها وإلا ل كانت قارة وحينئذ فيتحقق سلب الصاحبة عن الإنسان
وقتاً مئا ولا يستلزم إمكان دوار السلب وبالحل بأن الأقلاب الحال هو انه
الشيء في وقت إمكانه يكون ممتنعاً مئا انه لو امتنع في زمان آخر فهذا
ليس بمحال ٠ وعليه لو انه الشيء تحقق في وقت فلامانع من أن يكون ممتنعاً
في وقت آخر كما في الأمور الغير القارة وبهذا ظهر انه التحقق في وقت مئا
لا يستلزم إمكان دوامه ٠ مضافاً الى انه إمكان السلب ليس إلا سلب الضرورة
ولا يستلزم جواز التتحقق فانه الشيء قد يكون ممكناً في ذاته ولكن يمتنع
تحقيقه من جهة أخرى ٠

عكس السالبة المشروطة العامة الكلية

(قالوا : المشروطة العامة تتعكس عرفية عامة لانه لو لم يصدق عكسها
لصدق تقييده وهو الحينية المطلقة ونضمنها الى الأصل فيتحقق سلب الشيء
عن نفسه بالضرورة) ٠ ويرد عليهم ايرادان ٠

أولاً : ما سبق من انه مجرد ذلك لا يكفي في بيان الانعكاس الى
العرفية العامة بل لابد من إثبات عدم انعكاسها الى نفسها إذ يجوز أن تكون
العرفية العامة أعم من العكس فانه الخلف يجري في الأعم ولذا الترجأ جلهم
الى ضم دليل يثبت عدم انعكاسها الى نفسها وهو أن تقول في المثال المعروف
لا شيء من مرکوب زيد بحمار بالضرورة ما دام مرکوب زيد ولا يصدق في
عكسه المشروطة العامة لكتاب لا شيء من الحمار بمرکوب زيد بالضرورة
ما دام حماراً لصدق تقييده الحينية المكنته وهو بعض الحمار مرکوب زيد

بالمكان حين هو حمار ٠

وثانياً : إن المشروطه العامة هي التي يحكم فيها بالضرورة لأجل الوصف العناني كقولنا : لا شيء من الساكن بمحرك بالضرورة ما دام ساكناً ولا شيء من العالم بجاهل بالضرورة ما دام عالماً وحينئذ ف تكون بين وصف الموضوع ووصف المحمول معاندة لأن منشأ ضرورة السلب هو وصف الموضوع فلابد أن يكون في وصفه عناد ومنفأة ذاتية مع وصف المحمول ولازم ذلك أن يكون وصف المحمول معاندة لوصف الموضوع لأن العناد والتنافي أمر قائم بين الشيئين وإذا ثبتت المعاندة من الطرفين والمنفأة الذاتية بين الوصفين استحال ثبوت كل منهما لذات الآخر حين اتصافها بالآخر فيصدق العكس ضرورياً ما دام الوصف والمثال المعروف لا تصدق المشروطه العامة فيه لعدم دخل الوصف في المنفأة ٠ — وجوابه — إنما لا نسلم بأن المشروطه العامة هي ما ذكره الخصم بل هي ما كانت ضرورتها بشرط الوصف أو ما دام الوصف فلا تدل على العناد بين الوصفين فيها هذا ولا يخفى إن أغلب ما ذكر في عكس السالبة الضرورية يجري هنا فراجع وهكذا ما ذكر في عكس السالبة الدائمة يجري في عكس السالبة العرفية العامة ٠

عكس السالبتين الخاصتين الكليتين

(قالوا : إن الخاصتين السالبتين الكليتين تتعكسان عرفية عامة سالبة كلية مقيدة باللا دوام في البعض وهو اشارة الى مطلقة عامة موجبة جزئية) ٠
ويرد عليهم ايرادان ٠

أولاً : إن اللا دوام في المركبات حسب ما ذكروه اشارة الى قضية مطلقة عامة موافقة للأصل في الكلم وهنا قد خالقه في الكلم ٠ — وجوابه —

انه ذلك فيما اطلق اللادوام كما هو شأنسائر الألفاظ فائتها تدل على معانٍها مع اطلاقها وتجردها عن القرينة امّا مع القرينة ف تكون القرينة هي المتّبعة .

و ثانياً : ان المشرّوطة الخاصة تتعكس الى مشرّوطة خاصة وذلك لانه في المشرّوطة الخاصة بواسطة اللادوام تكون ذات الموضوع عين ذات المحمول للدلالٍ على الایجاب الكلي فاذا الوصفان تنافياً وتعانداً في ذات الموضوع فقد تنافياً في ذات المحمول فيكون كل منهما مسلوباً عن ذات المحمول بالضرورة حين اتصافها بالآخر . - وجوابه - ائه من الجائز ان يعم المحمول افراداً آخر غير ذات الموضوع يمكن اتصافها بوصف الموضوع وحيثئذ فلا يصح سلب وصف الموضوع عن جميع افراد المحمول بالضرورة فمثلاً اذا فرضنا امكان ان يكتب ساكن الاصابع بضمـه فصدق لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة ما دام كاتباً لا دائمـاً ولا يصدق لا شيء من ساكن الاصابع بكتاب بالضرورة ما دام ساكن الاصابع لصدق تقضـه وهو بعض ساكن الاصابع كاتب بالامـكـان حين هو ساكن الاصابع وهو الذي يمكن ان يكتب بضمـه والغريب انه من تعرـض لهـذا الاشكـال لم يتعرض لجوابـه مع وضـوحـه نعم يمكن اثبات انعـكـاس المشرـوـطة الخاصة الكلـية السـالـبة الى مـشـرـوـطة خـاصـة جـزـئـية سـالـبة بـهـذا الدـلـيل وـكـانـ القـومـ إـنـماـ اـخـتـارـوـاـ انـعـكـاسـهاـ إـلـىـ الـعـرـفـيـةـ الخـاصـةـ الـكـلـيـةـ دونـ المـشـرـوـطةـ الخـاصـةـ الـجـزـئـيةـ معـ اـنـهـ بـيـنـهـماـ عـمـومـ منـ وجـهـ هـوـ اـجـراءـ لـبـ السـوالـ الـكـلـيـةـ عـلـىـ سـقـ وـاحـدـ وـلـأـنـ الـكـلـيـةـ أـهـمـ منـ الـجـزـئـيةـ باـعـتـارـ شـمـولـهـاـ وـضـبـطـهـاـ لـلـأـفـرـادـ وـيـرـدـ هـنـاـ أـغـلـبـ ماـ أـورـدـنـاهـ عـلـىـ انـعـكـاسـ السـالـبةـ الـضـرـوريـةـ وـالـدـائـمـةـ فـرـاجـعـ تـرـشـدـ أـشـاءـ اللهـ .

عکس السالیتین آنجز ییتن الخاصتين

(ذهب قسماء المنطقين الى انَّ السالبة الجزئية مطلقاً لا تتعكس ولكن اثير الدين المفضل بن عمر الابهري نطن الى انكاس الخاصلين منها وتبعد المتأخرة على ذلك ونعلم انَّهما ينعكسان الى عرفية خاصة فاذا صدق بالضرورة او بالدوام بعض الكاتب ليس ساكن الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً صدق في عكسه ليس بعض ساكن الأصابع بكاتب دائماً ما دام ساكن الأصابع لا دائماً مستدلين على ذلك بدليل الافتراض وذلك باَن نفرض ذات الموضوع (زيد) ومن هذا الفرض تصدق قضيَّتان أحدهما (زيد كاتب) لأنَّ وصف الموضوع ينبع لذاته ومصاديقه و (زيد ساكن الأصابع) لأنَّ مفهوم لا دوام الأصل بعض الكاتب ساكن الأصابع بالفعل والقضية المحصورة يكون المحمول فيها ثابتاً لذات الموضوع فيكون (سكون الأصابع) ثابتاً لزيد فيصدق بعض ساكن الأصابع كاتب بالفعل وهو الجزء الثاني من المعكس وبيان آخر انه لا دوام الأصل لــا كان موجبة جزئية كان ينعكس كنفسه موجبة جزئية وهي لا دوام المعكس . ثم تقول لاثبات الجزء الأول من المعكس باَن لازم الجزء الأول من الأصل ان يصدق (زيد ليس كاتباً بالدوام ما دام ساكن الأصابع) لانه لو لم يصدق لصدق هيشه وهو الحينية المطلقة اعني زيد كاتب حين هو ساكن الأصابع ولازم هذا التقييف صدق زيد ساكن الأصابع حين هو كاتب لأنَّ الوصفين اذا تقارنا في ذات ثبت كل منهما في زمان الآخر وهذا اللازم للتقييف باطل لانه ينافي الجزء الأول لانه قد كان مقتضاه انه زيد؟ ليس ساكن الأصابع حين هو كاتب فيكون ملزومه وهو التقييف

باطل فيصدق زيد ليس بكاتب ما دام ساكن الأصابع فيصدق الجزء الأول من العكس لأن زيد بعض ساكن الأصابع بحكم لا دوام الأصل أو لأننا نضمه كبرى إلى ما استفدها من لا دوام الأصل وهو (زيد ساكن الأصابع) بأن قوله : زيد ساكن الأصابع وزيد ليس بكاتب ما دام ساكن الأصابع فينتج من الشكل الثالث بعض ساكن الأصابع ليس بكاتب بالدوام ما دام ساكن الأصابع وهو الجزء الأول من العكس . وبيان آخر لاثبات الجزء الأول من العكس وهو أن يقول : إنَّ وصف الكتابة مع وصف سكون الأصابع متنافيان في زيد بحكم الجزء الأول من الأصل حيث إنَّ مفهومه إنَّ زيداً ما دام ستصفا بالكتابة لا يتصل بسكون الأصابع فلابد أن يكون وصف السكون منافياً لوصف الكتابة في (زيد) إذ لا يعقل أن يوجد التنافي في أحد الطرفين دون الآخر فصار (زيد) ساكن الأصابع بحكم لا دوام الأصل وكان حال اتصافه بسكون الأصابع لا يتصل بالكتابة بحكم الجزء الأول من الأصل وحينئذ فيصدق بعض ساكن الأصابع ليس بكاتب ما دام ساكن الأصابع وهو (الجزء الأول من العكس) . ويرد عليهم أربعة ايرادات .

أولاً : إنَّ مثل قولنا : بالضرورة أو بالدوام بعض الإنسان ليس بكاتب ما دام إنساناً لا دائماً صادق مع كذب العكس حتى لو كان ممكناً عامة لكتاب قولنا : بعض الكاتب ليس بانسان بالامكان العام لصدق تقضها وهو كل كاتب انسان بالضرورة . - وجوابه - إنَّ هذه القضية ليست بصادقة لأن المسوقة التي هي محل كلام المنطقين لابد وأن يكون الوصف له مدخلية في تحقق الضرورة أو كانت الضرورة في جميع أوقات الوصف وسلب الكتابة عن الإنسان لم يكن لوصف الإنسان مدخلية في ضروريته ولا إنَّ ضروريته

ثابتة في جميع أوقات الإنسانية وإنما صدق اللادوام في المثال .
وثانياً : إنَّ المشروطة الخاصة تتعكس ك نفسها لا عرفية خاصة عامة لأنَّ الوصفين لِمَا تعاونا تعاونا ضرورياً في ذات الموضوع امتنع ثبوت كلٍّ منهما في زمان الآخر بالضرورة لأنَّ التعاوند صفة قائمة بالطرفين .

وثالثاً : إنَّ البيان المذكور لو تم لاقتضى انكماش العامتين السابتين الجزئيتين إلى عرفية عامة لأنَّه إذا صدق بعض ج ليس بـ ما دام ج كان الوصفان متنافيين في ذات الموضوع فما هو بـ لا يكون ج ما دام بـ وإنَّ لكان ج بـ في أوقات كونه ج فيجتمع الوصفان على ذات واحدة وقد كافَا متنافيين . — وجوابه — إنَّ الأصل إنما يقتضي منافاة الوصفين في ذات الموضوع وهو لا يقتضي ثبوت المنافاة بينهما في ذات المحمول لجواز اثنَا غير ذات الموضوع ألا ترى إنَّه يصدق بعض الحيوان ليس بـ انسان بالضرورة ما دام حيواناً ولا يصدق عكسه لكون ذات الموضوع كافٍ مثل الفرس وذات المحمول هو الانسان وهذا بخلاف الخاصتين فائِه يجب أن يكون ذات الموضوع متحدة مع ذات المحمول بـ حكم اللادوام .

ورابعاً : إنَّ مثل قولنا بعض متحرك الأصابع ليس بـ كاتب ما دام متحرك الأصابع لا دائماً صادق مع كذب المكس وهو بعض الكاتب ليس بـ متحرك الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً . — وجوابه — إنَّ لا نسلم كذبه لامكان انه كان يكتب بـ بعض القلم في فمه .

عكس النقيض

(اشتهر تعريفه بينهم بأنه تبديل هضيبي الطرفين مع بقاء الكيف والصدق) . ويرد عليهم ايرادان .

أولاً : إنَّ التبديل لنقيضي الطرفين يشمل صورة جعل كل من النقيضين ممكان طرفة فمثل كل انسان كاتب لو بدل بكل ما ليس بانسان ليس بكاتب صدق عليه تبديل نقيضي الطرفين وكان الأصح تعريفه بتبديل كل من الطرفين بنقيض الآخر . إِلَّا اللَّهُمَّ أَنْ يَلْعُنَ إِنَّ التَّبَدِيلَ مِنْهُ هُوَ التَّبَدِيلُ بَيْنَ النَّقِيْضَيْنَ وَإِنَّ الصُّورَةَ الْمَذْكُورَةَ لَمْ يَكُنْ فِيهَا تَبَدِيلٌ بَيْنَ النَّقِيْضَيْنَ .

وثانياً : إنَّ اشتراط الصدق يعني عن اشتراط الكيف لأنَّ بقاء الصدق يستلزم بقاء الكيف . واجب عنه بأنَّ الصدق قد يكون مع عدم بقاء الكيف كقولنا : ليس بعض الانسان بلا حيوان مع صدق بعض الحيوان لا انسان وهذا مختلفان في الكيف فأحدهما لا يستلزم الآخر وأغلب ما تقدم في تعريف عكس المستوى يجيء هنا فجدير بنا أن لا نطيل الكلام في تعريفه ولا في قواعده .

عكس النقيض في الموجبات

(قالوا : إنَّ حَكْمَ الْمُوجَبَاتِ هُنَا حَكْمُ السُّوَالِبِ فِي الْمُسْتَوِيِّ حَتَّى إِنَّ الْمُوجَبَةَ الْكُلِّيَّةَ تَنْعَكِسَ كَنْفُسَهَا لِأَنَّهُ إِذَا صَدَقَ كُلُّ انسان حيوان صدق كُلُّ ما ليس بحيوان ليس بانسان إِلَّا لصدق تقضيه وهو (بعض ما ليس بحيوان انسان) وينعكس بالعكس المستوى الى (بعض الانسان ليس بحيوان) وهو ينافي الأصل أو نفسه الى الأصل بـأن يجعل صفرى والأصل لكتلته كبرى فيقال بعض ما ليس بحيوان انسان وكل انسان حيوان يتبع بعض ما ليس بحيوان حيوان وهو محال) . ويرد عليهم ستة ايرادات .

أولاً : أن (بعض ما ليس بحيوان انسان) ليس بنقيض للعكس لأنَّ موافق مع العكس في الایجاب ومن شرط النقيض الاختلاف في الكيف وإنما

قيض العكس المذكور هو سالبة جزئية أعني (ليس بعض ما ليس بحيوان ليس بانسان) وقد تقدم انه السالبة الجزئية لا تتعكس بالعكس المستوي وسيجيء إنشاء الله ائتها لا تصلح في الشكل الأول لا صغرى ولا كبرى .
إذ قلت : انه (بعض ما ليس بحيوان انسان) لازم لقولنا : (ليس بعض ما ليس بحيوان ليس بانسان) لأن تقيي النفي ايجاب . قلنا : انه الأولى موجبة معدولة الموضوع والثانية سالبة معدولة الطرفين والفالبة أعم من الموجبة لصدقها مع انتفاء الموضوع بخلاف الموجبة والأخص لا يلزم الأعم فالايراد محكم . وقد اشتهر الجواب عنه : بأن العكس لم يكن موجبة معدولة الطرفين بل هو قضية سالبة المحمول لأن حرف النفي فيه دال على السلب وليس بجزء للموضوع ولا للمحمول ولذا أتى بلفظ (ليس) دون لفظ (لا) وحينئذ فيكون قيضاً الموجبة الجزئية المذكورة وهي (بعض ما ليس بحيوان انسان) . وهذا الجواب في منتهى الغرابة منهم فائئم قد اشتربوا في عكس النقيض الموقعة في الكيف مع الأصل ومقتضى هذا الجواب هو مخالفة العكس للأصل في الكيف . مضافاً إلى انه سلب النسبة ليس بقيض للفردات فلم يكن على هذا تبديل قيضاً الطرفين . ودعوى انه العكس موجبة سالبة الطرفين وهي في حكم السالبة . باطلة لأنها ان اريد بها معدولة الطرفين فقد عاد المحنور وجاء الكلام المتقدم وإن اردت ائتها غير معلولة لزم اجتماع الحكمين الایجاب والسلب في القضية الواحدة البسيطة وهو خلاف ما قرروه في القضية والتحقيق في المقام أن يعدل عن هذا الاستدلال على آنكس الموجبة الكلية الى تضمنها الى دليل آخر ويقال انه الموجبة الكلية اذا فرض صدقها فلابد ان يكون محمولها مساوياً لموضوعها أو أعم مطلقاً

منه وعلى كل حال فيصدق عكس التقيض لأن تقيض المتساوين متساويان فيحمل كل منها على الآخر حملاً كلياً وقيض الأخص أعم من قيض الأعم فيحمله على قيض الأعم حملاً كلياً ٠

وثانياً : بالجمليات التي محمولاتها المفهومات العامة كقولنا : (كل لا انسان ممكن عام أو شيء أو موجود بأحد الوجودين الذهني أو الخارجي) فائتها موجبة كافية مع أنه عكسها بعكس التقيض كاذب لكتاب قولنا : (كل لا ممكن عام أو لا شيء أو لا موجود مطلقاً انسان) إذ غير الممكن وغير الشيء وغير الموجود لا يعقل أن يكون انساناً . وقد اشتهر الجواب عنه : بأن المنطقي لا يبحث عن القضايا التي تكون محمولاتها المفهومات العامة إذ لا مسألة في العلوم يكون محمولاً لها من المفهومات العامة وتعتبر قواعد الفن اثماً هو بقدر الطاقة ٠

وثالثاً : أنه مثل قولنا انسان نوع صادق مع أنه عكس بعكس التقيض كاذب لكتاب قولنا : كل اللا نوع لا انسان فائز افراد الانسان ليست بنوع مع اتها انسان وهكذا الكلام في قولنا : الحيوان جنس والجسم كلي ونحو ذلك ٠ — وجوابه — اتها قضايا طبيعية وهي خارجة عن محل البحث ٠

ورابعاً : بالمتى تعلم اذا حمل عدمها على عدم بعضها كقولنا : كل لا اجتماع للنقيضين لا شريك الباري وكل لا اجتماع المثلين لا اجتماع الضدين مع أنه عكس هيضهما كاذب لكتاب كل شريك الباري اجتماع للنقيضين وكل اجتماع الضدين اجتماع المثلين لعدم اتحادهما مفهوماً ولا مصداقاً ولأن كلاً منها موجبة متقدمة الموضوع ف تكون كاذبة وقد عرفت أنه العكس هو

ما كان لازماً للأصل لا يختلف عنه في مادة اصلاً . وقد اجيب عنه بوجوهين أحدهما إنَّ الأصل كاذب فانَّ من افراد (اللا اجتماع التقىضين) هو نفس شريك الباري فلا يصدق الأصل وهو كل لا اجتماع التقىضين لا شريك الباري وهكذا المثال الثاني فائه من افراد اللا اجتماع المثلين هو اجتماع الضدين فلا يصدق الأصل وهو كل لا اجتماع المثلين لا اجتماع الضدين إن قلت : هذا اذا أخذنا الأصل قضية حقيقة واما اذا أخذناه قضية خارجية فلم يكن من افراد الموضوع الامور الممتنعة فلا يكون من افراد (لا اجتماع التقىضين) شريك الباري فيصدق الأصل ويكتب عكس تقىضه ويتم الایراد قيل : القضية الخارجية ليس لها عكس تقىض بدليل تخلف عكس التقىض فيها حتى في غير الممتنعات من المعدومات فانَّ قولنا : (كل لا عنقاء لا غول) صادق بنحو القضية الخارجية مع كذب (كل غول عنقاء) . ثانيمما ان فلتزم بأنَّ أحكام المطلق يستثنى منها المفهومات العامة والأصل المذكور من المفهومات العامة .

وخامساً : بالمفهومات العامة كقولنا : كل شيء ممكن بالامكان العام مع كذب عكس تقىضها كل لا ممكن بالامكان العام لا شيء لعدم ثبوت الموضوع لعدم وجود اللا ممكن بالامكان العام إذ كلما وجد فهو ممكن بالامكان العام . — وجوابه — تقدم في مبحث النسب .

وسادساً : كل ممكن عام شيء فائه عكس تقىضه كاذب لأنَّ عكس تقىضه كل لا شيء لا ممكن عام لأنَّ المعدوم لا شيء مع ائمه ممكن عام . — وجوابه — إنَّ الموجبة كاذبة لأنَّ من الممكن العام المعدوم مع ائمه ليس بشيء ولو لا انَّ بعض محضي الشمسية يذكر هذا الایراد لما ذكرناه .

الموجبة الكلية الشرطية

(قالوا : إنها تتعكس بعكس التقييض كتنفسها لأنه اذا صدق كلما كان النهار موجوداً كان الضوء موجوداً صدق كلما ما كان الضوء موجوداً ما كان النهار موجوداً لأن انتفاء اللازم يوجب انتفاء المزوم والا لجاز انتفاء اللازم مع بقاء المزوم وهو يهدم الملازمة بينهما) ٠ ويرد عليهم : إن من العاجز أن تستفي الملازمة على تقدير انتفاء اللازم واذا انتفت الملازمة جاز التفكك بينها فيقي المزوم دون اللازم ٠ — وجوابه — إن الكلام في المكس على تقدير الملازمة ٠

عكس نقيف السوالب

(قالوا : حكم السوالب هنا حكم السوالب في المستوى حتى إن السالبة الكلية تتعكس سالبة جزئية) ٠ ويرد عليهم : بمثل لا شيء من الامكן بانسان ولا شيء من الالا شيء بانسان مع كتب عكس تقييدهما لكتب قولنا : ليس بعض الالا انسان يمكن عام وليس بعض الالا انسان شيء لأن كل لا انسان يمكن عام وكل لا انسان شيء ٠ — وجوابه يظهر مما سبق ٠

القياس

(قالوا : القياس قول مؤلفه من قضايا يلزمها لذاته قول آخر) ٠ ويرد عليهم مضافاً الى ما تقدم في تعريف النظر ثلاثة وعشرون ايراداً ٠

أولاً : إن القول ظاهر في المفهوم كما يظهر من كلماتهم في تعريف التقييض وحيثئذ فالتعريف لا يشمل القياس المقول ٠ ودعوى إن موضوع للمنيد أو للمركب أعم من اللفظي والعقلي فيكون مشتركاً معنويًا بينهما والتعريف شامل لكليهما ٠ فاسدة لعدم وجود القدر الجامع بينهما فان المفهود يطلق على الموجود الخارجي الذي يترتب عليه الفائدة فهو أعم من القول وهكذا المركب أعم من القول فاته يطلق على المركبات الخارجية ولا يطلق

عليها القول . ويمكن الجواب عنه : بدعوى ائه في اصطلاح المنطقين مشترك لفظي بين الملفوظ والمعقول وصح أخذه في التعريف مع ائه المشترك اللغطي لا يصح استعماله فيه هو ائه لو أريد به أي معنى منه صحت ارادته فان أريد منه المعقول كان تعريفا للقياس المعقول وإن أريد منه الملفوظ كان تعريفا للقياس الملفوظ كما يمكن أن قول ائه المراد به المعقول بقرينة ائه القياس من أقسام الحجة والحججة هي المعلوم التصدقي الموصل للمجهول التصدقي والقسم معتبر في أقسامه فيكون هذا قرينة على ارادة القول المعقول .

وثانياً : ائه ذكر المؤلف يعني عن ذكر القول لأن المراد بالمؤلف هو القول المناسب للأجزاء وذكر الخاص يعني عن ذكر العام . — وجوابه — ائه ذكر الخاص بعد العام متعارف في التعريف كقولنا : حيوان ناطق في تعريف الإنسان . ودعوى ائه الخاص بعد العام إنما يصح ذكره اذا لم يكن العام مأخذ في الخاص كالحيوان فإنه غير مأخذ في مفهوم الناطق بخلاف القول فإنه مأخذ في المؤلف . فاسلة لأن المؤلف هو المركب الذي بين أجزائه مناسبة وارتباط أعم من ائه يكون قوله أو غيره فالقول غير مأخذ في المؤلف وبهذا ظهر لك ائه بينهما عموم من وجه لوجود التأليف في المركبات الخارجية وجود القول في الألفاظ والصور العقلية المجتمعة التي لا مناسبة بينها . وعلى هذا فيكون مراد المجيب بالخاص والعام هما الخاص والعام من وجهه .

وثالثاً : ائه القياس يؤلف من قضيتين صفرى وكبرى وتعريف القياس يقتضي أن يؤلف من ثلاثة فصاعدا لانه أخذ فيه التأليف من قضيابا وأقل الجمع ثلاثة . — وجوابه — ائه الجمع قد تعارف استعماله عند المنطقين في الأكثر من واحد حتى صار عندهم حقيقة عرفية .

ورابعاً : إن أريد بالقضايا ما كان قضية بالفعل فيلزم خروج القياس الشعري لما سيجيء من إن مركب من المخيلات وهي ليست بقضايا لعدم اشتمالها على التصديق وإن كان المراد بها ما كان قضية بالقوة دخلت القضية الشرطية والمركبة بالنسبة لعكستها بل وعكس تقسيمها . وجوابه - إن المراد بالقضايا الفعلية والشعري لا وجه لخروجه فانه المخيلات قد عدّها المنطقيون من أقسام القضايا فانه التصديق ليس بمعتبر في القضايا كما سبق في تقسيم القضية ولو سلمنا فالتصديق بها موجود تزيلاً لأنها كانت بداعي قبض النفس وبسطها وهم لا يحصلان من القضية إلا اذا صدرت مصلحة بها ادعاء .

وخامساً : إن التعريف يشمل القضية المركبة الكلية عند حل أجزائها فانها يلزمها العكس حتى حال حل أجزائها . ودعوى انه المتبادر من القضايا ما يعد في عرفهم قضايا والمركبة ليست كذلك . فاسدة لأنها إنما تنفع لو اشـكـلـ عـلـىـ التـعـرـيفـ بـالـمـرـكـبـةـ قـبـلـ حلـ أـجـزـائـهـ لاـ بـعـدـ حلـ أـجـزـائـهـ فـائـهـ بـعـدـ حلـ أـجـزـائـهـ تكونـ قـضـيـتـيـنـ صـرـيـحـتـيـنـ يـلـزـمـهـماـ العـكـسـ لـلـمـرـكـبـةـ مـنـهـماـ . وـدـعـوىـ انـ لـزـومـ العـكـسـ لـهـاـ لـمـ يـكـنـ بـطـرـيقـ النـظـرـ وـالـعـتـبـ فيـ تـعـرـيفـ الـقـيـاسـ هوـ الـلـزـومـ بـطـرـيقـ النـظـرـ . فـاسـدـةـ لـلـزـومـ الدـئـورـ بـأـخـذـ الـعـرـفـ فيـ تـعـرـيفـهـ . وـيـمـكـنـ الجـوابـ عـنـهـ : بـأـنـهـ لـاـ تـأـلـيفـ بـيـنـهـماـ نـظـيرـ الـأـقـيـسـةـ الـمـذـكـوـرـةـ فـيـ كـتـبـ الـقـوـمـ فـائـهـ لـاـ تـأـلـيفـ فـيـهـ أـوـ تـقـوـلـ أـجـزـائـهـ دـاـخـلـةـ فـيـ الـقـيـاسـ وـائـهـ تـكـوـنـ مـنـهـ وـإـنـاـ لـمـ يـذـكـرـوـهـاـ مـنـ أـقـاسـهـ لـعـدـمـ دـورـانـهـ فـيـ الـعـلـوـمـ .

وسادساً : إن هذا التعريف شامل لقياس المساواة بالنسبة الى تيجهة الأولى فانه قياس المساواة بذاته تلزم تيجهة وتضم تلك التيجهة الى المقدمة

الخارجية فيتتجز المطلوب فقولنا : زيد شبيه لبكر وبكر شبيه لخالد ينتج
لذاته ان زيد مشابه لمشابه خالد ثم نفسه الى المقدمة الخارجية وهي مشابه
المشابه مشابه فيتتجز زيد مشابه لخالد فاذن تعريف القياس يصدق على قياس
المساواة بالنسبة الى التتجة الأولى منه . ودعوى ائه داخل في الاقتران
العملي لأنه ما كان القول الآخر مذكورا فيه بمادته دون هيئته والتتجة
الأولى لقياس المساواة كذلك . فاسدة لأنهم حصروا الاقتران العملي بالأشكال
الأربعة وقياس المساواة ليس بوحدة منها . — وجوابه — ائه من أقسام
القياس وإنما لم يعدوه من أقسامه لعدم دورانه في الكلام بالنسبة الى
تتجة الأولى .

وسابعاً : ان هذا التعريف ليس شامل للشكل الثاني والثالث والرابع
لأن لزوم هذه الأشكال للتتجة ليس لذاته بل بواسطة اجنبية وهي ردتها
إلى الشكل الأول . — وجوابه — ان المراد باللزوم أعم من البين وغير
البين والأشكال المذكورة لازمة للتتجة . والرد إلى الشكل الأول لأجل
الاستدلال على لزومها للتتجة لا ان اللزوم متوقف عليه في الواقع كما توقف
في الواقع اتاج قياس المساواة على المقدمة الخارجية في اتاجه للتتجة الثانية .
وثامناً : ان القياس على قسمين ملفوظ وهو الذي يتلفظ به ومعقول

وهو المفهوم العقلي والصورة الذهنية التي يستتبع بها التتجة المطلوبة وهذا
التعريف لا يشمل الملفوظ من جهة ان الملفوظ لا يستلزم القول الآخر لذاته
بل إنما يستلزم بواسطة القياس المعقول مع ان التلفظ بالخدمات لا يستلزم
التلفظ بالقول الآخر . — وجوابه — ان القياس الملفوظ إنما يصير قياساً
باعتبار دلالته على القياس المعقول فهو شرط لاتاج الملفوظ لا ائه بواسطة

في اتجاهه والملفوظ وإن لم يستلزم التلفظ بالنتيجة لكنه يستلزم ادراك النتيجة فهو يستلزم القول الآخر المقول وبهذا يظهر لك انه المراد (بالقول الآخر) هو المقول دون الملفوظ لأنه اللازم للقياس . ولكن يرد عليه انه يلزم على هذا استعمال المشترك في التعريف وارادة أحد معانيه من دون نصب قرينة إلا أن يجعل اللزوم هو القرينة . أو يكون عليه من أقسام المعلوم الموصى للتصديق قرينة .

وتاسعاً : انه الاستقراء التام والتمثيل الذي علته قطعية يفيدان القطع بالنتيجة ويكون القول الآخر لازم لذاتهما فيشملهما تعريف القياس مع اثنين خارجان عنه . — وجوابه — اما فلتزم بأنهما اذا كافا بتلك الصفة يكونان من القياس ولذا يسمى الاستقراء المذكور بالقياس المقسم .

وعاشر : انه مثل لا شيء من الانسان بفرس وكل فرس صاہل فائه يلزم لا شيء من الانسان بفرس مع انه ليس بقياس لكونه فاقدا لشرط الاشكال الأربع . — وجوابه — انه اللزوم في مثله كان لخصوصية المادة لا لذاته إذ لو أتى بهذه الهيئة في مادة اخرى صادقة قد يكتب القول الآخر الا ترى اثنا لو أبدلنا الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان لما صدق لا شيء من الانسان بحيوان وهكذا الكلام في سائر الضروب العقيمية التي قد يلزم بعضها القول الآخر لخصوصية في المادة لا للذات ولهذا اختار أرباب المعلوم التمثيل بالمحروف دون المواد لتعريف الأمثلة عن المواد التي ربما أوجبت الزيف عن الطريق .

وحادى عشر : انه لا وجه لتقيد (القول) بالآخر لأن أحده في تعريف القياس يجب خروج مثل كل انسان حيوان وكل حيوان حيوان فانه تبيّن له كل انسان حيوان وهو عين الصغرى . — وجوابه — اثنا فلتزم بأن مثل هذا

ليس بقياس كيف ويلزمه توقف الشيء على نفسه لأن العلم بالنتيجة يكون موقوفاً على الصفر وهي نفسها .

وثاني عشر : إنَّ هذا التعريف لا يشمل القياس الثاني الذي يقام على نتيجة القياس الأول لأنَّه إنْ أفاد العلم بالنتيجة لزم تحصيل الحاصل وإنْ لم يفِد العلم بها لم يكن القول الآخر لازماً له . — وجوابه — إنَّه يفيد العلم بتلك النتيجة ولا يلزم تحصيل الحاصل لأنَّ القياس يكون وجهاً للعلم بها فيكون تعدد الدليل تعددًا لوجه العلم بها نظير ما إذا تعدد الاحساس بشيءٍ واحدٍ من عدة طرق سمعاً وبصراً ولمساً فانَّ كلَّ واحدٍ منها يفيد العلم به من جهة خاصة وفائدة ذلك هو حصول الاطمئنان بالنتيجة وتركيزها في النفس . وبعبارة أخرى : إنَّ حصول العلم بها يؤكد العلم الأول نظير ما إذا لمس الشيء ثم رأه فيكون المطلوب بالقياس الثاني هو تأكيد العلم الأول وهو غير حاصل .

وثالث عشر : إنَّهم إنْ أرادوا باللزوم اللزوم بحسب العلم يعني إذا علم القياس علم منه القول الآخر كما هو الشهور بينهم ففيه إنَّ العلم المذكور غير لازم كما في الشكل الثاني والثالث والرابع فائده لم يعلم منها بالنتيجة الا بعد الارجاع إلى الأول بل والشكل الأول أيضًا فانَّه البليد غایة البلادة قد يعلم القضايا ولا يعلم النتيجة ولا إذا تقطن إلى سريران الحكم من الأوسط إلى الأصغر وإنْ أرادوا اللزوم بحسب نفس الأمر والواقع فهو مضافاً إلى ائمه خلاف الشهور يكون اللزوم لنفس القضايا وليس للتاليف بينها دخل فيه هذا مضافاً إلى إنَّ القياس إنما يبحث عنه في المنطق لأجل اتصاله للمجموع فالمناسبأخذ اللزوم بحسب العلم فيه لا اللزوم الواقعي . — وجوابه — إنَّه

أريد به اللزوم في النهان ونفس الأمر مما إلا أئه بحسب النهان أعم من اللزوم
البيّن وغير البيّن ولا شك في اللزوم الذهني بهذا المعنى بين الاشكال وتائجها
إذ بعد ملاحظة الدليل ينتقل الذهن الى التبيّنة لا محالة كما هو الحال بين
كل قضية وعكّسها .

ورابع عشر : أئه ينبغي أن يزداد في التعريف قيد (متى سلمت) كما
صنّعه بعضهم ليشمل القياس المؤلف من القضايا الكاذبة كقولنا : (العالم
مستغن عن المؤثر وكل مستغن عن المؤثر قديم) فائئه قياس عندهم مع أئه
لا يلزم القول الآخر وهو العالم قديم إلا إذا سلمت قضاياه وهكذا قياس
المغالطة والشعري والخطابي والجدلاني فانها من القياس عندهم مع أئها لا يلزمها
القول الآخر ولا تقيّد اليقين به إلا إذا أخذت قضايابها بنحو التسليم بها حتى
الشعري منه وهكذا يلزم خروج قياس الخلف فانه المورد فيه لم يكن صادقاً
وإنما لو سلم كان متنجياً . — جوابه — إن اللزوم بين شيئاً خارجاً وذهناً
لا يتوقف على تحقق المزوم فانه النساد لازم لشريك الباري وهو لم يتحقق
ووجود النهار لازم لظهور الشّمس سواء كانت طالعة أم لا إذ معنى اللزوم
هو أئه متى ما تتحقق المزوم يتحقق اللازم سواء كان المزوم متحققاً أم لا
فظهر لك إن القول الآخر لازم لتلك الأقىسة في الخارج لأنها متى تتحقق
قضاياها في الخارج يوجد القول الآخر وهكذا لازم لها في النهان لأنها متى
تحققت قضايابها في الذهن وعلم بها علم بالقول الآخر . وبعبارة أخرى إن
قضاياها بأي نحو وجدت في النهان سواء كان بنحو الشك أو الظن أو اليقين
يوجد القول الآخر فيه بذلك النحو وهذا عين اللزوم في النهان . إلا إن
التحقيق أئه لابد من التقييد لأنه عند عدمه يكون المزوم هو نفس القضية

وهي موجودة في تلك الأقيسة المذكورة مع عدم وجود لازماً وهو القول الآخر بخلاف ما إذا قيدت القضيّا بالمسئلة يكون المزوم هو القضيّة المسلّم بها . والحاصل أنَّ المزوم إنما هو بين القضيّا المسلّم بها وبين القول الآخر وليس المزوم بين نفس القضيّا والقول الآخر وهذا لا ربط له بكون المزوم يتوقف على تحقق المزوم أم لا .

وخامس عشر : إنَّ القياس لو كان مفيداً للعلم بالقول الآخر لاجتmet القصيّا التي ركّب منها القياس في الذهن حال الاستنتاج لأنَّ الذهن إنما يستفيد القول الآخر من مجموعها لا من بعضها واجتماع قضيّا في الذهن دفعه واحدة محال لأنَّ توجّه النفس قصدُه حكمين في آنٍ واحدٍ محال وقد تقدم تقريره في تعريف النّظر . - وجوابه - مضافاً إلى آئٍ شبيهة في مقابل البداهة آئٍ إن اريد بتوجّه النفس تفاتها بكلّيتها للشيء بحيث تكون منصرفة عما سواه فمسلّم آئها في هذه الحالة لا يمكن أن توجّه لشيئين ولكن هذا التوجّه من النفس غير معتبر في القياس ولا يتوقف عليه الاتّاج ولو سلمنا توقف الاتّاج عليه كان التوجّه لل القضيّا لتحقّص القول الآخر من قبيل الأسباب المعدّة لحصول المطلوب ولا يلزم اجتماع الأسباب المعدّة في الوجود كما في المسائل الحسابية والهندسية وإن اريد بتوجّهها الحضور عندها وإدراكها فالأشياء تجتمع في الحضور عندها دفعه واحدة وتدركها في آنٍ واحدٍ كما في طرق الشرطية وكما في ادراك زيد بمجموع أجزائه بنّظره واحدة كيف والآفوس طلما تجتمع فيها علوم عديدة وأفكار كثيرة وبه تفاوت مراتب العقول في المعرفة .

و السادس عشر : إنَّ القياس لا يفيد العلم بالقول الآخر لأنَّه مع ظهور

المعارض له يحصل الشك قطعاً لأن الجزم بمقتضاهما يوجب اعتقاد المتناففين والجزم بمقتضى أحدهما دون الآخر ترجيح بلا مرجع وإذا كان ظهور المعارض موجباً للشك فاحتماله يوجب عدم افادة القياس للعلم بالقول الآخر لأن كل قياس يحتمل وجود المعارض له ٠ ودعوى القطع بعدم المعارض عند قيام القياس ٠ مدفوعة بأن عدم محالية وجوده بل كثرة وجوده توجب الشك فيه ومع الشك لا نجزم بالقول الآخر ٠ ودعوى اقامة الدليل على اتفاقه لا تنفع ٠ لأننا ننقل الكلام الى هذا الدليل الآخر فنقول أيضاً يحتمل وجود المعارض له فلا يفيده العلم فيحتاج الى دليل ثالث وهلم جرا ٠ — وجوابه — إنَّ القياس نفس مقدماته تقييد القطع بعدم المعارض لأن العلم بال前提是ات واليقين بها يستلزم العلم بعدم ما ينافيها ويعارضها وهو يستلزم العلم بعدم ما ينافي تبيجتها ٠

وسبعين عشر : إنَّ العلم بالقول الآخر ليس بلازم للقياس لأنَّه إنَّ يكون العلم يحصل معه أو بعده والأول باطل لأنَّ حال النظر في القياس يكون شاكاً حتى إذا كملت مقدماته حصل العلم والثاني باطل أيضاً لجواز أن يحصل مانع عن العلم بعد القياس بلا فصل كنوم أو موتٍ أو غفلة أو نسيان فالقياس لا يلازم العلم بالنتيجة أصلًاً ٠ — وجوابه — إنَّه يلزمه بعده بشرط عدم المانع كما قرر في محله ٠

وثمانين عشر : إنَّ الحاصل عقيب القياس قد يكون علمًا مطابقاً للواقع وقد يكون جهلاً مركباً إنَّ لم يطابق الواقع والتمييز بينهما متذرع ومع هذا الاحتمال فلا يحصل العلم بالنتيجة من القياس ٠ — وجوابه — إنَّ القياس لمْ قام عنده يرى أنَّ ما حصل عنده علم مطابق للواقع ولا يحتمل عدم المطابقة أصلًاً فهو يلزمه اليقين عند قيامه وإنْ كان في الواقع جهلاً مركباً ٠

وتاسع عشر : ما أورده بعض الأفضل من أن القياس الاستثنائي خارج عن هذا التعريف لأن النتيجة مذكورة فيه بمادتها وهيئتها كما سيجيء إنشاء الله تعالى فلا تكون النتيجة فيه قوله "آخر" . . وجوابه — إنَّ الذكر بالمادة والهيئة لا ينافي المغايرة لأنَّه في القياس جزء للشرطية وفي النتيجة مستقل بالوجود فهو مغاير للقياس .

وعشرين : إنَّه توجد قياسات مركبة من قضية واحدة كقولنا : فلان يتنفس فهو حي وإنَّ الشمس طالعة فالنهار موجود . . وجوابه — إنَّ أمثال هذه الأقىسة لا تتم إلَّا بقضية محدوقة فالمثال الأول القضية المحدوقة : وكل منتنفس حي وفي المثال الثاني المحدوقة : وكلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً ولو لا هذه القضيَا المحدوقة لما أتَى بِالقياس .

حاديَّة وعشرين : إنَّه يدخل في التعريف القضية الواحدة الازمة لعكستها أو عكس قضيَّتها . . ودعوى إنَّها قضية واحدة والأخذ في تعريف القياس التأليف من القضيَا لا من قضية واحدة . . مدفوعة بأنَّ القضية الواحدة من حيث هي واحدة لا تستلزم العكس ولا غيره ما لم ينضم إليها بالمعنى أو الفكر البرهان على العكس كأنَّ يقال إنَّها موجبة والموجبة تعمَّل عكس جزئية . . وجوابه — إنَّه مع الانضمام لا شك يحصل قياس ولكن العكس لو اتَّصل الذهن إليه من القضية بمجرد الارتكاز لم يكن قياساً .

وثانية وعشرين : إنَّ القياس قد يُؤلف من مقدمات ممكنة بعضها أو كلها فكيف يلزم عنه قول آخر بالضرورة والنتيجة تتبع أحسن المقدمات . . وجوابه — إنَّ المراد إنَّ اللزوم ضروريَا وبالذات لا أنَّ اللازم يكون ضروريَا وإنما ذكرنا هذا الاشكال مع وضوح فساده لذكر بعض المحقِّقين له .

وثلاثة وعشرين : ائه لو اجتمع قضيتان أو أكثر في الصدق وإن لم يكن بينهما حد أوسط تصدق أحدهما فيلزم لصدقهما صدق أحدهما مع ائه ليس بقياس . — وجوابه — ائه وإن استلزم المجموع صدق أحدهما لكنه ليس بقول آخر وقد قيد في تعريف القياس القول بالآخر .

تقسيم القياس إلى اقتراني واستثنائي

(قالوا : ان كانت النتيجة مذكورة في القياس ببادتها وهيئتها فاستثنائي وإن كانت مذكورة فيه ببادتها فاقتراني) ويرد عليهم ثلث ايرادات .
أولاً : انَّ مثل قولنا : إنَّ الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس موجود ينتج (الشمس ليست بطالعة) مما كان المستثنى في القياس الاستثنائي تقىض التالي قد اتى بنتيجته المقدم مع انَّ هذه النتيجة غير مذكورة في القياس وإنما المذكور تقىضها فانَّ هيئة الايجاب غير هيئة السلب .
— وجوابه — انَّ المراد بالمادة الموضوع والمحمول والمراد بالهيئة هو الربط بينهما بأنَّ يتصل أحدهما بالآخر لفظاً أو عقلاً ويكونان جزئين لشيء واحد والايجاب والسلب على هذا يكونان كيفيتين للهيئة .

وثانياً : انَّ اشتمال القياس على القول الآخر ببادته وهيئته ينافي ما اعتبروه في القياس من وجوب مغايرة القول الآخر له . — وجوابه — قد عرفته مما سبق بأنَّ الاشتمال لا ينافي المغايرة إذ الموجود في القياس بنحو الجزء للقضية لا يشتمل على الحكم والقول الآخر كان قضية مشتملة على الحكم .

وثالثاً : إنَّ القياس المركب من حملية مرددة المحمول على سبيل الانفصال الحقيقي يكون إثبات كل منها يتبع رفع الآخر كما لو كان التردد على سبيل منع الجمع ورفع كل يتبع إثبات الآخر كما لو كان التردد على سبيل منع الخلو ومن المعلوم إنَّ هذا النحو من القياس ليس بداخل في قسم من أقسام القياس إذ ليس باقتراني لأنَّه ليس بأحد الأشكال الأربعه ولا استثنائي لأنَّهم اشتربطوا فيه أن يكون مركباً من شرطية وحملية .

الاوسيط

(قالوا : والمتكرر أوسطاً لتوسطه بين موضوع التسليمة ومحمولها وهو أمَّا محمول في الصغرى أو موضوع في الكبري فهو الشكل الأول أو بالعكس فالرابع أو موضوعهما فالثالث أو محمولهما فالثاني) ويرد عليهم ستة ايرادات .

أولاً : إنَّ الأوسيط لم يتوسط بين موضوع التسليمة ومحمولها إلَّا في الشكل الأول فقط وأمَّا باقي الأشكال فلا لا سيما الرابع منها فإنَّ الأوسيط وقع طرفاً فيه . ولعل نظرهم في ذلك إلى إنَّه لَمَّا كان متوسطاً في الشكل الأول وبباقي الأشكال ترجع للأول فكانه صار متوسطاً في جميعها أو إنَّ نظرهم إلى كونه واسطة لنسبة المحمول للموضوع في الذهن وفي اللفظ إذ بواسطته توجد التسليمة وينسب المحمول للموضوع .

وثانياً : إنَّ في الشكل الأول والرابع لم يتكرر فيما الأوسيط لاختلاف المراد منه فائِه في صغرى الشكل الأول كان محمولاً والمحمول في القضية يراد به المفهوم وفي كبراه كان موضوعاً والموضوع في القضية يراد به الأفراد وفي الشكل الرابع كذلك لأنَّه موضوع في الصغرى فيراد به الأفراد ومحمول

في الكبرى فيراد به المفهوم ومع اختلاف المراد لم يحصل التكرار . وجوابه —
انَّ التكرار إنما يكون بتعدد الذكر مع كون المعنى واحداً وإن اختلفت أنحاء
الارادة وفيما نحن فيه كان الأوسط كذلك حيث يتعدد ذكره بمعنى واحد
وإنما اختلفت أنحاء الارادة فتارة يراد به المعنى من حيث هو هو وأخرى يراد
به المعنى من حيث تتحققه في ضمن افراده ومصاديقه .

وثالثاً : انَّ التكرار قد يكون من متعلقات المحمول وحيثند فال الأوسط
لا يكون محسولاً ولا موضوعاً في الصغرى نظير ذلك ما اذا علم بأنَّ زيد
ابن شخص ولكن شئ في ائه ابن لجاهل أو لعالم فيقال زيد ابن لبكر وبكر
عالم فائه يتبع زيد ابن لعالم فالتكرر وهو عالم لم يكن محسولاً ولا موضوعاً
في الصغرى وهكذا نعلم بأنَّ زيد مقتول ولكن لا نعلم انه مقتول بألة حديدية
أو بغيرها فيقال زيد مقتول بالسيف والسيف آلة حديدية فيتبع زيد مقتول
بآلية حديدية فال الأوسط وهو السيف لم يكن محسولاً ولا موضوعاً في الصغرى .
ورابعاً : ما اذا كان المتكرر في أحدهما معدولاً كقولنا كل انسان

حيوان وكل شجر لا حيوان بنحو معدولة المحسول فائه يلزمه لذاته لا شيء
من الانسان بشجر لأنَّه لو كان بعض الانسان شجراً صدق الحيوان عليه
باعتبار ائه انسان وصدق اللاحيوان عليه باعتبار انه شجر فيجتمع القرضان
فهذا القياس ونحوه لم يكن المتكرر محسولاً ولا موضوعاً في الكبرى بل
كان معدولاً محسولاً فيها . ودعوى ائه إنما اتسع بواسطة مقدمة خارجية
وهي لا شيء من الشجر بحيوان . مدفوعة بأنه ليست هذه مقدمة خارجية
وهي نظير ارجاع الاشكال الى الشكل الأول بعكس المقدمة التي بها خالفة
ذلك الشكل للشكل الأول كما انَّ الحق انَّ المقدمة إنما تكون خارجية اذا

كانت غير لازمة لاحدى مقدمتي القياس كما في قياس المساواة وهذه لازمة للكبرى لأن الموجة المدحولة المحمول الكلية تلزمها السالبة الكلية لكونها أعم منها والأعم يلزم الأخص ٠

وخامساً : إن المكرر في القياس قد لا يكون أوسطاً كبعض الأقىسة التي ذكروها في مباحث المكوس مما كانت النتيجة فيها هو سلب الشيء عن نفسه فأنه الأصغر يكون فيها عين الأكبر فيكون المكرر فيها غير الأوسط والأولى تعريف الأوسط بما كان واسطة في معرفة ثبوت الأكبر للأصغر ٠

و السادساً : إن مثل الإنسان حيوان والحيوان جنس إن الحد الأوسط قد تكرر ولم يتبع ٠ — وجوابه — سبب إنشاء الله في باب المغالطات في المغالطة السادسة ٠

بداهة انتاج الشكل الأول

(قالوا : إن انتاج الشكل الأول بدهي لأن الكبرى تدل على ثبوت الحكم لكل ما ثبت الأوسط له والأصغر مسائب الأوسط له فيثبت له الحكم بلا حاجة إلى إعمال رؤية أو تأمل) ٠ ويرد عليهم : إن الاستدلال بهذا الشكل دوري فاسد فضلاً عن أنه يكون بديهياً لأن العلم بالنتيجة موقوف على العلم بالكبرى ضرورة توقف العلم بالنتيجة على العلم بمقدماتها والعلم بالكبرى الكلية موقوف على العلم بشبوب الحكم بالأكبر لكل من أفراد الأوسط التي من جملتها الأصغر فيكون العلم بالكبرى الكلية موقوفاً على العلم بشبوب الأكبر للأصغر الذي هو عين النتيجة وقد كان العلم بالنتيجة موقوفاً على العلم بالكبرى وهو الدور المحال ٠ — وجوابه — مضافة إلى عدم مجيء

الابراد بالنسبة الى العالم والمستعلم يكون بوجهين . أحدهما وهو المعروف وأحسن تقريب له أن يقال إنَّ العلم بالكبرى لا يتوقف على العلم بشيئات الأكبر لكل فرد من أفراد الأوسط على سبيل التفصيل وإلا لزم أن يكون العلم بالكلليات علمًا بما لا يتناهى لأنَّ أفراد الكلليات لا تتناهى وإنما العلم بالكبرى يستلزم العلم بشيئات الأكبر لافراد الأوسط على سبيل الاجمال شأن سائر القضايا الكلية وحينئذ فالكبرى تكون موقوفة على العلم بالنتيجة على سبيل الاجمال والموقف على الكبرى هو العلم بالنتيجة على سبيل التفصيل فننال الموقف والموقف عليه . والحاصل : إنَّ العلم التفصيلي بالنتيجة غير حاصل لنا والعلم الاجمالي حاصل لنا فنزيد أن نستفيد العلم التفصيلي بها من العلم الاجمالي بها بهذا الطريق ويزداد وضوحاً هذا الجواب عند من يقول إنَّ الحكم في الكلليات على نفس الطبائع لا على أفرادها . والثاني : إنَّ الحكم يختلف باختلاف أوصاف الموضوع حتى يكون معلوماً ثبوته للموضوع بحسب وصف ومجهولاً ثبوته للموضوع بحسب وصف آخر فنزيد بحسب ذاته لا نعلم بشيئات ووجب الاقرار له وباعتبار انه عالم نعلم ثبوته الوجوب له فبالصغرى يثبت انه عالم وبالكبرى يثبت انه عالم يجب اكرامه وحينئذ فنستفيد ثبوت الحكم لزيد بوصف ائمه زيد من الحكم عليه بوصف انه عالم . والحاصل : إنَّ الأصغر بوصف الأوسط يثبت له الحكم في الكبرى وبوصف آخر يثبت له الحكم في النتيجة ويعلم الثاني من الأول .

شروط انتاج الشكل الاول

(قالوا : ائه يشترط فيه ايجاب الصغرى و فعليتها ليتعدى الحكم من الاوسط الى الأصغر لأن الحكم في الكبرى إنما هو ثابت لما هو الاوسط بالفعل لما بنوا عليه من صدق وصف الموضوع على ذاته بالفعل ويشترط فيه كلية الكبرى ليندرج الأصغر تحت الاوسط حتى يشمله حكم الاوسط في الكبرى فلو حكم على بعض الاوسط في الكبرى لم يعلم انه الأصغر مندرج تحت ذلك البعض فلا يعلم انه الحكم الثابت لذلك البعض ثابت له) . ويرد عليهم ستة ابرادات .

أولاً : انه السالة المركبة لما كانت مشتملة على الايجاب فهي دالة على اندراج الأصغر تحت الاوسط بالفعل فيتعدى الحكم اليه من الاوسط .
— وجوابه — انه المنتج في هذه الصورة هو الجزء الايجابي في الصغرى دون الجزء السلبي فائه لا علاقة له بالانتاج أصلاً .

وثانياً : انه الكبرى في الشكل الأول قد تكون شخصية متتجة كقولنا :
هذا زيد وزيد آنسان فهذا انسان فكيف اشترطوا كليتها . — وجوابه — انه الكلام في القضايا المعتبرة في العلوم عندهم والشخصية غير معتبرة فيما عندهم .
وثالثاً : انه ايجاب الصغرى وكلية الكبرى ليس شئ منها شرطاً في انتاج الشكل الأول لتحقق الانتاج فيما لو كانت الصغرى سالة كلية والكبرى موجبة جزئية كقولنا : لا شئ من (جب) وبعض (ب) ينتج سالة جزئية يكون موضوعها هو المحمول في الكبرى ومحمولها الموضوع في الصغرى

عكس الترتيب في تأثير الأقىسة والدليل على اتّاج هذه الصورة هو دليل الخلف فائئه لو لم تصدق النتيجة المذكورة لصدق تقىضها ونضمه الى الصغرى فيتّجع نتائجها تتعكس الى ما ينافق الكبرى . . وجوابه — إنَّ هذه الصورة المذكورة تكون شكلًا رابعًا عكس ترتيبه حيث قدمت كبراه على صغراه لأنَّه ما كان فيه موضوع النتيجة يكون هو الصغرى وقد كان موضوع النتيجة في القضية الثانية وما وجد فيه محمول النتيجة يكون هو الكبرى وقد كان في القضية الأولى ولو لا نسبة هذا الاشكال للشيخ لما تعرضا له . . ورابعًا : إنَّ الأكبر اذا كان مساوياً للأوسط جاز أن تكون الصغرى سالبة لأنَّه حينئذ يلزمها سلب الأكبر عن الأصغر لأن سلب أحد المتساوين عن شيء يلزم سلب الآخر عنه لتساوي تقىضيهما فإذا قلنا لا شيء من الحجر بانسان وكل انسان ناطق اتّج لا شيء من الحجر بناطقي . . وجوابه — ما عرفته في التناقض والعكس من ان قواعد هذا الفن ناظرة الى الصورة من دون ملاحظة خصوصية المادة وهذا إنما اتّج القياس بواسطة ملاحظة خصوص المادة وهو التساوي بين الأوسط والأكبر ولذا لو ابدل الكبرى بقولنا : وكل انسان شيء كانت النتيجة كاذبة .

وخامسًا : إنَّ الصغرى يجوز أن تكون سالبة على أن يكون موضوع الكبرى ما سلب عنه الأوسط فانَّ الأكبر اذا ثبت لما سلب عنه الأوسط فقد ثبت للأصغر لأنَّه قد سلب عنه الأوسط فمثلاً اذا صدق لا شيء من الحجر بمحرك بالارادة وكل لا متحرك بالارادة جماد اتّج موجبة كلية وهي كل حجر جماد . . وجوابه — موضوع الكبرى حينئذ يكون معدولاً فيراد به الافراد التي ثبت لها عنوانه المعدول بالفعل . . وصدق السالبة لا يوجد ثبوت

العنوان المدحول لموضوعها بالفعل إذ لعل صدقها باقتقاء الموضوع وعليه فلا تكون الصغرى السالبة متکفلة لبيان كون الأصغر من أفراد العنوان المدحول فلا يقطع ببيان الحكم من العنوان المدحول للأصغر ٠

و السادسة : إن الدوام مساوي للضرورة بالمعنى الأعم وهي الضرورة المطلقة سواء كانت بحسب الذات أو بحسب الغير لأن الدوام لا يخلو من العلة فهو لا يخلو من الضرورة بحسب العلة فيكون مساوياً للضرورة بهذا المعنى ٠ والامكان والفعالية تقيضاها فيكونا متساوين لأن تقييضا المتساوين متساويان فإذا ثبت إن الامكان مساوي للفعلية والفعالية يحصل بها الاتاج لزم حصول الاتاج مع المكنة أيضاً فلا وجه لاشترط فعلية الصغرى ٠ — وجوابه — إن الامكان بمعنى سلب الضرورة مطلقاً سواء كانت فائنة عن الذات وعن الغير هو التقييض للضرورة بالمعنى المذكور وهو المساوي للفعلية وهذا لا يشكل في صحة الاتاج معه ولكنه ليس محظ نظر القوم وإنما كلامهم في الامكان الذاتي الذي هو سلب الضرورة بالنظر إلى الذات سواء كان ممتنعاً بالغير أم لا وهذا الامكان لا يستلزم الفعلية لأنه يصدق مع الامتناع بالنظر للغير كعدم العقل الأول على رأي الحكماء فائنة مسكن عندهم مع أنه ممتنعاً بالنظر للواجب لأن عدمه يستلزم عدم الواجب في نظرهم ٠

الشكل الثاني

(زعموا أنه يشترط فيه بحسب الكيف اختلاف المقدمتين في الكيف وبحسب الكلم كلية الكبرى وبحسب الجهة صدق الدوام على الصغرى أو كون الكبرى من الضروريات الثلاثة أو الدوائر الثلاثة) ٠ ويرد عليهم ايرادان ٠

أولاً : ما تقدم ذكره في الشكل الأول من أنه الاختلاف في الكيف لا يلزم فيما اذا تألف القياس من القضايا المركبة فراجع ما حررناه هناك .

وثانياً : انه اذا تركب الشكل الثاني من وقتين وكان الوقت فيما واحد ينتفع وقتيه مطلقة لأن الأوسط اذا كان ضروري الثبوت لشيء في وقت معين وضروري السلب في ذلك الوقت عن شيء آخر كان بين الشيئين تنافي في ذلك الوقت لأنهما لو كانا متحدين في ذلك الوقت لما اختلفا في ايجاب الحكم الضروري وسلبه في ذلك الوقت . وجوابه — ما عرفته غير مررة من انه النظر في التناقض والمعكوس والأقيمة الى الصور دون الماد وفي هذا المقام إنما اتى الشكل الثاني باعتبار اتحاد الوقت وهو يستدعي النظر للمادة .

(قالوا : انه الصغرى اذا كانت ممكناً وجب ان تكون الكبرى احدى الضروريات الثلاثة لا غير وان كانت الكبرى ممكناً وجب ان تكون الصغرى ضرورية مطلقة لا غير) . ويرد عليهم أربعة ايرادات .

أولاً : انه الصغرى الممكناً مع الكبرى المعرفية الخاصة تتبع مطلقة عامة سالبة بدليل الخلف لأنه لو لم تصدق المطلقة العامة لصدق تقديرها وهو الدائمة المطلقة فنضمها صغرى لكبرى القياس فينتفع من الشكل الأول دائمة لا دائمة وهي كاذبة فمثلاً اذا صدق لا شيء من الكاتب ساكن بالامكان وكل مقيد ساكن ما دام مقيداً بالدوم لا دائمة ينتفع لا شيء من الكاتب بمقيد بالفعل لأنه لو لم تصدق هذه التبيبة لصدق تقديرها وهو (بعض الكاتب مقيد دائماً) فنضمها الى الكبرى فيكون شكلًا أولًا ينتفع دائمة لا دائمة أعني (بعض الكاتب ساكن دائمة لا دائمة) وهو محال ولذا كان الشكل الأول لا يلائم من الدائمة والعرفية الخاصة فلا بد من كتب أحدهما

والكبيرى مفروضة الصدق فيتبعن كذب الصغرى التي هي تقىض التتىجة فتثبت التتىجة وهو المطلوب ٠ — وجوابه — إنَّ صدق الكبرى بنفسه موجب للمطلقة العامة حتى لو فرض كذب الصغرى الممكنة وذلك لأنَّ موضوع العرفية الخاصة أي شيء فرضته فهو لابد من سلبه عن تلك الذات بالفعل إذ لو لا ذلك للزم الشكل المذكور وحيثئذ فالنتيجة المذكورة لازمة لنفس المركبة لا للقياس ٠ إنَّ قلت : على هذا يلزم أن لا تنتج الصغرى الممكنة مع المشروطه الخاصة لكون النتىجة لازمة لنفس المشروطه الخاصة مع انهم التزموا باتاجها معها ٠ قلنا : إنَّ اتاجها لما بين بطريق يتوقف على صدق الصغرى وهو إنَّ تقىض النتىجة مع الكبرى يتبع ما ينافق الصغرى فيكون لكل من الصغرى والكبيرى دخل في الاتاج حتى لو قطع النظر عن لا دوام الكبرى وهذا بخلاف الممكنة مع العرفية الخاصة فائه لا يتم فيها ذلك البيان ٠

وثانياً : إنَّ الصغرى الممكنة تنتج مع الكبريات است المنكسة السوالب لأنَّ الكبرى منها ان كانت سالبة فقد دلت على منافاة الأوسط للأكبر والصغرى على امكان ثبوت الأوسط للصغرى واذا أمكن ثبوت أحد المتناغفين لشيء أمكن سلب الآخر عن ذلك الشيء فيتتبع القياس ممكنة سالبة وإنَّ كانت الكبرى منها موجبة فقد دلت على ازوم الأوسط للأكبر ٠ والصغرى على امكان سلب ذلك الأوسط عن الأصغر وأحد المتناظرين اذا أمكن سلبه عن شيء وجب امكان سلب الآخر عنه فيتتبع القياس ممكنة سالبة ٠ وجوابه — إنَّ في الصورة الأولى نعم من كون امكان ثبوت أحد المتناغفين لشيء يستلزم امكان سلب الآخر عن ذلك الشيء مطلقاً وإنما يستلزم اذا كانت المنافاة ضرورية وقد قلنا : إنَّ القياس ينتج معها واما اذا كانت غير ضرورية كالدائمة

والمرفتيين فلا استلزم بين الامكانيين فانه الساكن منافي للفلك دائماً وممكناً
الثبوت لنفس الفلك مع ان سلب الفلك عن نفسه غير ممكناً واماً في الصورة
الثانية فالكبرى لا تدل على الملازمة بين الأوسط والأكبر مطلقاً وإنما تدل
لو كانت الكبرى ضرورية ونحن نقول بالاتاح معها ٠

وثالثاً : انَّ الصغرى الممكنة تنتج مع الكبريات المست المنكسة السوالب
اذا كانت سوالب وذلك بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول ٠ وجوابه ٠
انَّ بعكس الكبرى لا يرتد الى الشكل الاول لأن شرط انتاج الشكل الاول
هو عدم امكان الصغرى والفرض هنا انَّ الصغرى ممكنة ٠

ورابعاً : انَّ الصغرى الممكنة تنتج مع المست المنكسة السوالب اذا
كانت سالبة بدليل الخلف وهو ضم تقىض النتيجة الى الكبرى ليتضح من
الاول تقىض صغرى الشكل الثاني ٠ — وجوابه ٠ — انَّ النتيجة لما كانت
ممكنة تقىضها ضرورية فاذا ضمت الى كبرى القياس وكانت كبرى القياس
عرفية لم يتضح القياس ضرورية ومن المعلوم انَّ صغرى الشكل الثاني التي
هي الممكنة تقىضها هو الضرورية ٠

(ذكروا انَّ الدليل على انتاج الضرب الاول والثالث من الشكل الثاني
هو بعكس الكبرى فيصير شكلان اولاً فيفتح المطلوب) ٠ ويرد عليهم :
انَّ هذا الدليل لا يتم في هذين الضربين في صورة ما اذا كانت صغارهما ممكناً
اُذ بعكس الكبرى وإن صار شكلان اولاً إلا انه لم يكن منتجاً لعدم كون
صغراه فعلية إلا اللهم أن يقال : انَّ غرضهم جريانه فيما في الجملة في مقابل
عدم جريانه أصلاً في باقي الضروب ٠

(زعموا انَّ الدليل على انتاج الضرب الثاني من الشكل الثاني هو

عكس الصفرى ثم بعكس الترتيب فيجعل عكس الصفرى كبرى والكبرى صغرى فيتتожن نتيجة تتعكس إلى النتيجة المطلوبة) . ويرد عليهم : إنَّ هذا لم يتم في هذا الضرب اذا كانت صفراء ممكناً إذ هي غير قابلة للانعكاس إلا اللهم أن يقال إنَّ غرضهم جريانه في الجملة في مقابل السلب الكلى .

الشكل الثالث

(قالوا : يشترط في الشكل الثالث ايجاب الصغرى وفعاليتها مع كلية أحدهما) . ويرد عليهم ثلاثة ايرادات .

أولاً : بعض ما أوردناه على الشكل الأول ككون الصفرى لا يلزم ايجابها مع تركبها وغيره فلاحظ .

وثانياً : إنَّ ايجاب الصغرى ليس بشرط في اتاج هذا الشكل وذلك لأنَّ لو تركب من سالبة صغرى وموجية كبرى كقولنا : لا شيء من الإنسان بحجر وكل إنسان شيء فإنه يتتج موجة جزئية معدولة الموضوع وهي في المثال بعض اللا حجر شيء وذلك لأنَّ موضوع الصفرى الذي هو المتكرر يكون موجوداً لكونه موضوعاً للكبرى الموجة فيكون نفي الأصغر صادقاً عليه بحكم الصفرى وقد ثبت له الأكبر والوصفات إذا تصادقاً على موضوع واحد ثبت كل منها للآخر في الجملة فيثبت وصف الأكبر لعنوان العدولي للأصغر في الجملة وهو المطلوب وباعتبار هذه النتيجة يجوز أن تكون الصفرى سالبة جزئية لكن مع كون الكبرى موجة كلية نعم لو كانت الصفرى سالبة كلية جاز أن تكون الكبرى موجة جزئية فكلية أحدهما لازمة في المقام .

وثالث : إنَّ من ضروب الشكل الثالث أن تكون الصفرى موجبة كليلة والكبيرى سالبة كليلة فإذا كان هذا الضرب متجهاً للسلب الجزئي وجب أن يكون عكسه بأن تجعل الصفرى سالبة كليلة والكبيرى موجبة كليلة متجهاً لنفس هذه النتيجة إذ عكس الترتيب من الأدلة على اتاتج الأقىسة فلا يكون حيثئذ ايجاب الصفرى شرطاً في اتاتج هذا القياس وهذا الاشكال يتوجه على كثير من الضروب للاشكال الاربعة ٠ — وجوابه — إنَّ عكس الترتيب لا ينتج عين النتيجة فاته عكس الترتيب تصير الصفرى كبرى والكبيرى صفرى فيصير الأصغر أكبراً والأكبر أصغرًا فلا يلزم من صدق نتيجة ذلك الضرب صدق نتيجة عكس ترتيبه وما ربما يتوهم من إنَّ النتيجة اذا صدقت هنا فقد صدق عكسها ملفوغ بان النتيجة سالبة جزئية وهي لا عكس لها ٠

(قالوا : إنَّ من أدلة اتاتج الشكل الثالث هو عكس الكبيرى ثم الترتيب ثم عكس النتيجة وذلك حيث تكون الكبيرى موجبة ليصلح عكسها صفرى للشكل الأول و تكون الصفرى موجبة لتصلح كبرى) ٠ ويرد عليهم : إنَّ هنا شرطاً آخرًا قد غفلوا عنه وهو أن لا تكون الكبيرى ممكنة لأنَّه لا عكس لها ولو كان لكان قضية ممكنة وهي لا تصلح صفرى للشكل الأول ٠

الشكل الرابع

(قالوا : يشترط فيه بحسب الكمية والكمية أحد الأمرين وهو امَّا ايجاب المقدمتين مع كليلة الصفرى أو اختلافهما في الكيف مع كليلة أحدهما وبحسب الجهة امور خمسة أن لا تكون مقدمته احدى الممكنتين . وانعكاس السالبة المستعملة فيه . والضرب الثالث منه امَّا أن يصدق الدوام على صفراء

أو العرف العام على كبراء . والضرب الرابع منه كبراء من المنعكة السوالب . والضرب الثامن صفراء احدى الخاصلتين وكبراء مما يصدق عليها العرف العام) . ويرد عليهم ثلاثة ايرادات .

أولاً : ما أوردها في الشكل الأول في ايجاب الصغرى فيجوز أن يتركب الشكل الرابع من سالبتين على أن تكون احداهما مركبة وكلية لأن المركبة تكون مشتملة على الایجاب . والجواب الجواب .

وثانياً : إن الشكل الرابع يجوز أن يتركب من السالبة الوقتية مع احدى الخاصلتين فائئه يتبع سالبة مطلقة عامة إذ لو لم تصدق لصدق تقضيها وهو الدائمة فنضمها إلى الكبرى فيلزم تركب الشكل الأول من صفرى دائمة وكبرى إحدى الخاصلتين وهو يستلزم المحال تكون النتيجة دائمة لا دائمة وإذا ثبت صحة استعمال السالبة الوقتية في هذا الشكل ظهر لك عدم صحة اشتراط كون السالبة فيه من المست المنعكة . - وجوابه - ما عرفته في الشكل الثاني بأن المستلزم للنتيجة نفس احدى الخاصلتين لا جميع المقدمات والنتيجة يجب أن تكون لازمة من جميع ما وضع في القياس من المقدمات بحيث يكون لكل مقدمة دخل في الاتاج . واعترض على هذا الجواب بأن ذلك قادح في جميع الأقىسة التي صفراتها لا دائمة إذ النتيجة حاصلة من مجرد الآيات . واجب : إن القضايا المركبة اذا اخترط بعضها بعض او بالبساط يحصل أقىسة متعددة فالنتيجة إن توقفت على مجموعها فهي تنتيجتها وإن كانت نتبيجة لخصوص ما توقفت عليه .

وثالثاً : إن الضرب السادس مركب من سالبة جزئية صغرى ومحببة كلية كبرى يتبع سالبة جزئية مع ائا نرى الحق في قولنا : بعض الانسان

ليس بكتاب وكل ناطق انسان هو الايجاب لا السلب وهكذا الضرب السابع مركب من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى يتبع سالبة جزئية مع ائا نرى الحق في قولنا : كل انسان ناطق وبعض الحيوان ليس بانسان هو الايجاب وهكذا الضرب الثامن مركب من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة جزئية يتبع سالبة جزئية مع ائا نرى الحق في قولنا : لا شيء من الانسان بفرس وبعض الحيوان انسان هو الايجاب . وقد أجاب عنه المتأخرون : بأن هذه الضروب إنما تنتج اذا كانت السالبة المستعملة فيها احدى الخواصين فلا تنبع هذه النقوص لأن السالبة المستعملة فيها كانت بسيطة . والدليل على انتاجها هو ائا السالبة اذا كانت احدى الخواصين انعكست وحينئذ فالضرب السادس تنعكس صغراء فيرجع الى الشكل الثاني فينتج عين التبيجة والضرب السابع تنعكس صغراء فيرجع الى الشكل الثالث فينتج عين التبيجة والضرب الثامن يعكس ترتيبه فيرجع الى الشكل الأول والشكل الأول يتبع سالبة جزئية احدى الخواصين تنعكس الى ما هو عين تبيجة الضرب الثامن ومن المعلوم ائا هذا الجواب مبني على انعكاس الخواصين السالبتين الجزئيتين وقد تقدم الكلام في ذلك .

دليل الخلف في الشكل الرابع

(قالوا : ائا دليل الخلف وهو ان يأخذ تقييضاً للنتيجة ويضم الى احدى المقدمتين ليتتبع من الشكل الأول ما ينافي عكسه المقدمة التي وضع محلها التقييضاً ويختص بالضروب الخمسة من الشكل الرابع) . ويرد عليهم : ائا

أيضاً يجري في الضرب السادس لأن الضرب السادس مركب من سالبة جزئية صغرى و موجة كلية كبيرة وهو ينتج سالبة جزئية و تقييضاً لما كان موجة كلية فهو يصلح صغرى للشكل الأول وكباره لكتلتها كبيرة للشكل الأول . وأجاب عنه المتأخرون بأنه وإن كان الأمر كذلك لكن شرط دليل الخلف هنا أن تتعكس نتيجة الشكل الأول الذي أرجع إليه إلى ما ينافي المقدمة المخذوفة من الضرب وهنا نتيجة الشكل الأول موجة كلية وهي تتعكس إلى موجة جزئية التي لا تنافي صغرى الضرب المذكور المخذوفة لأنها سالبة جزئية إذ السلب الجزئي لا ينافي الإيجاب الجزئي لجواز أن يصدق الإيجاب باعتبار بعض الأفراد ويصدق السلب باعتبار البعض الآخر . ويمكن أن يتوجه جريانه فيه بأن تقول نجعل تقييضاً نتيجة كبيرة لصغرى الضرب المذكور ولا ينافي كون الصغرى سالبة جزئية لكونها مركبة لما عرفت من اشتراطات كونها أحدي الخصتين والسايبة منها تصلح لصغروية الشكل الأول فيرجع الضرب السادس إلى الشكل الأول المركب من صغرى سالبة جزئية وكباري موجة كلية وقد تقدم أثناه ينتج سالبة جزئية تتعكس نفسها لأنها أحدي الخصتين وهي تنافي المقدمة المخذوفة لأنها كانت موجة كلية . ولكن الحق عدم صحة ذلك فإنه الشكل الأول المذكور ينتج موجة جزئية بسيطة لا سالبة جزئية مركبة لكون صغراء وإن كانت سالبة مركبة إلا أثناه لا عبرة بالسلب في صغرى الشكل الأول وإنما العبرة بالجزء الإيجابي فيكون الشكل الأول المذكور لدى الحقيقة مركب من صغرى موجة جزئية وكباري موجة كلية وهو ينتج موجة جزئية وهي تتعكس إلى موجة جزئية نفسها والموجة الجزئية لا تنافي الموجة الكلية .

الاستدلال بالرد الى الثاني

(قالوا : ويستدل عليه بالرد الى الشكل الثاني بعكس صغراه وينتتج المطلوب) ٠ ويرد عليهم : انَّ الاستدلال على اتتاج هذا الشكل بالرد الى الثاني باطل للزومه الدور إذ قد ذكروا من أدلة اتتاج الشكل الثاني هو عكس الصغرى ليرجع الى الرابع ثم عكس الترتيب ليصير شكلًا أولاً ٠ ينتج ما عكسه عين المطلوب فقد توقف الاستدلال بالشكل الثاني على الرجوع الى الرابع فلو كان الاستدلال بالرابع موقوفاً على الرجوع الى الثاني لزم الدور ٠ — وجوابه — انَّ توسط الشكل الرابع هناك أعني في الاستدلال على الشكل الثاني لا دخل له في اتتاج الشكل الثاني لعدم اعتبار اتتاج الشكل الرابع في الاستدلال المذكور وانما توقف على ذاته بخلافه هنا فانَّ اتتاج الشكل الثاني كان له مدخل في الاستدلال على اتتاج الشكل الرابع فتفاير الموقف والموقف عليه ٠

الاستدلال بالرد الى الثالث

(قالوا : ويستدل عليه بالرد الى الشكل الثالث بعكس الكبري فينتتج عين المطلوب) ٠ ويرد عليه عين الایراد السابق ٠
فانهم استدلوا على الشكل الثالث بعكس الكبري فيصير شكلًا رابعاً ثم عكس الترتيب ليصير شكلًا أولاً ٠ ينتج ما ينعكس الى المطلوب فقد توقف اتتاج الشكل الثالث على الرابع فلو توقف الرابع على الثالث لزم الدور ٠ — وجوابه — عين ما سبق من انَّ الشكل الثالث إنما توقف على نفس

الرابع لا على اتاجه والرابع إنما توقف على اتاج الثالث فتفاير الموقف والموقف عليه ٠

الضابطة

(قالوا : ضابطة شرائط الأشكال الأربعة أئه لابد أئا من عوم موضوعية الأوسط مع ملقاته للأصغر بالفعل أو حمله على الأكبر وأئا من عوم موضوعية الأكبر مع الاختلاف في الكيف ومع منافاة نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر لنسبته إلى ذات الأصغر) ٠ ويرد عليهم ثانية ايرادات ٠

أولاً : إن الضابطة إنما تنفع في المقام اذا كان بمراعاتها بنفسها من دون تشخيص نوع القياس كان القياس منتجاً ومع عدم اشتتمالها على شرائط النشك الرابع بحسب الجهة لم تحصل منها هذه الفائدة لأنها لوجدت في القياس احتمل أئه الرابع وهي غير مستوفية لشروطه ٠ — وجوابه — أئها تكون ضابطة لشروط الأقىسة لا للأقىسة نفسها فهي تنفع بعد معرفة إن القياس غير الشكل الرابع فإذا وجدت فيه علم أئه قد تمت شرائط اتاجه وإذا علم أئه من الرابع ووجدت فيه علم وجود شرائطه بحسب الكم والكيف ٠

وثانياً : إن اعتبار عومية موضوعية الأوسط يقتضي اشتراط كلية الصغرى والكبرى في الشكل الثالث لأن الأوسط فيهما موضوع وقد عرفت عدم اعتبار ذلك فيه ٠ — وجوابه — أئه غرضهم لابد من وجود هذا الشرط في القياس سواء كان وجد في أحد مقدمتيه أو في كليهما ولا دلالة في كلامهم على اعتبار وجوده في كليهما ٠

وثلاثة : إنَّ هذا يشمل بعض الأقيسة الغير المنتجة فائتها تشمل الضرب السابعة والثامن من الشكل الرابع اذا كانت السالبة المستعملة فيما بسيطة غير مركبة مع ائَّه قد حقق في موضعه انَّ هذه الضروب لا تنتج إلَّا اذا كانت السالبة المستعملة فيها مركبة واحدى الخاصتين . امَّا وجود الضابطة في السابعة فلأنَّه مركب من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة جزئية وقد عرفت انَّ الأوسط موضوع في صغراء فيوجد فيه عموم موضوعية الأوسط مع ملقاته للأصغر بالفعل لأنَّ هذا الشكل لا تستعمل فيه المكبات . وامَّا وجودها في الثامن فلأنَّ فيه عموم موضوعية الأوسط لأنَّ صغراء سالبة كلية مع حمل الأوسط على الأكبر لأنَّ كبراه موجبة جزئية والأوسط محمول فيها على الأكبر ومتى شملت القاعدة امَّراً لا يصح أنَّ تشمله لم تصلح لأنَّ تكون مقياساً يرجع لها عند الاشتباه والشك . إنَّ قلت : ائَّه هذه الضابطة ضابطة لشراط الشكل الأربع بحسب الكلم والكيف ولشراط الشكل بحسب الجهة لما عدَى الرابع وما ذكرته إنَّما هو راجع إلى تخلف الشراط في الشكل الرابع بحسب الجهة لا بحسب الكلم والكيف . قلنا : البساطة والتركيب في القضية لا دخل لها في جهة القضية فاللادوام واللا ضرورة لا يكونان من جهات القضية المقيدة بما نحيث انَّ جهة القضية على ما عرفوها هي : اللفظ الدال على كيفية القضية وصفتها واللا ضرورة واللا دوام إنَّما يكونان عندهم اشارة إلى قضية أخرى ونسبة ثانية وكل منهما لها جهة تخصها وبهذا ظهر لك خطأ بعض المنطقين الذين عدوهم من الجهات .

ورابعاً : انَّ الشكل الثاني اذا كانت الصغرى منه دائمة أو ضرورية والكبرى فعلية فائتها يكون متوجعاً ولا توجد فيه الضابطة وذلك لأنَّه وإن

وُجِدَ فِيهِ عُمُومٌ مُوْسَوِعَةً لِلأَكْبَرِ وَالْخَلْلَافُ فِي الْكِيفِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ فِيهِ
الْمَنَافِعُ الْمَذَكُورَةُ بَيْنَ النِّسْبَتَيْنِ أَعْنِي الْمَنَافِعُ بَيْنَ نَسْبَةِ وَصْفِ الْأَوْسَطِ إِلَى ذَاتِ
الْأَصْغَرِ وَبَيْنَ نَسْبَةِ وَصْفِ الْأَوْسَطِ إِلَى وَصْفِ الْأَكْبَرِ لَأَنَّ نَسْبَةَ وَصْفِ الْأَوْسَطِ
إِلَى ذَاتِ الْأَصْغَرِ هِيَ دَوْمُ الْإِيْجَابِ مُثْلًا وَنَسْبَةُ وَصْفِ الْأَوْسَطِ إِلَى ذَاتِ
الْأَكْبَرِ فَعْلَيْهِ السُّلْبُ وَهِيَ وَإِنْ كَانَتْ مُنَافِيَةً لِدَوْمِ الْإِيْجَابِ إِلَّا أَنَّ نَسْبَةَ وَصْفِ
الْأَوْسَطِ إِلَى وَصْفِ الْأَكْبَرِ لَا يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ عَبَارَةً عَنْ فَعْلَيْهِ السُّلْبِ بَلْ قَدْ
تَكُونُ عَبَارَةً عَنْ ضَرُورَةِ الْإِيْجَابِ فَإِنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَانَ مُسْلُوبًا عَنْ شَيْءٍ أَخْرِ
بِالْفَعْلِ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مُسْلُوبًا عَنْ وَصْفِهِ بِالْفَعْلِ إِلَّا تَرَى أَنَّهُ يَصْحُحُ قَوْلُنَا :
(لَا شَيْءٌ مِنَ الْكَاتِبِ يَسْتَحْرِكُ الْأَصْبَابَ بِالْفَعْلِ) فَيَكُونُ تَحْرِكُ الْأَصْبَابِ مُسْلُوبًا
عَنْ ذَاتِ الْكَاتِبِ بِالْفَعْلِ وَلَيْسَ بِمُسْلُوبٍ عَنْ وَصْفِهِ بِالْفَعْلِ ضَرُورَةٌ ثَبُوتٌ
تَحْرِكُ الْأَصْبَابِ لِلْكَاتِبِ مَا دَامَ كَاتِبًا وَبِهَذَا ظَهَرَ لَكَ عَدْمُ صَحَّةِ مَا ذُكِرَهُ مُحْسِنِي
الضَّابِطَةِ فِي هَذَا الْمَقَامِ مِنْ أَنَّهُ الْمَطْلَقَةَ الْعَامَةَ تَدْلِي عَلَى سُلْبِ الْأَوْسَطِ عَنْ ذَاتِ
الْأَكْبَرِ بِالْفَعْلِ وَإِذَا كَانَ مُسْلُوبًا عَنْ ذَاتِ الْأَكْبَرِ بِالْفَعْلِ كَانَ مُسْلُوبًا عَنْ وَصْفِهِ
بِالْفَعْلِ قُطْعًا أَمَّا وَإِذَا ثَبَّتَ أَنَّ فَعْلَيْهِ السُّلْبُ عَنِ الذَّاتِ فَقَدْ تَجْتَمِعُ مَعَ ضَرُورَةِ
الْإِيْجَابِ أَوْ دَوْمِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْوَصْفِ ثَبَّتَ أَنَّهُ لَا مَنَافِعَ حَيْثُنَذِي بَيْنَ النِّسْبَتَيْنِ
لَأَنَّ كُلَّ مِنَ النِّسْبَتَيْنِ تَكُونُ ضَرُورَةً لِإِيْجَابِ أَوْ دَوْمِهِ وَإِنْ قَلْتَ : أَنَّ مَرَادَمِ
نَسْبَةُ وَصْفِ الْأَوْسَطِ إِلَى وَصْفِ الْأَكْبَرِ هُوَ نَسْبَةُ وَصْفِ الْأَوْسَطِ إِلَى ذَاتِ
الْأَكْبَرِ وَإِنَّمَا عَبَّرَ (بِوَصْفِ الْأَكْبَرِ) بِلَحْاظِ أَنَّ الْأَكْبَرَ يَكُونُ مَحْمُولًا فِي
الْتَّيْسِيرِ الَّتِي هِيَ الْمَطْلُوبُ وَإِلَّا فَالْأَكْبَرُ يَكُونُ مَوْضِعًا فِي الشَّكْلِ الثَّانِي
فَتَكُونُ النِّسْبَةُ فِي الْكَبْرِيِّ إِلَى ذَاتِهِ لَا إِلَى وَصْفِهِ وَحَيْثُنَذِي فِي الصُّورَةِ الْمَذَكُورَةِ
تَكُونُ الْمَنَافِعُ مُوْجَدَةً لِأَنَّ الصَّفَرِيِّ تَكُونُ نَسْبَتَهَا هُوَ ضَرُورَةُ الْإِيْجَابِ أَوْ

دوامه والكبرى فعلية السلب والفعالية منافية للضرورة والدوام . قلنا : هذا خلاف لتصريح العبارة إذ ظاهرها أنَّ نسبة وصف الأوسط لوصف الأكبر في الكبرى منافية للنسبة في الصغرى ولا ينافي ذلك كون الأكبر موضوعاً في كبرى هذا الشكل إذ كونه موضوعاً لا يمنع من أن تكون للأوسط نسبة إلى وصفه وهي المقصودة بالمنافاة مضافاً إلى أنه لو كان المراد ما ذكر لورد عليها الأشكال بصورة ما إذا كانت صغرى الشكل الثاني ممكناً والكبرى مشروطة عامة فائده يكون متوجهاً مع أنه لو قلنا الشرط هو المنافاة بين نسبة وصف الأوسط لذات الأكبر وبين نسبة وصف الأوسط لذات الأصغر أعني نسبة الصغرى لم تكن هذه المنافاة موجودة في المقام لأنه حينئذ نسبة وصف الأوسط لذات الأصغر هي امكان الايجاب مثلاً ونسبة وصف الأوسط إلى ذات الأكبر يمكن أن تكون فعلية السلب ولا منافاة بين امكان الايجاب وفعالية السلب وإن بait إلأ عن كونها ضرورية فهي إنما تكون ضرورة السلب ما دام الوصف ومن المعلوم أنه لا منافاة بين امكان الايجاب وضرورة السلب المشروطة بالوصف العنوانى وإنما ينافي امكان الايجاب الضرورة المطلقة نعم لو جعلنا الشرط هو منافاة وصف الأوسط لذات الأصغر لنسبيته إلى وصف الأكبر كان الشرط في الفرض المذكور موجوداً لأنه إذا كانت الكبرى مشروطة عامة كانت نسبة وصف الأوسط لوصف الأكبر هي الضرورة المطلقة وهي تنافي الامكان . ولعل هذا هو السر في اعتبار نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر دون ذاته لا ما ذكره بعضهم من أنَّ التعبير بوصف الأكبر من جهة كون الأكبر محمولاً في التبيبة المطلوبة لأن ذلك لا يصح بنفسه داعياً للتبيير إذا فرض أنَّ المراد به ذاته لا وصفه .

وخامساً : إنَّ الشَّكْلَ الثَّانِيَ إِذَا كَانَ صَغِيرًا ضَرُورِيَّةً مُطلِقَةً وَكَبِيرًا مُمْكِنَةً فَإِنَّ الشَّكْلَ الثَّانِيَ يَكُونُ مُتَجَّعًا مَعَ اِتَّهَادِهِ حِينَئِذٍ قَدْ لَا تَكُونُ مُنَافَافَةً بَيْنَ نِسْبَةِ الصَّغِيرِ وَبَيْنَ نِسْبَةِ وَصْفِ الْأَوْسِطِ إِلَى وَصْفِ الْأَكْبَرِ كَمَا لَوْ كَانَ الصَّغِيرُ ضَرُورِيًّا مُوجَّهًا وَكَبِيرًا مُمْكِنَةً سَالِبَةً وَكَانَ الْأَوْسِطُ ضَرُورِيًّا لِلْإِيجَابِ لِوَصْفِ الْأَكْبَرِ أَوْ بِالْمُكْسِنِ بِأَنَّ الصَّغِيرَ ضَرُورِيًّا سَالِبَةً وَكَبِيرًا مُمْكِنَةً مُوجَّهًا وَكَانَ الْأَوْسِطُ ضَرُورِيًّا سَلْبًا عَنْ وَصْفِ الْأَكْبَرِ فَإِنَّهُ مِنَ الْجَائزِ أَنْ تَكُونَ المُمْكِنَةً مُحْسُولًا ضَرُورِيًّا لِوَصْفِ مُوضِعِهَا كَمَّوْلَنَا : كُلُّ كَاتِبٍ سَاكِنٍ لِلْأَصْبَابِ بِالْأَمْكَانِ فَإِنَّهَا قَضِيَّةٌ مُمْكِنَةٌ صَادِقَةٌ لِتَكُونَ سَكُونًا لِلْأَصْبَابِ مُمْكِنَ الْبَثُوتِ لِذَاتِ الْكَاتِبِ وَلَكِنَّ بِالنَّظَرِ إِلَى وَصْفِ الْكِتَابَةِ يَكُونُ ضَرُورِيًّا سَلْبًا وَهَذَا قَوْلُنَا : لَا شَيْءٌ مِنَ الْكَاتِبِ بِمُتَحَرِّكِ الْأَصْبَابِ بِالْأَمْكَانِ فَإِنَّهَا قَضِيَّةٌ مُمْكِنَةٌ صَادِقَةٌ لِأَنَّ تَعْرُكَ الْأَصْبَابِ مُمْكِنٌ سَلْبٌ عَنِ ذَاتِ الْكَاتِبِ وَلَكِنَّ بِالنَّظَرِ إِلَى وَصْفِ الْكِتَابَةِ يَكُونُ ضَرُورِيًّا لِلْإِيجَابِ . وَكَيْفَ كَانَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَا تَوْجُدُ الْمُنَافَافَةُ الْمُذَكُورَةُ لِأَنَّهُ تَكُونُ النِّسْبَةُ ضَرُورِيَّةً سَلْبًا أَوْ لِلْإِيجَابِ مُنْقَطِّيَنِ فِي السُّنْنَةِ .

وَسَادِسًا : إنَّ الشَّكْلَ الثَّانِيَ إِذَا كَانَ مُرْكَبًا مِنْ صَغِيرٍ مُشَروَّطَةً عَامَةً سَالِبَةً مُثَلًاً وَكَبِيرًا مُمْكِنَةً مُوجَّهَةً وَكَانَ وَصْفُ الْأَوْسِطُ ضَرُورِيًّا لِلْبَثُوتِ لِوَصْفِ الْأَكْبَرِ وَإِنْ كَانَ مُمْكِنًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى ذَاتِهِ كَمَا فِي قَوْلَنَا : كُلُّ كَاتِبٍ مُتَحَرِّكٍ لِلْأَصْبَابِ بِالْأَمْكَانِ فَإِنَّ مُقْتَضِيَ هَذِهِ الْفَاضِبَةِ أَنْ يَكُونَ هَذَا الشَّكْلُ الثَّانِيَ مُتَجَّعًا لِعُوْمَيْةِ مُوضِعِيَّةِ الْأَوْسِطِ فِيهِ مَعَ الْإِخْلَافِ فِي الْكِيفِ مَعَ مُنَافَافَةِ نِسْبَةِ الصَّغِيرِ لِنِسْبَةِ وَصْفِ الْأَوْسِطِ لِوَصْفِ الْأَكْبَرِ لِمُنَافَافَةِ ضَرُورَةِ السَّلْبِ مَا دَامَ الْوَصْفُ مَعَ ضَرُورَةِ الْإِيجَابِ الْمُطلِقَةِ بِحِسْبِ الْوَصْفِ لِفَرْضِ

انه الكبرى وان كانت ممكنته إلا أنها ضرورة بحسب الوصف مع انه الشكل الثاني بهذه الصورة غير منتج لما قرر في شرائطه بحسب الجهة انه الممكنة اذا كانت كبرى لا تنتج معها إلا الضرورية المطلقة إلا اللهم أن يقال : انه الكبرى حينئذ تكون مشروطة عامة لا ممكنته لفرض معرفة المنافاة من معرفة ثبوت الضرورة بحسب الوصف والمقصود تحقق منافاة ذات النسبتين لا من جهة مادة خاصة كما هو الشأن في سائر القوانين المنطقية .

وسابعاً : ما أورده بعض المعلقين انه الضابطة تقتضي ان يوجد الاختلاف في الكيف مع المنافاة المذكورة بين النسبتين في كل ما وجد فيه عموم موضوعية الافضل بدون عموم موضوعية الاوسط وهذا لا يستقيم بالنسبة الى الضرب الثالث والرابع والخامس والسادس من الشكل الرابع فانه المنافاة المذكورة لا يجب ان تتحقق فيها مع وجوب الاختلاف في الكيف . وقد أجاب عنه : بأن المنافاة المذكورة مخصوصة بصورة ما اذا كان الاوسط محمولاً على ذات الاصغر والشكل الرابع لا يكون الاوسط محمولاً فيه على الاصغر أصلاً فلا يقتضي كلامه اشتراط المنافاة في تلك الضروب ويمكن أن يقال انه اشتراط المنافاة إنما هو ناظر الى الاشتراط بحسب الجهة والشكل الرابع قد عرفت انه الضابطة لا ت تعرض الى شرائطه بحسب الجهة إلا استطراداً فلم يكن شرط المنافاة ناظراً لشرائط الرابع بحسب الجهة .

وثامناً : ما كنا نورده أيام تدريسنا لكتاب العاشية للمرحوم (ملا عبدالله) وهو انه الممكنة الصفرى مع الكبرى المشروطة العامة اذا تركب منها الشكل الثاني كان منتجاً مع انه لو كانت المنافاة موجودة بين نسبتيهما لكانت المنافاة موجودة فيما اذا تركب الشكل الثاني من صفرى مشروطة

عامة وكبري ممكنة حيث لا فرق بين الصورتين فائئ في كل منها كان الشكل مركبا من ممكنة ومشروطة عامة غاية الامر ائه في الصورة الأولى الصغرى هي الممكنة والكبري هي المشروطة وفي الثانية بالعكس فلو كان هناك تنافي بين النسبتين لكان في كلا الصورتين مع انه الأولى متبعة والثانية ليست بمتبعة وقد أوردت هذا الایراد على المحسني (ره) حيث صرح بالتنافي في الصورة الأولى وعدم التنافي في الصورة الثانية . ولكن بعد ذلك انكشف لنا فساد هذا الایراد وذلك لأن الملحوظ في الضابطة على ما قررناه هو المنافاة بين نسبة وصف الأوسط الى ذات الأصغر وبين نسبة وصف الأوسط الى وصف الأكبر لا الى ذاته ففي الصورة الأولى أعني ما اذا كانت الصغرى ممكنة والكبري مشروطة تكون نسبة وصف الأوسط الى ذات الأصغر هي الامكان ونسبة وصف الأوسط الى وصف الأكبر هي الضرورة المطلقة لا المشروطة لأن المحمول اذا كان ضروريا للذات ما دام الوصف فهو بالنسبة الى الذات كانت ضرورته مقيدة واما بالنسبة الى الوصف فهي مطلقة اذ ليست مقيدة بشيء بالنسبة اليه . ولا اشكال في منافاة الامكان مع الضرورة المطلقة . وفي الصورة الثانية أعني صورة ما اذا كانت الصغرى مشروطة والكبري ممكنة تكون النسبتان هما الضرورة المقيدة بالوصف مع الامكان لا الضرورة المطلقة مع الامكان وذلك لأن الملحوظ في الصغرى هي نسبة وصف الأوسط الى ذات الأصغر لا الى وصفه وهي كما عرفت ضرورة مقيدة نعم لو كان الملحوظ في الصغرى هو نسبة وصف الأوسط الى وصف الأصغر كانت النسبة ضرورية مطلقة وهي تنافي الامكان الموجود في الكبri لكنك قد عرفت انه الضابطة إنما لوحظ فيها نسبة وصف الأوسط الى ذات الأصغر

وهي ضرورة مقيدة في الصورة المذكورة ولا منافاة بين الضرورة المقيدة مع الامكان ٠

ضابطة النتيجة

(قالوا : النتيجة تابعة لأشخاص المقدمتين لأنها فرعهما فلا تتفوق عليهما وذلك لأن أحدى المقدمتين إن كان فيها حكم جزئي كانت النتيجة جزئية لأن الجزئية أحسن من الكلية وإن كان فيها حكم سلبي كانت النتيجة سالبة لأن السلب أحسن من الإيجاب وإن كان فيها حكم غير فعلي كانت النتيجة غير فعلية وإن كان فيها حكم غير ضروري كانت النتيجة غير ضرورية) ٠ ويرد عليهم ثلاثة ايرادات ٠

أولاً : بالضرب الأول والرابع من شكلي الثالث والرابع فائئماً مركباً من الكليات مع ائتها تنتج جزئية ٠ - وجوابه - إن النتيجة لأشخاص المقدمات لا يلزمها التبعية في الشرف إذا كانت المقدمات بأجمعها شريفة فإن الأخسية علة وجود الأخسية في النتيجة وليس عدمها علة لعدم أخسية النتيجة ٠

وثانياً : إن القياس قد يتالف من قضية مركبة سالبة مع إن النتيجة تكون موجبة فلابد أن تخص الضابطة بالأقىسة المؤلفة من البسائط ٠ وجوابه : إن المنتج في الصورة المذكورة ليس هو المركبة بل جزؤها الإيجابي فلذا كانت النتيجة موجبة ٠

وثالثاً : إن الشكل الثاني إذا ترکب من صغرى ضرورية مطلقة وكبرى ممكنة يتبع دائمة فقد كان فيه حكم غير فعلي والنتيجة فعلية وإن الشكل الثالث إذا ترکب من مطلقة عامة صغرى وكبرى ضرورية مطلقة تكون النتيجة

ضرورية مع ائه قد كان فيه حكم غير ضروري . فالحق انَّ هذه تصلح لأن تكون ضابطة للنتيجة بحسب الكم والكيف دون الجهة . ولعل الغرض من هذه الضابطة هو بيان انَّ النتيجة تتبع أخس المقدمتين بحسب المادة أي إنَّ كان في القياس ظنية كانت النتيجة كذلك وإنْ كانت فيه وهية كانت النتيجة كذلك وهلم جرا .

المختلطات

في الشكل الأول

(ذهروا الى انَّ النتيجة في الشكل الأول تكون موجهة بجهة الكبرى إنَّ كانت الكبرى غير الوصفيات الأربع التي هي المشروطتان والعرفيتان وذلك لأنَّ الكبرى قد دلت على ثبوت الأكابر بالجهة المذكورة فيها لما هو أوسط بالفعل والأصغر قد كان أوسطاً بالفعل وإنَّ كانت الكبرى احدى الوصفيات الأربع فالنتيجة تكون موجهة بجهة الصغرى لأنَّ الكبرى تدل على دوام الأكابر بدوام الأوسط فيكون ثبوت الأكابر للأصغر بحسب ثبوت الأوسط للأصغر إنَّ دائمًا فدائماً أو موقتاً فموقتاً ولكن النتيجة إنما توجه بجهة الصغرى بشرطين (أحدهما) إنَّ تحدُّف الضرورة المختصة بالصغرى لأنَّ الكبرى اذا لم يكن فيها ضرورة جاز انفكاك الأكابر عما ثبت له الأوسط فيجوز انفكاك الأكابر عن الأصغر وإنَّ كان ثبوت الأوسط للأصغر بالضرورة . نعم لو كانت الكبرى فيها ضرورة كالصغرى كانت النتيجة ضرورية لأنَّ الأكابر ضروري الثبوت للأوسط والأوسط ضروري الثبوت للأصغر والضروري للضروري ضروري و (ثانيةما) أنَّ يحذف الالا ضرورة والالا دوام عن الصغرى لأنَّ الالا دوام والالا ضرورة في الصغرى يكونان من السالبة والسالبة لا تنتج

في صغرى الشكل الأول فيكون الباقي بعد الحذف هو جهة التسليمة منضماً إليها قيد اللا دوام واللا ضرورة إن كان موجوداً في الكبرى لأن الكبرى تدل على إنَّ الأكبر غير دائم لــ كل ما هو أوسط بالفعل والأصغر مما هو أوسط بالفعل فيكون الأكبر غير دائم له ٠ والمراد بــ حذف الضرورة المختصة بالصغرى إن الصغرى إن كانت ضرورية ذاتية تكون التسليمة دائمة وإن كانت مشروطة عامة تكون التسليمة عرفية عامة وإن كانت وقائية مطلقة تكون التسليمة مطلقة وقائية وإن كانت منتشرة مطلقة كانت التسليمة مطلقة منتشرة ٠ ويرد عليهم خمسة ايرادات ٠

أولاً ـ إنَّ ما ذكروه في تعليل كون التسليمة كالكبرى جاري في جميع اختلاطات هذا الشكل فلو تم التعليل للزم كون التسليمة كالكبرى في جميع الموارد ٠ ـ وجوابه ـ كما هو المعروف إنَّه لا ريب في تبعية التسليمة لل الكبرى في جميع اختلاطات هذا الشكل المتسلمة لكن إذا كان الأووسط مستلزمــاً للأكبر كما إذا كانت الكبرى إحدى الوصفيات الأربعــة كان ثبوت الأكبر للأصغر بحسب ثبوت الأووسط للأصغر من الدوام والتوقيت والضرورة لأنــ الدائم للدائم لــ شيء دائم لذلك الشيء وهكذا الضرورة ٠

وثانياً : إنَّ ما ذكروه في تعليل حذف اللا دوام واللا ضرورة إنما يقتضي أن لا ينتفع اللا دوام واللا ضرورة مع الكبرى لأنَّه يقتضي عدم اعتبارها في التسليمة فــ إنَّ الأووسط إذا كان مستلزمــاً للأكبر فــ أي جهة ثبت الأووسط للأصغر كان ثبوت الأكبر له مقيداً بها ولا يتوقف ذلك على انتاج اللا دوام في صغرى الشكل الأول أو عدم انتاجه ٠ ـ وجوابه ـ كما هو المقرر عندهم : بأنَّ حمل الأكبر على الأووسط وإن كان مقيداً بــ دوامية الوصف لكن لا يلزم

منه أن يكون مقتضاً على وقت ثبوت وصف الأوسط بل يجوز أن يكون دائمًا لـ كل ما ثبت له الأوسط فلا يصدق لا دوام الصغرى كقولنا : كل انسان ضاحك لا دائمًا وكل ضاحك حيوان ما دام ضاحكًا مع كذب كل انسان حيوان لا دائمًا . ولكن هذا المثال إنما يتم على تقدير تفسير الوصفية بما دام الوصف للأجل الوصف أو بشرط الوصف .

وثالثاً : إنَّ مقتضى الضابط المذكور إنَّ الصغرى الضرورية مع الكبريِّ السابلة الدائمة تنتج دائمًا لعدم صدق الوصفيات الأربعية على الكبريِّ مع إنَّ البرهان يقتضي أن تنتج ضرورية بدليل عكس الكبريِّ ليترد إلى الشكل الثاني فيتتجز المطلوب بعينه وبدليل الخلف وهو إن يجعل تقىض النتيجة صغرى لـ الكبريِّ الأصل ليتتجز من الشكل الثاني ما ينافق الصغرى . — وجوابه — إنَّ برهان العكس غير صحيح لـ نـعـ اـتـاجـ الضـرـورـيـةـ فيـ الشـكـلـ الثـانـيـ لـ الضـرـورـيـةـ وإنَّ برهان الخلف أيضًا غير صحيح لـ نـعـ اـتـاجـ المـكـنـةـ معـ الدـائـمـةـ فيـ الشـكـلـ الثـانـيـ .

ورابعًا : إنَّ الكبريِّ إذا كانت أحـدـىـ العـامـتـيـنـ والـصـغـرـىـ مـطـلـقـةـ عـامـةـ فالـنتـيـجـةـ بـمـقـتـضـىـ الضـابـطـ المـذـكـورـ مـطـلـقـةـ عـامـةـ معـ إنـَّـ البرـهـانـ يـقـتـضـىـ إنـَّـ مـطـلـقـةـ وـقـتـيـةـ وـهـيـ أـخـصـ مـنـ الـمـطـلـقـةـ الـعـامـةـ وـذـلـكـ لـأـنـ الـكـبـرـىـ دـلـتـ عـلـىـ إنـَّـ كـلـ مـاـ ثـبـتـ لـ الـأـوـسـطـ فـالـأـكـبـرـ ثـبـتـ لـ مـاـ دـامـ الـأـوـسـطـ .ـ وـالـصـغـرـىـ دـلـتـ عـلـىـ ثـبـوتـ الـأـوـسـطـ لـ الـأـصـفـ فـيـلـوـمـ ثـبـوتـ الـأـكـبـرـ لـذـاتـ الـأـصـفـ فـيـ وـقـتـ مـعـيـنـ وـهـوـ وـقـتـ ثـبـوتـ الـأـوـسـطـ لـهـ .ـ وـجـوابـهـ — اـئـمـمـ لـئـاـ حـذـفـوـ الـأـوـسـطـ اـقـتـصـرـوـ عـلـىـ الـاـطـلـاقـ الـعـامـ وـلـكـنـ لـلـخـصـمـ أـنـ يـنـاقـشـ فـيـ صـحـةـ هـذـاـ الـاقـتـصـارـ .ـ وـخـامـسـاـ :ـ إنـَّـ الضـابـطـ المـذـكـورـ يـقـتـضـىـ أـنـ الصـغـرـىـ الدـائـمـةـ مـطـلـقـةـ مـعـ

المشروطه العامة تنتج دائمه مع انه البرهان يقتضي انها تنتج ضروريه مطلقة لأن معنى الكبري انه كل ما ثبت له الاوسط ثبت له ضرورة الاكبر ما دام الاوسط ثابت له . وذات الأصغر قد ثبت لها الاوسط دائمًا فيثبت له ضرورة الاكبر لتحقق شرط الضروري له وهو دوام الاوسط . وجوابه - كما هو مسطور في كتبهم انه الضروري المعتبر في الكبري هي الضروري بشرط الوصف فلا يلزم منه إلا تحقق الضروري للأصغر بشرط الوصف وهي ليست ضرورة ذاتية . نعم لو أخذنا الكبري ضروريه بحسب أوقات وصف الاوسط تم ما ذكر .

المختلطات في الشكل الثاني

(ذهبوا الى انه النتيجة في الشكل الثاني دائمه إن كانت احدى مقدمتيه دائمه مطلقة أو ضروريه مطلقة وإلا فالنتيجة كالصغرى لكن بشرط أن يحذف عن الصغرى قيد الضروري الوصفية والوقتية وقيد اللا دوام واللا ضرورة امّا انه النتيجة لابد وأن تكون كذلك فبدليل الخلف والمكس والافتراض . واما لزوم حذف قيد الضروري عنها لعدم تطبيقها الى النتيجة . واما حذف قيد اللا دوام واللا ضروري عنها لعدم اتناجه مع الكبري) . ويرد عليهم ثلاثة ايرادات .

أولاً : انه مقتضي التعليل لحذف لا دوام الصغرى ولا ضرورتها عن النتيجة جاري في لا دوام الكبري ولا ضرورتها فلا وجه لتخفيضهم الحذف بالصغرى . وجوابه - انه الفاصل المذكور يقتضي حذف لا دوام الكبري ولا ضرورتها لاقتضائه عدم كون النتيجة موجهة بوجهة الكبري اذا كانت مقيده

بقيد اللا دوام أو اللا ضرورة لأنَّه مع تقييدها بما تكون النتيجة كالصغرى .

وثانياً : إنَّ المقدمتين اذا كانت الكبرى ضرورية اتّجَّ القِيَاس ضرورية لأنَّ كبراه ضرورية تتعكس كنفسها فيرتد الى الشكل الأول والشكل الأول الذي كبراه ضرورية يتّجَّ ضرورية وهكذا لو كانت كبراه مشروطة . وجوهه : إنَّ هذا مبني على عدم امكان الضرورة مطلقة كانت أو مشروطة الى نفسها .

وثالثاً : إنَّ المقدمتين اذا كانتا ضروريتين فمقتضى الضابط المذكور أن تكون النتيجة دائمة مع اذْن البرهان يقتضي ائْتها ضرورية لأنَّ الأوسط اذا كان ضروري الثبوت لأحد الطرفين وضروري السلب عن الطرف الآخر كان بين الطرفين مبادلة ضرورية فيكون أحدهما ضروري السلب عن الآخر .

— وجوهه — إنَّ الأوسط في هذا الشكل لَمْ كان محمولاً على الطرفين فيكون ضروري الثبوت لذات أحدهما وضروري السلب عن ذات الآخر

فيكون بين ذات الطرفين مبادلة ضرورية وهو ليس منداد النتيجة وإنما مفادها سلب وصف أحد الطرفين وهو الأكْبر عن ذات الطرف الآخر وهو الأصغر ومن المعلوم إنَّ التبادل الضروري بين الذاتين لا يلزم منه التبادل الضروري بين وصف أحدهما وذات الآخر لصدق قولنا في المثال المعروف : لا شيء من الحمار بفرس بالضرورة وكل مركوب زيد فرس بالضرورة مع كذب قولنا : ليس بعض الحمار مركوب زيد بالضرورة لصدق تقييده وهو كل حمار مركوب زيد بالامكان ، نعم لو كانت الضرورة صفرى والكبرى مشروطة لأجل الوصف اتّجَّت ضرورة لأنَّ الكبرى إنَّ كانت سالبة دلت على المبادلة الضرورية بين وصف الأوسط وصف الأكْبر وقد كان وصف الأوسط لازم ضروري لذات الأصغر والمبادلة للازم مبادلة ضرورية مبادلة ملزومه كذلك وإنَّ كانت الكبرى

موجبة فالاوسيط لازم لوصف الأكبير وقد كان منافي لذات الأصغر واللازم اذا كان منافي لشيء كان ملزومه أيضاً منافي له ولكن هذا لا يتم إلا اذا كانت المشروطة لأجل الوصف لا ما اذا كانت ما دام الوصف وحيث انها عند القوم ما دام الوصف لهذا لم تنتج عندهم ضرورية .

المختلطات

في الشكل الثالث

(ذهبوا الى انه جهة التبيحة في هذا الشكل كالكبرى بعينها إن كانت الكبرى غير الوصفيات الأربع كما هو الحال في الشكل الأول وإن كانت الكبرى احدى الوصفيات الأربع فجهة التبيحة كعكس الصغرى لكن يحذف من العكس اللا دوام إن كان مقيداً به ويضم اللا دوام الى التبيحة إن كانت الكبرى احدى الخصتين امّا ان التبيحة كذلك فبانحلف والعكس والافتراض . واما حذف اللا دوام من عكس الصغرى فلأن عكس صغرى هذا الشكل لا محالة تكون موجبة فيكون اللا دوام فيها سالبة والسايبة لا تنتج في صغرى هذا الشكل واما ضم لا دوام الكبرى الى التبيحة فلأنه ينتج بانضمامه الى الصغرى لا دوام التبيحة . ويرد عليهم ثلاثة ايرادات .

أولاً : ان مقتضى الضابط المذكور أن تكون الضرورية أو الدائمة مع المطلقة العامة تنتج مطلقة عامة مع انه البرهان يقتضي أن تنتج حينية مطلقة إذ لابد من اجتساع وصفي الأصغر والأكبير حينما لو كانت الكبرى موجبة لاتصال الأوسط بالأصغر دائماً واتصاله بالأكبير بالفعل وفيما اذا كانت الكبرى سالبة لابد من عدم اجتساع الوصفين في الأوسط حينما ما والحاصل : انه التبيحة لابد وان تكون أخص قضية لازمة للقياس وفيما نحن

فيه كان يلزم القياس الحينية المطلقة وهي أخص من المطلقة العامة .
وثانياً : إنَّ الضرورية أو الدائمة مع الوجودية اللا ضرورية بمقتضى
الضابط المذكور تنتج وجودية لا ضرورية ولكن مقتضى البرهان أن تنتج حينية
لا ضرورية لما تقدم في الإيراد الأول من أنَّ الحينية المطلقة لازمة لقياس المذكور
لا المطلقة العامة واما اللا ضرورة فهي مأخوذة من الكبri .
وثالثاً : إنَّ الضرورية أو الدائمة مع الفعليات الثلاثة الوجودية اللا دائمة
والوقتية والمتشرة بمقتضى الضابط المذكور تنتج كالكبri مع أنَّ مقتضى
البرهان كما عرفته من الإيراد الأول والثاني ان تكون حينية لا دائمة .

المختلطات في الشكل الرابع

(ذهبوا الى إنَّ جهة النتيجة في هذا الشكل في الضربين الأولين تابعة
لعكس الصغرى اذا لم تكن الصغرى احدى الوصفيات الأربع وإنْ كانت
احدى الوصفيات الأربع ف تكون جهة النتيجة تابعة لعكس كبراه بعد حذف
قيد اللا دوام واللا ضرورة إنْ كان فيها وضم لا دوام الصغرى الى النتيجة
وان شئت قلت : إنَّ جهة النتيجة في الضربين الأولين عكس الصغرى انَّ كانت
ضرورية أو دائمة أو كان القياس مؤلفاً من المست المنعكسة السوالب وإلا
فمطلقة عامة . واما في الضرب الثالث فالنتيجة تكون دائمة إنْ كان احدى
مقدمتيه ضرورية أو دائمة وإلا فعكس الصغرى واما في الرابع والخامس
فالنتيجة دائمة انَّ كانت الكبri ضرورية أو دائمة وإلا فعكس الصغرى
محذوفاً عنه اللا دوام والبرهان على ذلك هو الخلف والعكس والافتراض
واما في السادس فالنتيجة كما في الشكل الثاني بعد عكس الصغرى . واما

في السابع فالنتيجة كما في الشكل الثالث بعد عكس الكبري . واما في الثامن فالنتيجة كما في الشكل الأول بعد عكس الترتيب وعكس النتيجة . وبالجملة لئا كانت هذه الضروب الثلاثة الأخيرة ترتد الى الاشكال الثلاثة المذكورة لما ذكرنا من الطرق كانت تنتائج تلك الاشكال بعينها في السادس والسابع وبعكسها بعد عكس الترتيب في الثامن) . ويرد عليهم : ما أوردناه على تنتائج مختلطات الشكل الأول والثاني والثالث لرجوعها اليها .

القياس الاقتراني الشرطي

(ذهبوا الى انه القياس الاقتراني الشرطي مركب امّا من الشرطيات فقط او من الشرطيات والحمليات) . ويرد عليهم ايرادان .

أولاً : انه من القياس ما هو حكمه حكم القياس الاقتراني الشرطي مع ائه ليس مركباً مما ذكروه وهو القياس المركب من العملية المرددة المحمول من غيرها من العمليات كيف ؟ واغلب ما مثلوا به للقياس الشرطي المركب من المنفصلة كان من نوعه وينبغي أن يقسم الى أربعة أقسام الأول : ما ترکب من عملية مرددة المحمول وحملية غير مرددة المحمول . الثاني : ما ترکب من عملية مرددة المحمول وشرطية متصلة . الثالث ما ترکب من عملية مرددة المحمول وشرطية منفصلة . الرابع : ما ترکب من حملتين مرددي المحمول والمتأمل يستطيع استخراج أحکامها مما ذكروه في الشرطي .

وثانياً : انه كان عليهم أن يخصصوا الكلام بالشرطية الغير الاتفاقية لأن الاتفاقيين لا يترکب القياس الشرطي منها لعدم الامتياز بين أجزاء الاتفاقيات فلا يتسم الاصناف الأربع فيما يبعضاً عن بعض مع انه القياس ما كان موصلاً لمجهول تصدقي والمرکب منها لا يوصل لمجهول تصدقي

لكون النتيجة فيها معلومة قبل تركب القياس وذلك لأن الاتفاقية لما لم يكن بين اطرافها علاقة كان مفهوم الكبري في الشكل الأول مثلاً إنَّ الأكبر موجود في نفسه على تقدير المقدم مع سائر الأمور الواقعه الثابته في نفس الأمر ومن الأمور الواقعه الأصغر فيكون وجوده مع الأصغر معلوماً وإن لم يلتفت للأوسط فلم يف ادخال الأوسط بين الأصغر والأكبر في نسبة أحدهما الى الآخر ٠ — وجوابه — امَّا عن عدم الامتياز فإنَّ الامتياز بحسب الوضع فانَّ وضع أحدهما أولاً والآخر ثانياً يكفي في امتياز الاشكال الأربعه فيها ٠ وامَّا عن عدم الاتصال فاته من الجائز أن يكون الأكبر مجهولاً ثبوته على تقدير الأصغر مع سائر الأمور الواقعه في نفس الأمر فإنَّ المطلوب ليس وجود الأكبر في نفسه بل موافقته للأصغر فربما تكون خفية لا يتتبَّع لها إلا بعد العلم بموافقتها للأوسط وموافقة الأوسط للأصغر على إنَّ الميزان في القياس هو استلزم قول آخر بحسب الصورة والاتصال فيه ثانٍي ولذا القياس لا يخرج عن كونه قياساً لمن كان يعلم بالنتيجة قبل تركيه ٠

تقسيم القياس الشرطي

(قالوا القياس الشرطي ينقسم الى خمسة أقسام : الأول : المركب من متصلتين ٠ الثاني : المركب من متصلتين ٠ الثالث : من حملية ومتصلة ٠ الرابع : من حملية ومتصلة ٠ الخامس : من متصلة ومتصلة) ٠ ويرد عليهم ايرادان ٠

أولاً ما عرفته ائه قد يتركب من حملتين وهمما الحملية المرددة المحمول مع حملية غير مرددة ٠

وثانياً : ائه قد يتركب من حملية ومتصلة ومتصلة كقولنا : المتحرك

بالارادة حيوان وكلما كان حيواناً كان حساساً ودائماً امّا ان يكون الحيوان انساناً او غيره ينبع امّا ان يكون المتحرك بالارادة حساساً انساناً وامّا ان يكون حساساً غير انسان وهذا ليس جعله قسماً بأقل من جعل المنفصلة مع حيليات متعددة قسماً منه وعليه فتكون اقسام الشرطي سبعة ٠

الاشكال الاربعة المنعقدة في الشرطي

(قالوا : وتنعقد فيه الاشكال الاربعة) ٠ ويرد عليهم : اذْ هذَا واضح فيما لو كان المكرر جزءاً تاماً من كلتا المقدمتين بأنْ كان تاليٌ في الصغرى ومقدماً في الكبرى فاته يكُون من الشكل الأول وبالعكس من الشكل الرابع او تاليٌ فيما فالشكل الثاني او مقدماً فيما فالشكل الثالث وامّا اذا كان المكرر جزءاً غير تام منهما او تام في أحدهما وغير تام في الآخر فالامر مشكل لأن ما كان محمولاً في مقدم الصغرى وموضوعاً في تالي الكبرى من أي الاشكال هو فان كان العبرة بالتقدم والتأخير كان شكلاً رابعاً لأن المقدم سمة الموضوعية والتالي سمة المحمولة وإن كان التقدم في الذكر فهو قد ذكر في أول الأجزاء وفي آخر الأجزاء فهو أيضاً شكل رابع مع ائه قد عد عندهم شكلاً أولاً ٠ — وجوابه — اذْ العبرة فيما اذا كان المكرر ليس بجزءٍ تام هو بالموضوعية والمحمولة لا بالتقدم في الذكر ولا بكونه جزءاً في المقدم او التالي فانه الشكل المذكور يكون من الأول لأن المكرر كان موضعاً في الصغرى ومحمولاً في الكبرى وهكذا ما كان بالعكس فهو الرابع وما كان محمولاً فيما فالثاني وما كان موضعاً فيما فالثالث ٠

القسم الاول من الشرطي

(قالوا : اذْ القسم الاول من الشرطي وهو المركب من متصلتين اذا

كانا لزوميتين اتّج لزومية) ويرد عليهم أربعة ايرادات ٠
أولاً : ائه منقوض بقولنا : كلما كان الاثنان فرد؟ كان عدد؟ وكلما كان
عدد؟ كان زوجاً فائئه صادق مع كذب النتيجة وهي كلما كان الاثنان فرد؟
كان زوجاً للتنافي بين الفردية والزوجية ٠ — وجوابه — انشاء الله يجيء في
باب المغالطات ٠

وثانياً : ائه منقوض بقولنا كلما تحقق النقيضان تحقق أحدهما وكلما
تحقق النقيضان تتحقق الآخر فائئه شكل ثالث ينتج قد يكون اذا تحقق أحد
النقيضين تتحقق الآخر ٠ — وجوابه — سيجي انشاء الله في مبحث المغالطات ٠
وثالثاً : ائه الكبري قد حكم فيها بملازمة التالي للمقدم في نفس الأمر
على جميع الأوضاع والتقادير الممكنة وذلك لا يستلزم ثبوت الملازمة على
تقدير الأصغر لاحتمال ائه الأصغر ممتنع الثبوت في نفسه فليس هو من
التقادير الممكنة للكبري وعليه فلا يلزم الأصغر لأوسط الكبري ولا يحصل
الاتّاج واشتهر المثال له بكلما كان هذا اللون سواداً وبياضاً كان سواداً
وكلما كان سواداً لم يكن بياضاً فينتج ائه كلما كان هذا اللون سواداً وبياضاً
لم يكن بياضاً وهو محال للزوم اجتماع النقيضين البياض وعدمه في مورد
واحد وقد مثلت له بقولنا كلما كان شريك الباري موجوداً كان الله تعالى
موجوداً وكلما كان الله موجوداً كان العالم ليس بفاسد ينتج كلما كان شريك
الباري موجوداً كان العالم ليس بفاسد ٠ — وجوابه — ائه الأوسط ان
أخذ في الكبري على نحو أخذنه في الصغرى حتى يكون في الكبري من لوازمه
الأصغر كما كان في الصغرى اتّج القياس لا محالة لأن لازم اللازم لازم
قطعاً وإن لم يكن يؤخذ كذلك لم يكن الأوسط متكرراً فلا يحصل القياس

ففي المثالين المذكورين ان جعل السواد المأخوذ في الكبرى هو السواد المستلزم للأسود والأبيض كانت الكبرى كاذبة لأن السواد المستلزم للأسود والأبيض يكون بياضاً وإن كان غيره وهو طبيعة السواد المضادة للبياض لم يتكرر الأوسط لأن المأخوذ في الصغرى لم يكن مضاداً للبياض وفي الكبرى كان مضاداً للبياض وهكذا في المثال الثاني فإن وجود الله تعالى اذا أخذ في الكبرى بنحو المستلزم لوجود الشريك كانت الكبرى كاذبة لأن وجود الله مع الشريك محال موجب لفساد العالم وإن كان بنحو يضاد شريك الباري لم يتكرر الأوسط .

اورابعاً : ان الشكل الأول من هذا القسم لا يتبع منه إلا الضربان اللذان تركبا من الموجتين واما الضربان الآخران اللذان تكون كبراهما سالبة كلية فلا يتتجان لأن الصغرى إنما تدل على ملازمة الأصغر لل الأوسط ملازمة كلية أو جزئية والكبرى إنما تدل على عدم ملازمة الأوسط لل الكبر أصلاً والأوسط اذا لم يستلزم الشيء فلا يلزم عدم استلزم الأصغر له ألا ترى ائم يصدق كلما كانت العشرة موجودة فالثلاثة موجودة وليس بالبته اذا كانت الثلاثة موجودة فالسبعة موجودة مع كذب النتيجة وهي ليس البته اذا كانت العشرة موجودة كانت السبعة موجودة لاستحاله وجود العشرة بدون السبعة لتقومها بها . - وجوابه - ان الأوسط اذا لم يستلزم شيئاً أصلاً لفرض ان الكبرى سالبة كلية لأن شرط الشكل الأول أن تكون كبراه كلية فلابد أن يكون الأصغر غير مستلزم لذلك الشيء لأن الأصغر لو كان مستلزم له لكان الأوسط أيضاً مستلزم له لأن الأوسط لازم للأصغر لفرض ايجاب الصغرى ولازم اللازم لازم لا محالة واللازمين شيء واحد يكون

أحدهما لازم للآخر بواسطة ذلك الشيء والا ثبت عدم أحدهما معه وهو يرفع الملازمة له واما القياس المذكور فكباه كاذبة لأن الثلاثة قد تستلزم السبعة وهي الثلاثة الموجودة في ضمن السبعة فانها مستلزمة للسبعة .

القسم الثاني من الشرطي

(قالوا : القسم الثاني من القياس الشرطي ما يترکب من منفصلتين ويشرط في اتاجه ايجاب المقدمتين وكلية أحدهما وان لا تكونا مانعتي الجمع) . ويرد عليهم ايرادان .

أولاً : ان المركب من مانعتي الجمع ينتج متصلة جزئية من قيصي الطرفين لاستلزم الأوسط تقىص كل واحد من الطرفين فاذا قلنا : اما ان يكون الحيوان ناطقاً او صاهلاً واما ان يكون صاهلاً او انساناً اتاج القياس قد يكون اذا لم يكن الحيوان ناطقاً لم يكن انساناً .

وثانياً : اما يضاف الى ذلك شرطاً رابعاً وهو ان لا يترکب من المنفصلتين الحقيقيتين وذلك لأن الأوسط إن كان تقىضاً للأصغر والأكبر أو لازماً مساوياً لنقيصه لم يكن بين الأصغر والأكبر معاندة بل كان بينهما تساوي لاستحالة مناقضة الشيء الواحد لشيئين وان لم يكن تقىضاً لهما ولا لازم لنقيصهما لزم كذب العقيقتين لأن العقيقة ما استحال اجتماع أجزائهما في الصدق والكذب وهو إنما يتصور بين الشيء ونقيصه او لازم تقىصه . وأجاب عنه المتأخرون : بالالتزام بأنهما لا ينتجان عناد الأصغر للأكبر ولكنهما ينتجان متصلة مؤلفة من عين الأصغر والأكبر أو منفصلة حقيقة مؤلفة من عين أحدهما ونقيص الآخر لاستحالة الاجتماع بين الشيء ونقيص لازمه المساوي صدقاً أو كذباً كقولنا : اما ان يكون العدد زوجاً او فرداً واما ان يكون فرداً او منقساً

بمتباين فائئه ينتج كلما كان العدد زوجاً فهو منقسم بمتباين ويتبع أيضاً امئاً أن لا يكون زوجاً أو يكون منقساً بمتباين ٠

القسم الثالث من الشرطي

(قالوا : القسم الثالث من الشرطي ما كان مركباً من حملية ومتصلة والمطابع منه ما كانت المتصلة صغرى والحمليةكبرى والشركة مع تالي المتصلة وتيجته متصلة كقولنا : كلما كان الناطق انساناً كان حيواناً وكل حيوان جسم ينتج كلما كان الناطق انساناً كان جسم) ٠ ويرد عليهم : إنَّ الحملية إنما يحكم فيها ثبوت المحمول للموضوع على جميع التقادير الممكنة ولعل تقدير صدق المقدَّم ليس من التقادير الممكنة فقولنا : كل حيوان جسم إنما يحكم فيه على جميع تقادير الممكنة للحيوان ولعل تقدير كون الناطق انساناً محالاً لا تصدق الحملية على تقديره فلا تصدق المتصلة المركبة منها كقولنا كلما كان القرطاس انساناً كان حيواناً وكل حيوان متحرك بالارادة فينتج كلما كان القرطاس انساناً كان متحركاً بالارادة وكقولنا كلما كان الخلاء موجوداً كان بعداً وكل بعد في مادة ينتج أنَّ كان الخلاء موجوداً فهو في مادة وهل هذا إلا عين الحال لأنَّ الخلاء مع المادة لا يجتمعان ٠ والحاصل : إنَّ اتتاج هذا النوع موقوف على مقدمات ثلاثة لابد من تسليمها الشرطية والحملية وإنَّ الحملية مسلمة على تقدير صدق المقدَّم والقياس إنما اشتمل على تسليم المقدمتين الأوليين دون الثالثة ٠ وإن شئت قلت : إنَّه على تقدير صدق مقدم المتصلة لم يحرز صدق الحملية فإنَّ صدق الحملية في نفس الأمر لا يلزمه صدقها على تقدير مقدَّم المتصلة ٠ ودعوى إنَّ الشرطية المأخوذة في القياس كانت مسلمة في نفس الأمر شأن كل مقدمة تؤخذ في كل قياس وحيثئذ فيكون

مقدمها مفروض الصدق في نفس الأمر وإن كان محالاً فيصدق معه التالي كذلك وقد فرض الحميلية صادقة في نفس الأمر فتجتمع القضايا الثلاثة في الصدق في نفس الأمر وحينئذ تصدق النتيجة لأن الحميلية حينئذ تكون صادقة على تقدير المقدم لاجتماعها معه في نفس الأمر . فاسدة لأن صدق المتصلة بصدق لزومها ولا تقتضي صدق جزئها فهي تصدق حتى لو فرض عدم صدق جزئها . ودعوى أثا لا نسلم كذب النتيجة لأن الحال يجوز أن يستلزم الحال . باطلة لأن الكلام في أصل اقتضاء القياس للاستلزم من جهة عدم اقتضائه لثبوت الحميلية على تقدير مقدم الشرطية وما يمكن أن يتواهم في الجواب عن الاشكال بأن موضوع الحميلية إن أخذ فيها على نحو لا يشمل محمول تاليها لم يتكرر الأوسط وإن أخذ على نحو يشمله ومن أفراده كان القياس منتجًا للمتعلقة وذلك لأن حكم الحميلية يكون لازمًا لتالي الشرطية وتالي الشرطية ملزماً لقدمها ولازم اللازم لازم ف تكون الحميلية لازمة لقدم الشرطية ففي المثال المذكور تقول إنَّ الحيوان الذي هو موضوع الحميلية إنَّ كان يعم الحيوان الذي هو تالي للشرطية كان الحكم بالتحرك بالارادة على الحيوان حكم على التالي وإن كان لا يعمه لم يتكرر الأوسط . فاسد لأنه لو سلم ولم نلتزم بأن القضايا تؤخذ بصرف طباعها في الأقيسة ولم نقل بأن الحكم في الحميلية على الأفراد الممكنة وحيوانية القرطاس في المثال ونظائره ليست من الأفراد الممكنة فلا تكون مسؤولة لحكم الحميلية حتى يتكرر الأوسط فيه فلو سلمنا ذلك كله فهو فاسد إذ لا دلالة في القياس على ملزمه حكم الحميلية لحكم التالي . والأولى أن تقول في الجواب عن هذا الاشكال : بأن هذا القياس إنما يصح استعماله في الزام الخصم عند ما يدعي الخصم

امكان تحقق مقدمة المتصلة فمن يدعى امكان (انسانية القرطاس) ذكر في جوابه هذا القياس كما ان الاشكال يضعف فيما كانت المتصلة اتفاقية لصدق التالي والحملية معا على تقدير صدق المقدم ٠

القسم الرابع من الشرطي

(قالوا : القسم الرابع ما ترکب من الحملية والمنفصلة وهو على نوعين احداهما المسمى بالقسم وهو ما كان عدد الحمليات بعدد أجزاء الاتصال والحمليات بأجمعها مشتركة في أحد طرفي التبيجة وأجزاء الاتصال بأسرها مشتركة في طرف التبيجة الآخر ويشترط فيه أن تكون المنفصلة كلية موجبة غير مانعة الجمع وهو يتبع حملية كقولنا : اما أن تكون الكلمة اسما أو فعلأ او حرفا والاسم لفظ الفعل لفظ والحرف لفظ يتبع الكلمة لفظ والنوع الآخر المسمى بغير المقسم) ٠ ويرد عليهم : انه الحملية إنما تشمل الأفراد الممكنة ولعل الفرد الموجود في المنفصلة ليس من الأفراد الممكنة فلا يتبع القياس لعدم تكرر الأوسط فمثلاً لو قلنا : اما أن يكون القرطاس انساناً أو فرساً والفرس صاہل فاى يسكن أن يقال انه لا يتبع اما أن يكون القرطاس انساناً أو صاہلاً لأن الحكم بالصاہلية على افراد الفرس الممكنة وفرسية القرطاس ليست بممكنة فلا يشملها الحكم في الحملية ٠ — وجوابه — انه الاتتاج فيها لابد فيه من فرض شمول موضوع الحملية للفرد الموجود في المنفصلة أو دعوى انه الحكم في الطبيعية على الطبيعة أينما وجدت وفرضت أو نلتزم بأن القياس رد للخصم الذي يفرض امكان جزء المنفصلة المشترك مع الحملية ٠

القسم الخامس من الشرطي

(القسم الخامس ما ترکب من المتصلات والمفصلات) . ويرد عليهم : ائه لابد من اشتراط كون المفصلات غير مشتركة مع المتصلات في مقدمها بمعنى لا يكون الحد الأوسط هو المقدم في المتصلة لأن مقدم المتصلة هو الملزم ومنع الجس والخلو والانفصال الحقيقي مع الملزم لا يوجب منع الجم والخلو والانفصال الحقيقي مع اللازم لجواز كونه أعم ألا ترى ائه يصدق دائماً ائه أن يكون الليل موجوداً أو يكون النهار موجوداً وكلما كان النهار موجوداً كان الضوء موجوداً مع عدم صدق قولنا دائماً ائه أن يكون الليل موجوداً واماً أن يكون الضوء موجوداً ولا يسعني التأمل في هذا الاشكال لضيق الاحوال وعدم سعة المجال كما ان ذلك هو الذي دعاني لأن اختصر الكلام في القياس الشرطي فانه البحث فيه يحتاج الى الوقت الطويل .

القياس الاستثنائي

(ذكر متأخروا المنطقين انه القياس الاستثنائي هو ما ترکب من مقدمة شرطية ومقدمة حملية يستثنى فيها عين أحد جزئي الشرطية أو تقىضه وهو على قسمين : أحدهما ما كانت الشرطية فيه متصلة . وثانيهما ما كانت الشرطية فيه منفصلة) . ويرد عليهم ايرادان .

أولاً : انه المقدمة التي يقع فيها الاستثناء قد تكون شرطية كما قد تكون حملية وذلك فيما لو كانت المقدمة الأولى شرطية مركبة من شرطيتين تقولنا كلما إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكلما لم يكن النهار

موجوداً لم تكن الشمس طالعة فائئه لو استثنى مقدمها وقيل : لكن كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فائئه يتبع كلما لم يكن النهار موجوداً لم تكن الشمس طالعة .

وثانية : بما اذا تركب الاستثنائي من حملية مرددة المحمول وحملية يستثنى فيها عين أحد جزئها أو قييسه فائئه يجري عليه أحكام القياس الاستثنائي فينبغي أن يجعل قسماً ثالثاً له .

شروط انتاج الاستثنائي الشرط الأول لانتاجه

(ذكروا الشرط الأول لانتاج القياس الاستثنائي أن تكون الشرطية موجبة لأنه اذا لم يكن بين الشيئين إتصال أو انفصال لم يلزم من وضع أحدهما أو رفعه وضع الآخر أو رفعه) . ويرد عليهم : إن السالبة الكلية الشرطية تستلزم موجبة كلية فهي تتبع بالرد الى الموجبة ما تتبع نفس الموجبة توضيح ذلك إن السالبة الكلية المتصلة تستلزم موجبة كلية متصلة موافقة لها في المقدم ومناقضة لها في التالي فالسالبة المذكورة استثناء مقدمها يتبع تقييس تاليها لأنه في الحقيقة يكون استثناء لقدم الموجبة الازمة لها وحيثند فتكون النتيجة هو تالي تلك الموجبة الذي هو عبارة عن تقييس السالبة المذكورة كقولنا : ليس البتة اذا كان النهار موجوداً فالعالم مظلم فائئه ملازم لقولنا كلما كان النهار موجوداً لم يكن العالم بمظلم وحيثند فإذا استثنينا مقدم تلك السالبة وقلنا : (لكن النهار موجود) كان استثناء لقدم هذه الموجبة . واستثناء مقدم هذه الموجبة تيجهه (فلم يكن العالم بمظلم) فتكون هي تيجة الاستثناء لقدم السالبة المذكورة . وهكذا استثناء تالي السالبة المذكورة

يتبع تقىض مقدمها لأنه يكون استثناء لتقىض تالى تلك الموجبة واستثناء
تقىض تالى تلك الموجبة يوجب اتاج تقىض مقدمها الذى هو عين تقىض
مقدم السالبة المذكورة لكون مقدمها واحد كما هو الفرض . . . وجوابه —
 مضافة الى عدم تسليم الملازمة بين السالبة الشرطية والموجبة فانه المتأخرین
قد منعوا منه انَّ هذا بالحقيقة لم يكن اتاج للسالبة بل هو اتاج للموجبة
اللازمة لها ولذا كانت النتیجة تابعة لها لا للسالبة .

الشرط الثاني لاتاج الاستثنائي

(ذكر و الثاني شروط اتاج القياس الاستثنائي هو كون الشرطية المستعملة
فيه ليست باتفاقية وإلا لزم الدور لأن العلم بصدق الاتفاقية موقوف على
العلم بحال طرفيها صدقاً أو كاذباً فلو استفید العلم بحال أحد طرفيها من العلم
بصدق الاتفاقية لزم الدور) . ويرد عليهم : انَّ هذا يتم في المتصلة لأنَّ
الاتفاقية منها بالمعنى الأعم ما كان التالي فيها صادقاً سواء كان المقدم صادقاً
أو كاذباً وبالمعنى الأخص ما صدق كليهما وحيثند فادراك انَّها اتفاقية صادقة
موقوف على صدق التالي بالمعنىين فلا يعقل جهل صدق التالي حتى يستفاد
صدقه من صدق المقدم ولا يمكن رفعه لاستفاد رفع المقدم للعلم بشبوته .
ولكن لا يتم في المنفصلة الاتفاقية إذ يجوز بحسب الاتفاق أن يكون وصفان
لا يجتمعان أو لا يرتفعان أو لا يجتمعان ولا يرتفعان معًا فحيثند يكون
استثناء وضع أحدهما يوجب رفع الآخر واستثناء رفع أحدهما يوجب وضع
الآخر لعدم الاطلاع على الموجود منها فعلاً . ودعوى انَّ المنفصلة الاتفاقية
لابدَّ من العلم بوجود أحد أجزائها على التعيين . فاسدة وإلا لزم أن يكون
حصر المنفصلة بالعنادية والاتفاقية غير صحيح لوجود قسم ثالث وهو ما فرضناه

وهو ما اذا كان بحسب الاتفاق لا يجتمع الجزءان في الصدق أو في الكذب أو فيما معاً كما لو علمنا امّا ان يكون زيد خارج الدار أو يكتب ولكن لا ندري الان متى بأي منها فاذا قلنا : (لكنه يكتب) اتّبع القياس فهو ليس بخارج الدار واما قلنا : (لكه خارج الدار) اتّبع انه ليس يكتب .

الشرط الثالث لاتّاج الاستثنائي

(ذكرنا انه الشرط الثالث لاتّاج الاستثنائي أحد أمرين على سبيل منع الخلو كليلة الشرطية أو كليلة الاستثناء إذ لو اتّبع الامران احتمل ان يكون الاتصال والانفصال على بعض الأوقات والاستثناء في وقت آخر فلا يلزم من وضع أحد جزئي الشرطية او رفعه ثبوت الآخر او رفعه) . ويرد عليهم ايرادان .

أولاً : ائه يجوز ان ينتهي الامران والقياس منتج فائئماً لو كانا جزئين ووقت الاتصال والانفصال هو بعینه وقت الاستثناء كقولنا إن جاء زيد عصر فائه يكرمه خالد لكنه جاء عصراً ينتج فهو يكرمه خالد ولذا بعضهم قيد الشرط المذكور بما اذا لم يكن وقت الاتصال والانفصال متحدداً مع وقت الاستثناء .

ثانياً : ان الاستثناء لا تتفق كليته مع كون الشرطية جزئية لجواز ان تكون الشرطية الجزئية إنما كانت على بعض الوضاع الفير الثابتة في نفس الأمر وكلية الاستثناء هو عمومه للأفراد فلا يشمل ذلك الوضع مثلاً قد يكون اذا كان الانسان قادر يقول للشئ كن فيكون لكن كل انسان قادر مع كذب قولنا : (ائه يقول للشئ كن فيكون) لأن الاستثناء إنما يعم الأفراد بكلته لا ائه يعم الوضاع والتقدير حتى يدل على ثبوت القضية المستثناء

على التقدير الذي كانت ملازمة فيه لل التالي بل ربما تكون الشرطية الجزئية على وضع غير ممكن كقولنا : قد يكون اذا كان الواجب موجوداً يكون جزءه موجوداً (على تقدير تركه) لكن الواجب موجود دائماً مع كذب قولنا : انَّ جزءه موجود ٠ — وجوابه — انَّ الاستثناء لما كان لجزء من الشرطية والشرطية كلتيها بعمومها للأزمان والأوضاع والتقدير كان مرادهم بكلية الاستثناء هو عمومه لسائر الأزمان والأحوال والأوضاع والتقدير المأكولة في الشرطية لا عمومه للأفراد وفي المثالين لم يكن الاستثناء له العموم المذكور امَّا المثال الأول فلأنَّ القضية المستثناء وهي : (كل انسان قادر) لا تدل على ثبوت القدرة له حتى لحالة اطاعته الله اطاعة يكون بها مثله وهكذا المثال الثاني فانَّ القضية المستثناء لا تدل على ثبوت الوجود للباري حتى على تقدير تركبه ٠

نتيجة القياس الاستثنائي

(قالوا : إنَّ كانت الشرطية المستعملة فيه متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج ثبوت التالي واستثناء قيض التالي ينتج رفع المقدم والا لبطل اللزوم بينهما) ٠ ويرد عليهم أربعة ايرادات ٠

أولاً : ائه من الجائز أن يكون التالي مساوياً في اللزوم لل前提是 كقولنا : كلما كان النهار موجوداً كانت الشمس طالعة وحينئذ فرفع كل من المقدم وال التالي ينتج رفع الآخر ووضع كل منهما ينتج وضع الآخر لاستحالة انفكاك المتساوين وجوداً وعديماً وإلا لما كان بينهما تساوي ٠ — وجوابه — ما عرفته غير مرة من انَّ الممحوظ في هذا الفن هو الصورة دون المادة والاتاج المذكور إنما هو من جهة كون المادة مادة المساواة وإلا فالصورة لا توجب غير ما ذكره

لجواز كون اللازم أعم .

وثانياً : إنَّ التالي اذا كان مطلقة عامة أو ممكنته فلا يتتج استثناء رفعه رفع المقدم بشهادة صدق قولنا : كلما كان هذا انساناً كان متنفساً بالاطلاق العام لكنه ليس بمتنفس مع إنَّ النتيجة وهي : (فهو ليس بانسان) ليست بلازمة لجواز إنَّ الانسان لا يتنفس فعلاً . وهكذا اذا قلنا : كلما كان هذا انساناً كان عالماً بالامكان لكنه ليس بعالماً فانَّ النتيجة وهي : (فهو ليس بانسان) ليست بلازمة لجواز كون الانسان ليس بعالماً . وجوابه — إنَّ المراد من استثناء رفع التالي هو استثناء تقىض ذلك التالي لا مطلق رفعه وفي المثالين لم تكن القضية المستثناء تقىضاً للتالي فائئه في المثال الأول التقىض للتالي هو الدائمة فيقال (لكنه ليس بمتنفس دائماً) فائئه يلزم انه ليس بانسان . وفي المثال الثاني التقىض هو الضرورية فيقال : لكنه ليس بعالماً بالضرورة فائئه يلزم انه ليس بانسان .

وثالثاً : ائلا نسلم إنَّ وضع المقدم يوجب وضع التالي ولا رفع التالي يوجب رفع المقدم لجواز أن تكون الشرطية مركبة من ملزم ولازم على تقدير الوجود كالعمل والأجزاء فائئها على تقدير وجودها للشيء تكون لازمة له فانَّ الفرس على تقدير جزئية الناطقية لها تكون الناطقية لازمة لها وحيثنة يصدق إنَّ كانت الفرس موجودة كانت الناطقية التي هي جزئها موجودة وهكذا يصدق إنَّ كان الباري موجوداً فما كان جزء له أو علة له موجوداً مع إنَّ وضع المقدم لا يتتج وضع التالي فيها ولا رفع التالي يتتج رفع المقدم لكتاب النتيجة فيما في المثال الأول لو استثنينا وضع المقدم وقلنا : (لكن الفرس موجودة) فالنتيجة وهي (كانت الناطقية التي جزء الفرس موجودة)

كاذبة وهكذا في المثال الثاني لو استثنينا وضع المقدم أو رفع التالي كانت النتيجة كاذبة ٠ — وجوابه — إنَّ القضايا الشرطية المذكورة لم تكن كافية وإنما هي شخصية لأنَّ الحكم باللزوم فيها على تقدير معين ففي المثال الأول كان على تقدير كون الناطقية جزءاً للفرس وفي المثال الثاني كان على تقدير إنَّ الباري له علة وجزء والاستثناء لم يكن على هذا التقدير فانَّ قولنا : (لكن الفرس موجودة) لم يكن على تقدير كون الناطقية جزءاً لها وهكذا استثناء (لكن الباري موجود) لم يكن على تقدير أن يكون له جزء أو علة وهكذا استثناء رفع التالي في المثال الأول أعني قولنا : (لكن الناطقية التي هي جزءاً لها ليست موجودة) لم يكن على تقدير كون الناطقية جزءاً للفرس وإلا لكان الاستثناء كاذباً وهكذا استثناء رفع التالي في المثال الثاني أعني قولنا : (لكن الجزء أو العلة للباري ليس موجود) لم يكن على تقدير أن يكون له جزء أو علة وإلا لكان الاستثناء كاذباً وقد عرفت فيما سبق إنَّ الشرطية إذا لم تكن كافية فإنما ينبع الاستثناء معها إذا كان صدقه على التقدير الذي تصدق فيه ٠

ورابعاً : إنَّ لا نسلم إنَّ انتفاء التالي يوجب انتفاء المقدم مطلقاً وإنما يوجبه لو كان اللزوم باقياً عند انتفاء التالي وهو من نوع مطلقاً لجواز أن يكون انتفاء التالي م حالاً في نفسه ولم يبق اللزوم على تقدير انتفاءه فانَّ الحال قد يستلزم الحال وإذا لم يبق اللزوم لم يلزم من انتفاء التالي انتفاء المقدم لعدم الملازمة بينهما ٠ — وجوابه — إنَّ القياس الاستثنائي إنما ينبع إذا كانت مقدمة مفروضتي الصدق وإذا كان انتفاء التالي أمراً م حالاً في نفسه كانت القضية المستثناء المشتملة على ذلك الانتفاء كاذبة فلا ينبع القياس ٠

نتائج المنفصلة المستعملة في الاستثنائي

(قالوا : إن كانت الشرطية المستعملة فيه منفصلة فالحقيقة استثناء عين كل من جزئيها يتبع رفع الآخر واستثناء رفع كل من جزئيها يتبع عين الآخر للتنافي بينهما صدق وكتباً ومانعة الجم استثناء عين كل منهما يتبع رفع الآخر فقط لعدم اجتماعهما في الصدق ومانعة الخلو استثناء تقييض كل منهما يتبع عين الآخر فقط لعدم خلو الواقع عن أحدهما) . ويمكن أن يقال عليهم : إنَّ المنفصلة لو جاز تركها من أكثر من جزئين كقولنا : أمّا أن تكون الكلمة أسمًا أو فعلًا أو حرفًا فانَّ استثناء رفع كل واحد يوجب وضعباقي لا على التعيين حتى لو استثنى رفع الوسط منها كان الأمر كذلك .

قياس الغلف

(زعموا إنَّ قياس الغلف هو الذي يقصد به إثبات المطلوب بابطل تقييشه وانه يقابل القياس المستقيم وهو ليس بقياس واحد بل هو قياسان أحدهما اقتراني شرطي والآخر استثنائي متصل يستثنى فيه تقييض التالي فيقال هكذا كلما لم يثبت المطلوب ثبت تقييشه لامتحالة ارتفاع التقىضين وكلما ثبت تقييشه ثبت الحال يتبع كلما لم يثبت المطلوب ثبت الحال لكن الحال ليس بثابت فيلزم ثبوت المطلوب) .

أقول : قد تقدم هنا بعض الاشكالات عليه والجواب عنها في مباحث المكوس مفصلًا والمقصود هنا بيان عدم ارجاعه الى قياسين وانه لدى الحقيقة قياس واحد استثنائي وهو ائه كلما لم يثبت المطلوب ثبت تقييشه لكن تقييشه ليس بثابت فيتبيَّن اذَّ المطلوب ثابت لأنَّ حقيقة قياس الغلف هو

إثبات المطلوب بابطله تقييده وهذا القياس الاستثنائي متکفل لذلك . نعم القضية المستثناء وهي : لكن تقييده ليس ثابت قد تكون بديهية وقد تحتاج الى دليل آخر كما ائه لو قلنا بأنه مركب من قياسين فانه بيان الشرطية اعني كلما ثبت تقييده ثبت الحال قد يفتقر الى دليل وإنما نحن كلامنا في المقدار الذي لابد منه في قياس الخلف . مضافا الى انه الناظر في الكتب العلمية الى قياسات الخلف يجد شاهدا على ما ذكرناه من انه ليس همة المؤلف إلا ابطال التقييض ليثبت المطلوب . وسيجيء اثناء الله تعالى في باب المغالطات المغالطة الثالثة والعشرون التي تتعلق بهذا القياس فراجعها .

الاستقراء

(عرّفوه بأنه : تصفّح الجزئيات لاثبات الحكم الكلّي) . ويرد عليهم ثلاثة ايرادات .

أولاً : انه الاستقراء قسم من الحجة والحجّة عبارة عن معلوم تصدّيقه يوصل الى مجهول تصدّيقه . والقسم معتبر في أقسامه فالاستقراء لابد وأن يكون من قبيل المعلوم التصدّيقي مع انه التصفّح فعل خارجي . وهذا الاراد هو الذي أبدأ بعضهم الى العدول عن هذا التعريف الى تعريفه بالحجّة التي يستدل فيها من حكم الجزئيات على حكم كلّها . ودعوى انه الباعث على هذا التسامح هو الاشارة الى انه تسمية هذا القسم من الحجة بالاستقراء ليس على سبيل الارتجال بل على سبيل التقل . مدفوعة بأن الاشارة تحصل حتى لو عرّف بالتعريف الصحيح فلا موجب للعدول عنه . ودعوى انه كما يطلق العكس على المعنى المصدري اعني التبديل وعلى القضية الحاصلة بالتبديل كذلك الاستقراء يطلق على المعنى المصدري وهو التبيّع والتخصّص المذكور

وعلى الحجة الحاصلة به فما ذكره تعريف للاستقراء بالمعنى الأول ويعرف الثاني بالمقاييس . فاسدة لأنَّه بالمعنى المصدري ليس من أقسام الحجة ومقصود المنطقي هو الحجة منها لا غيره .

وثانياً : إنَّ الحد يشمل القياس المقسم لأنَّه فيه تصفح الجزئيات بأسرها لابنات حكم كلي كقولنا الحيوان ناطق أو غير ناطق وكل ناطق حساس وكل غير ناطق حساس ينتفع كل حيوان حساس وهذا ليس من الاستقراء في شيء لأنَّ الاستقراء عندهم يفيد الفتن بالحكم الكلي والقياس المقسم ينفي القطع وأيضاً القياس المقسم قد عدوه من أقسام الشرطي الاقترانى كما قرر في محله وتقدم منا ذلك فيكون قسيماً للاستقراء عندهم فكيف يجعل قسماً من الاستقراء ولهذا قيد بعضهم التعريف المذكور بالتصفح لأكثر الجزئيات وسيجيئ انشاء الله ما ينفعك ويوضح لك حقيقة الحال .

وثالثاً : إنَّ الاستقراء نوع من القياس امَّا التام منه فقد عرفت رجوعه للقياس المقسم واما الناقص منه فهو أيضاً راجع للقياس المقسم أيضاً غاية الأمر تكون بعض مقدماته ظنية والقياس يجوز أن تكون بعض مقدماته ظنية بل كاذبة كالخطابة والشعر غاية الأمر يشترط فيه أَنَّه اذا سلَّمْت يلزمها القول الآخر وفي المثال المعروف تقول الحيوان امَّا انسان أو غيره والانسان يحرك فكه الأسفل عند المرض وغيره من الحيوانات يحرك فكه الأسفل عند المرض فيتبع ان الحيوان يحرك فكه الأسفل عند المرض وهذا قياس مقسم جامع للشروط غاية الأمر امَّا مقدمته وهي : (وغيره من الحيوانات يحرك فكه الأسفل عند المرض) قضية ظنية وهي لا تنافي كونه قياساً لأنَّها متى سلَّمْت مع باقي المقدمات المذكورة لزمتها التبيحة المذكورة . ويمكن الجواب

عنه : بأن في الاستقراء يكون الحد الأوسط فيه هو ملاحظة أكثر الجزئيات ومعرفة حالها بخلاف القياس فإنه يكون الحد الأوسط فيه هو الكلي . وبعبارة أخرى : إنَّ معرفة حال أكثر الجزئيات إنْ عرف منها حكم الكلي لأنَّ الشَّيْءَ تابع للأعم الأغلب كان استقراءً واماً لو نزل الغير الممحوظ من الجزئيات منزلة الممحوظ وجعل قضية كلية صار قياساً لأنَّه على الأول لو سلمت القضيَا لا يلزم منها القول الآخر لأنَّها عبارة عن قضيَا مشتملة على أحكام أكثر الجزئيات فلو جزم بها لا يلزم الجزم بالحكم الكلي بل يظن به منها بخلافه على الثاني فايتها لو سلمت وجزم بها لزماها القول الآخر لأنَّه اذا نزل الغرئي الغير الممحوظ منزلة الممحوظ وحكم على الكلي صارت القضية كلية فإذا ضمت الى تلك القضيَا الكلية صارت قياساً مقتضاً لأنَّها لو سلمت وجزم بها لزماها القول الآخر في المثال المذكور اذا نزلنا العيوافات الغير الممحوظة منزلة الممحوظة وقلنا في القياس المذكور : (وغيره يحرك فكه الأسفل عند المضخ) بنحو الكلية صار قياساً لأنَّه لو سلمت قضيَا يلزمها القول الآخر واماً مع عدم التنزيل والادعاء فلا تكون القضية المذكورة كلية وإنما تكون جزئية يحكم فيها على أكثر الجزئيات وحيثندَ فلو سلمت لم يلزم منها القول الآخر .

الاستقراء التام

(قالوا : إنَّ الاستقراء لجميع الجزئيات المسمى بالتام هو يرجع للقياس المقسم ويفيد القطع بالحكم) . ويرد عليهم : إنَّ استقراء الجزئيات إنْ أرد منه حتى المعدومة حال الاستقراء فهو غير ممكن فانَّ المعدوم غير موجود فلا

يمكن معرفة حاله بالاطلاع عليه . نعم إنما يعرف حاله بحكم العقل وهو ليس باستفراه ولذا لما كان الحكم بحيوانية الإنسان من جهة العقل بقيام البرهان عليه لا من جهة التتبع لأفراده لم يكن حكم استقرائيًا وإن أريد منه الاستقراء لجميع العجزيات الموجودة كما هو ظاهر كلامهم فهو لا يفيد القطع بالحكم الكلي لاحتمال أن يكون من الأفراد المعدومة التي ستوجد غير ثابت لها الحكم المذكور . والقياس المقسم المتبع للحكم الكلي لابد فيه من قضية منفصلة وحمليات يعدها كما تقدم وهذا إنما يتم لو علم ثبوت الحكم لسائر أقسام الكلي الموجود منها والمدوم وهو كما عرفت إنما يحصل لو كان الحكم ثابتاً لنفس الموضوع بحد ذاته من جهة الدليل عليه دون الاستقراء للأفراد لأن من الأفراد ما هو معدوم لا يمكن العلم بحاله بتتبعه والتفحص عنه وبهذا ظهر لك أن الاستقراء بجميع أقسامه ينفي الظن حتى التام منه والتعريف من هذه الناحية صحيح لا غبار عليه فلا وجه لقييد بعضهم التفحص بالأكتر .

التمثيل

(عرفوه بأنه بيان مشاركة جزئي لجزئي آخر في علة الحكم ليثبت فيه) .
ويرد عليهم ايرادان .

أولاً : إن التمثيل من أقسام الحجة وهي من قبيل الادراكات التصديقية الموصولة للمجهول التصديفي والبيان المذكور ليس من نوعها وبعدهم فراراً من هذا الاشكال فسره بالحجة التي يقع فيها ذلك البيان وقد تقدم في تعريف الاستقراء ما ينفعك في هذا المقام .

وثانياً : أئه يرجع إلى القياس الاقتراني وذلك بأن يجعل علة الحكم حدأً أوسطأً والأصغر نفس الشبه والأكبر نفس الحكم المطلوب إثباته ولا

نحتاج الى المشبه به فنقول في المثال المعروف : النبيذ مسكر وكل مسكر حرام ينبع من الشكل الأول النبيذ حرام . وعليه فلا وجه لمدحه قسيماً ومقابلاً للقياس . ويمكن الجواب عنه بنحو ما ذكرناه في الاستقراء : من ائه اذا علم او ادعى بأن العلة التامة للحكم هو نفس الوصف رجع الى ما ذكر من القياس ويستفاد الحكم من الشكل الأول ولا حاجة الى ذكر المشبه به . واذا لم يعلم ولم يدعى ذلك بل استفید الحكم من جهة انه الحكم في المشبه به علىه هو الوصف صار تمثيلاً لانه لو جزم بذلك لا يحصل اليقين بالحكم لاحتمال انه للمشبه به خصوصية تقتضي تأثير هذه العلة في الحكم او في المشبه خصوصية مانعة من تأثير هذه العلة في الحكم وحينئذ فلا يصدق تعریف القياس عليه لأن قضاياء لو سلمت لم يلزم منها قول آخر . هذا مع ائه سيعجز مثنا انه التمثيل يكون بمجرد المشابهة . فانه مقاربة اوصاف الشيء لآخر موجبة لالحاقه به في الحكم ظننا من دون معرفة لعلة الحكم أصلاً . نعم يدرك ظننا انه ما كان علة للحكم في المشبه به موجود في المشبه من دون تشخيص لها .

شروط التمثيل

(قالوا : لا بد في التمثيل من مقدمات ثلاثة : الأولى انه الحكم ثابت في المشبه به . الثانية : انه علة الحكم في المشبه به الوصف الكذائي . الثالثة : انه ذلك الوصف موجود في المشبه) . ويرد عليهم : ائه إن اريد معرفة العلة التامة للحكم فلا زمه عدم الاحتياج الى المقدمة الأولى ولا حاجة

إلى قياس التمثيل للجزم بالحكم منها . ودعوى احتمال انة في المشبه به خصوصية توجب تأثيرها فيه أو في المشبه خصوصية مانعة من تأثيرها . فاسلة لأنها عدم معرفة العلة التامة للحكم . وإن أريد العلة الناقصة فهي لا يلزم تسيئها ومعرفتها بخصوصها لأن الظن بالحكم يحصل للشيء بمجرد أن يرى أنه يشبه شيئاً آخر في أوصافه حيث يظن بأن علة الحكم موجودة فيه من دون تشخيص لها فلا يلزم معرفتها بأنها الوصف الكذائي ولذا اشتهر بأن كل شيء أشبه شيء اعطي حكمه ولعل القياس التمثيلي الدارج عند عوام الناس كله من هذا القبيل حيث بالتشابه يتحققون الشيء بالمشبه به في الحكم دون نظر للعلة .

الطرق لمعرفة علة الحكم

(ذكروا انة العلة في معرفة علة الحكم طريقان أحدهما الدوران وهو ثبوت الحكم عند وجود الوصف وعلمه عند عدمه والدوران علامة كون المدار عليه وهو الوصف علة للدائر وثانيهما الترديد وهو سبر أوصاف المشبه به ثم ابطال علية بعض أقسامها ليعین انة الباقي هو العلة) . ويرد على الأول : انة الدوران ليس علامة كون المدار عليه علة للدائر وذلك لأن الجزء الأخير للعلة كذلك .

ويرد على الثاني : انة حصر العلة في الأوصاف المذكورة من نوع فجأة أن تكون العلة مسا خفي علينا من الأوصاف ولو فرض الانحصار وسلب العلية مما عدى الوصف المدعى فلا يستفاد من ذلك كون الوصف المدعى علة تامة

للحكم لجواز أن تكون في المشبه خصوصية مانعة من التأثير . ويمكن الجواب عنها : إن هذين الطريقين لا يراد بهما معرفة العلة التامة للحكم وإنما لا يحتاج إلى التمثيل بل يكون قياسا اقتراانيا شكله أولا وإنما يراد بهما الظن بالعلة ولا شك إنما يولدان الظن بها لأن الغالب فيما كان كذلك يكون علة تامة والشيء يلحق بالأعم الأغلب .



خاتمة
في المغالطات

مقالات مشهورة

ولنختم كتابنا بذكر بعض المقالات المشهورة ووجه الفلط فيها لثلا يقع الغير في الخطأ فيها ولزيداد بصيرة بالاطلاع عليها والله ولي التوفيق ٠

المقالطة الأولى : القياس المستفاد من الآية الشريفة وهو (لو علم الله فيهم خيراً لأسمهم ولو أسمهم لتولوا) فائئه شكل أول ينتفع بعد اسقاط المتكرر نتيجة كاذبة وهي لو علم الله فيهم خيراً لتولوا ٠ فانه الانصراف عن الحق ينافي علم الله فيهم الخير ٠ - وجوابها - انه هذا قياس شرطي مركب من متصلتين ومن شرط اتاجه أن تكون الكبرى لزومية اذا كانت الصغرى لزومية وفيما نحن فيه وإن كانت الصغرى لزومية لأنه يجب على الله من باب اللطف أن يتسم من يعلم فيه الخير ولكن الكبرى اتفاقية فائئه بحسب الاتفاق انه هؤلاء اذا أسمهم الله يتولون من دون أن تكون ملزمة بين الاسماع والتولي إذ لو كانت ملزمة بينهما للزم أن يكون كل من أسمه الله يتولى فلا يوجد مطيع في العالم وحتى الآن لم أجده من تعرض للجواب عن هذا القياس بهذا النحو وإنما أول بعضهم السماع في الصغرى بالسماع القلبي وفي الكبرى بالسماع النفطي فيكون الحد الأوسط غير متكرر وهو تأويل لا يساعد عليه الذوق ٠

المقالطة الثانية : كل انسان ناطق ولا شيء من الناطق من حيث هو ناطق بحيوان ينتفع نتيجة كاذبة وهي لا شيء من الانسان بحيوان ٠ - وجوابها - انه الأوسط غير متكرر لأن قيد (من حيث هو ناطق) لو قيد به الصغرى كما قيد به الكبرى كذبت الصغرى لأن كل ماهية من حيث هي ليست إلا هي

إذ كل شيء في مرتبة ذاته ليس إلا ذاته . فالناطق من حيث هو غير الإنسان ولو حذف من الكبرى كما حذف من الصفرى كذبت الكبرى لصدق تقىضها وهو بعض الناطق حيوان .

المطالعة الثالثة : الإنسان وحده ضاحك أو الإنسان دون غيره ضاحك وكل ضاحك حيوان ينتج نتيجة كاذبة وهي الإنسان وحده حيوان لأن قيد (وحده) أو (دون غيره) في الصفرى راجع للأصل ف يجب ذكره في النتيجة واشتهر الجواب عنها : بأن الصفرى ترجع إلى قضيتي الأولى الإنسان ضاحك والثانية مستفادة من قيد (وحده) وهي غير الإنسان ليس بضاحك والأولى وهي الموجبة تنتج مع الكبرى دون الثانية لا تنتج لأنها سالبة ف تكون نتيجة القياس (الإنسان حيوان) من دون ذكر وحده . وال الأولى في الجواب أن يقال : إنَّ المراد (بوحده) الوحيدة في الضحك و حينئذ فالنتيجة غير كاذبة لأن معناها إنَّ الإنسان الذي يتواجد في الضحك حيوان إذ القيود التي موجودة في مقدمات القياس تؤخذ في النتيجة بحدودها ومعناها ولم أر من تعرَّض لهذا الجواب عن هذه المطالعة المشهورة .

المطالعة الرابعة : كل إنسان له شعر وكل شعر ينبع فائه ينتج كل إنسان ينبع ونظيره الإنسان على السرير وكل سرير جماد ينتج نتيجة كاذبة وهي الإنسان جماد ونظيرها الجدار له فارة وكل فارة لها اذن ينتج الجدار له اذن . وجوابها بوجهي احدهما : إنَّ القياس غير صحيح فأنَّ الأوسط لم يتكرر لأنَّ المحمول في الصفرى (له شعر) وهو لم يكن موضوعاً في الكبرى إذ الموضوع فيما هو الشعر وهو جزء المحمول فكان ينبغي أن تكون الكبرى (كل ما له شعر ينبع) وهي كاذبة . وثانيهما : سلمنا إنَّ القياس

صحيح والحد الأوسط يجوز أن يكون جزء المحمول ولكن التسليمة غير ما ذكر لأنه يجب أن تشمل التسليمة على ما لم يتكرر في القياس ولفظ (له) لم تكرر في القياس الأول فينبغي أن تكون قيحة (وكل انسان له ما ينبت) وهكذا لفظ على لم تكرر في القياس الثاني فيجب أن تكون قيحة والانسان على جمام ٠

المغالطة الخامسة : كل نائم مستيقظ بالفعل ولا شيء من المستيقظ بنائم بالفعل يتبع لا شيء من النائم بنائم بالفعل وهي كاذبة لأنه يلزم سلب الشيء عن نفسه ونظيره كل ساكت متكلم بالفعل ولا شيء من المتكلم بساكت بالفعل يتبع لا شيء من الساكت بساكت ٠ وجوابها ما تقدم منا في مبحث العكس من جواز سلب الشيء عن نفسه اذا كان من العناوين الغير الملازمة وفي الحقيقة ائه لم يكن سلب للشيء عن نفسه وإنما هو عن مصاديقه والشيء قد يسلب عن مصاديقه اذا كان من المفارقات ٠

المغالطة السادسة : كل انسان حيوان والحيوان جنس يتبع قيحة كاذبة وهي الانسان جنس وله نظائر كثيرة كقولنا : زيد انسان والانسان كلي فيتيح زيد كلي ولو ابدل الكلب بالانسان نوع اتسع القياس زيد نوع ٠ وجوابها ان الكلب المذكورة قد كانت طبيعية وهذه الأقىسة من الشكل الأول وشرط اتاجه أن تكون كبرا ممحورة كليا ٠

المغالطة السابعة : كل انسان مباین للفرس والحيوان ليس بمباین للفرس يتبع من الضرب الأول من الشكل الثاني لا شيء من الانسان بحيوان والتسليمة كاذبة مع انه المقدمتين صادقتان امما الصفرى فواضح صدقها واما الكلبى فلان الحيوان بينه وبين الفرس عموم من مطلق لا التباين ٠ وجوابها : انه

ان اريد بالمبانة في الكبرى هي التبادل الذى هو أحد النسب الأربع فالكبرى تكون قضية طبيعية لأن النسب إنما تثبت للمفاهيم والطبيعة لا تصلح لكبروية الشكل الثاني لأنها يجب أن تكون مخصوصة كلية وإن اريد بالمبانة هو التناهى والغاية فالكبرى كاذبة لصدق قييسها وهو بعض الحيوان مبان للفرس .

المغالطة الثامنة : كلما صدق قييس الأعم صدق قييس الأخص وكلما صدق قييس الأخص لا يجب أن يصلق قييس الأعم ينتج ما هو الحال وهو كلما صدق قييس الأعم لا يجب أن يصدق قييس الأعم ونظيره كلما كان النهار موجوداً كان الضوء موجوداً وكلما كان الضوء موجوداً لا يجب وجود النهار ينتج كلما كان النهار موجوداً لا يجب وجود النهار ونظيرها كلما صدق عليه الإنسان يلزم أن يصدق عليه الحيوان وكلما صدق عليه الحيوان لا يلزم أن يصدق عليه الإنسان ينتج كلما صدق عليه الإنسان لا يلزم أن يصدق عليه الإنسان . وجوابها : إن الكبرى كاذبة لأنه قد يجب عند صدق قييس الأخص أن يصدق قييس الأعم كما في المورد الذي يجتمع فيه قييس الأخص مع قييس الأعم وهكذا كبرى القياس الثاني كاذبة فائئه قد يجب اذا وجد الضوء أن يوجد النهار كما لو كانت الشمس طالمة وهكذا كبرى القياس الثالث كاذبة اذ بعض ما صدق عليه الحيوان يلزم أن يصدق عليه الإنسان . وهو الإنسان نفسه .

المغالطة التاسعة : الحدوث حادث وكل حادث فله حدوث ينتج الحدوث له حدوث ولازمه التسلسل لأنه نقل الكلام الى هذا الحدوث الثاني . وجوابها : ائه لا مانع من أن يكون لنفس الحدوث حدوث لأنه أمر اعتباري ذهني والتسلسل في الاعتبارات جائز وإلا فنقول حدوثه بنفسه لا بحدوث

آخر نظير الوجود فاته من قال أصيل يقول ائه موجود بنفسه كالضوء
مضيء بنفسه .

المغالطة العاشرة : كلما كانت الأربع موجودة كانت الثلاثة موجودة
وكلما كانت الثلاثة موجودة فهي فرد ينتج من الشكل الأول نتيجة كاذبة
وهي كلما كانت الأربع موجودة فهي فرد . وجوابها : إنَّ الضمير في قولنا
هي فرد في الكبري راجع للثلاثة ففي النتيجة يجب أن يكون معد الضمير
فيها أيضاً كذلك فتكون نتيجة القياس (كلما كانت الأربع موجودة فالثلاثة
فرد) وهي صادقة لا كاذبة .

المغالطة الحادية عشر : هيئة السرير جزء من الجوهر (لأنَّها جزء من
السرير الذي هو جوهر) والجزء من الجوهر جوهر فينتج هيئة السرير
جوهر مع ائها عرض ومثله البياض جزء من الجوهر (لأنَّه جزء من الأبيض
الذي هو جوهر) وجزء الجوهر جوهر ينتج البياض جوهر . وجوابها : إنَّ الكبري
كاذبة لأنَّ جزء الجوهر إنما يلزم أن يكون جوهرًا إذا كان عنوان (الجوهر)
محمولًا عليه حملًا ذاتيًّا كما يحمل عنوان الجوهر على الجسم .

المغالطة الثانية عشر : بعض المنقوش فرس وكل فرس حيوان ينتج بعض
المنقوش حيوان . وجوابها : عدم تكرر الأوسط فانَّ الفرس المحمول في
الصغرى استعمل في صورة الفرس مجازاً والموضع في الكبري هو الفرس
ال حقيقي .

المغالطة الثالثة عشر : الانسان كلي وكل كلي معدوم في الخارج (لأنَّ
الشيء ما لم يتمتَّع بـ " مـ " لم يوجد) ينتج أنَّ الانسان معدوم في الخارج .
وجوابها : إنَّ الانسان الذي هو الأصفر أمرٌ ذهني لا خارجي لعرض

الكلية عليه في الصغرى وحيثند فالنتيجة صادقة لأن الانسان الكلي معدوم في الخارج .

المغالطة الرابعة عشر : الجالس في السفينة ماشي وكل ماشي لا يثبت على موضع واحد يتبع انه الجالس في السفينة لا يثبت على موضع واحد وهو كاذب لأنه ثابت في محله . وجوابها : انه الأوسط ليس متكرر لأن الماشي المحول في الصغرى هو الماشي بالعرض والماشي الموضوع في الكبرى هو الماشي بالذات .

المغالطة الخامسة عشر : لو كان العدم متصوراً لكان متميزاً ولو كان متميزاً لكان موجوداً في الخارج يتبع لو كان العدم متصوراً لكان موجوداً في الخارج . وجوابها : انه الأوسط غير متكرر لأنه اريد بالميز في تالي الصغرى هو المميز ذهناً وبالميز في مقدم الكبرى هو المميز خارجاً .

المغالطة السادسة عشر : ان شريك الباري لو فرضنا وجوده لكان غير ممتنع وكل غير ممتنع ممكن يتبع ان شريك الباري لو فرضنا وجوده لكان ممكناً وهي كاذبة لأن شريك الباري قد يفرض وجوده فيلزم أن يكون ممكناً . وجوابها : انه إن اريد بغير الممتنع الذي هو تالي الصغرى انه غير ممتنع في الواقع فالشرطية كاذبة لأن مجرد الفرض لا يخرج الشيء عن ذاتياته ولو ازمه وإن اريد انه غير ممتنع يحسب ذلك الفرض صحت الشرطية لكن يجب مراعاة هذا القيد في تاليها وتكون النتيجة انه شريك الباري ممكن بحسب ذلك الفرض .

المغالطة السابعة عشر : بعض النوع انسان ولا شيء من الانسان بنوع ينبع نتيجة كاذبة وهي بعض النوع ليس بنوع مع صدق المقدمتين امما الصغرى فواضح صدقها واما الكبرى فلا نها ممحضه فالحكم فيها على

أفراد الانسان ومن البديهي انَّ أفراد الانسان لا تتصف بالنوعية لأنَّها جزئيات شخصية . وجوابها : انَّ الأوسط ليس بمترکر لأنَّ الانسان المحمول في الصفرى هو الانسان الذهني إذ الانسان الخارجي لا يتتصف بالنوعية فائئها من المقولات الثانية كالكلية . والانسان الذي هو الموضوع في الكبرى هو الانسان الخارجي فائئه هو الذي تسلب عنه النوعية دون الذهني .

المقالة الثامنة عشر : انَّ الاثنين عدد وكل عدد امَّا زوج أو فرد يتبع انَّ الاثنين امَّا زوج أو فرد ونظيره : زيد شيء وكل شيء امَّا انسان أو لا انسان يتبع انَّ زيد انسان او لا انسان ونظيره الاسم الكلمة والكلمة امَّا اسم أو فعل أو حرف يتبع الاسم امَّا اسم أو فعل أو حرف بل يزداد الاشكال في مثل : الاثنين عدد والعدد امَّا اثنان أو لا اثنان يتبع الاثنين امَّا اثنان أو لا اثنان فانَّ هذه كلها من الشكل الأول من القياس الشرطي المركب من حملية ومنفصلة ونظيرها الممكن مفهوم وكل مفهوم اما واجب او ممتنع او ممكن يتبع الممكن امَّا واجب او ممتنع او ممكن . وجوابها : انَّ النتائج هذه كلها صحيحة فائئه لا مانع من ترديد الشيء بين نفسه وغيره كما يردد المهم بين نفسه وغيره فيقال للشبح الذي يرى من بعيد ائه انسان او فرس مع ائه في الواقع انسان .

المقالة التاسعة عشر : كل من قال باللاهية فرعون قال بجسميته وكل من قال بجسميته فهو صادق يتبع كل من قال باللاهية فرعون فهو صادق . وجوابها : ما تقدم منا الاشارة اليه انَّ أجزاء النتيجة يجب أن تكون نفس المذكورات في القياس والمذكور هنا في القياس هو الصدق بالقول بجسميته ف تكون النتيجة للقياس المذكور : انَّ كل من قال باللاهية فرعون فهو صادق

بالقول بجسميته ٠

المغالطة المثرون : كلما تحقق النقيضان تحقق أحدهما وكلما تحقق النقيضان تتحقق الآخر يتتج من الشكل الثالث الشرطي قد يكون اذا تتحقق أحد النقيضين تتحقق الآخر ويمكن ارجاعه الى الشكل الأول بعكس صغراء بأن يقال هكذا قد يكون اذا تتحقق أحدهما تتحقق مجموعهما وكلما تتحقق المجموع تتحقق الآخر منها فيتتج قد يكون اذا تتحقق أحدهما تتحقق الآخر منها وهذا القياس يجري في كل أمرین متنافقین فيقال : كلما تتحقق مجموعهما تتحقق أحدهما وكلما تتحقق مجموعهما تتحقق الآخر فيتتج قد يكون اذا تتحقق أحدهما تتحقق الآخر ولازم هذا ثبوت اللزوم الجزئي بين كل أمرین وعليه فلا تصدق السالبة اللزومية الكلية لأنه يحكم فيها بسلب اللزوم على جميع التقادير وقد كان اللزوم الجزئي ثابتاً بين كل أمرین وهكذا لا تصدق الموجبة الكلية المفصلة لثبت التلازم الجزئي بين كل أمرین ونظيره في العمليات كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان وفرس فهو فرس يتتج من الشكل الثالث بعض الاقسام فرس وهكذا في كل أمرین متنافقین ٠ وجوابها : امّا عن القياس الشرطي بأنه إن اريد بالتحقق لأحدهما الذي هو موضوع التبيّنة والثالي في الصغرى هو التتحقق منكما عن الآخر فهو كذب لأن التتحقق لأحدهما اللازم لتحقق المجموع هو التتحقق المنضم للآخر وإن اريد به التتحقق منضما للآخر صحت التبيّنة لأنه يصدق قد يكون اذا تتحقق أحد النقيضين في ضمن تتحققها تتحقق الآخر ٠ وبعبارة أوضح : انه الثالي في الصغرى الذي هو الأصغر في التبيّنة إن أخذ بمعنى التتحقق المطلق فلا نسلم كلية الصغرى وإن أخذ المقيّد بالانضمام الى الآخر فالنتيجة صادقة ولا يلزم انتفاء السالبة

الكلية اللزومية ولا انتفاء الكلية الموجبة الشرطية المنفصلة لأن النتيجة تكون صادقة على تقدير محال وهو انضمام أحد المتناففين للأخر . وامّا الجواب عن التفاسير العملي فبأن المقدمتين كاذبتان لعدم وجود الموضوع فيما . وقد اجيب عن هذه المغالطة : بأن الصغرى غير صحيحة لعدم الملازمة بين الكل والجزء حيث لا اقتضاء بينهما وهو فاسد فانه الملازمة ليست إلا عبارة عن عدم الانفكاك ولا شك ان الكل لا ينفك عن الجزء .

المغالطة الحادية والعشرون : كلما وجدت العلة للانسان وجد الانسان وكلما وجدت العلة للا انسان وجد اللا انسان ينتج من الشكل الثالث قد يكون اذا وجد الانسان يوجد اللا انسان وهو محال للزوم اجتماع النقيضين وجوابها : انه الأوسط غير متكرر فانه الأوسط في الصغرى هو وجود العلة للانسان والأوسط في الكبرى وجود العلة للا انسان وهم متفايران .

المغالطة الثانية والعشرون : كلما كان الاثنان فرداً كان عدداً وكلما كان عدداً كان زوجاً ينتج من الشكل الأول كلما كان الاثنان فرداً كان زوجاً وهو محال للزوم اجتماع المتناففين وهذه المغالطة أوردها الشيخ في الشفاء على اتاج اللزوميين . وجوابها : بالنقض والحل امّا النقض فهو انه كل ما هو محال واريد تقيه ربوا عليه أمر افاسداً بيّنا بهذا النحو فيقال : كلما كان شريك الباري موجوداً كان العالم فاسداً وكلما كان العالم فاسداً يختل النظام ينتج كلما كان شريك الباري موجوداً اختل النظام . وامّا الحل : وهو انه النتيجة صادقة فانه المحال قد يلزمه محال آخر كوجود شريك الباري الذي يلزمه اختلال نظام العالم وهكذا ما نحن فيه فانه فرض الفردية للاثنين التي هي محال يلزمه أن تجتمع هذه الفردية مع زوجيتها الذي هو أيضاً محال لأن

ال الزوجية لازمة لطبيعة الاثنين ولازم الماهية يستحيل انفكاكه على جميع تقاديرها فعلى تقدير كون الاثنين فرداً فلازمه كون الفردية والزوجية قد اجتمعا في الاثنين .

المغالطة الثالثة والعشرون : كلما لم يكن المطلوب ثابتاً كان تقييده ثابتاً لاستحالة ارتفاع التقييدين وكلما كان تقييده ثابتاً كان شيء من الأشياء ثابتاً لأن تقييده شيء من الأشياء فيتيح من الشكل الأول من القياس الشرطي : كلما لم يكن المطلوب ثابتاً كان شيء من الأشياء ثابتاً وتعكس هذه النتيجة بعكس التقييد الى قولنا : كلما لم يكن شيء من الأشياء ثابتاً كان المطلوب ثابتاً وهو محال لأن المطلوب أيضاً شيء من الأشياء فإذا اتفق جميع الأشياء كيف يتصور ثبوت المطلوب وهل هو إلا جمع بين التقييدين وإذا كان عكس التقييد باطلًا كانت النتيجة باطلة للازمته لها في الصدق وإذا كذبت النتيجة يلزم عدم انتاج القياس لأن مادته صحيحة وهيئته جامدة للشروط . وجوابها : أمّا على رأينا من اذ القاعدة القائلة بأن الموجبة الكلية تتعكس بعكس التقييد مختصة بما سوي تفاصيل الامور العامة فالأمر سهل عندنا لأن النتيجة المذكورة كان تاليها وجود شيء من الأشياء وهو من الامور العامة . وأمّا عند غيرنا فقد يجذب بمنع كلية الصغرى تارة إذ من تقدير عدم ثبوت المطلوب عدم ثبوت شيء من الأشياء وعلى هذا التقدير كيف يكون تقييده ثابتاً إذ التقييد شيء من الأشياء فالصغرى أمّا أن تكون جزئية أو مهملة وإذا ضمت إلى الكبرى المذكورة كانت النتيجة جزئية وهي لا تعكس بعكس التقييد ولا يخفى ما فيه لأن كلية الشرطية باعتبار التقادير الممكنة وتقدير عدم ثبوت شيء من الأشياء من التقادير الغير الممكنة لأنه لازمهما تقدير عدم وجود واجب

الوجود لأنَّه شَيْءٌ مِّنَ الْأَشْيَاءِ . وقد يُجَابُ تَارِةً أُخْرَى بِمَنْعِ الْكَبْرِيِّ لِأَنَّهُ ثَبَوتَ التَّقْيِيسِ لَا يَلْزَمُهُ ثَبَوتُ شَيْءٍ مِّنَ الْأَشْيَاءِ إِذَا التَّقْيِيسُ قَدْ يَكُونُ رَفْعَ شَيْءٍ وَسَلْبَهُ وَالسَّلْبُ مِنْ حِيثِ هُوَ لَا يَكُونُ شَيْئاً فَإِنَّ الشَّيْئَةَ كَمَا بَرَهَنَ فِي الْحَكْمَةِ مَسَاوِيَةً لِلْوُجُودِ . وَفِيهِ مَا لَا يَخْفَى فَإِنَّ الْمَرَادَ بِالشَّيْءِ هُنَّا مَا يَعْمَلُ الْأَعْدَامُ الْخَاصَّةُ كَالنَّقَائِضِ فَإِنَّهَا لَهَا شَيْئَةٌ بِهَا صَلَحَ أَنْ تَكُونَ تَقْيِيساً لِهَذَا الْوُجُودِ دُونَ ذَلِكَ الْوُجُودِ . وَلَوْ سَلَمْنَا فَبَدَلَ الْكَبْرِيِّ بِقَوْلَنَا : وَكُلُّمَا كَانَ تَقْيِيسُهُ ثَابِتَةً كَانَ قَضِيَّةً مِّنَ الْقَضَايَا صَادِقَةً أَوْ كَانَ مَفْهُوماً مِّنَ الْمَفَاهِيمِ ثَابِتَةً أَوْ كَانَ مَسْكُنَةً مِّنَ الْمَكَنَاتِ الْعَامَّةِ ثَابِتَةً فَيَتَبَعُ الْقِيَاسُ مُثْلِ تَلْكَ النَّتِيْجَةِ وَتَنْعَكِسُ بَعْكَسُ التَّقْيِيسِ إِلَى مَا هُوَ الْمَحَالُ . وقد يُجَابُ تَارِةً ثَالِثَةً بِأَنَّ عَكْسَ التَّقْيِيسِ الْمَذْكُورُ لَيْسَ بَعْكَسَ إِذَا (الشَّيْءُ) فِي النَّتِيْجَةِ وَعَكْسُهَا مُخْتَلِفٌ بِالْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ فَإِنَّهُ فِي النَّتِيْجَةِ كَانَ خَاصاً لِأَنَّهُ عَبَارَةٌ عَنِ التَّقْيِيسِ وَفِي الْعَكْسِ كَانَ عَامَّاً لِأَنَّهُ عَبَارَةٌ عَنِ مُطْلَقِ الْأَشْيَاءِ وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ يَجُبُ أَنْ يَكُونَ فِيهِمَا مُأْخُوذًا عَلَى نَحْوِ وَاحِدِ فِي النَّتِيْجَةِ لَمَّا كَانَ (الشَّيْءُ) عَبَارَةٌ عَنِ الشَّيْءِ الْخَاصِ أَعْنِي التَّقْيِيسِ إِذَا نَعْنَاهَا أَنَّهُ كُلُّمَا لَمْ يَكُنْ الْمَطْلُوبُ ثَابِتَةً كَانَ شَيْءٌ مِّنَ الْأَشْيَاءِ وَهُوَ تَقْيِيسُهُ ثَابِتَةً وَجَبَ فِي عَكْسِهَا أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِهِ أَيْضًا ذَلِكَ الشَّيْءُ الْخَاصِ أَعْنِي (التَّقْيِيسُ) لَا مُطْلَقُ الْأَشْيَاءِ فَيَكُونُ مَعْنَاهُ كُلُّمَا لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِّنَ الْأَشْيَاءِ وَهُوَ التَّقْيِيسُ ثَابِتَةً كَانَ الْمَطْلُوبُ ثَابِتَةً وَحِينَئِذٍ فَيَسْبِقُ الْعَكْسُ وَلَا مَحْذُورٌ . ولا يَخْفَى مَا فِيهِ فَإِنَّ الْعَكْسَ تَؤْخُذُ فِيهَا الْمَفَاهِيمَ مِنْ دُونِ تَقْيِيدِ الْمَصَادِيقِ فَإِذَا قُلْنَا : (كُلُّ انسان حَيْوان) فَإِنَّهُ حَيْوانٌ وَانْ كَانَ الْمَرَادُ بِهِ بِحَسْبِ الْمَصَادِيقِ خَصُوصُ الْأَنْسَانِ لَكِنْ فِي مَقَامِ الْعَكْسِ يَرَادُ بِهِ مُطْلَقُ مَصَادِيقِهِ فَإِذَا عَكْسَ بَعْكَسِ التَّقْيِيسِ وَقِيلَ : كُلُّ لا حَيْوانٌ لَا انسانٌ لَمْ يَكُنْ الْمَرَادُ بِالْحَيْوانِ

فيه الحيوانية المختصة بالانسان بل مطلق الحيوانية وهكذا لو عكس عكس المستوي فائئه لو كان يراد به خصوص الحيوانية المختصة بالانسانية لما قيد بالبعض بل قيل كل حيوان انسان . وبعبارة اوضح : ان العكس لا تقيد بالصاديق بل هي تابعة لنفس المفاهيم وفيما نحن فيه كان الشيء المأمور في النتيجة مفهومه عام لسائر الأشياء وإنما كان خاصاً من ناحية المصدق فكذا في العكس يكون مفهومه عاماً لسائر الأشياء . وقد يجيب عنه ثانية رابعة : بأن عكس القبيض صادق لأن المقدم فيه محال إذ عدم شيء من الأشياء محال لكونه موجباً لعدم واجب الوجود والمحال قد يستلزم محالاً آخر . وفيه ما لا يخفى فأنه ثبوت المطلوب هو اللازم في العكس وهو ليس بمحال .

الغالطة الرابعة والعشرون : ان مورد القسمة الى التصوّر والتصديق علم وكل علم امّا تصوّر او تصديق ينبع من الشكل الأول ان مورد القسمة الى التصور والتصديق امّا تصور او تصديق وهذه نتيجة فاسدة لأن مورد القسمة إن كان تصوراً لا يصح تقسيمه الى التصديق وإن كان تصديقاً لا يصح تقسيمه الى التصور لأن التقسيم ضم قيود مختلفة لطبيعة واحدة مشتركة وإلا لكان ترديداً لا تقسيماً وهذه شبهة سيرالية في كل تقسيم تجري . وجوابها : ان الأوسط لم يتكرر وذلك لأن المراد بالصغرى ان مورد القسمة هو عين طبيعة العلم وفي الكبرى ان افراد العلم لا تخلو امّا أن تكون تصوّرًا او تصديقاً على ان الصغرى كان العمل فيها أولى فهي لم تكن من القضايا المتعارفة أعني من المحصرات الأربع حتى تنتفع في الشكل الأول .

الغالطة الخامسة والعشرون : ان الفعل والحرف كلمة والكلمة اسم ينبع ان الفعل والحرف اسم . وجوابها : ان الكبرى ليست بكلية لأن الحكم

فيما على لفظ الكلمة لا على مصاديقها .

المطالبة السادسة والعشرون : إنَّ (كل لا شيء لا انسان) لأن الشيء

أعم من الانسان ونقىض الأعم أخص من نقىض الأخص وكل (لا انسان
اماً واجب أو ممكن أو ممتنع) لعدم خلو الواقع عن أحد هذه الثلاثة فيتخرج
من الشكل الأول (كل لا شيء اماً واجب أو ممكن أو ممتنع) ثم نضم
هذه النتيجة الى كبرى مسلمة وهي (كل واجب أو ممكن أو ممتنع شيء)
لأن كل ماهية شيء فيتخرج من الشكل الأول ما هو الحال وهو كل لا شيء
شيء فإنه اجتماع للنقىضين ومن هذا الباب المغالطة المعروفة وهي : كل ما ليس
بالممكن بالامكان العام فهو ليس بمحتمن بالامكان الخاص وكل ما ليس
بالممكن بالامكان الخاص فهو اماً واجب أو ممتنع وكل واحد منها ممكن
بالامكان العام فيتخرج كل ما ليس بمحتمن بالامكان العام فهو ليس بمحتمن
بالامكان العام واته اجتماع للنقىضين وهذه المغالطة تجري في تقاض المفاهيم
العامة بالنسبة لتقاض المفاهيم الخاصة . وجوابها : إنَّ الأوسط لم يتكرر
في القياس الثاني لأن افراد الواجب والممتنع الذي حكم عليها بالشىئية
في كبرى القياس الثاني هو ما كان شيئاً إذ الذي لم يكن منها شيئاً لا يحكم
عليه بالشىئية ومن المعلوم إنَّ الواجب والممتنع المحكوم بها على
اللا شيء في صغرى القياس الثاني قد فرض من افرادها اللا شيء وإلا لما
حكم بها عليه . وبعبارة اخرى : إنَّ هذه الثلاثة لو اريد بها ما يشمل اللا
شيء كما هو مقتضى الصغرى كانت الكبرى كاذبة إذ لا يصح الحكم حينئذ
على جميع افرادها بالشىئية . وان اريد بها خصوص ما كان شيئاً كانت
الصغرى كاذبة إذ لا يصح الحكم حينئذ بها على اللا شيء . وان اريد بها في

الصغرى ما هو يشمل اللاشيء وفي الكبرى خصوص ما كان شيئاً كان الأوسط في كبرى الشكل الأول أخص من الأوسط في صغراء وقد تقرر أن الشكل الأول لا ينبع إذا كان كذلك لاشتراط كلية كبراء ٠

المطالعة السابعة والعشرون : إن لو كانت الشمس موجودة لكان وجودها مستلزمًا للأحد التقىضين (لامتناع وجودها بدون أحد التقىضين أي تقىضين كانا وإلا لزم جواز ارتفاع التقىضين) لكن أحد التقىضين ليس بوجود لأنهما لا يجتمعان فيتخرج من القياس الاستثنائي أن الشمس ليست بمحضها ٠ وجوابها : إن المستثنى ليس بتالي الشرطية لأن تالي الشرطية أحد التقىضين الموجود منهما والمستثنى أحد التقىضين المعدوم منها ٠

المطالعة الثامنة والعشرون : إن المطلق إذا انتفى انتفى المقيد وإذا صدق المقيد صدق المطلق والله تعالى يصدق عليه العدم المقيد فيقال : الله معدوم النظير الله معدوم الجسم فينبغي أن يصدق عليه العدم المطلق إذ لو انتفى المطلق انتفى المقيد ٠ وجوابها : إن المطلق هنا هو المعدوم أعم من أن يكون نفسه أو جسمه أو نظيره وهو صادر عليه قطعًا وإنما الذي لا يصدق عليه هو المعدوم نفسه وهو ليس بمطلق بل هو مقيد نظير الاعدام المقيدة ٠

المطالعة التاسعة والعشرون : ما اشتهر على الألسن كل طلاق موقوف على النكاح الشرعي وكل نكاح شرعي موقوف على رضا الطرفين فيتخرج أن الطلاق موقوف على رضا الطرفين ٠ وجوابها : إن هذا من قبيل قياس المساواة فاتاجه موقوف على مقدمة خارجية وهي أن الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء حيث أن الأوسط لم يتكرر فيه ٠ فأنه الأوسط هو قولنا (موقوف على النكاح الشرعي) إن قلت : إن المقدمة

الخارجية المذكورة صادقة لحكم العقل بها قلنا : نعم أنها صادقة ولكن بالنسبة لنفس الشيء وفيما نحن فيه نقول إنَّ الطلاق موقوف على رضاء الطرفين بالنكاح لأنَّه هو الشيء الموقوف على الموقف عليه وبالباطل إنما هو توقف الطلاق على الرضا بنفس الطلاق . والرضا بنفس الطلاق لم يكن موقوفاً عليه النكاح .

المقالة الثالثون : زيد الظالم حسن الوجه وكل حسن الوجه فهو محبوب أو ليس بقبيح أو ممدوح فينتج زيد الظالم محبوب أو ليس بقبيح أو ممدوح وجوابها : إنَّ الكبرى غير مسلمة لأنَّا لا نسلم إنَّ كل حسن الوجه حتى الظالم فهو محبوب .

المقالة الواحدة والثلاثون : إنَّ الواجب نور وكل نور (محس) محسوس ينتج الواجب محسوس . ونظيرها إنَّ الواجب ليس بمتكلم بمثل كلام الآدميين وكل ما ليس بمتكلم بكلام الآدميين فهو آخرس ينتج إنَّ الواجب آخرس (نمود بالله من ذلك) . وجوابها : إنَّ الكبرى غير مسلمة لأنَّا لا نسلم إنَّ كل نور محسوس لأنَّ من النور ما لا يحسن وهو النور المعنوي غير المادي ولا نسلم إنَّ كل ما ليس بمتكلم آخرس فانَّ الآخرين هو الانسان الغير المتكلم .

المقالة الثانية والثلاثون : اثه لو لم يتمكن الباري تعالى من الجمع بين النقيضين أو الضدين أو خلق شريك له لكان عاجزاً لكن كون الباري تعالى عاجزاً محال فينتج إنَّ الجمع بين النقيضين أو الضدين أو خلق شريك الباري تعالى ممكناً . وجوابها : إنَّ العجز هو عدم القدرة على المكنات دون الممكنتات فعدم تعلق قدرة الله تعالى بالممكنتات لا يوجب عجزه وذلك لعدم

قابليتها للوجود لنقصها الذاتي .

المغالطة الثالثة والثلاثون المعروفة بالشبيهة الحمارية : وهي ما يستلزم وجوده وعلمه حمارية زيد هل هو موجود أو معدوم فان كان موجوداً لزم أن يكون زيد حماراً لفرض أن عدمه يستلزم حمارية زيد أيضاً وهو محال أيضاً . ولا يخفى أن هذه الشبيهة يمكن اجرائها في اثبات كل محال اريد اثباته بأن يقال ان ما يستلزم وجوده وعلمه شريك الباري هل هو موجود أو معدوم وعلى كلا التقديرتين يلزم وجود شريك الباري الذي هو محال . ويحکى أنَّ المرحوم الشيخ البهائی دخل مرة لمدرسة من المدارس الدينية للوضوء من حوضها فراحمه بعض الطلاب في الوضوء منه فقال له ما يلزم من وجوده وعلمه حماريتك هل هو موجود أو معدوم فان قلت ائه موجود لزم حماريتك وإن قلت معدوم لزم أيضاً حماريتك فأشغل الطلاب بها . وأوجب ذلك الاستهزاء بذلك الطالب . وقد استدل بها العلامة (ره) في المختلف على جواز الصلة في التكية والقلنسوة المعمولتين من وبر غير المأكول (بأن الملزوم للملئي وجوداً وعلماً ان كان ثابتة ثبت المطلوب وكذا ان كان منفياً) فانه ظاهره انَّ ما يستلزم وجوده وعلمه للملئي وهو جواز الصلة في المذكورتين ان كان ثابتة ثبت المطلوب وكذا إن كان معدوماً . وجوابها : كما أشار اليه نفس العلامة (ره) إن الاستلزم المذكور غير موجود بمعنى ائه لا شيء يتصف بالاستلزم وجوداً وعلماً لحمارية زيد فنختار انَّ الشيء المستلزم لحمارية زيد معدوم وليس علمه متصل بالاستلزم لحمارية زيد .

المغالطة الرابعة والثلاثون في اختيارية الفعل : انَّ الفعل اختياري

محال لأنَّه موقوف على القصد والقصد ليس باختياري لأنَّه لو كان اختيارياً
لتوقف على قصد آخر ثم نقل الكلام إلى هذا القصد الآخر وهلم جرا إلى
غير النهاية . وجوابها : قد حررناه في الأصول في مبحث اتحاد الارادة والطلب
وفي مباحث الحكم في اختيار العبد في أفعاله .

(وهناك مغالطات أخرى) قد تقدمت (منها) المغالطة في لزوم الدور في الدلالة

ص ١١٩ .

(منها) المغالطة الأعمية : وهي أن الجنس أعم من الحيوان . والحيوان
أعم من الإنسان والأعم من الأعم أعم من ذلك الشيء فinctibi اذ
الجنس أعم من الإنسان وهو باطل لعدم صدق الجنس على الإنسان وقد
تقدمت ص ٢١٣ .

(منها) المغالطة الكلية : وهي كون الكلي أعم من الجنس مطلقاً لأنَّه
يشمل الجنس وغيره من الكليات الخمس وكونه أخص منه مطلقاً لأنَّ الكلي

متصف بالجنسية لأنَّه جنس للكليات الخمس وقد تقدمت ص ٢٣٢ .

(منها) المغالطة العرضية : وهي أنَّ العارض أما أن يعرض للشيء المتصف
به فيلزم عروض الشيء لنفسه واما أن يعرض له عند عدم اتصافه به فيلزم
اجتناب النقيضين وقد تقدمت ص ٢٣٦ .

(منها) المغالطة في تلازم العجزية والمهملة مثل قولنا بعض الحيوان نوع
وبعض الإنسان جزئي مع عدم ملزمه لتقولنا الحيوان نوع والانسان جزئي ومثل
قولنا الشمس مضيئة صادق ولم يصدق بعض الشمس مضيئة وقد تقدمت

ص ٣٨١ .

و (منها) مغالطة النقيضين : وهي أنَّ رفع النقيضين نقيض للنقيضين .

والنقضان يستحيل ارتفاعهما فيستحيل أن يرتفع رفعهما وعنهما وقد كانت عينهما محالاً تتحققها فيجب أن يتحقق رفعهما وهو محال لاستلزمته ارتفاع النقضين وقد تقدمت ص ٤٥١

و (منها) المغالطات العشر التي أوردناها في بحث عكس الموجبة ص ٤٦٩

و (منها) مغالطة عكس الموجبة المتصلة الصادقة المركبة من مقدم كاذب وبالتالي صادق المتقدمة ص ٤٧٤

و (منها) المغالطات الخمس التي أوردنا في بحث عكس السالبة ص ٤٧٦

و (منها) مغالطة سلب الشيء عن نفسه كما تقول الجزئي ليس بجزئي ٠ والضمير ليس بضمير وقد تقدمت ص ٤٨٣

و (منها) مغالطة لازم الأعم فانهم ذكروا انه لازم الأعم لازم للشخص لأن الأعم لازم للشخص ولازم اللازم لازم ٠ مع انه الكلية والتوعية ونحوها لازمة للإنسان وهو أعم من زيد مع أنها ليست بلازمة لزيد وقد تقدمت ص ٤٨٥

و (منها) مغالطة المقولات الثانية في عكس النقض مثل كل إنسان نوع مع كذب عكس نقضه وهو كل لا نوع لا إنسان لأن من افراد اللا نوع افراد الإنسان وهي إنسان وقد تقدمت ص ٥٠٤

و (منها) مغالطة الممتعات اذا حمل عدتها على عدم بعضها في عكس النقض كقولنا كل لا اجتماع النقضين لا شريك الباري مع كذب عكس نقضه وهو كل اجتماع النقضين شريك الباري وقد تقدمت ص ٥٠٤

و (منها) مغالطة المفهومات العامة في عكس التقييض كقولنا كل شيء ممكن بالامكان العام مع كذب عكس تقييشه كل لا مسكن بالامكان العام لا شيء لأنه موجبة لم يكن موضوعها موجوداً اذ كلما وجد فهو ممكن بالامكان العام وقد تقدمت ص ٥٠٥

و (منها) مغالطة القياس الشرطي وهي كلما كان شريك الباري موجوداً كان الله تعالى موجوداً وكلما كان الله تعالى موجوداً كان العالم ليس بفاسد ينتج كلما كان شريك الباري موجوداً كان العالم ليس بفاسد وقد تقدمت ص ٥٥١
و (منها) مغالطة الخلاء وهي قولنا كلما كان الخلاء موجوداً كان بعده وكل بعد في مادة ينتج ان كان الخلاء موجوداً فهو في مادة وهو محال لأن الخلاء لا يجتمع مع المادة وقد تقدمت ص ٥٥٤

و (منها) مغالطة القياس الاستثنائي وهي قد يكون اذا كان الانسان قادر يقول للشيء كن فيكون لكن كل انسان قادر مع كذب التبيعة . هي قولنا الانسان يقول للشيء كن فيكون وقد تقدمت ص ٥٦٠
وهنالك مغالطات اخرى تعرضنا لها في هذا الكتاب لا أهمية لها هذا آخر ما وفقنا الله تعالى لانجازه وهو المسدد والموفق للصواب .



لفت نظر

طرق استنتاج المجهولات

قد وضع المؤلف سماحة الامام الشیخ علی کاشف الغطاء كتاباً قیماً یشتمل على القواعد والأمور التي یستتتج من المجهولات وشرحها شرعاً وافیاً والیک قسماً منها :

قاعدة المقتضي وعدم المانع ، قاعدة التلازم ، قاعدة انتفاء العلة یستلزم انتفاء المعلوم ، ترجیح المصالح على المفاسد ، القياس والمقارنة ، الحال الشیء بالاعم الأغلب ، الاستقراء ، بناء العقلاه ، السیرة ، التقليد ، الاستدلال بالعلة على المعلوم ، الألفاظ والكتابات ، العکس المستوي وعکس التقيض ، نفي النفي اثبات فيما أحرز الموضوع ، استحالة وجود الكل بدون الجزء ، استحالة الجماع النقيضين وارتفاعهما ، حکم الأمثال في ما لا یجوز ویجوز واحد ، الدلیل متى تطرقه الاحتمال بطل في الاستدلال ، قاعدة المقابلة مثل اذا كان الشیء محبوباً کان ضده مبغوضاً ، قاعدة الترشح مثل اذا كان الشیء مطلوباً كانت مقدماته مطلوبة ، الدوران والتردید الى غير ذلك .



محتويات الكتاب

الجزء الثاني

الصفحة	اسم الموضوع
٣٢٦	القسم الثاني في التصدیقات
٣٢٧	تعريف القضية ٠ وما يرد عليه
٣٢٧	الفرق بين القضية ٠ والخبر ٠ والمقدمة ٠ والمطلوب ٠ والتیجہ ٠ والمسألة ٠
٣٢٨	لزوم الدور في تعريف القضية

الصفحة	اسم الموضوع
٣٢٨	حل الشبهة المسماة بالجذر الاسم أو شبهة اجتماع الصدق والكذب في
	(كلامي هذا الآن كاذب)
٣٣٤	القضايا المعقولة لا تتصف بالصدق والكذب
٣٣٦	تقسيم القضية الحملية وبيانها وما يرد على ذلك
٣٣٦	معنى الحكم عند المنطقين والفقهاء والاصوليين
٣٣٧	وجه عدول المؤاخرين عن تعريف المتقدمين
٣٤٢	اجزاء القضية الشرطية والحلية ونزاع المؤاخرين والمتقدمين في ذلك
	وما يرد على ذلك
٣٤٤	متعلق التصديق في القضية وما يرد على ذلك
٣٤٤	تعلق التصديق بالنسبة دون القضية
٣٤٥	صدق وصف الموضوع على ذاته عند الفارابي وعند الشيخ وما يرد
	على ذلك
٣٤٦	الحق عندنا ان صدق وصف الموضوع على ذاته بالضرورة
٣٥٢	اعتبار وجود الموضوع في الموجبة دون السالبة والقاعدة الفرعية
	وما يرد على ذلك
٣٥٤	الاولى في الاستدلال على اعتبار الموضوع في الموجبة
٣٥٤	ان للقضية مرتبة افقادها وحكايتها عن الواقع ومرتبة ثبوتها
	وصدقها
٣٦٨	محمول القضية وما يراد به فيها وما يشترط فيه وما يرد على ذلك
٣٦٩	بيان الرابطة في القضية الحملية والشرطية وما يرد على ذلك

الصفحة	اسم الموضوع
٣٧٣	تقسيم القضية الى الشخصية والمحصورة والمهملة والطبيعية وبيان معناها وما يرد على ذلك
٣٧٥	بيان ان الموضوع في المحصورات نفس الطبيعة باعتبار وجودها لا الافراد
٣٨١	مباحث اعتبار المحصورات في العلوم
٣٨١	تلازم المهملة والجزئية وما يرد على ذلك
٣٨٣	بيان عدم اعتبار الشخصية في العلوم وما يرد على ذلك
٣٨٤	بيان عدم اعتبار الطبيعية في العلوم وما يرد على ذلك
٣٨٦	تقسيم المحصورة الى الحقيقة والخارجية والذهبية وبيان حقائقها وما يرد على ذلك
٣٩٥	تقسيم القضية الى المعدولة والمحصلة وبيان حقيقتها وما يرد على ذلك
٣٩٧	الفرق المنوي بين الموجبة المعدولة المحسول وبين السالبة البسيطة وما يرد على ذلك
٣٩٨	الفرق اللغطي بين الموجبة المعدولة المحسول والسالبة البسيطة وما يرد على ذلك
٣٩٩	بيان القضايا الموجهات وشرح الجهة والكيفية والمادة ومناطق الصدق باعتبارها وما يرد على ذلك
٤٠١	وجه عدم الالا ضرورة والالا دوام عند المتأخرین من الکیفیات
٤٠٣	بيان القضية البسيطة والمرکبة وما يرد على ذلك
٤٠٥	اعتبار الايجاب والسلب بالجزء الاول من المرکبة
٤٠٥	بيان الضروريه واقسامها الاربعة وما يرد على ذلك

الصفحة	اسم الموضوع
٤٠٧	بيان الميزان في الضرورية المطلقة وما يرد على ذلك
٤١٣	بيان تقسيم الدائمة الى قسمين وما يرد على ذلك
٤١٣	الميزان في الدائمة المطلقة
٤١٤	تقسيم المطلقة وما يرد عليه
٤١٥	المطلقة العامة وبيان المراد بالفعالية فيها وما يرد على ذلك
٤١٦	تقسيم المكنته وما يرد عليه
٤١٦	بيان المكنته العامة وما يرد عليه
٤١٩	مباحث الشرطية ٠ تعاريفهم للشرطية الثلاثة وما يرد على ذلك
٤١٩	عدم وجود قدر جامع بين الشرطية المتصلة وبين الشرطية المنفصلة
٤٢٠	توجيه تقسيم الحليلة الى موجبة وسالبة مع عدم وجود القدر الجامع بينهما
٤٢١	بيان تقسيم الشرطية الى الموجبة والسالبة ٠ وما يرد على ذلك
٤٢٣	معنى الشرطية عند أهل العربية وعند أهل المنطق مختلف وألحق في ذلك
٤٢٣	المنفصلة المركبة من ثلاثة أجزاء ٠ وكيفية الحكم بين أجزائها
٤٢٤	الفرق بين المنفصلة والحليلة المرددة المحول
٤٢٥	تقسيم المتصلة الى اللزومية والاتفاقية
٤٢٧	تقسيم المنفصلة الى عنادية واتفاقية
٤٢٨	بيان تقسيم المنفصلة الى حقيقة ومانعة الجمع ومانعة الخلو وما تتركب كل واحدة منه وما يرد على ذلك
٤٣٠	تقسيم الشرطية الى المحسورة والمهملة وبيانها ٠ وما يرد على ذلك

الصفحة	اسم الموضوع
٤٣٢	بيان المراد بالتقادير في الشرطية
٤٣٣	بيان طرفا الشرطية . وما يرد على ذلك
٤٣٣	مناط صدق الشرطية وكذبها وما ترکب منه صادقتها وكاذبتها وموجبتها
	وسائلتها وما يرد على ذلك
٤٣٦	تعريف التناقض وما يرد عليه
٤٣٨	بيان شروط التناقض وما يرد على ذلك
٤٣٩	الفرق بين المطلقة الواقتية وبين الواقتية المطلقة
٤٤٠	بيان عدم التناقض بين العزئتين وما يرد على ذلك
٤٤١	بيان وحدات التناقض وشروطه ورأي المتأخرين . ومتاخري المتأخرين
	في ذلك وما يرد على ذلك
٤٤٨	قاعدة تقىض كل شيء رفعه وموارد استدلالهم بها . وما يرد على ذلك
٤٤٩	عدم تعقل سلب السلب
٤٥٣	بيان التقىض للضرورية المطلقة . وما يرد على ذلك
٤٥٤	بيان تقىض الشروطية العامة . وما يرد على ذلك
٤٥٥	للحينية المكنته معنیان
٤٥٦	بيان تقىض الواقتية والمنتشرة المطلقتين . وما يرد على ذلك
٤٥٦	معنى المكنته الواقتية . والمكنته المنتشرة
٤٥٧	بيان تقىض الدائمة المطلقة وما يرد على ذلك
٤٥٨	استاذ والد المؤلف في علم المنطق
٤٥٩	بيان تقىض المركبة . وما يرد على ذلك

الصفحة	اسم الموضوع
٤٦٢	الفرق بين مانعة الخل والحملة المرددة المحول
٤٦٣	البساطتين الجزئيتين أعم من المركبة الجزئية
٤٦٦	بيان العكس المستوي وما يرد على ذلك
٤٦٨	المراد بلزوم الصدق في العكس
٤٦٩	بيان عكس الموجبة وما يرد على ذلك
٤٧٠	الفرق بين المطلقة الوقتية والوقتية المطلقة
٤٧٤	بيان عكس السالبة الكلية وما يرد على ذلك
٤٧٦	بيان عكس السالبة الجزئية وما يرد على ذلك
٤٧٧	بيان دليل الافتراض وما يرد عليه
٤٧٩	بيان دليل الخلف وما يرد على ذلك
٤٨٣	بيان دليل العكس وما يرد على ذلك
٤٨٥	بيان دليل اللزوم وما يرد عليه
٤٨٦	بيان الأدلة التي أقاموها على عدم انعكاس بعض القضايا وما يرد على ذلك
٤٨٧	بيان عكس الدائتين والعامتين وما يرد على ذلك
٤٨٨	بيان عكس الوجوديتين والوقتيتين والمطلقة العامة وما يرد على ذلك
٤٨٨	بيان عكس الخاصتين وما يرد على ذلك
٤٨٩	بيان عدم انعكاس المكتتين وما يرد على ذلك
٤٩١	بيان عدم انعكاس السوال التسعة الكلية وما يرد على ذلك
٤٩٢	بيان عكس الضرورة المطلقة السالبة وما يرد على ذلك
٤٩٥	بيان عكس الدائمة المطلقة السالبة وما يرد على ذلك

الصفحة	اسم الموضوع
٤٩٦	بيان عكس السالبة المشروطة العامة الكلية وما يرد على ذلك
٤٩٧	هل المشروطة العامة هي التي يحكم فيها بالضرورة بشرط الوصف أو ما دام الوصف أو لأجل الوصف
٤٩٧	بيان عكس السالبتين الخاصتين الكليتين وما يرد على ذلك
٤٩٩	عكس السالبتين الجزئيتين الخاصتين وما يرد على ذلك
٥٠١	بيان عكس التقىض وما يرد عليه
٥٠٢	بيان عكس التقىض في الموجبات وما يرد على ذلك
٥٠٦	بيان انعكاس الموجبة الكلية الشرطية وما يرد على ذلك
٥٠٦	عكس تقىض السوالب وما يرد على ذلك
٥٠٦	بيان القياس وما يرد على ذلك
٥١٣	كيفية توجيه النفس عند الاستنتاج للنتيجة
٥١٦	تقسيم القياس الى اقترانى واستثنائى وما يرد على ذلك
٥١٧	تقسيم القياس الاقترانى الى الاشكال الاربعة وبيان الاوسط وما يرد على ذلك
٥١٩	بيان بدأهه انتاج الشكل الاول وما يرد على ذلك
٥٢١	بيان شروط انتاج الشكل الاول وما يرد على ذلك
٥٢٣	بيان شرائط انتاج الشكل الثاني وما يرد على ذلك
٥٢٤	بيان شرط استعمال القضية الممكنة في الشكل الثاني وما يرد على ذلك
٥٢٦	الدليل على انتاج الضرب الاول والثالث من الشكل الثاني وما يرد على ذلك

الصفحة	اسم الموضوع
٥٢٦	الدليل على اتاج الضرب الثاني من الشكل الثاني وما يرد على ذلك
٥٢٧	شرائط اتاج الشكل الثالث وما يرد على ذلك
٥٢٨	بيان دليل اتاج الشكل الثالث وما يرد على ذلك
٥٢٨	بيان شرائط اتاج الشكل الرابع وما يرد على ذلك
٥٣٠	بيان الاستدلال بالخلف على اتاج الشكل الرابع وما يرد على ذلك
٥٣٢	بيان الاستدلال على اتاج الشكل الرابع بالرد الى الشكل الثاني
	وما يرد على ذلك
٥٣٢	بيان الاستدلال على اتاج الشكل الرابع بالرد الى الشكل الثالث
	وما يرد على ذلك
٥٣٣	بيان ضابطة شرائط الاشكال الاربعة وما يرد عليها
٥٣٤	خطأ المنطقين الذين عدوا اللا دوام واللا ضرورة في الجهات
٥٤٠	بيان ضابطة النتيجة وانها تتبع أحسن المقدمتين وما يرد على ذلك
٥٤١	بيان المختلطات في الشكل الاول وما يرد على ذلك
٥٤٤	بيان المختلطات في الشكل الثاني وما يرد على ذلك
٥٤٦	بيان المختلطات في الشكل الثالث وما يرد على ذلك
٥٤٧	بيان المختلطات في الشكل الرابع وما يرد على ذلك
٥٤٨	القياس الاقتراني الشرطي ، وما يترک منه وما يرد على ذلك
٥٤٩	تقسيم القياس الشرطي الى خمسة اقسام بحسب ما يترک منه
	وما يرد على ذلك
٥٥٠	بيان ان الاشكال الاربعة تتعقد في الشرطي وما يرد على ذلك

الصفحة	اسم الموضوع
٥٥٠	القسم الاول من الشرطي . وما يتركب منه وما ينتجه وما يرد على ذلك
٥٥٣	القسم الثاني من الشرطي . وما يتركب منه وشراطه اتاجه . وما
	يرد على ذلك
٥٥٤	القسم الثالث من الشرطي . وما يتركب منه وما ينتجه وما يرد على ذلك
٥٥٦	القسم الرابع من الشرطي وما يتركب منه . وشراطه اتاجه . وما
	ينتجه وتقسيمه الى القياس المقسم وغير المقسم وما يرد على ذلك
٥٥٧	القسم الخامس من الشرطي . وما يتركب منه وما يرد على ذلك
٥٥٧	القياس الاستثنائي وما يتركب منه وأقسامه وما يرد على ذلك
٥٥٨	بيان الشرط الاول لاتاج الاستثنائي وما يرد على ذلك
٥٥٩	بيان الشرط الثاني لاتاج الاستثنائي وما يرد على ذلك
٥٦٠	الشرط الثالث لاتاج الاستثنائي وما يرد على ذلك
٥٦١	بيان نتيجة القياس الاستثنائي وما يرد عليها
٥٦٤	بيان تأج المنفصلة المستعملة في الاستثنائي وما يرد على ذلك
٥٦٤	بيان حقيقة قياس الخلف وما يتركب منه وما يرد على ذلك
٥٦٥	بيان قياس الاستقرائي وما يرد عليه
٥٦٥	السامح في تعريف القياس الاستقرائي
٥٦٦	تحقيق اذ القياس الاستقرائي بجميع أقسامه لا ينفي الا الظن
٥٦٧	بيان القياس الاستقرائي التام وما يرد على ذلك
٥٦٨	بيان القياس التمثيلي وما يرد عليه
٥٦٨	ارجاع القياس التمثيلي الى القياس الاقتراني وما يرد على ذلك

الصفحة	اسم الموضوع
٥٦٩	شروط القياس التمثيلي الثلاثة وما يرد على ذلك
٥٧٠	الطرق لمعرفة علة الحكم : طريق الدوران وطريق السبر وما يرد على ذلك
٥٧٢	الخاتمة في المغالطات
٥٧٣	المغالطة المستفادة من الآية الشريفة (لو علم الله فيهم خيراً لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا)
٥٧٣	مغالطة مثل كل انسان ناطق ولا شيء من الناطق من حيث هو ناطق بحيوان
٥٧٤	مغالطة مثل الانسان وحده ضاحك وكل ضاحك حيوان
٥٧٤	مغالطة مثل كل انسان له شعر وكل شعر ينبع
٥٧٥	مغالطة مثل كل نائم مستيقظ بالفعل ولا شيء من المستيقظ بائم بالفعل
٥٧٥	مغالطة مثل كل انسان حيوان والحيوان جنس
٥٧٥	مغالطة مثل كل انسان مباین للفرس والحيوان ليس بمباین للفرس
٥٧٦	مغالطة مثل كلما صدق تقىض الاعم صدق تقىض الاخص وكلما صدق تقىض الاخص لا يجب أن يصدق تقىض الاعم
٥٧٦	مغالطة مثل الحدوث حادث وكل حادث فهو حدوث يتبع الحدوث له حدوث
٥٧٧	مغالطة مثل كلما كانت الاربعة موجودة كانت الثلاثة موجودة وكلما كانت الثلاثة موجودة فهي فرد
٥٧٧	مغالطة مثل هيئة السرير جزء من الجوهر والجزء من الجوهر جوهر
٥٧٧	مغالطة مثل بعض المقوش فرس وكل فرس حيوان
٥٧٧	مغالطة مثل الانسان كلي وكل كلي معدوم في الخارج

الصفحة	اسم الموضوع
٥٧٨	مغالطة مثل الجالس في السفينة مashi وكل ماشي لا يثبت على موضع واحد
٥٧٨	مغالطة مثل لو كان العدم متصوراً لكان متميزاً ولو كان متميزاً لكان موجوداً في الخارج
٥٧٨	مغالطة مثل ان شريك الباري لو فرضنا وجوده لكان غير ممتنع وكل غير ممتنع ممكناً
٥٧٨	مغالطة مثل بعض النوع انسان ولا شيء من الانسان بنوع
٥٧٩	مغالطة مثل ان الاثنين عدد وكل عدد اما زوج او فرد
٥٧٩	مغالطة مثل كل من قال بالاهية فرعون قال بجسمته وكل من قال بجسمته فهو صادق
٥٨٠	مغالطة كلما تحقق النقيضان تتحقق أحدهما وكلما تحقق النقيضان تتحقق الآخر
٥٨٠	مغالطة مثل كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان وفرس فهو فرس
٥٨١	مغالطة مثل كلما وجدت العلة للانسان وجد الانسان وكلما وجدت العلة للا انسان وجد اللا انسان ٠
٥٨١	المغالطة التي أوردها الشيخ في الشفاء على اتاج اللزوميتين ٠ وهي كلما كان الاثنين فرداً كان عدداً وكلما كان عدداً كان زوجاً
٥٨٢	مغالطة كلما لم يكن المطلوب ثابتاً كان نقيضه ثابتاً لاستحالة ارتفاع النقيض ٠ وكلما كان نقيضه ثابتاً كان شيء من الاشياء ثابتاً
٥٨٤	مغالطة مثل ان مورد القسمة الى التصور والتصديق علم وكل علم اما تصور او تصديق

الصفحة	اسم الموضوع
٥٨٤	مغالطة مثل ان الفعل والحرف كلية والكللة اسم ينبع ان الفعل والحرف اسم
٥٨٥	مغالطة مثل كل لا شيء لا انسان وكل لا انسان اما واجب او مسكن او مستنفع
٥٨٦	مغالطة مثل لو كانت الشمس موجودة لكان وجودها مستلزمًا لأحد النقيضين لكن أحد النقيضين ليس موجود
٥٨٦	مغالطة ان المطلق اذا اتفى انتهى المقيد واذا صدق المقيد صدق المطلق والله تعالى يصدق عليه العدم المقيد فيقال الله معدوم النفي
٥٨٦	مغالطة مثل كل ملائق موقوف على النكاح الشرعي وكل نكاح شرعي موقوف على رضا الطرفين
٥٨٧	مغالطة مثل زيد الظالم حسن الوجه وكل حسن الوجه فهو محظوظ
٥٨٧	مغالطة مثل ان الواجب نور وكل نور محسن او محسوس
٥٨٧	مغالطة انه لو يتسكن الباري تعالى من الجمع بين النقيضين لكان عاجزًا لكن كون الباري تعالى عاجزًا محال
٥٨٨	المغالطة المعروفة بالشبهة الحمارية التي استدل بها العلامة في المختلف على جواز الصلاة في التكمة والقلنسوة من غير مأكل اللحم . وهي
٥٨٨	ما يستلزم وجوده وعدمه حمارية زيد هل هو موجود أو معدوم فان كان موجوداً لزم أن يكون زيد حماراً وهو محال وان كان معدوماً لزم أن يكون زيد حماراً وهو محال .
٥٨٨	المغالطة في اختيارية الفعل وهي « ان الفعل الاختياري موقوف

الصفحة	اسم الموضوع
٥٨٩	على القصد والقصد ليس باختياري «
٥٨٩	الفالطة في لزوم الدور في الدلالة
٥٨٩	الفالطة الاعية وهي ان الجنس اعم من الحيوان والحيوان اعم من
٥٨٩	الانسان والأعم من الأعم اعم من ذلك الشيء
٥٨٩	الفالطة الكلية وهي كون الكلي اعم من الجنس وأخص من الجنس
٥٨٩	لأنه متصرف بالجنسية
٥٨٩	الفالطة العرضية وهي ان العرض اما ان يعرض للشيء المتصرف به
٥٨٩	واما ان يعرض له عند عدم اتصافه به
٥٨٩	الفالطة في تلازم الجزئية والمهملة مثل قولنا (بعض الحيوان نوع وبعض
٥٨٩	الانسان جزء)
٥٨٩	فالطة التقىضين وهي ان رفع التقىضين تقىض للتقىضين ، والتقىضان
٥٩٠	يتحل محل ارتفاعهما
٥٩٠	الفالطات العشرة في عكس الموجبة
٥٩٠	فالطة عكس الموجبة الشرطية المتصلة
٥٩٠	الفالطات الخمس في عكس السالبة
٥٩٠	فالطة سلب الشيء عن نفسه
٥٩٠	فالطة لازم الاعم لازم للأخص ولازم اللازم لازم
٥٩٠	فالطة المقولات الثانية في عكس التقىض مثل كل انسان نوع مع
٥٩٠	كذب عكس تقىضه وهو كل لا نوع لا انسان
٥٩٠	فالطة المتنعات اذا حمل عدتها على عدم بعضها في عكس التقىض

الصفحة	اسم الموضوع
٥٩٠	كقولنا كل لا اجتماع النقيسين لا شريك الباري مالطة المفهومات العامة في عكس النقيس . مثل قولنا كل شيء ممكن بالمكان العام
٥٩١	مالطة القياس الشرطي وهي كلما كان شريك الباري موجوداً كان الله تعالى موجوداً وكلما كان الله تعالى موجوداً كان العالم ليس بفاسد
٥٩١	مالطة الخلاء وهي كلما كان الخلاء موجوداً كان بعداً وكل بعداً في مادة
٥٩١	مالطة القياس الاستثنائي وهي قد يكون اذا كان الانسان قادراً يقول للشيء كن فيكون لكن كل انسان قادر .
٥٩٢	للت نظر — طرق استنتاج المجهولات .



مرکز تحقیقات فلسفه و علوم اسلامی



مرکز تحقیقات فلسفه و علوم اسلامی



الجمعية العمومية للمهندسين
الهندسات
اللبنانية والنشر والتوزيع
حسن محمد وشيم عالي

لبنان - بيروت - ص. ب. : ٢٢٩ / ٢٥ - هاتف : ٨٣٤٢٢١
العنوان - حارة حربك شارع دكاش بنية الكنار شاعين سنتر

مُوَرَّسَةُ الْعِمَانِ

لِلْمُطَبَّعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ
جَهَنَّمُ مُحَمَّدُ بْنُ إِلْيَاهُ
الْكَتَبُ الْمُتَبَعِي



واليكم بعض المنشورات

كما تزودكم بكتب دور النشر الأخرى

* تمنع الديار حسناً خاصاً للمؤسسات والمؤسسات، يتحمّل المشتري نفقات التأمين.

١٠	السر بالذور
١١	عبقري من بلادي - كامل الصباح الذي اختُرَعَ أخيراً وكان نائبة إسلامية عربية	٧٦
١٢	ملامح شخصية الإمام علي (ع) من كتب الجمهورية - كتاب استدلالي: عبد الرسول الغفار	٧
١٣	على من المهد إلى اللحد - كاظم التزويجي وملحق به الكتاب الثاني الإمام علي والعلوم الطبيعية	٧
١٤	البراهيم العلمية في إثبات القدرة الإلهية - مائة دليل وبرهان على وجود الخالق، الشيخ عبد الجبار	٨
١٥	مفاتيح الجنان - مع الصحيفة السجادية - كبير ٢٥ / ١٧ مجلد ورق قاتر	٩
١٦	ضياء الصالحين - للمجروري في الأدعية والزيارات، بسحاب	٣٥
١٧	مفاتيح الجنان، التعمي، ينتيك عن كل كتاب لكل أعيال السنة، بسحاب	٢٥
١٨	معالي السبطين في أحوال الحسن والحسين، للحجازي، لكل باحث وأديب وخطيب، مجلدين	١٤
١٩	النفلان الكتاب والمعز، للشيخ محمد حسين المظفر. وملحق به الكتاب الثاني <i>مع الدكتور أحد أمين في حديث المهدى والهداية للشيخ محمد أمين زين الدين</i>	٤٥
٢٠	يوم الإسلام - تأليف أحد أمين -	٤
٢١	دراسات في عنايَات الشيعة الإمامية، ينتيك عن كل كتاب للسيد محمد علي الحسني	٧
٢٢	طب الإمام الرضا - الرسالة الذهبية	٢
٢٣	كتلوك البحرياني - ٣ مجلدات	٢٠
٢٤	القصص العجيبة - عبد الحسين دستغب	٦
٢٥	المكاسب - للشيخ الانصاري - ٢ مجلدات	٢٤
٢٦	معاجز آل البيت - مدينة العاجز - ٥ مجلدات - للبحرياني	٥٦
٢٧	معالم المدرستين - ٣ مجلدات - مرتفع العسكري	٢١
٢٨	الشامل المقدسة - الرضا (ع) المقصورة (ع) السيد عبد العظيم الحسني - البهائى (عليه السلام)	٤٥
٢٩	المحجة فيما تزل في القائم الحجة - للسيد هاشم البحرياني	٦
٣٠	الفرج بعد الشدة - للفاضي أبي علي التونسي مجلدين	١٢
٣١	مصباح الكتفمي - صف جديد حرف واضح مجلدين	٢١
٣٢	المكت المدفون والفكك المشرعون للعام الملاعنة الشيخ جلال الدين السبكي	٨
٣٣	الدر الشين في التختم بالبيعن - للطبي	٤٥
٣٤	أخلاق أهل البيت - للسيد مهدى الصدر	٧
٣٥	فاطمة بنت قلب المصطفى - أحد الرجال - مجلدين	١٤

الأسعار قابلة للتتعديل حسب إرتفاع المواد

لبنان - بيروت - حارة حريك - شارع دكاشير - بناية الكنوار - شاهين سنتر

٨٣٤٢٢١ / ٢٢٩، هاتف:

ترسل المحوالات على حسابنا في بنك الاعتماد اللبناني - باسم حسن محمد إبراهيم علي - حساب رقم: 16.01.180.16259.00.00 - فرع النغيري - بيروت - لبنان أو شيك مضمون على البنك